جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان – كلية التربية
قسم التاريخ – الدراسات العليا

برنامج مكافحة التجسس كوينتيلبرو (COINTELPRO) في الولايات المتحدة الامريكية

(١٩٥٦ – ١٩٧٥)

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

هدى دعير نعيم عبد الحسن البهادلي

الى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الاستاذ الدكتور

امير علي حسين

١٤٤٧ هـ

٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الْرَّحمَنِ الْرَّحَيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة البقرة الآية رقم ٣٢]

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجي ، الذي كان لي السند والداعم في كل مراحل هذه الرحلة العلمية، فوجوده وتشجيعه وصبره معي كان مصدر قوة وإلهام، فله أسمى مشاعر الامتنان والمحبة، ودعائي أن يبارك الله في عمره وعطاءه ويجازيه خير الجزاء .

هدى

الشكر والعرفان

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٧]

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والشكر له سبحانه عدد خلقه، ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.

وإن من تمام الفضل وكمال الأدب أن يُسجل الشكر لكل من أسدى معروفا أو قدم دعما، وإن أقل ما يقال في هذا المقام هو كلمة (شكراً) لا تفي حق من بذل الجهد وقدم العون.

أتقدم بخالص الشكر وأسمى آيات التقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور امير علي حسين، لما بذله من وقت وجهد، وما قدمه من ملاحظات علمية دقيقة، وإرشادات سديدة، كان لها الأثر الأكبر في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة، فله مني كل الشكر والدعاء بأن يجزيه الله خير الجزاء، وأن يجعله ذخراً لطلبة العلم، وأن يبارك له في علمه وعمره وعطائه.

واتقدم بعظيم شكري وعرفاني وامتناني الى كل اساتذتي الافاضل في قسم التاريخ واخص بالذكر كل من (الاستاذ الدكتور محمد حسين زبون، الاستاذ الدكتور يوسف طه حسين، الاستاذ المساعد الدكتور لطفي جميل محمد، الاستاذ المساعد الدكتور محمد يونس عبد الله، والاستاذ المساعد سعاد سلمان)

ولا يفوتني ايضاً ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى (المدرس الدكتور نهى فاضل عبد الحسن) لما قدمته لي من دعم معنوي، وما ابدته من تعاون صادق في تذليل بعض الجوانب التنظيمية والادارية التي اسهمت في تيسير هذه الرسالة، فلها مني خالص الشكر والتقدير.

وأتقدّم بخالص الشكر ووافر الامتنان إلى استاذ التاريخ الحديث في جامعة باري (Barry University) الدكتور فرانسيسكو باگان أوليفراس(Francisco Pagán Oliveras)، لما قدمه من دعم علمي قيم، تمثل في تزويدي بالمصادر والمراجع المهمة فضلاً عن بعض الملاحظات القيمة، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى زوجي، الذي كان لي عونًا وسندًا في مسيرتي العلمية، بما قدّمه من دعمٍ صادق، وصبرٍ جميل، وتشجيعٍ متواصل، فكان حضوره مصدر طمأنينة، ووقوفه إلى جانبي باعثًا على الثبات والمضي قدمًا، فله مني جزيل الشكر وعظيم الدعاء.

وأتوجّه بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى والديّ الكريمين، لما أحاطاني به من رعاية صادقة، ودعاء متواصل، ودعمٍ معنوي لا ينقطع وكان لثباتهما ووقوفهما الدائم إلى جانبي الأثر الأكبر في تجاوز الصعوبات وإنجاز هذه الرسالة، كما أعبّر عن خالص شكري وتقديري إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء لما قدّموه من مؤازرة وتشجيع ومساندة كان لها بالغ الأثر في استمراري وإتمام هذا العمل، ولا يفوتني أن أخصّ بالشكر والعرفان سائر أقربائي الكرام الذين تمنّوا لي التوفيق وساندوني بكلماتهم الصادقة ودعواتهم الطيبة فجزاهم الله عني خير الجزاء وبارك في عطائهم وجعل ما قدّموه في ميزان حسناتهم.

وأخصّ بالشكر الجميل وعميق الامتنان الى عمّتي (المدرس الدكتور نازك نعيم عبد الحسن البهادلي) لما كان لها من حضور داعم ومُؤازَرَةٌ هادئة وكلمة مشجّعة أسهمت في تيسير الطريق وإتمام هذا العمل، فكان لعطائها المعنوي أثر واضح في إنجازه على الوجه المتاح.

وفي الختام، أقرّ بأن هذا العمل لم يكن ليرى النور لولا توفيق الله تعالى أولًا ثم ما تضافر من جهود ودعم ومساندة صادقة من كل من أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز هذه الرسالة، وإنني إذ أقدّم هذا الجهد العلمي المتواضع أرجو أن أكون قد وُفِّقت فيه وأن يكون إضافةً نافعة في مجاله والله وليّ التوفيق.

الباحثة

قائمة الرموز والمختصرات الانكليزية

المختصر باللغة الانكليزية	معناه باللغة الانكليزية	معناه باللغة العربية
FBI	Federal Bureau Of Investigation	مكتب التحقيقات الفيدرالي
F.R.U.S	Foreign Relations Of The United States	العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية
KKK	Ku Klux Klan	منظمة كو كلوكس كلان
Doc.	Document	وثيقة
No	Number	رقم
Vol.	Volume	مجلد
P	Page	صفحة
Op.cit..	Citato	المصدر السابق
Ibid	Ibidem	المصدر نفسه
D.C.	District of Columbia	المنطقة الفيدرالية كولومبيا

قائمة الرموز والمختصرات العربية

المختصر	معناه
د.ت	دون تاريخ نشر
د.م	بدون مكان نشر
ص	صفحة
مج	مجلد
ج	جزء
ط	طبعة

((المحتويات))

الموضوع	الصفحة
المقدمة ونطاق البحث وتحليل المصادر	١-٧
التمهيد	٨-٣٧
المبحث الاول نشأة مكتب التحقيقات الفيدرالي وتطوره المؤسسي (١٩٠٨-١٩٣٤)	٨-٢٤
المبحث الثاني : تعزيز الدور الامني والاستخباري لمكتب التحقيقات الفيدرالي (١٩٣٥-١٩٥٦)	٢٥-٣٧
الفصل الاول: تأسيس برنامج كوينتيلبرو واهدافه العملية الاولى (١٩٥٦- ١٩٧١)	٣٨-٨٤
المبحث الاول : برنامج كوينتيلبرو: النشأة التوزيع الوظيفي ١٩٥٦	٣٨- ٥٥
المبحث الثاني: الحزب الشيوعي الامريكي (١٩٥٦-١٩٧١)	٥٦-٧١
المبحث الثالث: حزب العمال الاشتراكي (١٩٦١-١٩٧١)	٧٢- ٨٤
الفصل الثاني: دور برنامج كوينتيلبرو في مواجهة الحركات المتطرفة والقومية الامريكية (١٩٦٠-١٩٧١)	٨٥-١٣٧
المبحث الاول: منظمة كو كلوكس كلان (١٩٦٤-١٩٧١)	٨٥-١٠٤
المبحث الثاني: حزب الفهد السود (١٩٦٧-١٩٧١)	١٠٥-١١٨
المبحث الثالث: تيارات الاستقلال البورتوريكية (١٩٦٠-١٩٧١)	١١٩-١٣٧
الفصل الثالث: انكشاف برنامج كوينتيلبرو والموقف الشعبي والرسمي الامريكي تجاهه (١٩٧١-١٩٧٥)	١٣٨-١٧١
المبحث الاول: اقتحام المكتب الميداني في مدينة ميديا وانكشاف برنامج كوينتيلبرو ١٩٧١	١٣٨-١٤٧

المبحث الثاني: موقف الصحافة والراي العام الامريكي تجاه برنامج كوينتيلبرو ١٩٧١-١٩٧٥	١٤٨-١٥٣
المبحث الثالث: تحقيقات الكونجرس وموقفه تجاه برنامج كوينتيلبرو	١٥٤-١٧١
الخاتمة	١٧٢-١٧٤
الملاحق	١٧٥-١٨٠
قائمة المصادر والمراجع	١٨١-١٩٨
Abstract	a-b

المقدمة

أبدى المؤرخون والباحثون العراقيون والعرب اهتمامًا ملحوظًا بدراسة التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا الاهتمام انصرف في معظمه إلى تحليل سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، ولا سيما ما اتصل بدورها في النظام الدولي وتدخلاتها السياسية والعسكرية خارج حدودها، وفي المقابل ظلّ تاريخها السياسي الداخلي المعاصر بما يتضمنه من سياسات أمنية وممارسات مؤسسية داخل المجتمع الأمريكي نفسه يحظى بنصيب محدود من البحث والدراسة في الإنتاج الأكاديمي العربي، وقد شكّل هذا القصور المعرفي والأكاديمي المسوّغ الأول لاختيار موضوع هذه الدراسة بوصفه محاولة لسدّ فجوة واضحة في حقل الدراسات التاريخية العربية المعاصرة.

أما المسوّغ الثاني لاختيار موضوع الدراسة اذ ارتبط بما لوحظ على نطاق واسع غياب التحليل التاريخي المنهجي لآليات عمل السلطة والأجهزة الأمنية داخل الولايات المتحدة الامريكية ولا سيما في ما يتعلق بتعاملها مع المعارضة السياسية، والحركات الاجتماعية وحركات الاستقلال الداخلي، فغالبًا ما جرى دراسة الولايات المتحدة في الأدبيات العربية بوصفها نموذجًا ديمقراطيًا مكتملًا من دون إخضاع ممارساتها الأمنية الداخلية للفحص النقدي التاريخي الدقيق، **ومن هنا جاءت الدراسة** لتسليط الضوء على برنامج كوينتيلبرو(COINTELPRO) بوصفه حالة نموذجية تكشف الفجوة بين القيم الديمقراطية والممارسات الامنية، وتسهم في إعادة قراءة التاريخ السياسي الداخلي للولايات المتحدة من منظور نقدي تحليلي.

كان برنامج كوينتيلبرو أحد أكثر البرامج الأمنية الداخلية سرّية وإثارة للجدل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين فقد نشأ هذا البرنامج في سياق الحرب الباردة في مرحلة اتّسمت بتصاعد الهواجس الأمنية لدى الدولة الأمريكية إزاء ما اعتُبر تهديدات داخلية تمسّ استقرار النظام السياسي والاجتماعي سواء صدرت عن تنظيمات سياسية راديكالية أو حركات احتجاج اجتماعي أو حركات تحرر قومي واستقلالي داخل الأراضي الخاضعة للسيادة الأمريكية.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تكتيكات برنامج كوينتيلبرو من خلال بحث أكاديمي محايد التزم بمنهج البحث التاريخي في التحليل والاستقراء، ولم يخلُ المسار نحو تحقيق هذا الهدف من صعوبات وعقبات كان من أبرزها محدودية المصادر المتاحة باللغة العربية إلى جانب حجب أجزاء مهمة من الوثائق ذات الصلة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي وقد استند هذا الحجب إلى الإطار القانوني للتصنيف الأمني الذي أُقرّ بموجب الأمر التنفيذي رقم (١٠٥٠١) الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دوايت د.أيزنهاور (Dwight David Eisenhower) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٣ والذي حدّد فئات رسمية لتصنيف المعلومات الحكومية شملت (السري للغاية) للمعلومات التي يُقدَّر أن كشفها قد يُلحق ضرراً بالغاً بالأمن القومي و(السري) لما يكون اقل ضرراً و(المحظور) لما قد يترتب عليه ضرر محدودا، وقد كان في الاغلب منها محجوب جزئيا مما شكل صعوبة في الوصول الى المعلومة الكاملة[1].

فيما يتعلق بالمدة الزمنية للدراسة، فقد جرى اختيار عام ١٩٥٦ نقطة بداية لها لكونه العام الذي أُقرّ فيه برنامج كوينتيلبرو رسميًا داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وشهد انطلاقه بوصفه برنامجًا منظّمًا ضمن إطار الاستخبارات الداخلية، في حين حُدِّد عام ١٩٧٥ نهايةً للدراسة نظرًا لما شهده من تحقيقات الكونجرس الامريكي من خلال تشكيل لجنة تشرش (Church Committee)للتحقيق في انتهاكات برنامج كوينتيلبرو، وخلال هذه المدة تناولت الدراسة طبيعة الأساليب والوسائل التي اعتمدها البرنامج في التعامل مع المعارضين الداخليين لسياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة واخيراً مجريات تحقيقات لجنة تشرش وتوصياتها، على نحوٍ أظهرته نتائج البحث بوضوح من خلال تتبّع الوثائق والشواهد التاريخية المتاحة.

(1) Ward Churchill and Jim Vander Wall, THE COINTELPRO PAPERS: Documents from the FBI's Secret Wars Against Dissent in the United States, Boston, South End Press, 1990, p.23-25.

ينظر ايضا ملحق رقم (١) ص١٧٤ .

قسم البحث تقسيماً موضوعياً الى مقدمة وتمهيد وثلاث فصول ثم الخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، تضمن التمهيد مبحثين درس **المبحث الاول** تأسيس مكتب التحقيقات الفيدرالي ونشاطه ١٩٠٨- ١٩٣٤، إذ كانت الظروف العامة والامنية متوترة في اوائل القرن العشرين خصوصا في ظل تصاعد الهجرة الاوربية فقد وقعت جرائم عدة من بينها اغتيال الرئيس الامريكي الخامس والعشرون للولايات المتحدة الامريكية ويليام ماكينلي (William McKinley) عام ١٩٠١ وعلى هذا المنوال كانت الاوضاع الامنية مترديةً، وفي حينها كانت وزارة العدل تعتمد على قوات صغيرة التي يقتصر عملها للتحقيق بالحالات الكبرى التي تصل إلى درجة الفضيحة فقط، وعلى اثرها تم تأسيس مكتب التحقيقات الفيدرالي ليقوم بالتحقيق في الجرائم الفيدرالية وإنفاذ القوانين التي تدخل ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية، ولا سيّما تلك التي تعجز سلطات الولايات عن معالجتها بمفردها مثل الجرائم العابرة للولايات، وقضايا الفساد، وحماية المصالح الفيدرالية، أما **المبحث الثاني** فقد سلّط الضوء على تطوّر عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي في مدة ما بين الحربين، ولا سيما مع تصاعد القلق الرسمي إزاء انتشار الدعاية المتطرفة داخل الولايات المتحدة، وقد برزت خلال تلك المرحلة رغبة الإدارة الأمريكية ولا سيما في عهد الرئيس فرانكلين د. روزفلت(Franklin Delano Roosevelt) في تتبّع مصادر هذه الدعاية والكشف عن شبكاتها غير أن القيود القانونية المفروضة على أنشطة الاستخبارات الداخلية شكّلت عائقًا أمام توسيع نطاق التحقيقات، وفي هذا السياق أسهمت توجيهات جون إدغار هوفر(John Edgar Hoover) بصفته مديرًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في توسيع الممارسات الاستخبارية للمكتب وتجاوز حدوده التقليدية الأمر الذي أدى إلى انتقاله تدريجيًا من جهاز تحقيق جنائي إلى منظومة استخبارية داخلية أكثر تنظيمًا وتعقيدًا.

خُصِّص **الفصل الأول** لدراسة "تأسيس برنامج كوينتيلبرو واهدافه العملية الاولى ١٩٥٦-١٩٧١" وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، تطرق **المبحث الأول** الى دراسة تأسيس برنامج كوينتيلبرو عام ١٩٥٦ عبر تحليل السياقين السياسي والأمني اللذين أُقرّ فيهما البرنامج داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي وبيان الدوافع التي أحاطت بإنشائه،

والمرتكزات المؤسسية التي استند إليها، كما تطرّق المبحث إلى التنظيم الإداري والهيكلية المؤسسية للبرنامج وآليات الإشراف والاتصال بين المقرّ الرئيسي والمكاتب الميدانية لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال مدة تنفيذ كوينتيلبرو وخصص **المبحث الثاني** للحزب الشيوعي الأمريكي، وقد ركّز المبحث على الفئات المستهدفة داخل الحزب ولا سيما القيادات والكوادر المؤثرة وبيّن أساليب الاستهداف التي شملت المراقبة المكثفة والاختراق التنظيمي، وإثارة الشكوك الداخلية والتشويه الإعلامي بما أسهم في إرباك البنية الداخلية للحزب والحد من حضوره السياسي والاجتماعي، أما **المبحث الثالث من الفصل الاول** فقد خُصّص لدراسة استهداف برنامج كوينتيلبرو لحزب العمال الاشتراكي مع تسليط الضوء على طبيعة التكتيكات المتّبعة ضده والفئات التي جرى التركيز عليها داخل الحزب، وعالج المبحث طرائق الاستهداف التي استندت إلى الملاحقة الاستخبارية والتدخل في الشؤون التنظيمية واستثمار الخلافات الداخلية إلى جانب إجراءات قانونية وإدارية هدفت إلى إنهاك الحزب وإضعاف قدرته على الاستمرار والنشاط العلني.

وجاء الفصل الثاني بعنوان " دور برنامج كوينتيلبرو في مواجهة الحركات المتطرفة والقومية الامريكية ١٩٦٠-١٩٧١ " وتناول البرنامج بوصفه برنامجًا سريًا داخليًا استُخدم داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي للتعامل مع تنظيمات وحركات عُدّت في التقدير الأمني السائد آنذاك مصدر تهديد للاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، خُصِّص **المبحث الأول** لدراسة استهداف برنامج كوينتيلبرو لمنظمة كو كلوكس كلان مع تحليل طبيعة التعامل الاستخباري مع تنظيمات التطرف اليميني وآليات احتوائها، أما **المبحث الثاني** فقد عالج استهداف البرنامج لحزب الفهد الأسود عبر تتبّع الأساليب التنظيمية والنفسية والإعلامية التي استهدفت قياداته وقواعده الاجتماعية بهدف إضعاف حضوره السياسي والمجتمعي، في حين خُصِّص **المبحث الثالث** لدراسة استهداف برنامج كوينتيلبرو للتيارات الاستقلالية البورتوريكية ١٩٦٠-١٩٧١ مع التركيز على كيفية إدراج قضايا الاستقلال ضمن إطار الأمن الداخلي والأساليب التي استُخدمت لمراقبة هذه التيارات وتقويض نشاطها.

خُصِّص **الفصل الثالث** لدراسة "انكشاف برنامج كوينتيلبرو والموقف الشعبي والرسمي الامريكي تجاهه ١٩٧١-١٩٧٥ " بوصفه المرحلة الختامية في مسار البرنامج وما ترتّب عليها من تحولات سياسية وقانونية مؤثرة، وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، تناول **المبحث الأول** أحداث عام ١٩٧١ ولا سيما واقعة اقتحام المكتب الميداني لمكتب التحقيقات الفيدرالي في ميديا بولاية بنسلفانيا بوصفها اللحظة المفصلية التي أدّت إلى كشف جانب مهم من الأنشطة السرّية للبرنامج، أما **المبحث الثاني** فقد عالج موقف الصحافة والرأي العام الأمريكي عقب انكشاف البرنامج مع تحليل دور التغطية الإعلامية في تشكيل الوعي العام وإثارة النقاش حول مشروعية الممارسات الأمنية، في حين خُصِّص **المبحث الثالث** لدراسة تحقيقات الكونجرس الأمريكي التي أُجريت في أعقاب الكشف عن كوينتيلبرو وما أسفرت عنه من مساءلات رسمية وإعادة نظر في حدود عمل الأجهزة الأمنية .

واعتمدت الدراسة على الكثير من المصادر المتعددة والمتنوعة منها عددٍ غير قليل من الوثائق المنشورة التي شكّلت أساسًا للتحليل التاريخي وكان لوثائق مكتب التحقيقات الفيدرالي أهمية خاصة في هذا السياق، كما استندت الدراسة إلى الوثائق التي قام بنشرها وارد تشرشل (Ward Churchill) وجيم فاندر وول (Jim Vander Wall) في الكتاب الموسوم:

The Cointelpro Papers. Documents from the FBI's Secret Wars Against Dissent in the United States, South End Press Classic Series,Vol.8,Massachusetts, 2002.

بعد انكشاف برنامج كوينتيلبرو عام ١٩٧١ بادر الكونجرس الأمريكي ولا سيما مجلس الشيوخ إلى فتح تحقيقات موسّعة تناولت طبيعة الأنشطة السرّية التي نُفِّذت في إطار البرنامج وأبعادها القانونية والمؤسسية، وقد أُعلن عن نتائج هذه التحقيقات على نحوٍ رسمي في عام ١٩٧٦ عبر نشر مجموعة من الوثائق والتقارير التي وفّرت مادة أساسية لفهم آليات عمل البرنامج وحدود ممارساته وقد أفادت هذه الدراسة من تلك المنشورات الصادرة عن

مجلس الشيوخ ولا سيما الوثائق الواردة تحت العناوين الاتية لما تضمّنته من معطيات تفصيلية ذات قيمة تاريخية عالية:

- Operations with Respect to Intelligence Activities, Hearing Before U.S. Senate, Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Vol.6, Federal Bureau of Investigation, Government Printing Office, Washington, 1976.

- U.S. Senate, Intelligence Activities and the Rights of Americans, Book II, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 26, 1976.

- U.S.Senate, Supplementary Detailed Staff Reports on Intelligence Activities and the Rights of Americans, Book III, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 23, 1976.

أما المصادر الأجنبية، فقد اعتمدت الدراسة على عدد من المؤلفات والملفات التي رفدت الرسالة بقدرٍ وافر من المعلومات ذات الصلة بموضوعها. ويأتي في مقدمتها الكتاب المعنون

Spying On America: The FBI's Domestic Counterintelligence Program

"التجسس على أمريكا: برنامج مكافحة التجسس المحلي لمكتب التحقيقات الفيدرالي " لمؤلفه James Kirkpatrick Davis الذي مثّل أحد المراجع الأساسية في هذه الدراسة وقد أسهم هذا العمل في تزويد فصول الرسالة بمعلومات مهمة، إذ أوضح بصورة مفصلة عددًا كبيرًا من التكتيكات والأساليب التي استُخدمت ضمن برنامج كوينتيلبرو بما ساعد على تتبّع ممارساته وتفسير آلياته في سياقها التاريخي والمؤسسي.

اتّضح من خلال مراجعة المؤلفات العربية المتوفرة أن الكتب المتخصصة في موضوع الدراسة كانت قليلة جدًا إذ لم يقدّم أغلبها معلومات كافية أو تفصيلية تتصل مباشرة ببرنامج كوينتيلبرو، ويُستثنى من ذلك كتاب "**مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الأمريكيون**" لمؤلفه كريم صبح، الذي مثّل مصدرًا مهمًا أسهم في دعم المبحث الثاني من الفصل الثاني، ولا

سيما في ما يتعلق باستهداف برنامج كوينتيلبرو لحزب الفهد الأسود، كما استفادت الدراسة بقدر محسوب من بعض الكتب المترجمة إلى اللغة العربية وفي مقدمتها كتاب "**الأعداء: تاريخ الـ اف. بي. اي** " لمؤلفه تيم واينر (Tim Weiner)، لما احتواه من معلومات تاريخية مهمة عن مكتب التحقيقات الفيدرالي وتطوره مع التنبيه إلى اختلاف طبيعة هذا العمل عن الدراسات التاريخية الأكاديمية المتخصصة.

وأسهمت العديد من الكتب في التعريف بعدد من الشخصيات والتنظيمات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث بما وفّر خلفية تاريخية لازمة لفهم سياق الأحداث المدروسة، وفي المقابل واجهت الباحثة صعوبات ملموسة في الحصول على عدد من المصادر الأجنبية ولا سيّما الأمريكية منها إذ إن كثيرًا من المؤلفات المتخصصة لم تكن متاحة بصيغ إلكترونية عبر شبكة الإنترنت واقتصر الوصول إليها على النسخ الورقية التي تتطلّب الشحن من الخارج وقد ترتّب على ذلك تأخّر وصول بعض المراجع الأمر الذي انعكس على سير العمل البحثي من حيث الزمن من دون أن يؤثر في التزام الدراسة بالمنهج العلمي أو في دقة النتائج التي خلصت إليها.

وختامًا أضع هذه الدراسة بما تنطوي عليه من جهد متواضع بين يدي الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين آملةً أن تكون قد حقّقت الأهداف التي سعيتُ إليها، وأسهمت ولو بقدر محدود في إثراء حقل الدراسات التاريخية المتصلة بموضوعها، وأرجو أن تحظى هذه الدراسة بالتقويم العلمي البنّاء وأن أستفيد من ملاحظات اللجنة وتوجيهاتها القيّمة لما لها من أثر في تصويب ما قد يعتريها من نواقص وتعزيز جوانب القوة فيها بما يرقى بها إلى المستوى العلمي المنشود وأقرّ بأن هذه الدراسة تمثّل محاولة علمية أولى قابلة للنقد والتطوير وأن كل ملاحظة تُقدَّم في هذا السياق ستُعدّ رافدًا مهمًا في مسيرتي البحثية.

والله ولي التوفيق

المبحث الاول / نشأة مكتب التحقيقات الفيدرالي وتطوره المؤسسي (١٩٠٨-١٩٣٤)

في اواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين واجهت الولايات المتحدة الامريكية موجة من التغيرات الاجتماعية والسياسية التي فرضت تحديات امنية معقدة على الحكومة الفيدرالية خصوصا في ظل تصاعد الهجرة الاوروبية والحركات العمالية والفوضويين (الاناركية)[١] الذي يعود اصول القسم الاكبر منهم مهاجرين من اوروبا الشرقية [٢].

ففي احصائيات التعداد الخاص بالسجناء لعام ١٩٠٤ في الولايات المتحدة الامريكية حددت الفترات من ١٨٩٠-١٩٠٤ زيادة نسبة الجرائم الخطيرة عن الفترات التي سبقتها بنسبة ٣١%[٣].

و من بين الجرائم الخطيرة التي وقعت في تلك الفترات واخطرها هي اغتيال الرئيس الامريكي الجمهوري ويليام ماكينلي(Williaam Mckinley)[٤]، ففي السادس من ايلول ١٩٠١ وقبل ان تمضي مدة الستة اشهر الأولى من حكمه في ولايته الثانية وعند حضوره استعراضا للوحدة الامريكية في مدينة بوفالو في ولاية نيويورك تعرض لأطلاق نار من قبل ليون زولغوز (Leon Czolgosz) وهو فوضوي متعصب من اصول بولندية وبعد سبعة ايام

---

(١) **الاناركية**: هي مجموعات يسارية قائمة على مبدأ او نظرية في الحياة يتم بموجبها تصور المجتمع بدون حكومة ويتم الحصول على الانسجام في تلك المجتمعات عن طريق اتفاقات حرة بين المجموعات المختلفة والمهنية وليس عن طريق الطاعة لأي سلطة ولا الخضوع لأي قانون، اما اقتصاديا فيعملون ضد الاحتكار الرأسمالي بهدف ظاهره جعل الانسان حراً في العمل الانتاجي. للمزيد ينظر:
Petr Kropotkin, Anarchism, Encyclopaedia Britannica, 11th ed,Cambridge, Cambridge University Press, 1910,p3-4.

(2)athan g. theoharis, the fbim and American-a brief critical history, University press of Kansas, 2004, p18-19.

(3)Charles A. Ellwood, Has Crime Increased in the United States Since 1880, Journal of Criminal Law and Criminology, Vol.1, 1910, p380-381.

(٤) **ويليام ماكينلي** (١٨٤٣-١٩٠١) هو الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة الامريكية، ولد عام ١٨٤٣ في مدينة نايلز ولاية اوهايو من عائلة فقيرة اكمل دراسته البدائية في نايلز ثم انتقلت عائلته الى قرية بولندا واكمل دراسته الثانوية هناك، وفي سن السادسة عشر اصبح عضوا متدينا في الكنيسة الميثودية، التحق في كلية اليغني في ميديفل في بنسلفانيا وتخرج منها، ثم تطوع للتجنيد في جيش الاتحاد اثناء الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦١-١٨٦٥) واظهر شجاعته فيها ومكافئتا على ذلك تمت ترقيته الى رتبة ضابط في الجيش وعين قائد لفوج في الجيش، وفي عام ١٨٩٧ رشح للانتخابات فانتخب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية وفي عام ١٩٠٠ اعيد انتخابه رئيسا عند انتهاء ولايته ، عام ١٩٠١ اغتيل على يد احد الاناركية في بوفالو في نيويورك. للمزيد ينظر:
Margaret Leech, In the Days of McKinley, New York, Harper and Brothers, 1959,p6-8.; Rubens Silva, From Founding to Modernity: Journey of the American Presidents, 1776–2032 ,London, Global History Press, 2024,p55-56.

من اصابته خضع ماكنلي إلى عملية جراحية وعلى اثرها فارق الحياة في الرابع عشر من ايلول ١٩٠١[١].

بعد مقتل ماكينلي بدأت السياسة الامريكية تتغير إذ ارتقى **ثيودور روزفلت** (Theodore Roosevelt)[٢] كرسي الرئاسة بشكل تلقائي بموجب الدستور الامريكي كونه نائبا للرئيس ولم ينقض عام على تسنم روزفلت كرسي الرئاسة حتى اثبت انه كان على دراية تامة بالأوضاع العامة التي عصفت بأمريكا وكانت روح الاصلاح الاجتماعي والامني حاضرة في حكومة روزفلت[٣].

فكان اول خطاب للرئيس ثيودور روزفلت اثناء حضوره اجتماعا عقده الكونجرس في الثالث من كانون الاول ١٩٠١ ذكر روزفلت فيه" **قُتل الرئيس ماكينلي على يد مجرم فاسد تماما ينتمي إلى تلك الجماعات من المجرمين الذين يعارضون كل الحكومات سواء كانت جيدة أو سيئة؛ أن الفوضوي وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية هو احد اكثر انواع المجرمين خطورة** " و ذكر أيضا في نفس الخطاب " **ان الفوضى جريمة ضد الجنس البشري بأكمله وينبغي للبشرية جمعاء ان تتحد ضد الفوضوية**" إذ طالب روزفولت من

(1) Thomas A. Bailey, A Diplomatic History of the American People, 10th ed, New York, Pearson College Division, 1980, P.145;

تيم واينر، الاعداء تاريخ ال اف. بي. اي، تر:حنان كسروان، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥، ص٢٥.

(٢) **ثيودور روزفلت (١٨٥٨-١٩١٩)**: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السادس والعشرين، ولد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول ١٨٥٨، ينتسب إلى أسرة ذات أصول هولندية، تخرج من جامعة هارفارد وخاضَ المعركة الانتخابية، وفي ١٨٨١ أُنتخب عضواً في مجلس ولاية نيويورك، تقلّد منصب مساعد وزير البحرية الأمريكية في عام ١٨٩٧ وأصبح فعلياً حاكماً لولاية نيويورك بين عامي (١٨٩٩-١٩٠٠) وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ أيلول ١٩٠١. للمزيد ينظر: خالد عبد نمال الدليمي، ثيودور روزفولت وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية (١٩٠١- ١٩٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١١.

(٣) الان نيفينز و هنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، تر: محمد بدر الدين خليل، ط١، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٠٤-٤٠٧.

الكونجرس تشريع قوانين تعاقب مثل هؤلاء المجرمين وبصرامة وفي حال يتم العثور على اي فوضويين يجب أن يتم ترحيلهم إلى البلدان الذين قدموا منها[١].

في اعقاب الاحداث الاخيرة اقترح احد العملاء السريين في وكالة بينكرتون الوطنية للتحقيقات(Pinkerton National Detective Agency)[٢] بأنشاء وكالة حكومية جديدة يكون عملها مكرس على سحق واستئصال الاصوليين في امريكا كما اقترح ايضا بان يتم تحديد هويات هؤلاء الاشخاص ووضعهم تحت المراقبة [٣].

وكتب المؤلف روبرت بينكرتون(Robert Pinkerton) وهو احد رؤساء وحدة المباحث الوطنية في بينكرتون مقالاً في مجلة (The North American Review) في تشرين الثاني ١٩٠١ " **كشفت التحقيقات حقيقة مفادها ان كل مدينة في البلاد لديها عدد كبير من الشيوعيين بين مواطنيها، ويجب وضع علامات على كل هؤلاء الاشخاص وابقائهم تحت المراقبة المستمرة، وبالتالي فان التدابير الاكثر حذرا فقط هي التي تمكننا من السيطرة** "[٤].

بدأت وزارة العدل الأمريكية منذ عام ١٩٠٣ ووفقًا لنصوص قوانين الهجرة آنذاك، بمتابعة نشاط الفوضويين الذين كانوا ينخرطون في أعمال شغب ومظاهرات تُهدد النظام العام وقد استغلت السلطات الأمريكية هذه القوانين لاتخاذ إجراءات صارمة بحقهم مستندة

---

(1) F.R.U.S, Message Of The President Annual To The Senate And House Of Representatives, December3,1901, in 1901-1909, Part1, Doc.9.

(٢) **وكالة بنكرتون الوطنية للتحقيقات**: وكالة امنية امريكية متخصصة في مكافحة الجريمة وحماية المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ينسب اسمها إلى اسم المحقق الان بنكرتون تاسست في ١٨٥٠ بعدما ادرك بنكرتون وجود حاجة ماسة الى جهاز تحقيقات خاص اتخذ قراراً بانشاء شركة تحقيقات سرية امريكية خاصة به وشهد عام ١٨٥٠ تاسيس اول مكتب للوكالة في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الامريكية واتخذوه المكتب الرئيسي لها وشعارها عين كبيرة مصحوبة بعبارة " لا ننام ابدا" ويحيط بها اسمها باللغة الإنكليزية. **للمزيد ينظر**: كريم صبح وميثاق شيال زوره، وكالة بنكرتون ونشاطها الامني في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٥٠-١٨٩٩، مجلة الباحث، العدد التاسع والعشرون، ٢٠١٨.

(٣) تيم واينر، المصدر السابق، ص٩-١٠.

(4) Robert A. Pinkerton, Detective Surveillance of Anarchists, The North American Review, Vol. 173, No. 540, Nov.1901, p.617.

في ذلك إلى ملفات سرية أُعدّت عن الأصوليين الأجانب، وكانت وزارة العدل الجهة المسؤولة عن الاحتفاظ بها[١].

لم تتوقف قوات الشرطة عن ملاحقة الفوضويين ومزعزعي الامن حتى عام ١٩٠٤ اذ قتلت قوات الشرطة خلال ثلاثة اشهر (١٩٨) عاملا من المضربين الفوضويين وجرحت ١٩٦٦ والقت ما يقارب(٦١١٤) في السجون كانت هذه المدة الاشد فقد حقق فيها مبدا (القانون والنظام) مستخدمين وسائل لسحق مطالب العمال نالت شهرتها في تلك المدة [٢].

في اعقاب الاحداث الاخيرة اراد الرئيس روزفلت ملاحقة البلوتوقراطيين(Plutocrats)[٣] جانب الاناركية (الفوضويين) وكان منزعج من استحواذهم على النفط والفحم والخشب والمعادن كذلك الاراضي الفيدرالية، استمر اغتصاب الاراضي الامريكية من قبل المحتالين بشكل قوي فانفجر الرئيس غضبا واكد بانهم سيحاسبون[٤].

وعلى هذا المنوال كانت الاوضاع الامنية في البلاد متردية فضلا عن انتشار الجريمة وكانت القوات الصغيرة التابعة لوزارة العدل غير كافية على الاطلاق واقتصرت اعمالهم على حالات الاحتيال الكبرى التي بلغت حد الفضيحة او ملاحقة الاحتكاريين أو الحالات التي تسببت بتحريك الراي العام والضغوط الاخرى وعدم التحقيق في الجرائم الصغيرة التي اجبروا عليها وعدم تحقيقهم في حالات الجرائم التي عدت صغيرة [٥].

---

(١) تيم واينر، المصدر السابق، ص٩-١٠.

(٢) كلود جوليان، الحلم والتاريخ أو مئتا عام من تاريخ أمريكا، ط٣، ترجمة نخلة كلاس، دار طلاس للدراسات، دمشق ، ١٩٧٨، ص١٠٨.

(٣) البلوتوقراطيين: هم فئة من أصحاب الثروات الضخمة في الولايات المتحدة الامريكية الذين يستخدمون نفوذهم المالي للتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية سواء بشكل مباشر أو من خلال أدوات غير رسمية مما يمنحهم دورًا فعالا في توجيه السياسات بما يخدم مصالحهم الخاصة على حساب العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي. للمزيد ينظر :
Chrystia Freeland, Plutocrats: The Rise of the New Global SuperRich and the Fall of Everyone Else, New York, Penguin Press, 2012.

(٤) تيم واينر، المصدر السابق، ص٢٧.

(5) Homer Cummings and carl mcfarland , Federal justice Chapters in the History of Justice and the Federal Executive, First Edition, the macmillan company, New York, 1937, p.374.

استمر البلوتوقراطيون في اغتصاب الاراضي الفيدرالية مما دفع الرئيس روزفلت باستدعاء النائب العام الجنرال تشارلز جوزيف بونابرت(Charles Joseph Bonapart)[١] وطلب منه محاكمة هؤلاء بشكل قاسٍ واستخدام العنف معهم، فتم تكليف هيئة الخدمة السرية التابعة الى وزارة الخزانة الامريكية من قبل تشارلز بونابرت لأجراء تحقيق واجتثاث ناهبي الاراضي إلا أن التقرير الذي اعدوه لم يكن مرضياً بالنسبة للرئيس[٢].

واجه تشارلز بونابرت تحديات كبيرة وكان يعتقد بان يديه مقيدتان مع المد المتصاعد للجريمة والفساد اذ كان يعتمد بشكل كبير على عملاء الخدمة السرية في إجراء التحقيقات الخاصة، ولكن هذه العلاقة كانت مقيدة، فعملاء الخدمة السرية كانوا يخضعون لسلطة رئيس الجهاز وكانوا يقدمون تقاريرهم إلى رئيس جهاز الخدمة السرية، وليس للنائب العام بونابرت بصورة مباشرة، وهذا الأمر جعل بونابرت غير قادر على التحكم الكامل في سير التحقيقات مما أضعف قدرته على مكافحة الجريمة والفساد بفعالية [٣].

طلب النائب العام للولايات المتحدة الامريكية تشارلز بونابرت وبتوجيه من قبل الرئيس ثيودور روزفلت عن طريق التقرير السنوي لسنة ١٩٠٧ بتشكيل قوة مباحث عالية الكفاءة تكون تابعة لوزارة العدل وتأتمر بأمرها، وكتب إلى الكونجرس قائلا " **لا توجد قوة تحريات دائميه لوزارة العدل تحت سيطرتها** " واشار بان جهاز الخدمة السرية لا يتبع وزارة العدل بل

---

(١) **تشارلز جوزيف بونابرت** (١٨٥١-١٩٢١): محامي وسياسي امريكي ولد في التاسع من حزيران ١٨٥١ في مقاطعة بالتيمور في ولاية ماريلاند، التحق بكلية هارفارد في يونيو ١٨٦٩ وتخرج منها عام ١٨٧١، من كلية الحقوق عام ١٨٧٤ ومن نفس العام تم قبوله في نقابة المحاميين، عمل في مناصب عدة منها مستشاراً في انتخابات عام ١٨٧٥، ثم عضواً في الرابطة الوطنية للبلديات ورئيسا لها لمدة سبع سنوات، ومشرفا لجامعة هارفارد لمدة اثنتي عشر سنة، عين مستشاراً للرئيس ثيودور روزفلت ، وفي عام ١٩٠٥ اصبح وزيراً للبحرية، ثم اصبح النائب العام بين عامي (١٩٠٦-١٩٠٩) اي حتى نهاية حكم الرئيس روزفولت، توفي في الثامن والعشرون من يونيو ١٩٢١. للمزيد ينظر:

Maryland State Bar Association, Transactions of the Annual Meeting , Vol. 26, Part 1921, p.43-45.

(٢) تيم واينر، المصدر السابق، ص٢٨.

(3) Office of Public Affairs Federal Bureau of Investigation, The fpi A Centennial History, 1908-2008, u.s Department of Justice Federal Bureau of Investigation, First Edition, 2008, p.4.

هو تابع لوزارة الخزانة، فاقترح تشكيل قوة تابعة لوزارة العدل وان يتم تحديد عددها وشكل تنظيمها من قبل الكونجرس بما يراه مناسبا وذلك لإنفاذ القانون والحد من الجرائم[١].

رفض الكونجرس طلب تشارلز بونابرت بشان انشاء قوة تحريات دائميه داخل وزارة العدل خوفا من التجسس والتنصت على افراد المجتمع ، فرد الرئيس ثيودور روزفلت بطريقة تهجمية واسلوب لاذع برسالة قائلا "**المجرمين فقط هم من يجب ان يخافوا من محققينا**" فرد على روزفلت النائب الجمهوري والتر سميث(Walter Smith) من ولاية آيوا قائلا " **في بلد حر لا ينبغي السماح لأي نظام عام للتجسس على الشعب، مثل النظام السائد في روسيا وفرنسا بالنمو**"[٢].

لم يهمل بونابرت طلبه بل قام بمتابعته شخصيا وقام بتذكير اللجنة الفرعية الخاصة بالتخصيصات في مجلس النواب بخصوص هذا الطلب في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٠٨، واشتكى من ارتفاع تكاليف الخدمة السرية التابعة لوزارة الخزانة الامريكية في الآونة الاخيرة حيث زادت مخصصاتهم من ٣$الى ٤$ في اليوم الواحد، وأن وزارة العدل مضطرة الى دفع هذه الاموال [٣].

كان الرد على طلب بونابرت من قبل رئيس لجنة التخصيصات في مجلس النواب بأن هناك مخصصات محددة للخدمة السرية، ويخضع صرف تلك المخصصات لشروط صارمة بما في ذلك عدم امكانية تمديدها او تحويلها الى اي جهة اخرى، استشاط غضبا من الخدمة

---

(1) Charles j. bonaprte, Annual report of the attorney general of the united states for the year 1970, vol.1 of 2, Washington government printing office, 1907, p.9-10 .

(2) William Eugene Schuman Kline, the long arm of the dreaded B.I-the bureau of investigation and the origins of the federa-surveillance state, Unpublished the-sis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in History, The University of Montana Missoula, MT, 2022, p.40-41.

(3) John f.fox, the birth of the federal bureau of Investigation, Article published on the FBI website in July 2003, accessed 3 jan 2025, https://www.fbi.gov

السرية فطلب من بونابرت التوجه الى الكونجرس للحصول على الصلاحية اللازمة لتشكيل قوة تحقيق [١].

قدم تشارلز بونابرت طلبه الثاني الى الكونجرس و أبلغهم بالمشكلة، فتساءل الكونجرس عن السبب الذي دفعه إلى تكليف محققين من الخدمة السرية مع العرض عدم وجود أي بند محدد في القانون يسمح بذلك، وفي وسط صراع سياسي محتدم مع الكونجرس، والذي تضمن اتهام بونابرت باستيلائه على السلطة التنفيذية، بعد ذلك في أيار ١٩٠٨ حظر الكونجرس إعارة عملاء الخدمة السرية لأي إدارة فيدرالية [٢].

مع استمرار الكونجرس بمعارضة فكرة تشكيل قوة من العملاء الخاصين إلا أن النائب العام للولايات المتحدة الامريكية تشارلز بونابرت واصل فكرته في ٢٦ تموز ١٩٠٨ وبدعم وموافقة الرئيس ثيودور روزفلت وبينما كان الكونجرس في عطلة صيفية، ولم يتمكن من محاربة الامر اصدر تشارلز بونابرت مذكرة وضعت الاساس لأنشاء مكتب التحقيقات[٣].

تضمنت الوثيقة امراً من النائب العام بان تحال جميع القضايا التحقيقية إلى رئيس قسم التحقيقات في وزارة العدل وهو الذي يكلف من يراه مناسباً لتنفيذ العمل، ومن هنا كانت بداية تأسيس مكتب التحقيقات في وزارة العدل[٤].

تبين مما سبق أن مكتب التحقيقات قد تأسس نتيجة للحاجة الماسة إلى مؤسسة قوية داخل وزارة العدل تكون قادرة على جمع وتحليل البيانات والمعلومات بكفاءة.

اعترف الكونجرس بعد انتهاء عطلته في كانون الاول بمكتب التحقيقات ولم يعترض عليه، وعمل تشارلز بونابرت على تهدئة مخاوف الكونجرس بشان هذه القوة، إذ شرع المكتب

---

(1) U.S. Congress, House, Committee on Appropriations, Subcommittee, Hearings Before the Subcommittee of the House Committee on Appropriations in Charge of Deficiency Appropriations for 1908 and Prior Years on the General Deficiency Bill, Washington, DC, Government Printing Office, 1908, p.202.

(2)Article titled A Brief History The Nation Calls, 1908-1923, Via the FBI website, accessed 3 jan 2025, www.fbi.gov/history/brief-history

(3)William Eugene Schuman Kline, Op.cit., p.41.

(4) A Brief History: Federal Bureau of Investigation, May 3, 2016, accessed 5 jan 2025, https://www.fbi.gov/history/brief-history/docs_order1908.

بعملياته المبكرة في قضايا مكافحة الاحتكار والاحتيال وقضايا العمل القسري وانتهاكات التجنس، وجمع المكتب معلومات استخبارية عن هذه القضايا وكان في مقدمة هذه الواجبات واهمها هي العمليات الاستخبارية المتخصصة في مجال الامن القومي بالخيانة والفوضوية[١].

وعين ستانلي فينش(Stanley finch)[٢] لقيادة مكتب التحقيقات من قبل تشارلز بونابرت بمنصب كبير المحققين داخل القسم وساعد في تطوير مكتب التحقيقات، وصدر اول توجيه من قبله الى عملائه بمنعهم من الظهور الاعلامي والتحدث للصحافة لحماية عملائه من تعرضهم للانتقادات او خشيةً من وقوعهم بمواقف قد تستخدم ضدهم او ضد المكتب سياسياً [٣].

عندما تم تشكيل هذه القوة اطلق عليها اسم (قوة العملاء الخاصة) وفي عام ١٩٠٩ قام جورج و. ويكلشام(George W. Wickersham)[٤] بعد تعينه بمنصب المدعي العام

---

(1) William Eugene Schuman Kline, Op.cit., p.41-42.

(٢) ستانلي فينش :هو موظف قانوني أمريكي شغل دورًا محوريًا في نشأة جهاز التحقيق الاتحادي في الولايات المتحدة، تولّى في عام ١٩٠٨ الإشراف على القوة الأولى من المحققين التابعة لوزارة العدل وأصبح بذلك أول رئيس لمكتب التحقيقات الذي تطوّر لاحقًا إلى مكتب التحقيقات، ويُعد فينش من الشخصيات التأسيسية التي أسهمت في إرساء البنية المؤسسية للتحقيقات داخل وزارة العدل الأمريكية في مطلع القرن العشرين. للمزيد ينظر:

Stanley Finch: The Bureau’s Little Known First Leader, Joly,2019, accessed August 16, 2025, https://www.fbi.gov/news/stories/stanley-finch-the-bureaus-first-director-071119 .

(3)William Eugene Schuman Kline, Op.cit., p.43.

(٤) **جورج وودوارد ويكلشام** (١٨٥٨-١٩٣٦) : محامي وسياسي امريكي ولد في سبتمبر ١٨٥٨ في بنسلفانيا، حصل على شهادة القانون من جامعة بنسلفانيا عام ١٨٨٠ ومارس القانون حتى ١٨٨٢، عين بمنصب النائب العام للولايات المتحدة الامريكية في ١٩٠٩ واستمر بالمنصب حتى ١٩١٣، توفي جورج ويكلشام في مدينة نيويورك في ٢٦ يناير ١٩٣٦. ينظر :

Article published on the website millercenter, accessed 5 jan 2025, https://millercenter.org/president/taft

خلفا لتشارلز بونابرات بتسمية هذه القوة باسم "**مكتب التحقيقات**" وكان عدد موظفي هذا المكتب لا يزيد عن ٧٠ موظفا[١].

فيما بعد اضاف الكونجرس مسؤوليات اخرى في الاختصاصات القضائية وكلف بها مكتب التحقيقات منها انفاذ قانون الاتجار بالعبيد البيض والمعروف ايضا بقانون مان(act mann)[٢] وكانت نتائج مكتب التحقيقات بهذه المسؤولية كبيرة جداً [٣].

سمح لمكتب التحقيقات المشكل حديثا وبموجب تشريع قانون مان بتوسيع نطاق عمله ليشمل جمع المعلومات الاستخباراتية عن الامريكيين وقد تولى المكتب هذا الدور الجديد له في اعماله بدعم متزايد من الحكومة عن طريق تخصيصات مالية اكبر واحكام قضائية قد اذن بها الكونجرس [٤].

نال عمل مكتب التحقيقات استحسان واعجاب المجتمع والصحافة الامريكية واشادوا بعمل المكتب، لاسيما وان عملاء مكتب التحقيقات نجحوا في الحد من اعمال التضليل والاعمال الروتينية التي يتسم بها رجال المباحث سابقا [٥].

استمر مكتب التحقيقات بالتوسع في نشاطه حتى انه في عام ١٩١٣ افتتح مكتبا دولياً كانت مهمته ادارة عمل مجموعة من العملاء في دول العالم[١].

---

(1)A Byte Out of History- How the FBI Got Its Name, March 2006, Via the FBI website, accessed 5 jan 2025, https://archives.fbi.gov/stories

(٢) قانون مان: هو تشريع اتحادي أمريكي صدر عام ١٩١٠ لتنظيم وتجريم نقل النساء عبر حدود الولايات أو الحدود الدولية لأغراض الاستغلال الجنسي، عكس القانون في بداياته مخاوف أخلاقية واجتماعية سادت مطلع القرن العشرين ثم خضع لتعديلات لاحقة أعادت صياغته على أسس قانونية أكثر تحديدًا فوسّعت نطاق الحماية في ١٩٧٨ ليشمل الذكور والاناث، وربطت التجريم بوقوع نشاط جنسي يُعد جريمة بموجب القانون الجنائي بما يجعله إطارًا قانونيًا لمكافحة الاتجار الجنسي عبر الحدود داخل الولايات المتحدة وخارجها. للمزيد ينظر:
https://www.britannica.com/topic/human-trafficking accessed 5 jan 2025,

(3) Ward Churchill and Jim Vander Wall, The cointelpro Papers: Documents from the FBI's Secret Wars Against Dissent in the United States, Boston, South End Press, 1990, p.17.

(4) William Eugene Schuman Kline, Op.cit., p.43-44.

(5)Homer Cummings and carl mcfarland, Op.cit., p.381-382.

بعد اضافة مسؤولية قانون الاتجار بالعبيد البيض (قانون مان) ضمن مسؤوليات مكتب التحقيقات كذلك قوانين اخرى مثل قانون الحياد والقوانين المماثلة كان لزاما زيادة افراد مكتب التحقيقات لإنفاذ هذه القوانين وخاصةً اثناء اندلاع الحرب العالمية الاولى(١٩١٤-١٩١٨)[٢].

رغم الحياد الرسمي كانت الولايات المتحدة تميل اقتصادياً وسياسياً نحو بريطانيا وفرنسا فأقرضت تلك الدول مبالغ هائلة من المال، فضلاً عن الامداد العسكرية الضخمة من المدافع والقذائف والمتفجرات الشديدة وغيرها من المواد، غير أن هذا الحياد لن يستمر طويلاً نتيجة الاستفزاز الالماني فقد استخدمت المانيا الغواصات لاغراق السفن التجارية ولم يكن بوسع الولايات المتحدة الامريكية انقاذ ارواح الملاحيين او المسافرين، ففي عام ١٩١٥ اغرقت المانيا الباخرة البريطانية (لوسيتانيا) وراح ضحيتها ما يزيد عن (١١٠٠) شخص بينهم ١٢٨ من الامريكان؛ نتيجة لذلك عمت البلاد موجة من الجزع والغضب، وعدت المانيا بان تصلح نهجها وهدأ وودرو ويلسون(Woodrow Wilson) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية من غليان الشعب الامريكي[٣]، ومع نهاية عام ١٩١٦ بدت الحرب وكان نهايتها بعيدة فقد تضاعفت حرب الغواصات في البحر على امتداد هذه السنة[٤]، وعلي وقت ذلك لم يعد الحياد خياراً جيداً وتغيرت مجريات الاحداث بسرعة واعلنت معها الولايات المتحدة الامريكية دخولها الحرب في السادس من نيسان ١٩١٧ وجاء هذا القرار بعد تصويت الكونجرس بالأغلبية لصالح اعلان الحرب على المانيا [٥].

---

(1)William Eugene Schuman Kline, Op.cit., p.54.

(2)Ward Churchill and Jim Vander Wall, The cointelpro Papers, Op.cit. p.18.

(٣) الان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، تر:بدر الدين خليل،ط١، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٥٦-٤٥٧.

(٤) فرنسوا جورج دريفوس واخرون، موسوعة تاريخ اوروبا العام: اوروبا من عام ١٧٨٩ حتى ايامنا، تر:حسين حيدر، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٦٨.

(5) garrett peck, the graat war in America, edition1, w.wnorton a company.lnc, Washington, 2018, p.18-23.

وفي وقتً سابق اقترح النائب العام توماس وات غريغوري Thomas watt Gregory[١] تشريعاً لمحاربة التجسس والحد منه وتقيد حرية التعبير والصحافة، لكن الكونجرس رفض تمرير مشروع القانون الا ان تفاقم اثار الحرب دفع الكونجرس الى الموافقة على اقرار المشروع في حزيران ١٩١٧ واستخدم القانون كأداة لقمع معارضي الحرب وكان اول من شعر بالقبضة الحديدية هم الاشتراكيين كونهم اول من عارضوا الحرب[٢].

وفي اثناء الحرب العالمية الاولى منحت نصوص قوانين الهجرة (١٩١٧) وقوانين مكافحة التجسس (١٩١٧) وقانون التحريض على الفتنة المعدل (١٩١٨) وقانون الاعداء الاجانب المعدل (١٩١٨) السلطة القانونية لأجراء انشطة استخباراتية محلية[٣]، فقد مارس مكتب التحقيقات سلطته على الصحافة وتعامل مع التصريحات الخيانية للعديد من الصحف وكبح جماح المشاعر التحريضية وملاحقتها [٤].

على اثرها قام عملاء المكتب بمداهمات متزامنة على ثمانية واربعون قاعة اجتماع لعمال الصناعة النقابيين الفوضويين والذين كانوا يعارضون الحرب وبصراحة في جميع انحاء البلاد، حيث استولى عملاء مكتب التحقيقات على المراسلات والمطبوعات لتكون ادلة في المحكمة، وبعدها تم القبض على ١٦٥ شخص من قادة هذه النقابات بتهمة التآمر لعرقلة التجنيد، وتشجيع الفرار، وتمت مقاضاة البعض لتوزيعهم منشورات ضد ارسال القوات الامريكية الى روسيا، وفي نيسان ١٩١٨ تم تقديمهم بشكل جماعي للمحاكم وحكموا بأحكام

---

(١) توماس وات غريغوري:(١٨٦١-١٩٣٣) محامي، وسياسي امريكي ولد توماس وات جريجوري في ٦ نوفمبر ١٨٦١ بمدينة كروفوردسفيل بولاية ميسيسيبي. بعد حصوله على شهادة في القانون من جامعة تكساس عام ١٨٨٥، بدأ مسيرته المهنية في المجال القانوني. شغل منصب مساعد لمدعي مدينة أوستن بين عامي ١٨٦١ و١٨٩٤، ثم تولى منصبًا حكوميًا أرفع، حيث أصبح النائب العام للولايات المتحدة ابتداءً من ٢٩ اب ١٩١٤ وحتى ١٤ اذار ١٩١٩. بعد تقاعده من الخدمة الحكومية، عاد لممارسة المحاماة في واشنطن. توفي جريجوري في ٢٦ شباط ١٩٣٣ بمدينة أوستن بولاية تكساس. للمزيد ينظر :

Arthur robb, biographical sketches of the attorneys general, edition1, department of jusice, 1946, p.62.

(2) David M. Kennedy, Over Here: The First World War and American Society, edition25, Oxford University Press, 2004, p.35.

(3) Agnes Gereben and Brian A. Jackson, the challenge of domestic intelligence in a free soclety, edition1, rand corporation, 2009, p.19.

(4)William Eugene Schuman Kline, Op.cit., p.67-68.

مختلفة، كذلك عمل المكتب على ملاحقة الهاربين من التجنيد والقبض على الاف الشباب[١].

كان موظفون المكتب يتنصتون على المكالمات الهاتفية بشكل عشوائي ويقتحمون أي مكتب يرغبون باقتحامه، ويتصفحون الملفات الشخصية، ويراقبون الحياة الخاصة للناس وكانت اهم اهداف لهم هم الذين ينتقدون وزارة العدل ومكتب التحقيقات واعضاء مجلس الشيوخ [٢].

توقف العمل المنتظم لمكتب التحقيقات بشكل سريع؛ بسبب الحرب العالمية الأولى التي جلبت معها مشاكل جديدة تتعلق بإنفاذ القانون، وتم تعيين العديد من الاشخاص الذين لا يمتلكون المؤهلات فمنذ تأسيس المكتب ولغاية تعين وليام جي بيرنز (William j.burns)[٣] مديراً له كان شرط تعيين العملاء من المحاميين والمحاسبين، وبعد انتهاء الحرب شنت حملة لقمع الانشطة المتطرفة، فكان الانشغالات بإنفاذ القوانين كثيرة ولم تعطي مساحة لغرض التنظيم الاداري للمكتب، ففي عام ١٩٢١ بذل المدعي العام هاري دوجيرتي (Harry)

(1)Ward Churchill and Jim Vander Wall, The cointelpro Papers, Op.cit. p.19-20.

(2)Ibid, p.24.

(٣) **وليام جي. بيرنز**:(١٨٦١-١٩٣٢) سياسي امريكي ولد عام ١٨٦١ في بالتيمور، ماريلاند، وتلقى تعليمه في كولومبوس، أوهايو، عمل كعميل في جهاز الخدمة السرية١٨٨٩ وبعدها اصبح رئيسا لجهاز الخدمة السرية في ١٨٩٨، في ١٩٠٩ وفي سن ٤٨ عاما انشأ وكالة للمباحث باسمه ونجح في استغلال سمعته في وكالة ويليام جيه بيرنز الدولية للمباحث، أصبح السيد بيرنز شخصية وطنية، كان بيرنز مؤهلاً جيدًا لإدارة مكتب التحقيقات، وكان صديقًا للمدعي العام وارن هاردينج هاري إم. دوجيرتي، في ٢٢ اب ١٩٢١ تم تعيينه مديرًا لمكتب التحقيقات، فشهد المكتب تراجعا ملحوظا في عدد موظفيه اذ انخفض من اعلى مستوى له وهو ١١٢٧ موظفًا إلى حوالي ٦٠٠، استقال في عام ١٩٢٤ بناءً على طلب المدعي العام هارلان فيسك ستون؛ بسبب دوره في احدى الفضائح التي تضمنت هذه الفضيحة تأجير أراضي احتياطي النفط البحري سراً لشركات خاصة تقاعد السيد بيرنز في فلوريدا ونشر قصصًا بوليسية وغامضة استنادًا إلى مسيرته المهنية الطويلة لعدة سنوات توفي في ساراسوتا بولاية فلوريدا في نيسان ١٩٣٢. للمزيد ينظر:
Keith oringer and Michael hymanson, legends of the security services industry, first edition,laylor and francis limited, London, 2024.

D.[1] جهودا كبيرة في اعادة تنظيم مكتب التحقيقات إذ اختار وليام جي بيرنز ليكون مديراً للمكتب في الثاني والعشرون من اب ١٩٢١ وتم تعين ج. ادغار هوفر(J. Edgar Hoover)[2] مساعداً لمدير مكتب التحقيقات وجند طاقما من المحققين الخاصين وتم تدريبهم جيدا على عملهم الجديد حيث تم انشاء مدرسة لتدريب موظفي المكتب في (١٩٢١) ليصبحوا موظفين ذو كفاءة وقادرين على الاعمال الموكلة اليهم وبدأوا بحملتهم الرامية الى اقتلاع التطرف، وتم التركيز على المنظمات العمالية الفوضوية [3].

---

(١) **هاري دوجيرتي**: (١٨٦٠-١٩٤١) سياسي امريكي ولد في واشنطن اوهايو عام ١٨٦٠ توفي والده عندما كان دوجيرتي صبيا فساعد اسرته على البقاء فعمل في متجر للبقالة بعد المدرسة ثم دخل الكلية عام ١٨٨٠، تخرج من كلية الحقوق جامعة ميشيغان هاد الى واسنطن ثم دخل السياسة وانتخب لمجلس المدينة في كولومبوس، اصبح بعد ذلك مدعيا عاما لمقاطعة فاييت بولاية اوهايو ، عمل في مجلس نواب اوهايو لفترتين من ١٨٩٠ لغاية ١٨٩٤، وفي عام ١٩١٢ انتخب رئيسا للجنة التنفيذية الجمهورية لولاية اوهايو واصبح لعد ذلك عضو في مجلس الشيوخ الامريكي عام ١٩١٥، بعد ذلك عين بمنصب النائب العام للولايات المتحدة الامريكية واستقال بعدها مجبرا من منصبه بسبب اتهامه بفساد فيدرالي، توفي في كولومبوس في ٢١ تشرين الاول ١٩٤١ بعمر يناهز ٨١ عاما .للمزيد ينظر:

William a.cook, king of the bootleggers, fires edition, mcfarland incorporated a publishers, Jefferson-north carolina, 2014,p29-33.

(٢) **ج. ادغار هوفر:**(١٨٩٥–١٩٧٢) محامي، وسياسي امريكي بارز ولد في واشنطن في عام ١٨٩٥ دخل مدرسة سنترال الثانوية وعمل في عمر مبكر في مكتبة الكونجرس كساعي لايصال الطلبات، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩١٦ من جامعة جورج واشنطن وبعدها حصل على الماجستير في القانون في عام ١٩١٧ من جامعة جورج واشنطن شغل مناصب عدة في وزارة العدل وتدرج فيها فاصبح رئيس مكتب شؤون الاعداء الاجانب في قسم الطوارئ الحربية في وزارة العدل في عام ١٩١٧ وبعدها رئيسا لقسم الراديكاليين في مكتب التحقيقات عام ١٩١٩ ثم ترقى حتى اصبح مساعد مدير مكتب التحقيقات ١٩٢١ وبعدها عين رئيسا لمكتب التحقيقات في ١٩٢٤، توفي في ١٩٧٢ في عمر يناهز ٧٧ عاما في واشنطن. للمزيد ينظر: تيم واينر، المصدر السابق. انظر أيضا :

Barry jones, dictionary of world biographg, sixth edition, Australian national university, conberra, 2019, p.419.

(3)Homer Cummings and carl mcfarland, Op.cit., p.382.

استخدم مدير مكتب التحقيقات ويليام بيرنز أساليب غير مشروعة وغير قانونية لمهاجمة شخصيات سياسية وكان من ابرزهم السيناتور بيرتون ويلر المعروف بمواقفه المعارضة وهو ديمقراطي انتخب عام ١٩٢٢، ففي عام ١٩٢٤ ألقى ويلر خطاباً في مجلس الشيوخ هاجم فيه وزارة العدل واتهمها بالفساد، ورداً على ذلك سعى المكتب إلى تشويه سمعته عبر فتح تحقيقات بحقه بتهم كيدية و سُمح لعملاء المكتب بالتجسس على منزله ومكتبه وتم تعقب اتصالاته وتحركاته، وقد شملت تلك الادعاءات الموجهة له تورطه مع امرأة في موقف مشبوه وفي نهاية المطاف، أجرى مجلس الشيوخ تحقيقاً في القضية وكشف من خلاله استخدام المكتب أساليب غير قانونية، إذ تبين أن عملاء المكتب كانوا يفتحون مراسلات ويلر الخاصة ويقتحمون ممتلكاته، وقد أقرّ المكتب بتلك الانتهاكات، مما أدى إلى اتهام ادغار هوفر مساعد مدير مكتب التحقيقات بتجاوز الصلاحيات رغم نفيه التهم لاحقاً وفي عام ١٩٢٤ تمت الإطاحة بمدير المكتب وليام بيرنز؛ بسبب تورطه في احدى القضايا وعين مساعده إدغار هوفر مديراً لمكتب التحقيقات [١].

وفي عهده كمدير لمكتب التحقيقات انشأ ما يسمى خط ستون (stone line) وهي سياسة قيدت عمل جهاز المخابرات في الاعمال التحقيقية المحلية وفي انتهاكات معينة للقوانين الفيدرالية ومنعها من جمع المعلومات الاستخباراتية ولا يمكنها اجراء أي تحقيق محلي وعلى مدى العقد التالي انسحبت المخابرات من العمل في مجال الاستخبارات المحلية وانتهى عصر تبادل المعلومات بين المخابرات ومكتب التحقيقات وباقي الاجهزة الاستخباراتية الاخرى مما جعل مكتب التحقيقات ينفرد بمعلوماته التي يحصل عليها وتكتيكاته التي يتبعها وضاعت الفرصة على العدوان الاستخباراتي الاجنبي لمدة خمسة عشر عاماً اخرى ومكنها من حماية المصالح الامريكية [٢].

(1)Ward Churchill and Jim Vander Wall, The cointelpro Papers, Op.cit. p.24-25.

(2) agnes gereben and brian A. Jackson, op,cit, p22.

ومع التغير الذي طرأ على السياسة الوطنية في اعقاب انهيار سوق الاوراق المالية في ١٩٢٩ وبداية الكساد الكبير[١] سعى ادغار هوفر على اطلاع الرئيس على خطط منتقدين سياسة الرئيس ففي عام ١٩٣١ طلب الرئيس التحقيق في محرر احد النشرات المالية وباشروا عملاء المكتب بذلك وتم نجاح العملية في ترهيبه ومن شدة خوفه لم يقم بنشر اي معلومات عن البنوك والمؤسسات المالية، وفي عام ١٩٣٢ تسلل عملاء المكتب إلى مسيرة شارك فيها الالاف من قدامى المحاربين في الحرب العالمية الأولى مطالبين الكونجرس بشأن مكافئات يرومون الحصول عليها وسعى المكتب بالحصول على معلومات يمكن للرئيس أن يستخدمها لتشويه سمعة المشاركين في المسيرة باعتبارهم مجرمين أو شيوعيين[٢].

في عام ١٩٣٣ تمت اعادة تنظيم وزارة العدل من قبل الرئيس المنتخب حديثا فرانكين ديلانو روزفلت(Franklin D. Roosevelt)[٣] وكانت من ضمن قراراته نقل مكتب الحظر

---

(١) هي ازمة اقتصادية عالمية بدأت في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٢٩ واستمرت حتى ثلاثينيات القرن العشرون فزعزعت امريكا وكانت اقوى واقسى بالنسبة للدول الاخرى وكانت اسوء واطول ركود اقتصادي في التاريخ الصناعي الحديث إذ ارتفعت معدلات البطالة وانخفض الانتاج الصناعي كذلك انهيار البنوك وتراجع التجارة العالمية. للمزيد ينظر : محمود محمد صبحي، الازمة الاقتصادية العالمية وتاثيرها على المانيا (١٩٢٩م –١٩٣٣م)، بحث منشور في مجلة التاريخ والمستقبل، مج ٣٤، عد ٦٧، تموز ٢٠٢٠.

(2) athan g.theoharis, the fbi American democracy abrief critical history, edition, university press of Kansas, pittsburg state, 2004, p.39-40.

(٣) **فرانكين روزفلت** : رئيس الولايات المتحدة الامريكية الثاني والثلاثون، ولد روزفلت في ولاية نيويورك في مقاطعة هايد بارك في عام ١٨٨٢، التحق بجامعة هارفرد الامريكية وبعدها مباشرتاً معهد الحقوق في كولومبيا (١٩٠٤–١٩٠٧) بعدها حصل على موافقة ليمارس مهنة المحاماة، تزوج من اليانور ابنة شقيق ثيودور روزفلت، شغل منصب سكرتير لمساعد وزير البحرية في الولايات المتحدة (١٩١٣–١٩٢١)، اصيب بالشلل في عام ١٩٢١ ولازمه طوال حياته، برز فرانكين بحكمته اثناء الانهيار الاقتصادي الذي مرت به الولايات المتحدة الامريكية، وانتخب لاربع مرات دورات انتخابية متتالية، اصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية من (١٩٣٣–١٩٤٥)، توفي في عام ١٩٤٥ في عمر يناهز ٦٣ عاما. للمزيد ينظر: محمد علي عبد المقصود حسانين، الرئيس فرانكلين روزفولت القائد الامريكي القعيد ١٨٨٢–١٩٤٥، المؤتمر الدولي السادس لكلية اللغة العربية، اسهامات ذوي الهمم في بناء الحضارة الانسانية قديماً وحديثاً، ج٢، جامعة الازهر، ٢٠٢٣، ص١١٦٢–١١٦٣، ١١٨٥، ١١٩٢.

من وزارة الخزانة الى وزارة العدل ودمجه مع مكتب التحقيقات ونتج عن هذا التكوين الجديد اسم جديد وهو مكتب التحقيقات الفيدرالي[١].

اثناء ذلك هزت الثورات الشيوعية والحركات اليسارية الولايات المتحدة الامريكية إذ تطورت سياسة الحكومة السوفيتية عبر منظمة عرفت باسم الكومنترن[٢] والتي كان هدفها تنسيق وتوجيه الحركات الثورية والاحزاب الشيوعية في مختلف انحاء العالم، وفي غياب العلاقات الدبلوماسية عمل السوفييت بشكل غير رسمي عبر شركة امتورج (amtorg) وهي شركة تجارية روسية امريكية مقرها في نيويورك هدفها الظاهري هو تسهيل التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي لكن بعد مدة وجيزة بان الهدف الاساسي لها وهو التجسس على الامن القومي كذلك الصناعي والاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية[٣].

كانت هناك (١٢) صحيفة شيوعية اصداراتها يومية يبلغ اجمالي توزيعها (٢٦٤,٠٠٠) عملت على نشر الدعاية الشيوعية ومهاجمة مؤسسات الحكومية الامريكية وعملها بين الاجانب والمجنسين، كذلك حرضت هذه الصحف على العنصرية لدى السود الامريكيين الذي يبلغ عددهم (١٢ مليون) في امريكا وتطوير الروح الثورية لديهم ضد الحكومة،[٤] كذلك دور شركة امتورج (amtorg) ودعمهم المادي لتلك الصحف والاشخاص العاملين على نشر الدعاية الشيوعية والذي يصل إلى مليون دولار للتحريض على

(1) A Byte Out of History- How the FBI Got Its Name, Op.cit.

(٢) الكومنترن : منظمة دولية تأسست في اذار ١٩١٩ على يد الشيوعيين الروس وعلى راسهم فلاديمير لينين وتسمى أيضا الاممية الشيوعية أو الاممية الثالثة، وقد اختلف هذا الكيان في بعض النواحي عن الاممية الأولى ١٨٦٤-١٨٧٦ والاممية الثانية التي تشكلت عام ١٨٨٩، لم يكن الكومنترن اتحاد للأحزاب الشيوعية الوطنية بل كان حزبا دولياً يتألف من اقسام وطنية، وكان هذا يتفق مع نظرية ان الرأسمالية نظام عالمي واحد ويجب مهاجمته على نطاق عالمي ومن اهدافه النضال بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة المسلحة من اجل الاطاحة بالبرجوازية، وانشاء الجمهورية السوفيتية الدولية تم حل الكومنترون رسميا في عام ١٩٤٣ . للمزيد ينظر :

Harold h. fisher, the communist revolutionan outline of strategy and tactics, n.ed, usa, Stanford university press, 1955, p.13.

(3) frank j. rafako, A Counterintelligence Reader, Vol. 3, Post-World War 2 to Closing the 20th Century, Without edition, National Counterintelligence Center, usa, 2011, p.20-21.

(4) humilton fish. Jr, the menace of communism, Published in The Annals, v. 156 (July 1931). (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1931), p.54-61.

الاضرابات واعمال الشغب والاضطرابات الثورية في الولايات المتحدة كذلك تلقت الحكومة بلاغات عن انتشار الدعاية الشيوعية في المدارس العامة في مدن مختلفة من الولايات المتحدة الامريكية[١].

ادى نشاط الحزب الشيوعي الامريكي (CPUSA)[٢] في المدة ما بعد الكساد والخطاب الثوري والولاء المعلن للاتحاد السوفياتي الى نشوء مطالب في اوائل ثلاثينيات القرن العشرين إلى تجديد الاستخبارات المضادة للتخريب، لقد دخلت الحركة المناهضة للشيوعية إلى المسرح السياسي الاوسع مع انتشار الجبهات والجيوش والتعبئة والحملات الصليبية وتزامن مع ذلك صعود النازية الذي اعطى الحركة النضالية زخما وعزز من انصارها المعادين للسامية واستمدت الحركة المناهضة للشيوعية قوتها من مصدر اخر وهو بحث ارباب العمل عن الروابط الخفية بين المنظمات والشيوعية وفي الوقت نفسه عملت الحركة النقابية على تطوير معايير الاستخبارات لقياس النفوذ والتسلل الشيوعي، وفي عام ١٩٣٤ تم تكليف مكتب التحقيقات جنباً إلى جنب مع جهاز الخدمة السرية ومكتب الهجرة بالتحقيق بالحركة النازية المحلية مع التركيز على الانشطة التي لها صلة محتملة بالممثلين الرسميين للحكومة الالمانية في الولايات المتحدة[٣].

---

(1)bertrand h.snell and others, investigation into the activities of communists in the united states, hearing before the committee on rules house of representatives, seventy-first congress second session on h. res. 180, united states government printing office Washington, 1930, p.3-6.

(٢) حزب سياسي في الولايات المتحدة الامريكية تأسس في ١ ايلول ١٩١٩ ، هدفه الاساسي النضال الطبقي للعمال ضد الانبريالية والاستيلاء على السلطة وانهاء الراس مالية وتحطيم الدولة البرجوازية في الولايات المتحدة الامريكية، برنامجه العمل على الجماهير العمالية للوصول الى الهدف الاساسي له من خلال النضال الطبقي، تراوح عدد اعضاء الحزب في بداياته (٥٥,٠٠٠- ٥٨,٠٠٠) عضو من بينهم اناركيون متعصبون واعضاء من الطبقة العمالية الراديكالية اليسارية، تقلص عدد اعضاء الحزب في ايام الذعر الاحمر حملة مكارثي ضد الشيوعين بعد الحرب العالمية الثانية والتي سميت بهذا الاسم نسبتاً الى اسم عضو مجلس الشيوخ السيناتور جوزيف مكارثي، كانت روسيا تفرض سيطرتها على الحزب من خلال الكومنترن وهذا ما جعل الامريكيين ينفرون عن الحزب بوصفه حزب اجنبي . للمزيد ينظر: ازهار جبار شكر، الحزب الشيوعي الامريكي(١٩١٩-١٩٤٨) دراسة تاريخية اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٩.

(3)Frank J. Donner, The Age of Surveillance: The Aims and Methods of America's Political Intelligence System, New York, Vintage Books, 1981 , p.52-53.

المبحث الثاني / تعزيز الدور الامني والاستخباري لمكتب التحقيقات الفيدرالي (١٩٣٥-١٩٥٦)

في ثلاثينيات القرن العشرين كان الصراع بين الأيديولوجيات المتطرفة يشتد فبينما كان ادولف هتلر(Adolf Hitler) يبني إمبراطوريته ودكتاتوريته على أسس العنصرية والتوسع، كان فرانكين روزفلت يدرك أن هذا الصراع الفكري لن يبقى حبيس حدود ألمانيا، بل سيؤدي حتماً إلى مواجهة عالمية، وفي هذه الأثناء كان ستالين يسعى إلى تأمين حدود بلاده كذلك يطالب بالاعتراف الامريكي بدولته متنبئاً بدورها المحوري في الصراع القادم فقد اعتبر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي ادغار هوفر كل هذه تشكل تهدادات على الامن القومي الامريكي فكان مستعداً لتسخير كل الإمكانيات لمواجهة هذا التهديد المتصاعد وإن تطلب الأمر التضحية بمبادئ سياسية راسخة(١).

مع تنامي القلق ازاء الدعاية النازية في الولايات المتحدة في عام ١٩٣٥ بدأ الرئيس فرانكين روزفلت بالتحقيق في مصادر هذه الدعاية، ولكن القيود المفروضة على هذه التحقيقات الاستخبارية كانت عقبة تعترض طريق التحقيق بعدها ادرك أن قوانين الهجرة وحدها التي تسهل هذه المهمة التحقيقية الامر الذي جعل وكالة خدمات الهجرة التابعة لوزارة العمل الخيار الافضل بالنسبة للرئيس بشأن الاستفادة منه لتزويد مكتب التحقيقات الفيدرالي بالمعلومات لتجنب انتهاك القانون(٢).

أبلغ وزير الحرب المدعي العام في كانون الثاني ١٩٣٦ بوجود مؤشرات أكيدة على وجود تجسس أجنبي في الولايات المتحدة الامريكية وأنه في حالة الطوارئ ربما تحاول بعض المنظمات شل الجهود الحربية عبر التخريب، وحث وزارة العدل على إنشاء جهاز مكافحة التجسس بين المدنيين لمنع التجسس الأجنبي في الولايات المتحدة وجمع المعلومات بحيث يمكن في حالة الطوارئ اعتقال أي شخص يعتزم شل الجهود الحربية عن طريق التجسس أو التخريب، فضلاً عن هذه المخاطر تم تنبيه الرئيس فرانكين روزفلت بتلك التهديدات الداخلية(٣).

---

(١) تيم واينر، المصدر السابق، ص٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠١.

(3)U.S.Senate, Supplementary Detailed Staff Reports on Intelligence Activities and the Rights of Americans, Book III, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 23, 1976, p.393.

التقى الرئيس روزفلت مع ادغار هوفر في اب ١٩٣٦ لمناقشة الامر وابلغه ادغار هوفر أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يجب عليه انتهاك قانون الاستخبارات المحلية للتوصل لهذه المعلومات، كذلك يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي الاستعانة بقانون التخصيصات لعام ١٩١٦ والذي ينص على السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي بأجراء تحقيقات محلية بناءً على طلب من وزير الخارجية، وبهذا الصدد طلب وزير الخارجية أجراء تحقيقات بشأن تنامي الدعاية النازية في الولايات المتحدة وعلى مدى العامين التاليين زادت انشطة الاستخبارات المحلية لمكتب التحقيقات الفيدرالي وهكذا استخدم الرئيس سلطته التنفيذية لجعل مكتب التحقيقات الوكالة الاساسية المسؤولة عن حمل المعلومات الاستخبارية المحلية كذلك اختار الرئيس التعامل مع هذا الامر بسرية لذا ظلت اوامره سرية، وتم استبعاد الكونجرس عمداً من عملية صنع السياسة الاستخباراتية المحلية(١).

استناداً لما سبق من معطيات واحداث يمكن القول بان مكتب التحقيقات الفيدرالي وبفضل فكر ودهاء ادغار هوفر شهد تطوراً ملحوظًا حيث تحول مكتب التحقيقات من كونه مجرد مكتب تحقيق إلى منظومة استخباراتية متطورة، تتميز بقدراتها على جمع المعلومات وتحليلها وبسرية وان انتهاك القانون ساعده على الوصول للمعلومات الاستخبارية بسهول.

ففي خضم الاوضاع التي مرت بها الولايات المتحدة الامريكية والمخاوف المتزايدة من التطرف الأيديولوجي استشعر الرئيس فرانكين روزفلت بضرورة حماية الامن القومي الامريكي من التهديد الشيوعي المتنامي فعلى اثرها دعي ادغار هوفر إلى البيت الابيض في ٢٤ اب ١٩٣٦ مجددا واستمع روزفولت لتقرير اعده هوفر بشأن السيطرة الشيوعية على النقابات المهمة مثل نقابة عمال الموانئ على الساحل الغربي ونقابة عمال المناجم المتحدون ونقابة الصحف وغيرها والعديد من الانشطة المتعلقة بالشيوعيين (٢).

ابلغ هوفر الرئيس بان الشيوعيين قد استخدموا تلك النقابات استخداما قد يمكنهم من السيطرة على البلاد وشل حركتها كذلك ابلغه بان الانشطة الشيوعية جرت مؤخرا في بعض

(1) agnes gereben and brian A. Jackson, op,cit, p.23.

(2) theoharis athan g, the fbi is Stretching of Presidential Directives 1936-1953, Political Science Quarterly 91, no4 ,1977, p.649-662.

الادارات ومجالس العلاقات العمالية، [١] بعدها طلب فرانكين روزفلت من هوفر بأعداد تقريرا مفصلا عن الفاشيين والشيوعيين المؤثرين على الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد وطلب بان تكون تلك التحقيقات سرية [٢].

ان روزفلت سمح لادغار هوفر بالتحقيق في الأنشطة الشيوعية والنازية في الولايات المتحدة على مجال اوسع من السابق خوفا من انهيار الاساس الذي يبني عليه وجوده في منصبه كرئيس للولايات المتحدة كون هذه الانشطة من الممكن ان تؤدي إلى انهيار الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد،[٣] وتأسيساً على ذلك طلب ادغار هوفر من الرئيس تجديد سلطة مكتب التحقيقات الفيدرالي للقيام بتلك التحقيقات السرية استنادا لقانون صدر عام ١٩١٦ والذي يتطلب موافقة وزير الخارجية على الشروع بتلك التحقيقات، وعليه استدعى الرئيس وزير الخارجية كورديل هل(Cordell Hull)[٤] بتاريخ ٢٥ اب ١٩٣٦ فاجتمعوا الثلاثة فطلب الرئيس من كورديل اعطاء الموافقة لمكتب التحقيقات الفيدرالي على الشروع بتحقيقاته السرية بشأن الجواسيس السوفيات في امريكا؛ نظرا لكونهم يشكلون تهدادا دوليا

(1)U.S. Senate, Intelligence Activities and the Rights of Americans, Book II, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 26, 1976, p.25-26;
تيم واينر، المصدر السابق، ص١٠٤.

(2) theoharis athan g, ob.cit, p. 662.
(3)regin Schmidt, red scare: fbi and the origins of anticommunism in the united states 1919-1943, e-book, museum tusculanum press, 2004, p.340.
(٤) كورديل هل (Cordell Hull): محامي وسياسي امريكي ولد في تشرين الاول عام ١٨٧١ في في مقاطعة اوفرتون في ولاية تينيسي التحق بمدارس عدة لتلقي تعليمه المبكر وبعدها تخرج من كلية الحقوق في كمبرلاند، اصبح عضوا في الكونجرس للمدة (١٨٩٣-١٨٩٧)عمل في وزارة الخارجية الامريكية وبعدها اصبح وزيراً لها للاعوام من ١٩٣٣-١٩٤٤ في حكومة روزفلت وخلال الحرب العالمية الثانية مثل البلاد في مؤتمر موسكو عام ١٩٤٤، استقال من منصبه في عام ١٩٤٤، حصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٤٥ للدوره المميز في تأسيس منظمة الامم المتحدة ، توفي في عام ١٩٥٥. للمزيد ينظر :
Cordell Hull, The Memoirs of Cordeel Hull , Vol.1, New York , 1948;
علاء خميس علوان عبد الحميري، كورديل هل ودوره في السياسة الخارجية الامريكية عام ١٩٤٤م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه بابل_ كليه التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٣.

وتهدادا مباشرا على الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية فاعطى كورديل موافقته الشفوية مباشرةً في هذا الاجتماع إلى ادغار هوفر بالشروع بتحقيقاته السرية[١].

وعلى هذا المنوال فان مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يخرق تعليمات الرئيس بهذا الشأن وشملت تحقيقاتهم (الصناعات البحرية، شؤون الحكومة، صناعات الصلب والفحم، مجال الصحف، وصناعة الملابس والفراء، وانشطة الاضرابات، والقوات المسلحة، والمؤسسات التعليمية والمنظمات الشيوعية التابعة لها والانشطة الفاشية ومناهضي الفاشية على حدا سواء والعمالة المنظمة) كل هذه الاهداف شملتها تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي اثناء تلك المدة[٢].

ولقد امر هوفر كافة مكاتبه الميدانية ان يتم المباشرة بهذا التحقيق وينبغي ان يكون تحقيقا استخبارياً سرياً بعيداً عن الاعلام والادعاء ويكون وفق ارشادات معينة تصدر منه بالذات ويركز التحقيق على (الرابطة الالمانية الامريكية)[٣] في الدرجة الاولى[٤].

قوبلت هذه التوجيهات الرئاسية بشن هجوما مضاداً من قبل الكونجرس؛ بسبب التوسع الخاص بصلاحيات الرئيس روزفلت وتوجيهاته الاخيرة المطالبة بالسرية بخصوص التحقيقات التي من شأنها تحرم لجان الكونجرس من المعلومات المتعلقة بالأمن القومي بسبب سريتها، [٥] ومن جانب اخر حصل هوفر على موافقة النائب العام في ايلول ١٩٣٦ للتحقيق والتحري عن معلومات تلك الجماعات التي تدعو إلى الاطاحة بحكومة الولايات

---

(١) تيم واينر، المصدر السابق، ص١٠٥.

(2) regin Schmidt, red scare: fbi and the origins of anticommunism in the united states 1919-1943, e-book, museum tusculanum press, 2004, p.340.

(٣) الرابطة الالمانية الامريكية: هي منظمة ألمانية تأسست في الولايات المتحدة عام ١٩٣٦ على يد فريتز (Fritz) الذي أصبح زعيمها، كان هدف المنظمة تعزيز القيم الثقافية الأرية، والفصل العنصري، ومعاداة اليهود، مع تبني مواقف معادية للشيوعية، تجاوز عدد أعضاء المنظمة ٢٠,٠٠٠ عضو، حوكم العديد من قادتها بتهم التحريض على الفتنة، وانتهت المنظمة في اواخر عام ١٩٤١. للمزيد ينظر:
https://share.google/PcL8UhNDpOyLKlUlH accessed 2 mar 2025,

(4)Curt Gentry, J. Edgar Hoover: The Man and the Secrets, W.W. Norton & Company, New York, 1991, p.205.

(5) Athan Theoharis, spying on americans political surveillance from hoover to the Huston plan, without edition,Philadelphia usa, temple university press philadelphia,1978, p.5.

المتحدة الامريكية أو استبدال الحكومة بأساليب غير قانونية ووجه جميع مكاتبه الميدانية بتعليماته عن كيفية الحصول على تلك المعلومات واساليب الحصول عليها،[١] من العام ذاته اصبح مكتب التحقيقات الفيدرالي الوكالة المدنية الرئيسية المسؤولة عن الاستخبارات المحلية وقد اصدر الرئيس روزفلت اول سلسلة من التعليمات التي حددت البنية الاساسية للاستخبارات المحلية والسياسة التي يجب اتباعها [٢].

ومن ناحية السلطة القضائية في الولايات المتحدة كانت توصف بانها معادية للشيوعية وداعمة للعمليات الحكومية إذ اثبتت في عدة مناسبات انها بالضد من الحريات المدنية، وكان القضاء يبحث عن سبيل قانوني لدعم العمليات الحكومية على الاشخاص والجماعات المتطرفة برأيهم، وقد تعاملت المحاكم الفيدرالية مع قضايا حرية التعبير السياسي عن طريق تثبيت الادانة بموجب قوانين التجسس الفيدرالي وقوانين النقابات في الولاية [٣].

أدرك إدغار هوفر بحلول عام ١٩٣٧ بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يعد بحاجة إلى جهاز تجسس تقليدي واسع الخبرة بعد أن تبين له متأخراً أن السوفييت والألمان واليابانيين كانوا يتجسسون على أحواض بناء السفن ومصانع الطائرات والقواعد العسكرية والمناورات الأمريكية في المحيطين الأطلسي والهادئ، وقد توصل إلى هذا الإدراك من خلال عمل خبراء فك الشفرات العسكرية حيث كانت خدمة استخبارات الإشارة التابعة للجيش تجمع الاتصالات اللاسلكية من الخارج، وكانت البحرية تعمل على فك الرموز العسكرية اليابانية ولديها اتفاق سري مع شركة راديو أمريكا لتلقي نسخ من حركة الكابلات اليابانية، وأسفرت هذه الجهود الناجحة للبحرية عن قيام مكتب التحقيقات الفيدرالي باعتقال أول أمريكي يُحاكم ويُدان بتهمة التجسس منذ الحرب العالمية الأولى[٤].

في اوائل عام ١٩٣٨ تكللت تلك التحقيقات بالنجاح حيث تم محاكمة ثمانية عشر جاسوسا نازيا وعلى اثر هذه المحاكمة استجاب الرئيس للضغوط الشعبية وخصص المزيد من الاموال للأجهزة الاستخبارية وحث ادغار هوفر على استخدام هذه الاموال في العمليات

(1) Ibid, p340-341.
(2) Frank Church and others, supplementary detailed staff reports on intelligence activities and the rights of americans, ob.cit, p.392.
(3) larry ceplair, anti-communism in twentieth-century amrerica, without edition, oxfod, englannd,2011, p.31.
(4) tim weiner, enemies ahistory of the fbi, first editon, random house, usa, new york,2012, p.77.

الخاصة بمكافحة التجسس، وقال انه يمكن ترتيب ذلك دون تشريع خاص وكتب ادغار هوفر إلى الرئيس ان عمليات المراقبة يجب أن تكون في غاية السرية تجنباً للانتقادات التي قد يواجه بها المكتب من الراي العام التي قد يثيرها أما اشخاص غير مطلعين او افراد لديهم دوافع خفية، وبنهاية عام ١٩٣٨ في اجتماعا على متن القطار الرئاسي في محطة بنسلفانيا في نيويورك اعطى روزفلت الضوء الاخضر لإدغار هوفر بالتحقيقات الجديدة [١].

لقد انفق مكتب التحقيقات الفيدرالي واستخبارات الجيش والبحرية وغيرها من الوكالات التنفيذية ملايين الدولارات لكشف وتتبع الشيوعيين منذ تنظيم الحزب في امريكا بدأ الكشف بشكل منهجي مع تشكيل لجنة مجلس النواب المعنية بالأنشطة غير الامريكية في ٢٦ أيار ١٩٣٨ [٢].

وفي الأول من أيلول ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية وهي واحدة من أعنف الحروب في تاريخ العالم إذ تميزت باتساع رقعتها الجغرافية ودمارها الهائل وكلفتها الباهظة، ورغم اتخاذ الولايات المتحدة موقف الحياد من الناحية الرسمية، إلا أنها كانت تميل عاطفياً إلى صف الحلفاء، وقدمت لهم الدعمين العسكري والاقتصادي، رغم المعارضة الشعبية لانخراط البلاد في الحرب، وفي ظل هذا الموقف تقدم الرئيس روزفلت بطلب إلى الكونجرس لتعديل قانون الحياد الأمريكي الذي كان يمنع تصدير الأسلحة إلى الدول المتحاربة وما سببه هذا القانون من إضرار بمصالح بريطانيا وفرنسا وحرمانهما من الأسلحة الأمريكية. ونتيجة لذلك، أقر الكونجرس في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٩ قانونًا يتيح تصدير الأسلحة إلى الدول المتحاربة [٣].

عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ ان بدأت الحرب على وضع قائمة بالأفراد والجماعات الذين توفرت عنهم معلومات تشير بان وجودهم بحرية في هذا البلد في وقت الحرب او الطوارئ الوطنية سيشكل تهديدا للأمن القومي وسلامة حكومة الولايات المتحدة، وكان الغرض من هذه الاجراءات هي تمكين الحكومة من اتخاذ قرارت بشأن خطورة

(1)Anthony summers, official and confidential (the secret life of j. edgar hoover, without edition, g.p.putnams sons, usa, new york, 1993, p.107.

(2) u. s. house of representatives, 100 things you should know about communism, twitter on un-american activities, u. s. house of representatives, washington, d. c.,1950, p.29.

(٣) هربرت فشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث(١٧٨٩-١٩٥٠)، تر: احمد نجيب ووديع الضبع، ط٦، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢، ص٦٨٥-٦٨٦.

الاجانب والمواطنين الاعداء ومن بين تلك الجماعات التي استهدفها المكتب هي حزب العمال الاشتراكي(Socialist Workers Party) والحزب البروليتاري اللوفستونيون (Ludovists)[١] وكافة المنظمات التي تمثل الشيوعية كذلك الاشخاص المؤيدين لليابان[٢].

ومع تصاعد وتيرة النشاطات التجسسية خلال تلك المدة قام ويليام سيبولد (William Sebold) وهو جاسوس أمريكي من أصل ألماني مهاجر إلى الولايات المتحدة اصبح عميلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في شباط ١٩٣٩، وبعد زيارته ألمانيا التقى بأحد أعضاء الجستابو (Gestapo)[٣] الذي عرض عليه العمل لصالحهم كعميل لتحسين أوضاع ألمانيا وتزويدها بالمعلومات المتعلقة بالطائرات والمعدات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم عمله قرب مصانع الطائرات الأمريكية غير أن سيبولد خشي ان يرفض ذلك خوفًا على أسرته المقيمة في ألمانيا فتلقى تدريبات على استخدام الرسائل المشفرة والصور المجهرية وفور عودته إلى الولايات المتحدة أخبر مكتب التحقيقات الفيدرالي بتفاصيل ما حدث له في المانيا ومن ثم تعاون مع مكتب التحقيقات و ساعدهم في إنشاء مكتب خاص له لجذب الجواسيس النازيين كما زُوّد المكتب بمعدات مثل الميكروفونات والكاميرات المخفية

---

(١) **اللوفستونيون:**- حركة شيوعية معارضة من اتباع زعيم الحزب الشيوعي الامريكي السابق جاي لوفستون تم طردهم من الحزب الشيوعي الامريكي بسبب شيوعيتهم المتطرفة وخطهم الماركسي الينيني ومحاربتهم جوزيف ستالين في الاتحاد السوفيتي كخصم سياسي على الرغم من انهم اعداد قليلة كانوا بحوالي مئتي ناشط الا انهم ضموا عددا من الافراد الموهوبين من بينهم علماء وكتاب ومؤرخين واخرون موهوبين بمجالات اخرى، استخدموا عدة تسميات عدة منها رابطة العمال الشيوعية في امريكا والحزب الشيوعي المجموعة الاغلبية والمعارضين في الحزب الشيوعي الا انهم التصق بهم اسم اللوفستونيون نسبةً الى زعيمهم جاي لوفستون، تم حلهم في بداية عام ١٩٤١ بعد ان فقدو تاثيرهم وتضاءل عددهم. للمزيد ينظر :

Kyrill M. Anderson and others, The Soviet World of American Communism, 1st edition, Yale University Press, 1998, p.28.

(2)Agnes Gereben Schaefer and others, Op.cit., p.27.

(٣)الجيستابو: هو جهاز الشرطة السياسية المركزي في ألمانيا النازية، تأسس تحت قيادة هاينريش هيملر في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وعُرِف بوحشيته واستخدامه التعذيب والاحتجاز الوقائي لقمع أي تهديد سياسي أو رأي معارض، كما شارك في مراقبة السكان اليهود وفرض سياسات التمييز العرقي، وعمل بالتنسيق مع جهاز الأمن الرئيسي للرايخ (RSHA) وضباط شرطة متمرّسين وأيديولوجيين نازيين لتحقيق أهداف النظام الديكتاتوري. للمزيد ينظر :

https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/gestapo

لتوثيق لقاءات الجواسيس الزائرين مكتبه سرًا، وقد ساهم في تزويد مكتب التحقيقات بما يزيد عن ٢٠٠ رسالة والقبض على ٣٣ جاسوسا وتمت ادانتهم وفق قوانين التجسس[١].

خلال هذه المدة كان القسم الشرقي من قارة اسيا يعاني من احتلال اليابان لمعظم الاراضي ورداً على ذلك فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات اقتصادية على اليابان وعدم رفع هذه العقوبات إلا بأنهاء اليابان حربها ضد الصين، واثناء استمرار الازمة هاجمت اليابان قاعدة امريكية بحرية في بيرل هارير في ٧ كانون الاول ١٩٤١ متكبدة خسائر فادحة في الارواح الامريكية فاتخذ الرئيس الامريكي روزفلت قراره بحربه على اليابان وكانت هذه نقطة التحول من الحياد الى الانخراط في الحرب العالمية الثانية [٢].

في اليوم التالي للهجوم تم القاء القبض على (١٧٧١) أجنبيا خطيرا وتسليمهم الى دائرة التجنيس الامريكية للاحتجاز ومع الاعلان الرسمي للحرب تم اجراء اعتقالات واسعة النطاق للأجانب المشتبه بخطورتهم، وفي المجموع اجرى مكتب التحقيقات الفيدرالي اكثر من (١٦٠٠٠) اعتقال خشيةً من أي عمليات تخريب أو محاولة القيام بانتفاضات في الولايات المتحدة، [٣] وتوسعت انشطة مكتب التحقيقات الفيدرالي بشكل كبير بعد عام ١٩٤١ إذ بدا المكتب بأجراء تحقيقا للأمن القومي في عام ١٩٤٣ اطلق عليه جهاز الكومنترن والذي استهدف التجنيد السوفيتي في الولايات المتحدة الامريكية [٤].

كذلك سمح الرئيس فرانكلين روزفلت خلال مدة الحرب لمكتب التحقيقات الفيدرالي باجراء عمليات التنصت على المكالمات الهاتفية ليكون اول رئيس للولايات المتحدة يسمح بتلك العمليات [٥]، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية في ٢ أيلول ١٩٤٥ نشأ نظام دولي جديد تمخض عن التغيرات الجذرية التي لحقت بالخريطة السياسية العالمية، فقد أدى انهيار القوى التقليدية في أوروبا الغربية إلى بروز قوتين عظيمتين فقط على الساحة الدولية وهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وهذا ما مهد الطريق لتصاعد حدة الخلافات

(1)Duquesne Spy Ring, fbi, accessed 4 mar 2025, https://www.fbi.gov/history/famous-cases

(٢) خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥٢، مجلة مداد الاداب، العدد الثاني عشر، ص٥٢٧.

(3)Federal Bureau of Investigation, The Story Of The Federal Bureau Of In Investigation, Federal Bureau of Investigation, 1945, p11.

(4)Agnes Gereben Schaefer and others, Op.cit., p29.

(5)Peter P. Swire, The System of Foreign Intelligence Surveillance Law, The George Washington Law Review, No. 6, Vol. 72, August 2004, p.1313.

السياسية والإيديولوجية بين الطرفين ما أسفر عن نشوء حالة من التوتر الدائم عُرفت بـ(الحرب الباردة)[١] لاحقاً[٢]، وفي عام ١٩٤٦ وبعد تسنم هاري اس.ترومان (Harry S. Truman) الرئاسة الامريكية واصبح الرئيس الثالث والثلاثون عمل على توسيع الصلاحيات التي تتيح لمكتب التحقيقات الفيدرالي استعمال التسجيلات في الحالات التي تؤثر على الامن الداخلي للولايات المتحدة [٣].

وعلى وفق ذلك كانت انشطة مكتب التحقيقات الفيدرالي مستمرة لمناهضة الشيوعية دون انقطاع فعلى سبيل المثال في السابع والعشرون من شباط ١٩٤٦ اقترح رئيس قسم الاستخبارات في مذكرة الى هوفر طلب فيها بان يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي بحملة للتأثير على الراي العام عبر تسريب مواد تثقيفية عن الحزب الشيوعي عبر القنوات المتاحة وكان السبب من ذلك هو تقويض الدعم السياسي للحزب المستمد من الكنائس والنقابات العمالية واظهار الطبيعة الروسية للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة ، ففي اليوم التالي وافق هوفر على ذلك وعمل على ما جاء بتلك المذكرة، واخيرا في عام ١٩٤٨ تم ترسيخ دور المكتب كمعقل للمناهضة الشيوعية وكأدات للعمل السري ضد الحزب الشيوعي وتم اضفاء الشرعية عليه الى حد ما[٤].

وعلى الرغم من جميع هذه العمليات الاحترازية التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة التجسس إلا أن الجواسيس السوفيات نجحوا بالتسلل واختراق مشروع

---

(١) الحرب الباردة : هي مرحلة من الصراع الدولي بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ واتسمت بالتنافس بين معسكرين متعارضين تقودهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دون أن تتحول إلى مواجهة عسكرية مباشرة بينهما، وقد تجلّى هذا الصراع في مجالات السياسة والاقتصاد والتسلح والدعاية الأيديولوجية إضافة إلى التحالفات العسكرية والصراعات الإقليمية والحروب غير المباشرة. للمزيد ينظر : ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية(١٩٤٥-١٩٦٣)، ط١، اشوربانيبال للكتاب، بغداد، ٢٠١٥.

(٢) بان ثامر ابراهيم العاني، الاتحاد الاوروبي(١٩٤٩-١٩٦٤) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١١.

(٣) جمال طه علي، الامن القومي الامريكي واثره على الحق في الخصوصية، المجلة السياسية الدولية، العدد الحادي والخمسون، نيسان ٢٠٢٢، ص٢٥٢.

(4) Ward Churchill and Jim Vander Was, Op.cit., p302-303.

مانهاتن[١] الخاص بإنتاج الاسلحة النووية ونجحوا بتجربة قنبلتهم الذرية لأول مرة في ١٩٤٩ ومن خلال التحقيقات تلت هذه الاحداث تبين بان الجواسيس السوفيت متسللين في المشروع منذ مدة [٢].

عملت الاجهزة الاستخبارية الامريكية جاهدة للوصول إلى الشخص الذي قام بنقل معلومات من مشروع مانهاتن عن القنبلة الذرية الى الاتحاد السوفياتي، ففي عام ١٩٥٠ تم اعتقال الجاسوس كلاوس فوكس (Klaus Fuchs) المتهم بتلك التهمة وتمت محاكمته حيث اعترف صراحة بقيامه بأربعة جرائم بموجب قانون الاسرار الرسمية وتم الحكم عليه بالسجن لمدة اربعة عشر عاما[٣].

وفي الرابع والعشرون من تموز ١٩٥٠ وبعد شهرٍ فقط من اندلاع الحرب الكورية أدرك الرئيس هاري ترومان أن تدهور الأوضاع العالمية قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة ونتيجة لذلك منح مكتب التحقيقات الفيدرالي سلطات موسعة للتحقيق في قضايا التجسس والتخريب والنشاطات المعادية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، وبهدف استغلال هذه اللحظة المفصلية، ارسل إدغار هوفر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في ٢٤ آب ١٩٥٠ تقريرًا سريًا وخطيرا إلى ترومان حذر فيه من وجود جيش خفي يتألف من عشرات الآلاف من الشيوعيين المتشددين داخل الولايات المتحدة مستعدين لشن هجوم داخلي منسّق في حال اندلاع حرب مع الاتحاد السوفيتي[٤].

---

(١) مشروع مانهاتن هو أحد أهم المشاريع التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، والذي هدف إلى بحث وتطوير القنبلة النووية، وقد جرى تحت إشراف العالم روبرت أوبنهايمر الذي عمل على استقطاب نخبة من العلماء للعمل فيه بسرية تامة، وأُنشئ المشروع رسمياً في أيلول عام ١٩٤٢. ينظر: نبأ منير عبد الزهرة والهام محمود كاظم، روبرت اوبنهايمر ودوره في مشروع مانهاتن ١٩٠٤-١٩٦٧م دراسة تاريخية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع، مؤسسة منارة التنمية والتعليم، جامعة نولج، اربيل، ٢٠٢٣، ص٣٩١,٣٨٨-٣٩٢.

(2) Michael g. sulick, spying in America, espionage from the revolutionary war to the dawn of the cold war, first printing, Georgetown university press, Washington dc, 2012, p.221-222.

(٣) وليد بدران، حكاية العالم الجاسوس الذي نقل اسرار القنبلة الذرية من الغرب الى الشرق، ٢٠ ايلول ٢٠٢٠ تم الوصول اليه في ٩ اذار ٢٠٢٥: https://www.bbc.com/arabic/world-54218471

(4)Tim Weiner,Op.cit., p.21.

أوضح هوفر أن هذا التنظيم السري قد خطّط لتنفيذ هجمات انتحارية لتدمير المدن الأمريكية، كما زعم أن القيادة السوفيتية عازمة على استغلال أي وسيلة بما في ذلك التسلل إلى الجيش كذلك تأجيج الصراعات العرقية وتعطيل الصناعات الحيوية وبث الفوضى من خلال الإضرابات وتخريب الاقتصاد الوطني لتحقيق الهيمنة الكاملة على أمريكا كما ورد في التقرير أن الشيوعيين يعتزمون السيطرة على وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون، لتحويلها إلى أدوات دعاية تغسل بها أدمغة المواطنين، في سياق حرب نفسية شاملة تستهدف هدم البنية الديمقراطية الأمريكية من الداخل [١].

ونتيجة لذلك بلغ مشروع فهرس الأمن(Security Index)[٢] في مطلع عام ١٩٥١ الذي أنشأه مكتب التحقيقات الفيدرالي ذروته الأولى إذ جُمعت فيه أسماء(١٣,٩٠١) فردًا ليسوا مجرد أرقام في سجلات بيروقراطية بل كان هذا العدد قد شكل ذعرا كبيرا لدى الولايات المتحدة الامريكية، وبمرور الوقت توسعت معايير الإدراج في هذا الفهرس لتشمل لا فقط الشيوعيين المنضوين تحت رايات معروفة بل أيضًا من تدور حولهم شبهة الانتماء أو حتى التعاطف مع تيارات ثورية متفرقة وتجلّت البنية المادية للفهرس في بطاقات صماء احتوت على السيرة الكاملة للفرد مدرج فيها اسمه، مولده، جنسيته، مهنته، عنوانه، ميوله القومي، انتماؤه التنظيمي، ووضِعت هذه البطاقات في مكتب التحقيقات الفيدرالي المركزي، ووزعت أيضًا في مكاتبه الميدانية [٣].

---

(1) Ibid, p.171.

(٢) فهرس الامن: هو سجل أعده مكتب التحقيقات الفيدرالي لتصنيف الأشخاص الذين يُعتبرون تهديداً للأمن القومي الأمريكي بسبب نشاطاتهم السياسية أو الأيديولوجية، مثل الشيوعيين والمعارضين للحكومة، وكان يُستخدم لمراقبتهم والتحقيق معهم، أُنشئ هذا الفهرس في الخمسينيات خلال مدة الحرب الباردة، واستمر العمل به حتى أوائل السبعينيات حين تم تعديل السياسات المتعلقة بالرقابة الداخلية والمراقبة السياسية. للمزيد ينظر:

United States, FBI Oversight: Hearings Before the Subcommittee on Civil and Constitutional Rights, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975, P.189-191.

(3) U.S. General Accounting Office, FBI Domestic Intelligence Operations—Their Purpose and Scope: Issues That Need to Be Resolved, GGD-76-50, report to the House Committee on the Judiciary, Washington, DC, Government Printing Office, February 24, 1976, p.67.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول ان شعور الولايات المتحدة بالخطر لم يعد في الأفعال نفسها، بل في ما يمكن أن يحدث، وليس في الجريمة الواقعة، بل في الشك والاحتمال فـ"فهرس الأمن" لم يكن مجرد خطة أمنية، بل كان يعكس شعور الولايات المتحدة بأن الأفكار قد تكون أكثر خطورة من الأسلحة، وأن مراقبة الناس وأفكارهم هي الطريقة لحماية الولايات المتحدة من تهديدات محتملة في المستقبل .

وفي كانون الثاني ١٩٥٣ وجهت المحاكم إلى اثني عشر قائدًا من زعماء الحزب الشيوعي الأمريكي تهمة التآمر للتحريض والدعوة للإطاحة بالحكومة وصدر بحقهم أحكام بالسجن تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات بالإضافة إلى غرامات مالية تتراوح بين ٢٠٠٠ و٦٠٠٠ دولار ومن بين المُدانين أربعة من الامريكيين البيض، وخمسة من أصول أفريقية، وواحد من أصول يونانية، وآخر من بورتو ريكو، بالإضافة إلى أحدهم وُلد في ترينيداد، واستمرارًا لنهج التضييق على قادة الحزب الشيوعي الأمريكي أقدم مكتب التحقيقات الفيدرالي في الأول من آب عام ١٩٥٤على اعتقال خمسة من قادة الحزب في مدينة دنفر بولاية كولورادو ومدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا بتهمة التآمر لخرق قانون سميث (Smith Act)[١] الذي شكل الاداة الاساسية لأدانتهم[٢].

عمّق هوفر مخاوف الرئيس الأمريكي بتحذير سري في فبراير ١٩٥٥ أشار فيه إلى احتمال قيام السوفييت بشن عمليات تخريبية تشمل اغتيالات وتفجيرات بأسلحة دمار شامل

(١) قانون سميث: هو قانون فيدرالي أمريكي صدر عام ١٩٤٠، ينص صراحةً على تجريم الدعوة إلى الإطاحة الحكومة الأمريكية باستخدام القوة أو العنف، كما يحرّم تنظيم أو الانتماء إلى أي جماعة أو جمعية تتبنى هذه الدعوات، وقد شكّل هذا القانون أداة تشريعية بارزة استُخدمت في ملاحقة ومحاكمة عدد من قيادات الحزب الشيوعي الأمريكي، لا سيما خلال حقبة الحرب الباردة، في إطار سياسات مكافحة ما اعتُبر تهديدًا أيديولوجيًا داخليًا للنظام السياسي القائم.
James Gilbert Ryan and Leonard C. Schlup ed, Historical Dictionary of the 1940s, New York, M.E. Sharpe, 2006, p.353-54; Pam Dixon ed, Surveillance in America: An Encyclopedia of History, Politics, and the Law: An Encyclopedia of History, Politics, and the Law, California, ABC-CLIO, 2016, p. 217; James Gilbert Ryan and Leonard C. Schlup, Historical Dictionary of the 1940s, New York, ME. Sharpe, 2006, p.353-354.

(٢) هدى محمود السيد شحات، الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٢١-١٩٥٦، المجلة العلمية لكلية الآداب- جامعة الاسيوط، ملحق العدد ٧٩، ٢٠ يوليو ٢٠٢١، ص٥٠.

داخل الولايات المتحدة وتنفيذ تلك العمليات بواسطة عملاء محليين من الحزب الشيوعي وأبلغ هوفر البيت الأبيض أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كثّف نشاطه الاستخباري خصوصًا بمراقبة الدبلوماسيين السوفييت مع إعداد خطط لاحتجازهم في حال اندلاع الحرب و ضمّن قائمة أمنية تضم ٢٦٥٠٠ شخص قابلين للاعتقال من بينهم أسرى حرب عادوا من كوريا الشمالية يُشتبه بتعرضهم لغسل دماغ وأكد هوفر أن من اولويات مكتب التحقيقات هي اختراق القيادة السوفيتية عبر تجنيد عملاء مزدوجين والوصول إلى أسرار الكرملين[١].

ومما سبق وفي ضوء الاحداث والمعطيات التي رافقت مدة الحرب الباردة اصبحت البيئة الداخلية للولايات المتحدة الامريكية ساحة محتملة لاختراقات تجسسية وافكار معادية تتغذى على الانقسام السياسي والايدولوجي، هذا الواقع وفر للحكومة الامريكية ارض خصبة لتبرير اطلاق برنامج استخباري للمراقبة كبرنامج امني وقائي.

(1) Tim Weiner, Op.cit., p.190.

المبحث الاول / *برنامج كوينتيلبرو: النشأة التوزيع الوظيفي* ١٩٥٦

أقدمت إدارة الرئيس الجمهوري دوايت ديفيد آيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) في سياق تصاعد التوترات الأيديولوجية خلال مدة الحرب الباردة في عام ١٩٥٦ على الموافقة للشروع ببرنامج الاستخبارات المضادة (Counter Intelligence Program) اختصاراً (Cointelpro) كوينتيلبرو، كإجراء أمني وقائي يستهدف المنظمات التي اعتبرت من وجهة نظر الادارة الامريكية غير منسجمة مع النظام السياسي السائد في الولايات المتحدة،[١] وقد شرعت ادارة الرئيس ايزنهاور بهذا البرنامج؛ بسبب الإحباط الذي سبّبته قرارات المحكمة العليا، والتي قيدت قدرة الحكومة على اتخاذ إجراءات علنية ضد الجماعات المعارضة [٢].

وتُعرَّف الاستخبارات المضادة بأنها تلك الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات لحماية أمنها الذاتي وإضعاف أنشطة الاستخبارات المعادية، إلا أن مكتب التحقيقات الفيدرالي عن طريق كوينتيلبرو تبنّى هذه الأساليب التي استُخدمت سابقًا ضد العملاء الأجانب، وطبّقها على ما اعتبره تهديدات داخلية موجهة ضد النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي[٣].

بدأ هذا البرنامج عبر مذكرة سرية كتبها مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جي ادغار هوفر الى مجموعة من المسؤولين داخل جناحي مكافحة التجسس والامن الداخلي في الثامن والعشرين من اب ١٩٥٦ موجها فيها بأنشاء برنامج عمل سري يتجاوز الاطر القانونية بهدف تقويض الحزب الشيوعي الامريكي وشل قدرته على اثارة الجدل و الغاء تأثيره على المواطنين الأمريكيين، كذلك العمل على محاولات تشكيل الراي العام وتشويه سمعة الحزب، ويكون لهذا البرنامج الامكانية على التجسس والتخريب في داخل الحزب الشيوعي الامريكي [٤].

---

(١) كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون- حزب الفهد الاسود أنموذجا ١٩٦٦-١٩٧١، ط١، بيروت، لبنان، مكتبة زين الحقوقية والادبية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص١٣.

(2) U.S. Senate, Book III, Op.cit., p.3; Curt Gentry, OP.CIT., p.443.

(3)David Cunningham, There's Something Happening Here: The New Left, the Klan, and FBI Counterintelligence, University of California Press, 2004, p.68–70.

(4)Ward Churchill and Jim Vander Wall, the cointelpro paper, Op.cit., p33.

لم يكن قرار ادغار هوفر بإطلاق برنامجٍ سري ضد الحزب الشيوعي الأمريكي استثناءً إيجابيًا، بل شكّل سابقة خطيرة ليس فقط لأن مكتب التحقيقات الفيدرالي استهدف منظمات سياسية بناءً على انتمائها الأيديولوجي؛ إنما لأنه استند إلى ممارسات غير قانونية بدأها المكتب منذ عام ١٩٤١، قبل أن يُضفى عليها طابع رسمي في عام ١٩٥٦هذا البرنامج لم يكن مجرّد مبادرة أمنية، بل كان آلية منهجية لقمع المعارضة السياسية تحت إشراف مباشر من مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إدغار هوفر دون رقابة أو مساءلة قانونية حقيقية [١].

رد رئيس قسم الأمن الداخلي في مكتب التحقيقات الفيدرالي آلان بلمونت (Alan H. Belmont)[٢] على هذا التوجيه بشكل فوري بتاريخ في الثامن والعشرين من آب ١٩٥٦ بمذكرة سرية إلى رئيس قسم مكافحة التجسس في مكتب التحقيقات يطلب التعاون بينهما بهدوء بشأن تعزيز الخلافات داخل الحزب الشيوعي والشروع في برنامج مكافحة التجسس ضد الحزب على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، [٣] وذكر ايضا أنه "**أثناء تحقيق مكتب التحقيقات في انشطة الحزب الشيوعي الأمريكي ينبغي على المكتب الاستفادة من الحوادث لتعزيز الانقسامات الداخلية، وتشويه صورة الحزب أمام الرأي العام**

---

(1)Paul Wolf and wther, COINTELPRO: The Untold American Story, Presented to the U.N. High Commissioner for Human Rights at the World Conference Against Racism in Durban, South Africa, by members of the Congressional Black Caucus, September 1, 2001, p75.

(٢) آلان بلمونت: ولد في نيويورك عام ١٩٠٧، درس في كلية ديغوستيت قبل حصوله على شهادتة من جامعة ستانفورد عام ١٩٣١، انظم الى مكتب التحقيقات الفيدرالي عام ١٩٣٦، عمل بلمونت في شيكاغو وسينسيناتي قبل تعينه مساعدا للعميل الخاص في نيويورك عام ١٩٤٤ وشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٥٠ حتى نقل الى واشنطن واصبح رئيسا لقسم الاستخبارات الداخلية في مكتب التحقيقات الفيدرالي ومسؤولا عن التحقيق في شؤون المافيا، وفي حزيران ١٩٦١ اصبح مساعدا لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي ادغار هوفر واصبح مسؤولا عن جميع اعمال التحقيق، تقاعد بلمونت عام ١٩٦٥. ينظر :

Estados Unidos, President's Commission on the Assassination of President Kennedy, Hearings Before the President's Commission on the Assassination of President Kennedy,volume5, U.S. Government Printing Office, 1964, p.2; Curt Gentry, J. Edgar Hoover,Op.cit., p.583.

(٣) ينظر ملحق رقم(٢)، ص١٧٥.

الأمريكي، ونشر الشكوك والاستياء بين أعضاء الحزب من الصفوف الدنيا، ويجب علينا الاستفادة من الأحداث التالية" [١]:

١. حاول حزب العمال الاشتراكي[٢] كسب الأعضاء المنشقين عن الحزب الشيوعي الذين خاب أملهم من الشيوعية الستالينية إذ يوزعون منشوراتهم ويتصلون بأفراد من الحزب الشيوعي لكسبهم.

٢. تم إرسال تعليمات إلى ١٢ مكتبًا رئيسيًا بتاريخ ٢٧ آب ١٩٥٦ لجمع معلومات عن وجهات نظر قيادات الحزب في المناطق كافة ومدى رضاهم عن الحزب وهذه المعلومات ستساعدنا في توجيه العملاء المخبرين في تنفيذ برنامج التشتيت.

٣. أحد قادة الحزب الشيوعي وهو أيضًا عميل سري كُلّف بإعداد وثيقة تنتقد غياب الحريات المدنية داخل الاتحاد السوفييتي وتحث على تشكيل تحالف اشتراكي جديد مستقل عن النفوذ السوفييتي، بهدف جذب الدعم اللاشيوعي لهذا المشروع [٣].

لقد وجهت برامج كوينتيلبرو السرية نحو خمس مجموعات أساسية اعتبرها مكتب التحقيقات الفيدرالي تهديدًا للاستقرار الداخلي وهي كل من **الحزب الشيوعي الأمريكي** و

---

(1)U.S. Senate, Hearings before the U.S. Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, vol. 6, Exhibit 12,1976, p.372.

(٢) **حزب العمال الاشتراكي:** حزبٌ ماركسي تروتسكي أُسس عام ١٩٣٨ على يد جيمس ب. كانون بعد طرد الجناح التروتسكي من الحزب الاشتراكي الأمريكي حيث اتخذ منذ بدايته خطّ الأممية الرابعة وعرّف نفسه كحزب ثوري مناصر للديمقراطية العمالية ومعادٍ للستالينية والرأسمالية، خلال الحرب العالمية الثانية تبنّى موقفًا مبدئيًا مناهضًا للحرب، ما أدّى إلى محاكمة قائدِه كانون ورفاقٍ آخرين بموجب قانون سميثو وفي الستينيات أثّر عبر تنظيمه الشبابي تحالف الشبيبة الاشتراكي وشارك في الحملات المناهضة للحرب، قبل أن تهزّه لاحقًا انقساماتٌ حول الموقف من الثورة الكوبية والعلاقة بالأممية الرابعة. ينظر :
Teresa Wacken, How the Socialist Workers Party Began, The Militant, Vol.42, No1, 13 January 1978, P.13-17.

(3)U.S. Senate, Hearings before the U.S. Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities,vol6, Op.cit., p.372-376.

حزب العمال الاشتراكي و**الجماعات العنصرية البيضاء والقومية السوداء- جماعة الكره** و**اليسار الجديد** (New Left)[١] .

غير أن بعض الأسماء التي أطلقها مكتب التحقيقات الفيدرالي على هذه البرامج لا ينبغي أخذها على أنها دقيقة أو موضوعية فهي توحي بوجود تعريفات محددة وأهداف واضحة في حين أن تلك التصنيفات كانت غامضة وغير محددة بدقة ومتغيرة فعلى سبيل المثال برنامج "**القوميين السود**" شمل وفقًا لإفادة تشارلز د. برينان (Charles D.Brennan)[٢]"**عددًا كبيرًا من المنظمات التي لا يمكن وصفها اليوم بأنها قومية سوداء، ولكنها كانت تتألف أساسًا من الأمريكيين السود**"[٣]، وهي منظمات غير عنيفة تناضل من أجل الحقوق المدنية، ورغم طابعها السلمي الواضح، اعتُبرت ضمن ما سماه المكتب جماعات الكراهية القومية السوداء، رغم طابعه السلمي الواضح[٤].

أما الاسم الذي اطلق على اليسار الجديد فلا يوجد تعريف دقيق له بل وصف بأنه مجرد حالة ذهنية أو موقف عام إلى حد ما او منظمة بديلة للشيوعية، وهو يعكس الطابع الاعتباطي والسياسي الواضح في اختيار الأهداف التي طالتها برامج كوينتيلبرو [٥].

---

(1)Ovid Demaris, The Director, An Oral Biography of J. Edgar Hoover, Harper's Magazine Press in association with Harper & Row, New York, 1975, p.320.

(٢) تشارلز د. برينان: في عام ١٩٤٦ اصبح مدير وحدة الامن الداخلي في قسم الاستخبارات الداخلية في مكتب التحقيقات الفيدرالي، بعدها رقي ليصبح رئيسا لقسم الاستخبارات الداخلية في اب ١٩٧٠ خلفا لـ سي سوليفان بعد استقالته، في تموز ١٩٧٤ تقاعد من العمل في مكتب التحقيقات الفيدرالي. ينظر:
U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities of the United States Senate, Ninety-Fourth Congress, First Session, Volume 2, Huston Plan, September 23, 24, and 25, 1975 ,Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 1976, P.96.

(3)U.S. Senate, Supplementary detailed staff reports on intelligence activities and the rights of americans (Church Committee), Book III, Op.cit., 1976, p.4.

(4)Ibid., p.20-21.

(5) James kirkpatrick davis, Spying on America: The FBI is Domestic Counterintelligence Program, New York, Praeger, 1992, p.141.

وفيما بتعلق بالسبب الرئيسي لتأسيس برنامج كوينتيلبرو وظهوره كنظام قمعي، كان في بداية الامر هو انتشار الخوف من الشيوعية وشعور الادارة الامريكية المتعاقبة بان هناك مؤامرة تخريبية للولايات المتحدة الامريكية [١].

ومن وجهة نظر ادغار هوفر أن الحزب الشيوعي الامريكي كان ذراعًا داخلية لموسكو داخل الولايات المتحدة واعتمد في تبرير وجهة نظره على ما افرزته التحقيقات في مشروع فينونا(Venona)[٢][٣]، كذلك كان يتحرك على اساس مخاوفه العميقة بشأن تأثير سلسلة من قرارات المحكمة العليا على عمليات مكتب التحقيقات الفيدرالي، وان هذه القرارات حجمت من دور وزارة العدل على مقاضاة الشيوعيين الأمريكيين، ردًا على ذلك تحولت سياسة هوفر من جمع المعلومات لأغراض المقاضاة إلى استخدام تكتيكات أكثر عدوانية تمارس ضد النشطاء الراديكاليين بدون الرجوع الى القضاء [٤].

أشار إدغار هوفر في توجيهاته تبريراً لإطلاق برنامج كوينتيلبرو" **أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يبدي قلقًا بالغًا إزاء الأنشطة الفوضوية، لما قد تُسببه من تعطيل**

(1)Frank J. Donner, The Age of Surveillance: The Aims and Methods of America's Political Intelligence System, New York, Vintage Books, 1981, p.10.

(٢) **مشروع فينونا:** مشروع التنصّت لمكافحة التجسّس في الولايات المتحدة وهو أحد أبرز البرامج السرّية التي أُطلقت إبّان الحرب العالمية الثانية بإشراف جهاز الاستخبارات العسكري الأمريكي، وقد بدأ العمل به رسميًا في ١ شباط ١٩٤٣ واستمر حتى ١ تشرين الأول ١٩٨٠، تمكّن المشروع خلال تلك المدة من فكّ شيفرات أكثر من ثلاثة آلاف رسالة كانت تتبادلها وكالات الاستخبارات السوفيتية داخل الأراضي الأمريكية مع نظيراتها في الاتحاد السوفيتي، وكان الهدف الأساس من البرنامج هو رصد وتحليل الأنشطة السوفيتية التجسسية، ولا سيما تلك المرتبطة بمحاولات اختراق مشروع مانهاتن النووي، وقد اضطلعت مكتب التحقيقات الفيدرالي بدور محوري في هذا الجهد الاستخباري، بينما أُفرج عن الرسائل المشفّرة ورفعت عنها السرية عام ١٩٩٥. ينظر :

Norman E. Saul , Historical Dictionary of Russian and Soviet Foreign Policy ,New York, Rowman and Littlefield, 2014, p.381-82; Nihad Ahmad Hassan and Rami Hijazi, Data Hiding Techniques in Windows OS, A Practical Approach to Investigation and Defense, Boston, Syngress, 2016, p.9 .

(3)John Earl Haynes and Harvey Klehr, Venona: Decoding Soviet Espionage in America, Yale University Press, 2000, pp. 183–187

(4)Athan G. Theoharis and John Stuart Cox, The Boss: J. Edgar Hoover and the Great American Inquisition, Philadelphia: Temple University Press, 1988, p.383.

لمؤسسات التعليم ومراكز التوجيه وشل حركة المرور، فضلاً عن إعاقة عمل أجهزة إنفاذ القانون"، وقد ذكر ايضا إلى "**ان فرض القانون والنظام يشكّلان ضرورة حيوية لضمان استمرارية أي مجتمع متحضر**" وهذا السبب كان يعتبره ادغار هوفر سببا تبريريًا لشروعه في هذا البرنامج(١).

بعد أن بدأت عمليات برنامج الاستخبارات المضاد عام ١٩٥٦ ضد الحزب الشيوعي الامريكي كانت تسير بِبُطءٍ ثم توسعت أنشطة البرنامج بسرعة ملحوظة، وتنوعت أساليبه لتشمل قطاعات جديدة من الحراك السياسي والاجتماعي، فكل تهديد جديد مُتصور حسب نظرهم سواء حركة الحقوق المدنية أو اليسار الجديد أو القومية السوداء إلى ظهور برنامج جديد للاستخبارات المضادة موجه نحوهم بصورة آنية،(٢) وقد استند مكتب التحقيقات الفيدرالي ضمنيًا إلى افتراض غير معلن مفاده أن على وكالة إنفاذ القانون أن تقوم بأي إجراء تراه ضروريًا لمواجهة ما تعتبره تهديدًا للنظام الاجتماعي والسياسي القائم(٣).

اما عن التكتيكات العامة فقد اعتمد برنامج كوينتيلبرو منذ انطلاقه على ممارسات انتهكت بوضوح القوانين الفيدرالية والمبادئ الدستورية الأمريكية، إذ لجأ مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى عدد من الوسائل غير المشروعة والتي شملت بصورة عامة هذه الممارسات اعتراض المحادثات الهاتفية والبرقيات، مما مكّن الأجهزة الأمنية من الاطلاع على محتوى المحادثات والمراسلات الخاصة بالأفراد والجماعات المستهدفة(٤).

كذلك المراقبة الميدانية كانت ضمن التكتيكات الخاصة ببرنامج كوينتيلبرو إذ عمل المخبرون والعملاء التابعون لمكتب التحقيقات الفيدرالي على مراقبة الأفراد والجماعات المستهدفة بسرية تامة موثقين بدقة أنشطتهم وتفاعلاتهم وتحركاتهم اليومية وقد استخدم البرنامج بشكل واسع أسلوب التسلل حيث قام هؤلاء العملاء بالمشاركة الفعلية في

(1) Ovid Demaris, Op.cit., p.323.

(2)Curt Gentry, Op.cit., p.444.

(3)U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, Book III, Op.cit., p.4.

(4) Mike Dennis, The Stasi: Myth and Reality, trans Peter Brown, London, Pearson Education, 2003, p.113.

الاجتماعات والفعاليات الخاصة بالمنظمات والجماعات، مما أتاح لهم جمع معلومات ورؤى حيوية حول الخطط والاستراتيجيات الداخلية لتلك الجماعات [١].

إلى جانب ذلك، كان اعتراض البريد وفتحه جزءًا رئيسيًا من أساليب جمع المعلومات، إذ استخدم البرنامج هذه الوسيلة لتعقب اتصالات المستهدفين، بالإضافة إلى نشر معلومات مضللة بينهم بهدف خلق الفوضى والشكوك داخل الحركات [٢].

على صعيد المراقبة التقنية لجأ البرنامج إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة نسبياً في ذلك الوقت، حيث قام بزرع ميكروفونات وكاميرات وأجهزة مراقبة أخرى مخفية في المساكن والمكاتب وأماكن الاجتماعات الخاصة بالناشطين، بهدف جمع المعلومات بسرية تامة[٣].

ولتعزيز شبكة المعلومات الاستخباراتية، اعتمد برنامج كوينتيلبرو بشكل كبير على تجنيد مخبرين من داخل الحركات والمنظمات المستهدفة، وكان هؤلاء المخبرون يقدمون تقارير تفصيلية عن أنشطة الأعضاء والخطط المستقبلية مباشرة إلى عملاء البرنامج، مما مكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من التحكم في مسار تلك الحركات والسيطرة على فعالياتها الداخلية[٤].

ومثلت عمليات زرع العملاء إحدى التكتيكات الرئيسية التي اعتمد عليها برنامج كوينتيلبرو لاختراق المنظمات المستهدفة، بهدف جمع المعلومات الاستخباراتية وبث الانقسامات الداخلية وقد تجلّت هذه الاستراتيجية عبر توظيف عملاء سريين ينخرطون ضمن تلك الجماعات تحت هويات مزيفة حيث يشاركون في أنشطتها وفعالياتها واجتماعاتها مما يمكّنهم من الحصول على بيانات حساسة تتعلق ببنية التنظيم وأهدافه وخططه وأفراده إلى جانب ذلك، عمل العملاء على تجنيد مخبرين من داخل المنظمات المستهدفة وذلك من

(1)Charlie Adams, Cointelpro 5.0: Unraveling the Web of Gangstalking, Deep State Intrigues, Societal Engineering, and Surveillance Unveiled, Charlie Armstrong Adams, 2023, P.12.

(2) Ibid, P.13.

(3)Danielle Hendricks Garcia, Disintegration and the New World Order, Atlanta, GA, by The Donohue Group, Inc., 2017, p.18-19.

(4)Ward Churchill and Jim Vander Wall, The cointelpro paper, Op.cit., P.8.

خلال رصد نقاط ضعف معينة لدى بعض الأعضاء واستغلالها، مع تقديم حوافز مختلفة تشجعهم على التعاون الأمني[١].

إلى جانب اعتماد التسلل كأداة أساسية لجمع المعلومات وزعزعة التماسك الداخلي للمنظمات المستهدفة، اتبع برنامج كوينتيلبرو استراتيجية موازية لا تقل خطورة تمثلت في التدخل في الموارد المالية لتلك الكيانات، فقد سعى البرنامج بشكل منهجي إلى تقويض الاستقرار المالي للمنظمات عبر تشويه سمعة مصادر التمويل بنشر معلومات مضللة حول الجهات المانحة الأمر الذي أدى إلى تقويض الثقة بها أمام الرأي العام وأمام المتبرعين، كما تم الترويج لأخبار سلبية لتثبيط عزيمة الداعمين، إضافة إلى مراقبة المعاملات المالية بحثًا عن ثغرات يمكن استغلالها ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل جرى استخدام الوسائل القانونية لإعاقة تدفق الأموال عبر تقديم شكاوى أو إثارة قضايا قضائية، فضلاً عن عرقلة فعاليات جمع التبرعات من خلال التخريب أو التدخل اللوجستي وقد أدت هذه الممارسات إلى إضعاف البنية التنظيمية للمنظمات المستهدفة والحد من قدرتها على تنفيذ برامجها، وعدم تمكنها من بناء قاعدة دعم جماهيري مستدامة [٢].

وفي امتدادٍ لتلك الأساليب برزت الحرب النفسية كوسيلة اخرى فقد اعتمد كوينتيلبرو كأداة لتفتيت الروح المعنوية للناشطين من خلال التلاعب النفسي والعاطفي واستغلال المخاوف والانقسامات الداخلية وفرض ضغوط مستمرة عبر الترهيب والمضايقة، وجمع معلومات شخصية لاستخدامها في الابتزاز أو التشويه، ما أسهم في تفكيك التنظيمات من الداخل دون استخدام القوة المباشرة [٣].

كذلك استند برنامج كوينتيلبرو في ممارساته إلى جملة من الأساليب الاستخبارية التي كانت تُستخدم تقليديًا في سياق المواجهة مع الخصوم الخارجيين في زمن الحرب، إذ تم تحويل هذه الأدوات إلى الداخل الأمريكي واستُخدمت ضد من وُصفوا بالأعداء الداخليين،

(1)Charlie Adams, OP.CIT.,P.14.

(2) Ibid ,18-19.

(3)Ibid., p.20-21.

ويؤكد هذا التوجه ما صرّح به ويليام سي. سوليفان(William Cornelius Sullivan)[١] مساعد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، إذ قال: "**إنه عمل صعب، خشن، قذر، وخطير، لم تكن هناك خطوط حمراء... لقد استخدمنا هذه الأساليب ضد العملاء السوفييت، وقد جلبنا نفس الأساليب إلى الداخل ضد أي تنظيم استهدفناه، لم نُفرّق بين احد**"[٢].

من خلال تصريح ويليام سوليفان، مساعد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي يمكن استشعار مدى القسوة التي اتسم بها برنامج كوينتيلبرو، حيث أقر باستخدام أساليب استخبارية كانت تُوظف ضد العملاء السوفييت، ثم جرى تطبيقها داخليًا ضد من وُصفوا بالأعداء الداخليين، ويكشف هذا التوجه عن غياب الحدود القانونية، وتحول أدوات مكافحة التجسس من مهام خارجية إلى وسائل لقمع الخصوم السياسيين في الداخل.

كذلك نفّذ البرنامج أساليب تنطوي على أذى جسدي أو نفسي، وقد أقرّ مكتب التحقيقات الفيدرالي صراحةً بأن هذه الأساليب سببت في أضرار حقيقية للمستهدفين. ولهذا السبب، كانت أي مقترحات تتعلق باستخدامها تخضع لمراجعة دقيقة من قِبل المشرفين في المقر الرئيسي للمكتب في واشنطن، في محاولة لتحقيق توازن بين ما يُعدّ "مصلحة وطنية" كما يعرّفها المكتب، وبين حجم الضرر المتوقع على الأفراد، فإذا رُجّح أن "المصلحة العامة" تفوق الأذى المحتمل يُمنح الإذن بالتنفيذ ويُبرز هذا المنطق طبيعة النهج الخطير الذي اعتمده المكتب في تبرير انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد فعلى سبيل المثال عند مناقشة استخدام الرسائل المجهولة الموجهه إلى أزواج أو زوجات المستهدفين صرّح أحد مشرفي برنامج كوينتيلبرو ضد "اليسار الجديد" قائلًا: "قبل أن أوصي بالموافقة، أود أن أعرف ما

---

(١) **ويليام كورنليوس سوليفان** (١٩١٢-١٩٧٧): احد ابرز المسؤولين في مكتب التحقيقات خلال مدة الحرب الباردة والرجل الثالث في المكتب، ولد سوليفان في مدينة بولتون بولاية ماساتشوستس عام ١٩١٢، درس التاريخ في الجامعة الامريكية بواشنطن، بدأ عمله في مكتب التحقيقات عام ١٩٤١ وتدرج بالمناصب حتى اصبح المسؤول الاول عن قسم الاستخبارات الداخلي في المكتب، تولى سوليفان الاشراف على العديد من عمليات كوينتيلبرو، توفي عام ١٩٧٧. للمزيد ينظر:

Mitchel P. Roth, Historical Dictionary of Law Enforcement, Greenwood Publishing Press Group Inc, United State, 2008, P.340; William C. Sullivan and Bill Brown, The Bureau: My Thirty Years in Hoover's FBI , New York, W. W. Norton and Company, 1979, P.9.

(2) Senate Select Committee Report, Op.cit., p.23.

الهدف من هذا؟ من هم هؤلاء الأشخاص؟ فإذا كان الشخص المستهدف قد انتهت علاقته الزوجية فعلًا، فما الذي سيترتب على ذلك في ما يخص تفكيك التنظيم المستهدف؟"[١]

هذا الاقتباس يُظهر بوضوح أن الأذى الشخصي كان يُنظر إليه كأداة وظيفية تُوظف بحسب جدواها في تحقيق أهداف البرنامج، دون أي اعتبار للجوانب الأخلاقية أو القانونية

ويمكن تلخيص جميع العمليات التي استخدمت على النحو التالي:

١. استخدم كوينتيلبرو عمليات تنصّت على المكالمات الهاتفية والمراسلات دون الحصول على إذن قضائي في خرق مباشر للإجراءات القانونية الواجبة [٢].

٢. نفذ كوينتيلبرو اقتحامات سرّية لمنازل ومكاتب النشطاء بهدف جمع المعلومات أو زرع أجهزة تنصّت، دون أوامر تفتيش رسمية [٣].

٣. سربت معلومات كاذبة أو مضلِّلة عبر الصحف ووسائل الإعلام المتآمرة من أجل تشويه سمعة الأفراد أو الحركات المستهدفة [٤].

٤. زرعَ برنامج كوينتيلبرو عملاء داخل المنظمات السياسية والاجتماعية بهدف إثارة الخلافات الداخلية، وتأجيج الانقسامات الفكرية والسياسية، بما يؤدي إلى إضعاف تلك الحركات من الداخل [٥].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان برنامج كوينتيلبرو لم يكن مجرد برنامج مراقبة أمنية، بل مشروعاً سياسياً أمنياً ذو طابع قمعي موجه ضد أي حركة أو منظمة يرى فيهم النظام الأمريكي تهديداً سواء كان شيوعياً أو حقوقياً أو قومياً أسوداً أو يسارياً.

وقد ظهر برنامج كوينتيلبرو في سياق إعادة هيكلة القوة الأمنية الفيدرالية الأمريكية في ١٩٥٦ باعتباره أحد أخطر وأشد الأدوات سرية التي استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي بقيادة إدغار هوفر ضد الخصوم في داخل الولايات المتحدة وقد صُمم البرنامج ليعمل من

(1) U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, Book III, op. cit., p.9, 290.

(2) Jack Fuller, Restoring Justice: The Speeches of Attorney General Edward H. Levi, Chicago and London, University of Chicago Press, 2013, p.19.
(3) Tim Weiner, op. cit., p.338.
(4) Geoffrey R. Stone, Perilous Times: Free Speech in Wartime from the Sedition Act of 1798 to the War on Terrorism, W. W. Norton and Company, new york, 2004, p.488.

(5) Ellen Schrecker, Many Are the Crimes: McCarthyism in America, Princeton University Press, 1998 , p.21–39

داخل المؤسسة نفسها ضمن تسلسل إداري صارم وبإشراف مباشر من أعلى مستويات القيادة داخل المكتب لم يكن كوينتيلبرو وحدة منفصلة بل كان برنامجًا عملياتياً داخلياً موزعًا على المكاتب الميدانية التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي عبر جهاز هرمي يضمن أعلى درجات السرية والانضباط(١).

فبرنامج كوينتيلبرو أعاد مكتب التحقيقات الفيدرالي تنظيم بنيته الداخلية بطريقة تُمكِّنه من الاستجابة بفعالية لمهامه المعقدة والمتعددة الاتجاهات إذ صُمِّم الترتيب التنظيمي للبرنامج ضمن هيكل هرمي واضح يضمن سرعة التنفيذ ودقة السيطرة على العمليات وقد أتاح هذا التنظيم للمكتب ممارسة رقابة مركزية صارمة ويُوجّه الجهود الميدانية بما يخدم أهداف كوينتيلبرو في الإرباك والاختراق والاحتواء السياسي(٢).

وبُني هذا الترتيب الهرمي لِكوينتيلبرو على قيادة مركزية صارمة فقد تولى ج. إدغار هوفر دور القائد الأعلى للبرنامج حيث أصدر التوجيهات العامة وحدد الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي رسمت معالم الحملة أما الإدارة التنفيذية اليومية والإشراف المباشر على عمليات كوينتيلبرو فكانت بيد ويليام سي. سوليفان مساعد هوفر ورئيس قسم الاستخبارات الداخلية الذي تكفّل بتصميم وتنسيق العمليات الميدانية الموجّهة ضد ما اعتُبر تهديدًا للأمن الداخلي من الحزب الشيوعي الأمريكي إلى حركات الحقوق المدنية والجمعيات الطلابية والتنظيمات ذات الطابع العرقي مُترجمًا سياسات المقر إلى إجراءات عملية تهدف إلى الإرباك والاختراق والاحتواء السياسي (٣).

نُفذت إدارة كوينتيلبرو من قلب المقر المركزي لمكتب التحقيقات الفيدرالي في واشنطن حيث اوكل بقسم الاستخبارات الداخلية الدور المحوري في تحويل التوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن هوفر وسوليفان إلى سياساتٍ وخططٍ عملية كان القسم يُعدّ خطوط العمل ويُصدر التعليمات التفصيلية ويُقيّم التقارير الواردة من الفروع الميدانية فشكّل بذلك المحور

(1)Alyssa M. David, Cointelpro and the Federal Bureau of Investigation's Classification of Threats, Master’s thesis unpublished, Virginia Polytechnic Institute and State University, 2023, p.17.

(2) https://www.cliffsnotes.com/study-notes/24710821?utm_source=chatgpt.com

(3) David Cunningham, There’s Something Happening Here, Op.cit., p.328-330.

التنفيذي الذي ينظّم حملات المراقبة والاختراق والتضليل داخل إطار كوينتيلبرو ويضمن توحيد الأساليب والرقابة المركزية على العمليات [١].

نظراً للكمّ الهائل من المذكرات والتقارير الواردة إلى قسم الاستخبارات الداخلية والصادرة منه نحو الفروع الميدانية بدا من غير الواقعي أن يتابع ويليام سوليفان كل وثيقة بنفْسه ولأن القسم كان يتولّى آلاف القضايا، اعترف ويليام سوليفان بأنه كان يفوض كثيرًا من سلطات اتخاذ القرار إلى تسعة من مساعديه ما يترك احتمالاً واقعيًا بأن بعض الإجراءات قد نالت موافقاتٍ إجرائية من هؤلاء المساعدين من دون اطلاع مباشر لويليام سوليفان أو هوفر ومع ذلك وبصرف النظر عن كاتب أي مذكرة، فقد حملت معظم الوثائق الرسمية الصادرة عن مقر كوينتيلبرو توقيع ج. إدغار هوفر ما منحها مشروعية مركزية وأدى إلى إخفاء خطوط التفويض الفعلية داخل آليات التنفيذ [٢].

ولتنفيذ توجيهات المقر المركزي وإدارة الكمّ الكبير من القضايا المرتبطة ببرنامج كوينتيلبرو شُكِّلت داخل قسم الاستخبارات الداخلية مجموعة خاصة كُلِّفت بوضع الخطط التنفيذية وتحديد الاتجاهات العامة للعمليات عُرفت باسم وحدة العمليات الخاصة اذ تولّت هذه المجموعة صياغة السياسات والتوجيهات المتعلقة بأنواع الأهداف وأساليب الاختراق والتشويه ثم إرسالها إلى الوحدات التنفيذية في المكاتب الميدانية إذ كان يُطلق على المسؤول عن متابعة كل هدف ضمن البرنامج لقب المشرف (Supervisor) وفي الوقت نفسه كانت التقارير الدورية الواردة من المكاتب الميدانية تُراجع داخل المقر تحت إشراف مدير قسم الاستخبارات الداخلية وفي القضايا ذات الأهمية الكبرى كانت بعض التقارير أو القرارات تخضع لمراجعة أو توجيه مباشر من المدير هوفر، الأمر الذي أضفى على آلية التنفيذ طابعًا مركزيًا واضحًا ومكّن المقر من ضبط تناغم العمليات والسيطرة على الأساليب المتبعة ضمن هيكل كوينتيلبرو [٣].

وإلى جانب وحدة التخطيط والتنفيذ في قسم الاستخبارات الداخلية أُنيطت بدائرة التفتيش في المقرّ الرئيسي مهمة متابعة كفاءة تطبيق عمليات كوينتيلبرو ميدانيًا، غير أنّ طبيعة هذه

(1) Marie Antoinette Merrill Ramírez, The Other Side of Colonialism, PhD diss, The University of Texas at Austin, 1980, p.410-411.

(2) David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p.254.

(3) W.Mark Felt, The FBI Pyramid: From the Inside, New York, G. P. Putnam is Sons, 1979, P.28; David Cunningham, Op.cit., p.81-82,87.

الدائرة لم تكن رقابية بالمعنى القانوني رغم ما يوحي به اسمها إذ لم تُعْنَ بمساءلة مشروعية الإجراءات أو توافقها مع الدستور بل انصبت مهامها على قياس فاعلية الأساليب ومدى التزام المكاتب الميدانية بالتوجيهات المركزية، وبهذا تحولت دائرة التفتيش إلى أداة داخلية لتعزيز الأداء التنفيذي وضمان انضباط آليات كوينتيلبرو لا إلى جهاز رقابي يحدّ من تجاوزاته [١].

وفي إطار هذا الهيكل المركزي الذي جمع بين التخطيط والتنفيذ والرقابة الداخلية اعتمد كوينتيلبرو في مقره الرئيسي بواشنطن على منظومة من الآليات والإجراءات المنهجية التي أُديرت مباشرة من المركز وشكّلت النواة الصلبة للبرنامج وأساس فعاليته العملياتية وقد تضمنت ما يلي.

- توجيهات مكتوبة سرية تصدر من المكتب الرئيسي غالبًا بتوقيع ج. ادغار هوفر [٢].
- التخطيط والتقييم للعمليات الذي يقوم بها عملاء المكاتب الميدانية فتوثق بها تفاصيل نجاح أو فشل الاختراقات[٣].
- وحدة البحث والتحليل موجودة لدى قسم الاستخبارات في المقر الرئيسي لدراسة ردود فعل الشخصيات القيادية المستهدفة[٤].

ومن ناحية الدعم المادي لبرنامج كوينتيلبرو فأن البرنامج لا يحظى بميزانية منفصلة بل وأنه اندمج عمليًا ضمن النشاط الاستخباراتي الروتيني لمكتب التحقيقات لكون البرنامج سري تأسس بدون علم الكونجرس ومجلس النواب فلا يمكن طلب تمويل لهذا البرنامج من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي[٥].

---

(1) U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, Book III, op. cit., p.63.
(2)Charlie Adams, Cointelpro 5.0, Op.cit., p.2.
(3) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 2 September 1964 , Section1, 157-9-Main; U.S. General Accounting Office, FBI Domestic Intelligence Operations-Their Purpose and Scope: Issues That Need To Be Resolved, report to the House Committee on the Judiciary by the Comptroller General of the United States,Washington, D.C, U.S. Government Printing Office, February 24, 1976, p.9.
(4) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 21 /9/ 1964 , Section1, 157-9-Main, p.1-2; U.S. General Accounting Office, Op.cit. p.8.

(5) U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, Book III, op. cit., p.70-73.

أما على صعيد الكادر البشري الذي أدار كوينتيلبرو في تلك المرحلة فقد عكس البرنامج البنية العنصرية العميقة داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه إذ استندت سياسات التوظيف آنذاك إلى تمييزٍ صارخٍ على أساس اللون، فغالبية العاملين في الجهاز وبالأخص ضمن كوينتيلبرو كانوا من ذوي البشرة البيضاء رغم تصريح إدغار هوفر بأن المكتب يضم "**خمسة عملاء خاصين من السود**" فإن هذا الادعاء كان مضلِّلًا إذ تبيّن أن هؤلاء لم يكونوا عملاء تحقيق فعليين بل مجرّد أفراد حراسة يعملون في وظائف خدمية لصالح ادغار هوفر شخصيًا دون أي صلة بعمليات مكتب التحقيقات بل إن هوفر نفسه عبّر بوضوح عن موقفه حين قال "**ما دمت مديرًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، فلن يكون هناك عميل خاص أسود في المكتب**" جاءت هذه العبارة رداً على مطالبة الرئيس جون ف. كينيدي(John F. Kennedy) آنذاك بضرورة تنويع التوظيف وإنهاء التمييز العنصري داخل الوكالات الفيدرالية وهو ما رفضه هوفر ضمن سياقٍ يعكس طبيعة كوينتيلبرو كأداة تعمل في إطار ذهنية بيضاء محافظة ومعادية للتعددية العرقية [١].

يكشف هذا التصريح عن موقف عنصري واضح من إدغار هوفر حيث رفض إدماج الأمريكيين من أصل أفريقي في مكتب التحقيقات الفيدرالي رغم طلب الرئيس كينيدي وتُظهر عبارته رفضًا لأي تغيير يهدد البنية العنصرية داخل المؤسسة مما يدل على أن التمييز لم يكن فرديًا فحسب بل جزءًا من سياسة مؤسسية ممنهجة.

وقد استند كوينتيلبرو في تنفيذ نشاطه إلى جهاز إداري ضخم داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي يضم عدد كبير من الموظفين موزّعين بين المقرّ الرئيسي في واشنطن والمكاتب الميدانية الكبرى في مختلف الولايات واحتلت مكاتب نيويورك، لوس أنجلوس، سان فرانسيسكو، وشيكاغو الصدارة من حيث عدد العاملين تلتها مكاتب إقليمية أصغر مثل أتلانتا(Atlanta)، ساكرامنتو(Sacramento)، سان دييغو(SanDiego)، بوفالو(Buffalo)، سبرينغفيلد(Springfield)، وكولومبيا(Columbia) وقد وُزّع هؤلاء الموظفون ضمن فرق تحقيقية متخصّصة بحسب النطاق الجغرافي ومسؤوليات المراقبة الميدانية، بحيث شكّل كل مكتب ميداني ذراعًا تنفيذية تابعة للمقرّ الرئيسي، تُطبّق توجيهات

(1)Alyssa M. David, Op.cit., p.19.

كوينتيلبرو وتنسّق تقاريرها بشكل منتظم مع قسم الاستخبارات الداخلية لضمان وحدة الأداء وفعالية الرقابة المركزية [١].

وقد تمحور البناء الإداري لِكوينتيلبرو حول شبكةٍ مترابطة من المكاتب الميدانية الخاضعة لإشراف المقر الوطني في واشنطن العاصمة إذ امتد نطاق عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي عبر (٥٩) مكتباً ميدانياً موزّعاً في مختلف أنحاء الولايات المتحدة وكانت مسؤولية كل مكتب ميداني تُحدَّد وفق حدود الدوائر القضائية الفيدرالية بما يضمن تغطية جغرافية كاملة للعمليات وتفاوت حجم هذه المكاتب بين وحدات صغيرة تضم عشرات العملاء وأخرى كبرى تضم مئات العناصر أما على المستوى التنفيذي فقد أُنيطت كل عملية من عمليات كوينتيلبرو إلى عميلٍ خاص يتولّى الإشراف الميداني المباشر عليها ويقوم برفع تقاريره إلى المكتب الميداني الذي بدوره ينقلها إلى المقر الرئيسي لضمان استمرار السيطرة المركزية [٢].

اعتمد كوينتيلبرو على هذه المكاتب بوصفها القاعدة التنفيذية الأساسية لعملياته فقد شكّلت المكاتب الميدانية الذراع الفعلية للبرنامج في تنفيذ توجيهات المقر إذ كانت تتلقى التعليمات العامة ثم تُكيّفها مع طبيعة الظروف المحلية لكل منطقة مستهدفة، ومن خلال هذا الإطار باشَر كوينتيلبرو نشاطاته عبر جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عن الأفراد والتنظيمات وتجنيد المخبرين وزرع الانقسامات الداخلية ونشر الأخبار المضلِّلة وفي بعض الحالات اللجوء إلى أساليب تنطوي على العنف أو التحريض مما جعل المكاتب الميدانية محورًا رئيسيًا في تجسيد الطابع العملي القمعي للبرنامج على أرض الواقع [٣].

وقد أشرف على كل مكتب ميداني ضمن هيكل كوينتيلبرو مسؤول كان يُعرف بلقب "**العميل الخاص المسؤول**" (Special Agent in Charge – SAC)، وهو منصب أُسنِد عادةً إلى أحد كبار الضباط بتكليف مباشر من الإدارة العليا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في واشنطن، تمتع هذا المسؤول بصلاحيات تنفيذية واسعة إذ أدار عمليات جمع المعلومات

(1) David Cunningham, There's Something Happening Here, op. cit.,p.82; Alyssa M. David, Op.cit., p.18-19.

(2) David Cunningham, Understanding State Responses to Left-versus Right-Wing Threats: The FBI is Repression of the New Left and the Ku Klux Klan, Social Science History.27, no. 3, 2003, P. 333-335.

(3) U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, Book III, op. cit., p.8-9.

الاستخباراتية ونسّق نشاطات العملاء المتخفّين وأشرف على الحملات الموجّهة ضد الأفراد والمنظمات المستهدفة بما في ذلك العمليات النفسية التي اعتمدت على التشويه الإعلامي ونشر الشائعات وتزييف الوثائق ومع ذلك ظل أداء المكاتب الميدانية خاضعًا لتوجيهات ورقابة دقيقة من قسم الاستخبارات الداخلية في المقر المركزي الذي احتفظ بالسلطة العليا في صياغة السياسات العامة لِكوينتيلبرو وتعديلها بما يتلاءم مع المستجدات السياسية والأمنية في البلاد [١].

وفي سياق هذا البناء الهرمي الذي حكم إدارة كوينتيلبرو اتّسمت العلاقة بين المقرّ الرئيسي والمكاتب الميدانية بطابعٍ معقّد يغلب عليه التوتر والرقابة الصارمة فقد فرض ادغار هوفر سيطرة مركزية مطلقة على مجمل أنشطة البرنامج بحيث خضعت جميع العمليات الميدانية لتوجيهات دقيقة صادرة من واشنطن وكان الهدف من هذه السيطرة ضمان تنفيذ الإجراءات القمعية المرسومة بدقة ضمن إطار وطني موحّد وقد نظر المقرّ إلى المكاتب الميدانية بوصفها "**عيون كوينتيلبرو**" المنتشرة في أرجاء البلاد، إذ تولّت تلك المكاتب جمع وتحليل كمٍّ واسع من المعلومات الاستخباراتية المحلية ثم رفعت توصيات عملياتية تسهم في تقويض النشاطات الاحتجاجية والسياسية ضمن نطاق مسؤوليتها، وبهذا أدّى كوينتيلبرو دورًا مزدوجًا جمع بين تنفيذ السياسات المركزية المقرّرة في واشنطن وصياغة تقديرات ميدانية تتلاءم مع خصوصيات الواقع المحلي ما منح البرنامج طابعًا هرميًا صارمًا مع هامش محدود للغاية للمبادرة الفردية في المستويات الأدنى [٢].

أمّا على المستوى الإداري فقد اعتمد كوينتيلبرو منظومةً بيروقراطية مُحكمة صُمّمت بعناية لإخفاء ممارساته غير القانونية في المراقبة ومكافحة ما سُمّي "بالتهديدات الداخلية" عن أعين الجهات الرقابية مثل وزارة العدل والكونجرس، ورغم أن التقاليد الإدارية في مكتب التحقيقات الفيدرالي كانت تفرض أرشفة جميع المراسلات الداخلية وتوثيقها في سجلات المكاتب الفرعية فإن المذكرات التي احتوت على عمليات كوينتيلبرو كانت تُحوّل مباشرة إلى مكتب المدير ج. إدغار هوفر أو إلى أحد مساعديه المقربين دون المرور بالقنوات الرسمية

(1) Athan Theoharis, op. cit., p., 87-88.

(2) David Cunningham, The Patterning of Repression: FBI Counterintelligence and the New Left, Social Forces 82, no. 4 ,June 2004; David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p.9-10; Alyssa M. David, Op.cit., p.17-18-19.

حرصًا على إبقاء أنشطة كوينتيلبرو في دائرة السرّية المطلقة فقد أصدر هوفر تعليماته بإتلاف تلك الوثائق بشكلٍ دوري لتجنّب إمكان كشفها لاحقًا من قبل أي جهة خارجية وهو ما جعل الطابع السري جزءًا بنيويًا من آليات عمل البرنامج منذ نشأته وحتى نهايته [١].

و اتبع مقر مكتب التحقيقات الفيدرالي نظامًا صارمًا لإدارة قنوات التواصل مع المكاتب الميدانية لتنفيذ برنامج كوينتيلبرو إذ كانت المراسلات المركزية تُرسَل في شكل مذكرات سرية مرمّزة تحمل تعليمات دقيقة بشأن الأهداف والتكتيكات الواجب تبنّيها ولم تُكشف طرق توصيل هذه المذكرات عن خارج دائرة المكتب بل جرى استخدام قنوات داخلية محكمة للحفاظ على طابع العملية السري وتجنّب تسرب المعلومات ما جعل آلية الاتصال نفسها جزءاً من أدوات السيطرة المركزية في تنفيذ سياسات كوينتيلبرو [٢].

ومما تقدم يمكن القول بان توجيهات إدغار هوفر الخاصة بإتلاف الوثائق بعد إرسالها إلى المقرّ الرئيسي هي محاولة للحفاظ على السرّية المطلقة لعمليات كوينتيلبرو ومنع أي احتمال لتسريبها غير أنّ بعض المكاتب لم تلتزم بدقّة بهذه التعليمات الأمر الذي أسهم بصورة غير مباشرة في كشف البرنامج في نهايته حين تمكّن عدد من المواطنين من التسلّل إلى أحد المكاتب الميدانية، والعثور على وثائق داخلية لم تُتلف وهو الحدث الذي مثّل بداية النهاية لِكوينتيلبرو وكشف طبيعته القمعية أمام الرأي العام الأمريكي.

وعلى الصعيد التنسيقي أقامت المكاتب الميدانية علاقات عمل وثيقة مع أقسام الشرطة المحلية ودوائر التحقيق في الولايات، بحيث ولدت شبكة تعاون سمحت للمقر بتفويض تنفيذ بعض عمليات كوينتيلبرو[٣]، عبر كياناتٍ غير فدرالية لتجنُّب الظهور المباشر للمكتب، بادلت هذه الجهات المعلومات الاستخباراتية وقدمت غطاءً قانونياً و ميدانياً في مناسبات عدة كما سهلت الوصول إلى مصادر محلية وتجنيد مخبرين وإخفاء صِلة الأفعال بالمكتب الفيدرالي وقد مكّن هذا النمط من التنسيق كوينتيلبرو من تنفيذ حملاته بدقّة عالية وبدرجة

(1) Kristen Hoerl and Erin Ortiz, Organizational Secrecy and the FBI's COINTELPRO-Black Nationalist Hate Groups Program, 1967-1971, Published in Management Communication Quarterly 29, August 2, 2015, P.14-16.

(2) Ibid, p.13-14.

(٣) كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص١٥٦–١٥٧، ١٦٥.

سرية مُنكّبة مع تقليل مخاطر الانكشاف الرسمي عن دور المقر المركزي في توجيه العمليات[١].

يتضح مما سبق بان برنامج كوينتيلبرو لم يكن مجرد مشروع أمني محدود بل منظومة مؤسسية متكاملة داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي هدفت إلى ضبط المجال السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة من خلال هيكلٍ هرمي صارم يجمع بين التخطيط المركزي والتنفيذ الميداني الموجَّه، فقد شكّل المقرّ الرئيسي بقيادة إدغار هوفر وويليام سوليفان مركز التحكم الفكري والإداري الذي صاغ السياسات وحدد الأهداف، بينما اضطلعت المكاتب الميدانية بدور الأداة التنفيذية التي جسّدت تلك السياسات على الأرض، ويُظهر التنظيم الإداري والسرّية المطلقة التي أحاطت بالعمل إلى جانب سياسة التمييز في التعيينات وإتلاف الوثائق، أنّ كوينتيلبرو كان انعكاسًا لبنية سلطوية وعنصرية استخدمت القانون كغطاء لعمليات قمعٍ ممنهجة ضد الحركات الاجتماعية والسياسية. ويرى الباحث أنّ هذا النظام البيروقراطي المغلق الذي صُمِّم لإخفاء المخالفات القانونية وضمان السيطرة المطلقة هو ذاته الذي مهّد لانكشاف البرنامج في النهاية، ليكشف عن عمق الانحراف المؤسسي الذي أصاب مكتب التحقيقات الفيدرالي في تلك الحقبة.

(1) Seth Rosenfeld, Subversives:The FBI's War on Student Radicals, and Reagan’s Rise to Power Farrar, Straus and Giroux, 2012, p. 203.

المبحث الثاني / الحزب الشيوعي الامريكي (١٩٥٦_١٩٧١)

جسد ادغار هوفر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي مثالاً واضحًا للهوس الأيديولوجي الذي طبع سياسة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب الباردة فقد كان يرى في الحزب الشيوعي الأمريكي تهديداً وجودياً يتجاوز حجمه الحقيقي واعتبره أداة سوفيتية تسعى لهدم النظام الأمريكي من الداخل وبرغم امتلاك المكتب شبكة واسعة تضم أكثر من (١,٥٠٠) مخبرٍ داخل الحزب لمراقبته والحد من نشاطه الا ان ادغار هوفر ظل مقتنعًا بأن الخطر لم يُستأصل بعد داعيًا إلى مزيد من التشديد والمراقبة وقد عبّر عن هذه القناعات خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في ٨ آذار ١٩٥٦ حيث عرض أمام الرئيس وكبار المسؤولين تقييمًا مطولًا لما وصفه بالخطر الشيوعي الداخلي، مستعرضًا ما اعتبره نجاحات المكتب في مواجهة هذا التهديد بفضل تطبيق قانون سميث رغم أن المحكمة العليا كانت قد قلّصت حينها من فاعلية القانون وأحكامه[١].

وقد بلغ هذا الهوس ذروته في تعامله الميداني مع الحزب الشيوعي إذ لم يكتفِ ادغار هوفر بالمراقبة وجمع المعلومات بل سعى إلى اختراق الحزب من داخله، فقد تضمنت المذكرة التي قدّمها خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في الثامن من آذار ١٩٥٦ توجيهات تفصيلية حول أساليب استقطاب عناصر من داخل الحزب وتحويلهم إلى مخبرين مع تعليمات دقيقة لكيفية التعامل معهم وفق خصوصية كل منطقة، وعند انتهاء عرضه الرسمي توجّه الرئيس أيزنهاور بالسؤال إلى هوفر عن مدى إمكانية مشاركة هذه المعلومات مع الرأي العام، فأجابه الأخير بأن من الممكن نشر جزءٍ منها فقط في بيان صحفي عام يقدَّم لوسائل الإعلام وهو ما يعكس رغبة هوفر في توظيف الخطر الشيوعي لا بوصفه تهديدًا أمنيًا فحسب بل أيضًا كأداة لبناء صورةٍ عامة تعزز نفوذ المكتب وتُكرّس مكانته في المشهد السياسي الأمريكي [٢].

طرح الرئيس سؤالاً مباشراً لهوفر عن التقنيات التي يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي استخدامها في مكافحة التجسس عندها قدّم هوفر إجابة صريحة ومفصّلة بيّن فيها أن حماية الأمن القومي في رأيه قد تقتضي استخدام جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك التسجيلات السرية وتصوير وثائق التنظيمات الشيوعية واعتراض البريد ومراقبة المكالمات الهاتفية وزرع أجهزة التنصت والتسلل إلى المجموعات المستهدفة وتشويه سمعتها كما أشار

(1) Tim Weiner, Op.cit., p.191,194,272.

(2) James kirkpatrick davis, Op.cit., p.36.

إلى أساليب نفسية أكثر تعقيدًا مثل نشر الشائعات داخل التنظيمات وتصنيف بعض أعضائها زيفًا كمخبرين حكوميين لإثارة الانقسامات أو إرسال رسائل مجهولة المصدر تتضمن اتهامات شخصية بهدف خلق الفوضى والانهيار الداخلي وعند انتهائه من الحديث ساد الصمت في قاعة الاجتماع دون أن يُسمع أي اعتراض من الحاضرين وهو ما عُدّ موافقة ضمنية على تلك الإجراءات على أعلى مستوى من السلطة التنفيذية الأمر الذي منح هوفر الغطاء السياسي الكامل لتطبيق رؤيته الصارمة في مكافحة ما اعتبره الخطر الشيوعي[١].

عقب عرض ادغار هوفر وتأكيده على مشروعية الاستخدام الشامل لكل الوسائل ضد ما وصفه بالخطر الشيوعي وحصوله على موافقة صامتة من أعلى مستويات الإدارة شرع مكتب التحقيقات عمليًا في تفعيل تلك الرؤى عبر وثيقة سرية حاسمة في الثامن والعشرين من آب ١٩٥٦ موجّهة إلى دائرة الأمن الداخلي ومكافحة التجسس بعنوان برنامج الاستخبارات المضاد وفي هذه الوثيقة دُعِي إلى إعداد برنامج خاص يتجاوز القيود القانونية التقليدية ويضع نصب عينيه تقليص نفوذ الحزب الشيوعي داخل المجتمع الأمريكي وشل قدرته على التأثير في الرأي العام والساحة السياسية، ومن ثمَّ لم تكن الإشارة مجرد خطاب تعبوي بل تحوّلت إلى استراتيجية تنفيذية اعتمدت على اختراق التنظيمات وعمليات تضليل إعلامي وحملات تشويه ممنهجة أساليبٌ تخرق الإطارات القانونية الاعتيادية [٢].

لم تكن تلك المذكرة مجرد توجيه عام انما كانت خطة عمل ميدانية، تضمنت أهدافاً محددة منها .

- تفكيك القيادة المركزية للحزب.
- خلق نزاعات أيديولوجية داخلية بين الأعضاء.
- تقويض ثقة القواعد التنظيمية بقياداتهم.
- تشويه الحزب أمام المجتمع والنقابات.
- ربط الشيوعيين بالخيانة والعمالة للخارج[٣].

(1) James kirkpatrick davis, op. cit., p.33.
(2) U.S. Senate, Select, Book II,op,cit., P.64-67; James kirkpatrick davis, op. cit., p.33.
(3)Ward Churchill and Jim Vander Wall, op. cit.,p. 40.

وفي السياق ذاته أرسل رئيس قسم الأمن الداخلي في مكتب التحقيقات الفيدرالي آلان هـ. بلمونت مذكرة سرية إلى رئيس قسم مكافحة التجسس استنادًا إلى توجيهات هوفر دعا فيها إلى التعاون السري والمنظم لبدء برنامج كوينتيلبرو على نطاق وطني واسع وجاءت المذكرة لتترجم أوامر المدير إلى خطة تنفيذية واضحة تقوم على استغلال الحوادث الجارية كوسائل لتعميق الانقسامات داخل الحزب الشيوعي الأمريكي وتشويه صورته أمام الرأي العام وبث الشكوك والاستياء بين القواعد التنظيمية مؤكدة أن إثارة النزاعات الداخلية وإضعاف تماسك الحزب تشكّلان الأساس العملي لانطلاق البرنامج وتحقيق أهدافه في تحجيم نفوذ الحزب داخل المجتمع الأمريكي[١].

عند مناقشة موقف مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إدغار هوفر من الحزب الشيوعي الأمريكي أبدى مساعده ويليام سوليفان رأياً صريحاً في هذا الشأن إذ أكد أن ادغار هوفر لم يكن صادقاً في تصويره لحجم الخطر الذي يمثله الحزب على أمن الولايات المتحدة وأوضح ويليام سوليفان أن ادغار هوفر كان يدرك تماماً أن الحزب لا يشكل تهديداً حقيقياً أو ذا أهمية تُذكر لكنه بالغ في تقدير خطره واستخدمه كوسيلة لتبرير توسيع صلاحيات المكتب وتأمين مزيد من التمويل والدعم من الكونجرس الأمر الذي جعل "التهديد الشيوعي" ذريعة سياسية وإدارية أكثر منه خطراً أمنياً فعلياً [٢].

وفي السياق ذاته انتقد عدد من الخبراء والمطلعين على عمل الأجهزة الأمنية النهج الذي اتبعه مكتب التحقيقات الفيدرالي في تضخيم الخطر الشيوعي لتحقيق مكاسب مؤسسية إذ وجّه ستيفن سبرينجارن(Stephen Spingarn) خبير مكافحة التجسس والمستشار السابق في جهاز الخدمة السرية انتقاداً حاداً لهوفر مؤكّداً أنه كان يلجأ إلى أساليب التخويف والمبالغة في التهديدات لتكريس أهميته الشخصية وتأمين المزيد من المخصصات المالية للمكتب وهو ما اعتبره سبرينجارن هاجسًا مهيمناً على سلوك ادغار هوفر المهني وقد دعمت

(1) Ibid., p.33.

(2) Ovid Demaris, The Director: An Oral Biography of J. Edgar Hoover ،New York, Harper's Magazine Press, 1975, p. 167.

نتائج لجنة تشرش(church committee)[١] هذا التقييم لاحقاً إذ خلصت مراجعتها للعمليات الحكومية ذات الطابع الاستخباراتي إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي أسهم فعليًا في إضعاف عملية صنع القرار الديمقراطي عبر تقاريره المشوّهة والمبالغ فيها حول خطر التسلل الشيوعي وتأثيره على النشاط السياسي الداخلي، ما جعل الخوف المصطنع من الشيوعية أداة لتوسيع سلطة المكتب بدلاً من حماية النظام الديمقراطي[٢].

في اعقاب ذلك وبعد تامين الموافقة ووضع الالية للعمل، تمتع مكتب التحقيقات الفيدرالي في اواخر عام ١٩٥٦ بالوصول الى بينات الضرائب بصورة غير رسمية ما اتاح تتبع المساهمين في الحزب الشيوعي والمنظمات الاخرى الذي يراقبها المكتب واستعمال المعلومات كاداة ضغط ممنهجة يهدد المكتب بها لتعطيل عناصر الحزب، وقد زود المكتب دائرة الضرائب ب ٣٣٦ اسماً من الحزب الشيوعي الامريكي للنظر في ملاحقتهم ضريبياً[٣].

ومن جانباً اخر كتب هوفر مذكرة إلى المكاتب الميدانية كافة في ٢ تشرين الأول ١٩٥٦ وبعد مدة قصيرة من تأسيس برنامج كوينتيلبرو وجه فيها بمراقبة مشددة لناشطين الحقوق المدنية من السود محذرا المكاتب الميدانية من سعي الحزب الشيوعي من اختراق هذه الحركة قائلا في توجيهه " **ان مسالة الزنوج تحظى بأهمية بالغة لدى الحزب الشيوعي**"، في اشارة واضحة الى البعد العرقي الذي اعتبره المكتب عنصرا رئيسيا في خططه الاستخبارية [٤].

---

(١) **لجنة تشرش** : هي لجنة تحقيق خاصة شكّلها مجلس الشيوخ الأمريكي في كانون الثاني ١٩٧٥ برئاسة السيناتور الديمقراطي فرانك تشرش (Frank Church) وسميت بهذا الاسم نسبتاً له، شكلت هذه اللجنة بهدف التحقيق في أنشطة وكالات الاستخبارات الأمريكية، ولا سيما وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، بعد سلسلة من الفضائح التي كشفت تورط هذه الأجهزة في تجاوزات قانونية واسعة داخل الولايات المتحدة وخارجها، اصدرت اللجنة تقريرا موسعا من عدة مجلدات عام ١٩٧٦ كشفت فيه برامج مراقبة سرية استهدفت قادة سياسيين وناشطين مدنيين في الولايات المتحدة. للمزيد ينظر :
martin oppenheimer, how we found out about cointelpro, monthly review an independent socialist magazine, volume 66, number 4, 1 september 2014, P.58.

(2) U.S. Senate, Select, book II , op. cit., p. 82.

(3) Ibid, p. 36-37.

(4)Tim Weiner, op. cit., p.197-198.

أن قلق ادغار هوفر المهووس وغير المبرر الى حد كبير بشأن تسلل الحزب الشيوعي الامريكي إلى المنظمات السياسية السوداء ادى الى التحقيق المطول مع احد اكبر القادة السود هو الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن(Martin Luther King Jr.)[١]، ومع تصاعد الحركة الحقوقية بعد منتصف الخمسينيات شرع مكتب التحقيقات الفيدرالي بتعيين المزيد من المحققين المختصين بهدف مراقبة مارتن لوثر كينغ عام ١٩٥٧ ضمن برنامج كوينتيلبرو ضد الحزب الشيوعي الامريكي وإدراجه كشخصية مدنية صاعدة في خطة التعطيل الموجه للحزب الشيوعي ومحيطه الاجتماعي اتساقًا مع رؤية المكتب على اعتبار "المسألة الزنجية" محور اختراق حزبي محتمل قبل ان تنقل المراقبة الخاصة بمارتن لوثر إلى خطة كوينتيلبرو الموجهة ضد السود[٢].

وخلافاً لما كان يهدف مكتب التحقيقات الفيدرالي لتفتيت تنظيمه سعى الحزب الشيوعي الأمريكي في عام ١٩٥٧ إلى التغلغل في الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين والمعروفة اختصاراً(NAACP)[٣] بوصفها إحدى أبرز المنظمات الجماهيرية في أوساط الزنوج، بهدف التأثير في قيادتها والسيطرة على توجهاتها، وعلى الرغم من أن الرابطة كانت قد اعلنت في وقت سابق انها تحظر انضمام الاعضاء ذوي الانتماءات الشيوعية الى

---

(١) **مارتن لوثر كينغ الابن:** رجل دين امريكي من اصول افريقية، ولد في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٩ في مدينة اتلانتا عاصمة ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الامريكية، في السادسة من عمره التحق بمدرسة يونغ ستريت الابتدائية، وبعدها انتقل الى مدرسة ديفيد تي هوارد الخاصة بالسود، وفي نهاية التعليم الابتدائي انتقل الى مدرسة بوكر تي واشنطن وهي المدرسة الاعدادية الوحيدة للسود في اتلانتا، دخل كلية مور هاوس في عام ١٩٤٤، عمل في الحقوق المدنية كناشط من ذوي البشرة السوداء، اغتيل من احد البض المتعصبين في ٤ نيسان ١٩٦٨. للمزيد ينظر: نجلاء عدنان حسين، مارتن لوثر كينغ وحقوق السود، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية–الجامعة المستنصرية، عد ١١١، مج ٢٧، ٢٠٢١، ص ١١٠٨–١١١٨.

(2) James kirkpatrick davis, op. cit., p.41.

(٣) NAACP : هو اختصار (National Association for the Advancement of Colored People) الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين، وهي منظمة حقوق مدنية امريكية اسسها مجموعة من الناشطين من السود والبيض في عام ١٩٠٩ ، عملت كمنظمة ضد العنف العرقي والتميز العنصري وتحقيق المساواة في التعليم والعمل والحقوق السياسية . للمزيد ينظر:

Charles Flint Kellogg, NAACP: A History of the National Association for the Advancement of Colored People, Volume I, 1909–1920 , Baltimore, Johns Hopkins Press, 1967, P.3.

صفوفها،[١] إلا أن الحزب واصل محاولاته السرية للنفاذ إلى صفوفها، وقد كشفت تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي، بالاستناد إلى معلومات قدمها ١٥١ مخبرًا سريًا، عن وجود عناصر مرتبطة بالحزب تسللت إلى الرابطة وحاولت التأثير على نشاطها، كما وردت بيانات إضافية من مكاتب ميدانية في **بوسطن، سياتل، فيلادلفيا، وميلووكي** تضمنت أمثلة عن عدد من الأعضاء المشتبه في صلتهم بالحزب داخل المنظمة، وبناءً على هذه المعطيات قام المكتب بإبلاغ قيادة الرابطة عن هوية الشيوعيين المزعومين في صفوفها، وفي الوقت نفسه الذي استُخدمت فيه أساليب أخرى لإضعاف هؤلاء الأفراد والمنظمة ذاتها، من بينها نشر مقال صحفي يفضح النشاط الشيوعي داخلها، وقد استهدف المكتب من وراء هذه الخطوة تحقيق غايتين متكاملتين، إقصاء العناصر الشيوعية من الرابطة، وفي الوقت ذاته النيل من سمعة المنظمة وتشويه صورتها أمام الرأي العام[٢].

ومن جانبٍ اخراً وفي أعقاب مؤتمر الحزب الشيوعي الأمريكي الذي عقد في آذار ١٩٥٧ صعّد مكتب التحقيقات الفيدرالي متابعته للتيارات الفكرية والتنظيمية داخل الحزب واستنادًا إلى رسالة للحزب الشيوعي مؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٧ أكدت أن تعديل الدستور الجديد يوسّع هامش حرية النقاش ومشاركة الأعضاء للحد من الاشكالات البيروقراطية، واستند على هذا المقتبس من الرسالة فوجّه ج. إدغار هوفر تعليمات إلى اثني عشر مكتبًا ميدانيًا باعتماد تكتيكٍ محدّد في تشغيل المخبرين، وقضت التعليمات بتوسيع شبكة المصادر البشرية عبر تجنيد عناصر إضافية قادرة على ترسيخ سمعة طيبة داخل الأوساط الحزبية، وإظهار اهتمام فكري بخط الحزب وقضاياه، مع منحهم حرية المناقشة لفتح قضايا خلافيّة وإدارة نقاشات سجالية مقصودة، كما شدّد هوفر على ضرورة أن يبني كل مخبر شخصية متماسكة بوصفه "مفكّرًا" وجاء هذا التوجيه بهدف تفتيت تماسك تنظيم الحزب [٣].

---

(١) وذلك في مؤتمرها السنوي السابع والأربعون المنعقد في سان فرانسيسكو بين ٢٦ حزيران و١ تموز ١٩٥٦، وقد جدّد المؤتمر موقفه المناهض للشيوعية بتأكيد قرار عام ١٩٥٠ القاضي بحظر عضوية الأفراد ذوي الانتماءات الشيوعية، وشدد المؤتمر على الرقابة داخل فروع المنظمة لمنع أي اختراق محتمل من الحزب الشيوعي الأمريكي الذي كان يسعى للتسلل إلى صفوفها والتأثير في توجهاتها. ينظر:
U.S. Senate, book III, op. cit., p.450.

(2)Ibid., P.451.

(3) Edward C. Pintzuk, Reds Racial Justice and Civil Liberties: Michigan Communists during the Cold War, Minneapolis, MN: MEP Publications, 1997, P47-48.

وعلى نحوٍ موازٍ طلب مكتب التحقيقات في مدينة ديترويت في ولاية ميشيغان من مكتب التحقيقات في مدينة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا بأرسال مقالتين الى اربعة عشر عضواً زنجياً ناشطاً في الحزب الشيوعي، المقال الاول كان منشور في صحيفة بيتسبرغ كورير (Pittsburgh courier) في اذار ١٩٥٨ والاخر منشور في مجلة ايبوني (Ebony) كذلك في اذار ١٩٥٨ وتناولت هاتين المقالتين "مشكلة العلاقات بين اليهود والزنوج" وكان الهدف من هذه العملية هو اثارة الحساسيات العرقية وخلق توترات داخل الحزب [١].

اشارت إحدى المراسلات الرسمية التي بعث بها مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جي ادغار هوفر إلى المدعي العام في ٨ ايار ١٩٥٨ توثيقاً لنجاح ملموس لإحدى التكتيكات المعتمدة في إطار برنامج كوينتيلبرو فقد أوضح هوفر في هذه الوثيقة أنّ الإجراءات السرية التي نُفّذت مؤخرًا أسفرت عن بروز حالة من الإحباط والانقسام الداخلي في صفوف الحزب الشيوعي الأمريكي كما أكد أن أثر هذه العمليات تجاوز حدود الانشقاقات التنظيمية، إذ خلقت مناخًا من الذعر والارتباك داخل الحزب، والأهم من ذلك أنّ قيادة الحزب لم تتمكن من تحديد طبيعة هذه الضغوط، ما إذا كانت ناجمة عن تدخل حكومي مباشر أم أنّها نتاج تحركات لعناصر منشقة داخل الحزب او خارجه [٢].

يعكس هذا التصريح بوضوح مدى اعتماد المكتب على إثارة الشكوك وفقدان الثقة الداخلية كوسيلة لإضعاف الروابط التنظيمية للحزب، وهو ما يُظهر جانبًا أساسيًا من الطابع النفسي الاستخباري الذي اتسمت به عمليات كوينتيلبرو.

لم يقتصر الاستهداف على أعضاء الحزب النشطين بل شمل حتى الأفراد غير المنخرطين رسميًا إذ اشارت تقارير عن مراقبة أطفال لا تتجاوز أعمارهم عشر سنوات خلال ذهابهم وإيابهم من المدرسة بهدف جمع معلومات عن أنشطة ذويهم و استخدم المكتب أساليب الابتزاز والإقناع لدفع بعض الأعضاء إلى التعاون كمخبرين ما أدى إلى تفكك الثقة الداخلية داخل الحزب حيث كان الأعضاء يبلّغون عن بعضهم البعض في مناخٍ من الشك والترهيب المستمر [٣].

---

(1)Ibid, P.47-48.

(2) U.S. Senate, Vol. 6, Op.cit., p. 819.

(3)Aaron J Leonard and Conor A Gallagher, A Threat of the First Magnitude, FBI Counterintelligence & Infiltration from the Communist Party to the Revolutionary Union 1962-1974, London: Repeater Books, 2017, p.13-14.

كذلك امتدت انشطة برنامج كوينتيلبرو إلى مراقبة الجماعات المناهضة للشيوعية ذاتها ففي عام ١٩٥٩ جمع المكتب معلومات استخباراتية عن جمعية جون بيرش (John Birch Society) التي أسسها ويرأسها روبرت ولش (Robert Welch) منذ عام ١٩٥٨ وقد استخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي شبكته المعتمدة من المصادر والمخبرين لمتابعة نشاطات الجمعية، ثم عمد إلى تشجيع وسائل الإعلام وبعض الدوائر الحكومية على وصفها بـ"المتطرفة"، وهو ما أسهم في تقويض شرعيتها أمام الرأي العام، وعلى الرغم من أن الجمعية كانت تُعرَف بمواقفها المتشددة في معاداة الشيوعية وهو الهدف الذي كان ينسجم مبدئيًا مع توجهات المكتب فإنها لم تسلم من الاستهداف، فقد كان ج.إدغار هوفر يحرص على أن يظل مكتب التحقيقات الفيدرالي المرجعية الأولى والوحيدة في قيادة الحملة الوطنية ضد الشيوعية، الأمر الذي جعله يتعامل مع أي تنظيم منافس حتى لو كان معاديًا للشيوعية باعتباره تهديدًا لمكانة المكتب ودوره المركزي [١].

وفي السياق نفسه لم تقتصر أنشطة كوينتيلبرو على استهداف الحزب الشيوعي الأمريكي بشكل مباشر بل تطورت لاستهداف الحزب بصورة غير مباشرة ففي عام ١٩٥٩ علم مكتب التحقيقات الفيدرالي في مدينة شيكاغو عن محاولة مجموعة من العناصر الشيوعية التغلغل في الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين، وذلك عبر إعداد قائمة مرشحين من ذوي الانتماء الشيوعي لشغل مواقع في الهيئة الإدارية لفرع شيكاغو بنية السيطرة على هذه المنظمة، وبناءً على هذه المعلومات قام أحد عملاء المكتب الميداني في شيكاغو بنقل التفاصيل إلى رئيس فرع الرابطة في المدينة، الذي بادر بدوره إلى إقصاء هؤلاء الأفراد من الترشيح[٢].

وفي حادثة اخرى لاستهداف المنظمة نفسها بعث مكتب التحقيقات الفيدرالي في نيوهافن رسالة رسمية إلى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في الرابع والعشرين من أيار ١٩٦٠ طلب فيها تفويضاً يسمح لمكتب نيوهافن بتوجيه رسالة مجهولة المصدر إلى أحد أعضاء الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين في فرع نيوهافن، وقد صيغت الرسالة على أنها صادرة من عضو آخر داخل المنظمة بدون اسم معبّرة عن "قلق بالغ" تجاه أحد القياديين المحليين بسبب ما اعتُبر لديه توجهات شيوعية، غير أن هذه المحاولة فشلت تمامًا في

(1)U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, book II, op. cit, P.50.

(2) Frank J. Donner, The Age of Surveillance: The Aims and Methods of America's Political Intelligence System, New York, Alfred A, Knopf, 1980, Reprint edition, New York, Vintage Books, 1981.

تحقيق غايتها، فقد ذكر إدوين إدمونز (Edwin Edmonds) وهو قس في كنيسة المسيح المتحدة (United Church of Christ) في نيوهافن وناشط بارز في الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين لأكثر من ثلاثين عامًا، موضحًا أن مجلس إدارة فرع نيوهافن كان يضم أربعة أو خمسة أعضاء يعرفهم جيدًا ويثق بأنهم لم تكن لهم أي صلة بالشيوعية، وأكد إدمونز أن تلك الرسالة المجهولة لم تحظَ بأي اهتمام، بل أُلقِيَت في سلة المهملات خلال أقل من خمس دقائق نظرًا لانشغال الأعضاء بقضايا أكثر أهمية من الانجرار وراء اتهامات غير موثوقة [١].

ومن اجل حرمان الحزب الشيوعي من قاعدته الشعبية من الزنوج لجأ مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أسلوب دعائي جديد ضمن أنشطته، ففي تموز ١٩٦١ اعاد مكتب التحقيقات نشر مقال كتبه طالب إفريقي كان يدرس في جامعة موسكو الحكومية في الاتحاد السوفيتي حمل المقال عنوان "كنت طالباً في جامعة موسكو الحكومية" وتطرق فيه الكاتب الى ما واجهه من أشكال التمييز العنصري داخل البيئة الجامعية هناك، وقام المكتب بإعادة نشر المقال في إحدى المجلات، ثم وزّعه لاحقاً عبر البريد وبطريقة مجهولة المصدر إلى شخصيات قيادية بارزة من الأمريكيين السود في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، كان الهدف من هذه العملية إقناع القيادات السوداء بأن الاتحاد السوفيتي، الذي روّج نفسه كحليف لحركات التحرر وحقوق الأقليات، لم يكن خاليًا من صور الاضطهاد العنصري، ومن ثم الإيحاء بأن النظام الشيوعي لا يمثل بديلًا أفضل عن الواقع الأمريكي[٢].

وفي السياق ذاته شدّد هوفر في مداولاته الداخلية على أنّ الهدف المركزي من البرنامج كان يتمثل في إبقاء الحزب في حالة من الارتباك وعدم الاستقرار خصوصًا فيما يتعلق بمساعي الشيوعيين لاختراق منظمات الزنوج واستثمار قضاياهم الاجتماعية والسياسية، وبهذا الشكل ارتبطت الحرب النفسية المتمثلة في إعادة نشر المقالات ذات الطابع المناهض للشيوعية وتوزيعها خفية على قيادات الزنوج في امريكا بالعمليات التنظيمية الأوسع التي

(1)Edward C. Pintzuk, op. cit, p.39-40.

(2) Ibid, p.40-42.

استهدفت تحجيم نفوذ الحزب الشيوعي وحرمانه من أي قاعدة محتملة داخل الحراك الزنجي في الولايات المتحدة[١].

ومن اجل غلق منافذ الاختراق تلك وسّع ج. إدغار هوفر نطاق نشاطات كوينتيلبرو ليشمل حركة الحقوق المدنية التي كانت قد شهدت صعودًا ملحوظًا في الولايات الجنوبية الشرقية إذ عدَ مكتب التحقيقات الفيدرالي بناءً على قراءته الأيديولوجية الخاصة أنّ مارتن لوثر كينغ يمثّل تهديدًا محتملاً بسبب ما زعم وجوده من روابط بينه وبين عناصر ذات ميول شيوعية، وانطلاقًا من هذا التصوّر أدرج هوفر اسم كينغ ضمن قائمة الأهداف المركزية للبرنامج وكلف المكتب الميداني في أتلانتا بفتح تحقيق واسع لا يقتصر على شخصه بل يمتد ليشمل مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (**Southern Christian Leadership Conference**)[٢] باعتباره في رؤية المكتب فضاءً قد يتسلل عبره النفوذ الشيوعي ولتعزيز هذا الاتجاه، اعتمد مكتب التحقيقات الفيدرالي سلسلة من إجراءات المراقبة الإلكترونية المستمرة، بالتوازي مع حملة دعائية موجّهة إلى الرأي العام، استهدفت تصوير قيادات المؤتمر وكأنهم مرتبطون ببُنى شيوعية سرّية ومن أبرز الأمثلة على ذلك نشر رواية ملفّقة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٢ تزعم أن جاك أو ديل (Jack O'Dell)، الذي وصفته تلك الرواية بأنه عضو سرّي في اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي، كان يشغل منصب القائم بأعمال المدير التنفيذي لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية إذ أعيد تداول هذا الادعاء في صحف عدّة مثل أوغوستا كرونيكل(Augusta Chronicle)وبرمنغهام نيوز(Birmingham News)، الأمر الذي ولّد ضغطًا متزايدًا على أوديل، وانتهى بدفعه

(1)Fbi Memoranda File, 62-HQ-116395, Serial Scope: EBF 881, FOIA release, stamp. Washington, D.C., Federal Bureau of Investigation, Communist Party U.S.A.-Negro Ques-tion, 23 August 1963, pp.1-49.

(٢) **مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية**: تأسس في أتلانتا بولاية جورجيا عام ١٩٥٧ بمبادرة مارتن لوثر كينغ والمعروفة اختصاراً (**SCLC**) وعدد من قادة حركة الحقوق المدنية. تولّى كينغ رئاسته منذ التأسيس وحتى اغتياله في ٤ نيسان ١٩٦٨، ليتولى بعده رالف ديفيد أبرناثي، هدفه المؤتمر تحقيق المساواة الكاملة بين السود والبيض عبر أساليب سلمية ولا عنفيه. للمزيد ينظر:

Martin Luther King, Sr., Daddy King: The Story of Martin Luther King, Sr. and Martin Luther King, Jr., New York: William Morrow & Company, 1980, p.168-169,191.

إلى الاستقالة من موقعه، في نتيجة عكست نجاح مكتب التحقيقات الفيدرالي في تكريس صورة شيوعية مُفتعلة حول قيادات المؤتمر وفق روايته الخاصة [١].

جاء ردّ فعل مارتن لوثر عبر تصريح أدلى به لمراسل صحيفة نيويورك تايمز، أوضح فيه أن معظم عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي العاملين في ولايات الجنوب، والذين لم يكن بينهم أي أمريكي من أصل أفريقي، كانوا يتبنون مواقف عنصرية وأن هؤلاء العملاء كثيراً ما شاركوا المتعصبين البيض وأعضاء منظمة كو كلوكس كلان(Ku Klux Klan)[٢] المشاعر نفسها، وهذا يبين حجم المضايقات التي تعرّض لها نشطاء حركة الحقوق المدنية في الجنوب [٣].

أثار تصريح كينغ استياءً شديدًا لدى إدغار هوفر، الذي ردّ بوصفه "**كينغ أكبر كاذب في البلاد**" وفي الوقت ذاته اشارت تقارير إلى أن بعض عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في برمنغهام، ألاباما، قد نقلوا معلومات إلى عناصر من منظمة كو كلوكس كلان، الأمر الذي أسهم في تسهيل الاعتداءات الجسدية ضد نشطاء الحقوق المدنية من الأمريكيين السود، وهو ما عكس صحة الانتقادات التي وجّهها كينغ[٤].

ابتداءً من هذه المرحلة شرع مكتب التحقيقات الفيدرالي في توسيع نطاق استهدافه لمارتن لوثر كينغ عبر فتح تحقيقات في حساباته المصرفية كما فرض مراقبة إلكترونية على شقته في أتلانتا وزرع أجهزة تنصت في مكتبه، وسعى المكتب إلى استغلال الخلافات الداخلية من خلال البحث عن نقاط ضعف شخصية بين أعضاء مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية بغرض استمالتهم للتعاون معه، وفي السياق نفسه أرسل المكتب رسالة مزورة نُسبت إلى كينغ وُجهت إلى الداعمين الماليين للمؤتمر، تضمنت تحذيراً من أن مصلحة الضرائب الأمريكية على وشك فتح تحقيق بشأنهم كما حاول المكتب استغلال حالة التوتر والعداء

(1) David J. Garrow, The FBI and Martin Luther King, Jr, Penguin Books, New York, 1998,P.48.

(٢) **كو كلوكس كلان** : نشأت هذه المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب الأهلية عام ١٨٦٥ في مدينة بولاسكي بولاية تينيسي على يد ستة اشخاص من ضباط الجيش الكونفدرالي الجنوبي السابق، ارتكزت هذه المنظمة على فكرة تفوق العرق الأبيض، وعُرفت بممارساتها العنيفة ضد الأمريكيين من أصول إفريقية والمهاجرين، واليهود، والكاثوليك، وذلك عبر أساليب عنف ممنهج شملت الإعدامات خارج نطاق القضاء والحرق والترهيب الجماعي، انتهت عام ١٩٤٤. للمزيد ينظر: كريم صبح، كو كلوكس كلان: التاريخ السياسي للصراع العرقي في الولايات المتحدة ١٨٦٥-١٩١٥، ط١، ج١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩، ص١٠-١٤.

(3) Dr. Martin Luther King Says F.B.I. in Albany, Ga., Favors Segregationists, New York Times, November 19, 1962, p. 21.

(4)Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., p. 55.

المعروفة بين كينغ ورئيس الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين روي ويلكنز (Roy Wilkins)، بهدف تعميق الانقسامات داخل حركة الحقوق المدنية[١].

وفي السياق ذاته أفاد العميل السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي في أتلانتا آرثر مورتاغ (Arthur Murtagh) بأن المراقبة المفروضة على كينغ لم تكشف عن أي تهديد للأمن القومي كما لم تُظهر وجود أدلة على تسلل الشيوعيين إلى حركة الحقوق المدنية، ومع ذلك وضمن مساعي الضغط على كينغ والنيل من مكانته، أقدم مكتب التحقيقات في تشرين الثاني ١٩٦٤ على إعداد شريط فيديو يضم تسجيلات التقطت في فنادق بلوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وواشنطن العاصمة، ثم أُرسل هذا الشريط إلى كينغ مرفقاً برسالة توحي بأن إنهاء حياته سيحول دون نشره، بهدف اجبار كينغ على الانتحار وفي شهادة لاحقة ذكرت كوريتا سكوت كينغ(Coretta Scott King) زوجة مارتن لوثر كينغ أنها تسلمت الشريط مع زوجها واستمعا إليه معاً إلا أنهما وجدا أن معظم محتواه غير مفهوم ولا يتضمن ما يمكن أن يسيء إلى سمعته، كما أُتيح الشريط لعدد من وسائل الإعلام، غير أن أياً منها لم يُبدِ اهتماماً بنشره[٢].

وفي الوقت نفسه ومع نهاية عام ١٩٦٤ قدّم المدعي العام روبرت كينيدي (Robert Kennedy) استقالته من منصبه استعدادًا للترشح لمجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك ليخلفه في المنصب نيكولاس كاتزنباغ(Nicholas Katzenbach)[٣] عام ١٩٦٥ وخلال تلك المرحلة أخذ الكونجرس الأمريكي على عاتقه التحقيق في مزاعم تتعلق باستخدام وزارة العدل في عهد كينيدي سلطات واسعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي شملت التنصت على الهواتف

---

(1)David J. Garrow, Op.cit., p.115.

(2)Edward C. Pintzuk, Op.cit., p.42-43.

(٣) **نيوكولاس كاتزنباغ:** سياسي ومحامي وبروفيسور امريكي، ولد في فيلادلفيا-بنسلفانيا في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٢، تخرج من اكاديمية فيليبس اكستر جامعة برينستون ١٩٤٥ بعدها حصل على البكالوريوس من كلية الحقوق من جامعة ييل عام١٩٤٥، عمل محامياً مستشاراً في مكتب المستشار العام لوزير القوات الجوية ١٩٥٠-١٩٥٢، عمل مساعدا للمدعي العام للشؤون القانونية من عام ١٩٦١-١٩٦٢، ونائب المدعي العام للمدة من ١٩٦٢ - ١٩٦٤، عين في ١١ شباط ١٩٦٥ مدعي عام للولايات المتحدة الامريكية وشغل المنصب حتى ٢ تشرين الاول ١٩٦٦، ومشغل بعدها منصب وكيل لوزير الخارجية الامريكي في عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٦٩، توفي في ٨ ايار ٢٠١٢ في نيوجيرسي. للمزيد ينظر:
Roger K. Newman, The Yale Biographical Dictionary of American Law, Yale University Press, 2009, p. 307.

وزرع أجهزة تنصت سرية ضد مواطنين أمريكيين وقد شكّلت هذه التحقيقات سابقة خطيرة أثارت نقاشًا واسعًا حول حدود الصلاحيات الأمنية للدولة(١).

وبينما تولّى كاتزنباغ منصب المدعي العام برزت توترات واضحة بينه وبين مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إدغار هوفر فقد عُرف كاتزنباغ برفضه منح المكتب الضوء الأخضر لممارسات التحقيق غير التقليدية، ورفض الخضوع لنفوذ هوفر ما أدى إلى سلسلة من المراسلات القاسية والمشحونة بين الطرفين ومع مرور الوقت أصبح كاتزنباغ على قناعة بأن استمراره في منصبه سيكون صعباً في ظل هذا الصراع خصوصاً مع ازدياد الضغوط الداخلية واحتمال أن يعيد الكونجرس فتح ملف تحقيق آخر حول أنشطة المكتب، ولكن بوتيرة أشد من السابق(٢).

إزاء هذا الوضع وجد هوفر نفسه مضطرًا للتراجع مؤقتاً عن بعض الأساليب الجدلية التي كان يتمسك بها حفاظًا على موقعه المؤسسي، غير أن ذلك لم يغير قناعة كاتزنباغ بعدم قدرته على الاستمرار، وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٦ قدّم كاتزنباغ استقالته من منصب المدعي العام لتنتهي بذلك مدة قصيرة اتسمت بالتوتر الحاد بين وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي(٣).

ربما كان الهدف من توجيه هوفر بإنهاء هذه الأساليب هو استبدال التفويض الكتابي بتفويض شفهي لتبسيط العمل وتفادي ترك أدلة قانونية قد تُدين المكتب لاحقا، غير أن هذا النهج أوجد فوضى داخل مكتب التحقيقات سمحت لبعض مساعديه بالتصرف باستقلالية، مما أدى إلى استمرار أنشطة التحقيق غير القانونية(٤).

وفي مثال واضح عن الاستمرار بهذه الاساليب وجّه المكتب الميداني لمكتب التحقيقات الفيدرالي في فينيكس عام ١٩٦٨ اهتمامه نحو أستاذ جامعي ارتبط اسمه بمركز محلي مناهض لحرب فيتنام يعتبر توجهه شيوعي من وجه نظر مكتب التحقيقات وكان الاستاذ قد تنحى عن العمل مؤخراً في هذا المركز لتوليه إدارة الحملة الانتخابية ليوجين مكارثي

---

(1)Athan G. Theoharis and John Stuart Cox, , op. cit, p.485-487.

(2)Ibid. p.488.

(3)David J. Garrow, Op.cit., p.115.,p.178.

(4)Athan G. Theoharis and John Stuart Cox, Op.cit. p.490.

(Eugene McCarthy) في المنطقة، غير أنّ تقديرات المكتب رجّحت عودته في وقت لاحق إلى النشاط داخل مركز السلام وبعد مراقبة دقيقة، توصّل المحققون إلى أنّ زوجته على صلة بالحزب الشيوعي الأمريكي فاستُخدمت هذه المعلومة مع غيرها من التفاصيل المثيرة للشبهة كأداة ضغط إعلامية، أُحيلت المادة إلى صحيفة محلية ونُشرت في توقيت محسوب لتصوّر المركز على أنه جماعة من "الثوريين المحترفين" وقد أسهم هذا النشر في النيل من سمعة المركز والأستاذ على السواء [١].

واصل مكتب التحقيقات الفيدرالي السعي الحثيث وراء الحزب الشيوعي اذ ظل يعتبره تهديداً دائما للأمن القومي وقد انشغل المكتب الميداني في نيويورك في ١٩٦٨ بقضية أثارت اهتمامه تتعلق بمستثمر عقاري ثري توفي بعد أن خصّ الحزب الشيوعي الأمريكي في وصيته بمبلغ تجاوز المليون دولار ورغم أن المسألة بطبيعتها قانونية وتتعلق بأحكام الإرث، إلا أن المكتب تعامل معها باعتبارها تهديدًا سياسيًا مباشرًا وفي إطار محاولاته لعرقلة تنفيذ الوصية بادر عملاؤه إلى مقابلة قاضي الوصايا الذي أبدى استعدادًا للتعاون وأوصاهم بالاتصال بأرملة المتوفى لمعرفة ما إذا كانت راغبة للطعن في الوصية، ولم يقتصر نشاط المكتب على ذلك بل سعى للحصول على استشارات من محامٍ مختص في شؤون الميراث، وتواصل مع عدد من أقارب المتوفى كما طلب مشورة من دائرة الإيرادات الداخلية وسلطات الضرائب المحلية وإلى جانب هذا التحرك القانوني والإداري وعمد المكتب إلى تسريب تفاصيل الوصية إلى صحيفة نيويورك بهدف خلق ضغط إعلامي ومع ذلك، لم تؤدِّ هذه الجهود إلى النتيجة المرجوة، لمكتب التحقيقات الفيدرالي إذ لم يتمكن المكتب من إيجاد سند قانوني للطعن وفشلت محاولاته في منع انتقال الأموال إلى الحزب الشيوعي[٢].

رغم سعي مكتب التحقيقات الفيدرالي بأضعاف نفوذ الحزب الشيوعي إلا أنه تمكن في تموز ١٩٦٨ من تحقيق مكسب مالي وإعلامي لافت، وبفضل هذا الدعم أطلق الحزب صحيفة يومية حملت اسم ديلي وورلد(Daily World)، لتصبح منبراً مؤثراً يعرض مواقفه المناهضة لحرب فيتنام، ويقدّم رؤيته بشأن إصلاح الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة،

(1)Edward C. Pintzuk, Op. Cit., p.46.
(2)Ibid, op. cit, p.46,48.

لقد وفّر هذا التطور للحزب وسيلة قوية للتواصل مع الرأي العام وربط نشاطه بالحركات المناهضة للحرب[١].

واصل مكتب التحقيقات الفيدرالي أساليبه غير التقليدية في ملاحقة الحزب الشيوعي الأمريكي إذ تشير الوثائق إلى أنه في عام ١٩٦٩ تسرّبت للمكتب معلومات تفيد بأن الاتحاد السوفيتي يعتزم إرسال مجموعة من الخيول الأصيلة كهديّة لرئيس الحزب الشيوعي الأمريكي، وكان الأخير يخطط لنقلها إلى مزرعة شقيقه في ولاية مينيسوتا لتربيتها وبيع نسلها بغرض دعم خزينة الحزب ماليًا وبمجرد وصول هذه الأخبار طرح أحد عملاء المكتب خطة تقضي بحقن الخيول بمواد سامة قبل إنزالها من السفينة في نيويورك، وهو مقترح وافق عليه هوفر في البداية غير أنّ وليام سوليفان اعتبر مثل هذه الأفكار أقرب إلى تصرفات عبثية لا تمت إلى الجدية بصلة، واصفًا إياها بأنها "سخيفة وطفولية" وقد حدث هوفر بذلك مؤكّدًا أنه في حال غياب تهديد شيوعي فعلي فلا مبرر لإنفاق المال والوقت على مثل هذه الممارسات هذا الموقف يظهر نزعة هوفر إلى المبالغة في محاربة الشيوعية[٢].

وفي هذا السياق من التوتر المتصاعد بين الرجلين جاء تصريح سوليفان في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٠ بأن الحزب الشيوعي لم يعد يشكّل تهديدًا يُذكر على الأمن القومي الأمريكي وقد أثار هذا الموقف غضب هوفر الذي اعتبره تحديًا مباشرًا لسلطته وعصيانًا غير مقبول، فكانت النتيجة إجبار سوليفان على التقاعد المبكر عند بلوغه الثانية والخمسين من عمره، وهو ما عكس عمق الصراع الداخلي في قمة هرم المكتب آنذاك[٣].

وبعد مدة قليلة من هذه التطورات توقّف برنامج كوينتيلبرو الموجّه ضد الحزب الشيوعي الأمريكي في أعقاب الفضيحة التي فجّرها اقتحام مكتب التحقيقات الفيدرالي في مدينة ميديا بولاية بنسلفانيا عام ١٩٧١ والتي كشفت للرأي العام جانبًا من الممارسات السرية للمكتب وقد أدرك إدغار هوفر بعد هذا الانكشاف المدوي، خطورة استمرار تلك العمليات واحتمال انكشاف المزيد من أنشطة المراقبة غير المشروعة بحق أحزاب ومنظمات أخرى

---

(١) محمد قاسم علوان جبر، الحزب الشيوعي الامريكي (١٩٤٩-١٩٨٩) دراسة في نشاطه وفكره السياسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة البصرة، ٢٠٢٠، ص١٨٩.

(2) Ward Churchill and Jim Vander Wall. Op.cit. p.48.

(3) Sanford J. Ungar, FBI, Boston, Little, Brown and Company, in association with The Atlantic Monthly Press, 1976, p.306.

وبناءً على ذلك، أصدر في ٢٨ نيسان ١٩٧١ توجيهًا يقضي بإنهاء البرنامج وإلغاء مجمل نشاطاته[١].

من خلال ما تقدم من معطيات فإن الوسائل التي لجأ إليها مكتب التحقيقات الفيدرالي من تنصّت على الهواتف وفتح للبريد وزرع للأجهزة ونشر مقالات وتشويه سمعة اعضاء الحزب والمنظمات وغيرها من اساليب تُظهر أنّ البرنامج لم يكتفِ بالرصد بل تحوّل إلى آلية هجومية تستهدف إضعاف الخصم سياسياً واجتماعياً ونفسياً والأخطر أنّ هذه الممارسات لم تُستخدم ضد الحزب الشيوعي وحده، بل اتسعت لتشمل منظمات وأشخاصًا لم تثبت ضدهم أي صلة مباشرة بالشيوعية ما يجعلها سياسة وقائية عدوانية أكثر من انها دفاعية امنية.

وقد اظهرت الاحصائيات الحكومية الى ان مقترحات العمليات التي قدمتها المكاتب الميدانية الى المقر الرئيسي في واشنطن ضد الحزب الشيوعي الامريكي ما مجموعة طيلة مدة كوينتيلبرو ١,٨٥٠ مقترح والعمليات التي حصلت على موافقة لتنفيذها(١,٣٨٨)[٢].

وقد تحوّلت بذلك جهود مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى حملة قمع شاملة هدفت إلى تقويض الحزب الشيوعي الأمريكي ومحوه من المشهد السياسي لا مجرد مراقبته أو احتوائه، ونتيجة لهذه السياسات شهد الحزب تراجعًا حادًا في عضويته خلال مدة برنامج كوينتيلبرو إذ انخفض عدد أعضائه بنسبة تراوحت بين ٨٥ و ٩٠ في المئة بعد ما كان في منتصف الأربعينيات بما يقارب ٨٠ إلى ١٠٠ ألف عضو ويُعزى هذا الانحسار الكبير إلى الإجراءات القمعية المنظمة التي نفّذها مكتب التحقيقات ضمن برنامج كوينتيلبرو والتي اتسمت بالمراقبة الدقيقة والاختراقات الواسعة والحرب النفسية المستمرة التي استهدفت البنية التنظيمية والفكرية للحزب[٣].

ان ضخامة هذه الارقام في عمليات كوينتيلبرو ضد الحزب الشيوعي الامريكي كشف عن دافع ايدولوجي ورهاب من الشيوعية اكثر مما تعكس تهديدا حقيقيا فتحولت جهود مكتب التحقيقات الى حملة قمع شاملة هدفها محو الحزب الشيوعي لا مجرد مراقبته .

(1) Edward C. Pintzuk, op. cit, p.50.
(2) Allan Kornblum, Intelligence and the Law: Cases and Materials, Vol. I, Washington, D.C.: Defense Intelligence College, 1985, p.c92.
(3) Harry Schwartz, U.S. Communists Survey a Weakened Party, Communists Ask, Hands Off Cuba, New York Times, December 13, 1959.

المبحث الثالث / حزب العمال الاشتراكي (١٩٦١-١٩٧١)

حزب العمال الاشتراكي(**SWP**) اختصار (**Socialist Workers Party**) هو تنظيم سياسي امريكي ذو توجه ماركسي _ تروتسكي تأسس عام ١٩٣٨ بعد انشقاق اصحاب الافكار التروتسكية [١] عن الحزب الشيوعي الامريكي بقيادة جيمس ب. كانون (James P. Cannon)[٢] بسبب الخلاف الحاصل مع الخط الستاليني ونقدهم للبيروقراطية السوفيتية، طيلة مدة عمل الحزب كان يدعو الى ثورة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة عبر ديمقراطية عمالية [٣].

وقد شهد عام ١٩٤٣ تعرض قادة حزب العمال الاشتراكي لمحاكمات بموجب قانون سميث بسبب تمثيله التيار المناهض للنزعة الحربية الامبريالية، ففي محاكمة مينيابولس(Minneapolis) في واحدة من القضايا التي اعتبرتها السلطات الامريكية انها قضايا تحريضية ذات طابع سياسي في زمن الحرب ادين ثمانية عشر عضوا من الحزب وفقا لقانون سميث[٤].

---

(١) **التروتسكية** : هي افكار ارتبطت باحد زعماء الثورة الروسية البارزين ليون تروتسكي، والتي برزت بصورة أوضح بعد وفاة فلاديمير لينين عام ١٩٢٤، ارتكزت هذه الأفكار على مبدأ الثورة الدائمة، القائم على أن نجاح الثورة الاشتراكية في بلدٍ واحد لا يمكن ضمانه إلا عبر اتساعها عالميًا، عبر إنشاء حركة أممية عابرة للحدود، وهو ما شكّل الأساس لقيام الأممية الرابعة، في المقابل عارض التيار الستاليني هذه الرؤية إذ تبنى خيار الاشتراكية في بلد واحد، مركزًا على بناء الدولة السوفيتية داخليًا وتعزيزها اقتصاديًا وسياسيًا، وقد انعكست حدة هذا الانقسام على سياسات الأممية الشيوعية (الكومنترن)، بما في ذلك مواقف الحزب الشيوعي الأمريكي، الذي وجد نفسه منذ أواخر عشرينيات القرن العشرين وخاصة عام ١٩٢٧ مواجهًا لتجليات هذا الصراع النظري والتنظيمي. ينظر :

James P. Cannon, The History of American Trotskyism, 1928–1938: Report of a Participant. New York: Pathfinder Press, 1944. Reissued by Pathfinder Press, 2002, p.15-20

(٢) **جيمس ب. كانون:** سياسي امريكي، وُلِد في ولاية كنساس لأسرة من أصول أيرلندية، بدأ نشاطه السياسي المبكر بانضمامه إلى الحزب الاشتراكي الأمريكي سنة ١٩٠٨، ثم التحق عام ١٩١١ بمنظمة عمّال العالم الصناعيين (IWW) حيث نشط كمنظّم نقابي خلال المدة ما بين ١٩١٢ و١٩١٤، لاحقًا برز كأحد القيادات الفاعلة داخل الحزب الشيوعي الأمريكي منذ تأسيسه، وظلّ فيه حتى عام ١٩٢٨، حين أُقصي بسبب تبنيه للأفكار التروتسكية، وهو ما قاده لاحقًا إلى تأسيس حزب العمال الاشتراكي الأمريكي. ينظر: ازهار جبار شكر، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣) محمد قاسم علوان جبر، المصدر السابق، ص ١٨-١٩.

(4)Howard Zinn, A Peoples History of the United States, Harper and Row Publishers, New York, 1980, p.411.

في تلك الأجواء واصل مكتب التحقيقات الفيدرالي نشاطاته في مجال مكافحة التجسس الموجّهة ضد حزب العمال الاشتراكي خلال خمسينيات القرن العشرين غير أنّ هذه الجهود، بخلاف ما جرى مع الحزب الشيوعي الأمريكي، لم تُدمج آنذاك ضمن برنامج رسمي منظم تحت عنوان كوينتيلبرو ويبدو أنّ هذا التمايز ارتبط إلى حدّ كبير بتقدير المدير إدغار هوفر الذي اعتبر أنّ صفة "اشتراكي" أقل راديكالية من "شيوعي"، ومن ثم لا تستحق الأولوية ذاتها[١].

وبعد أكثر من عقدين من متابعة الحزب الشيوعي الأمريكي وحزب العمال الاشتراكي، بدأت ادارة مكتب التحقيقات الفيدرالي بحلول عام ١٩٦١ يُبدي قلقاً متزايداً من احتمال قيام تحالف بين الطرفين ويبدو هذا التصور مثيرًا للاستغراب إذا ما أخذنا بالاعتبار العداء التاريخي العميق بين الشيوعيين (الستالينيين) والتروتسكيين (الماركسية) ومع ذلك فإن منطق ادغار هوفر لم يكن محل تشكيك داخل جهازه إذ جرى التعامل مع هذه الفرضية على أنها تهديد واقعي يستوجب التحرك[٢].

وبناءٍ على ذلك لم يبقى هوفر على قراره السابق الذي اعتبر فيه أن الاشتراكية لا تشكل خطرا كبيرا وانها اقل راديكالية من الشيوعية، بل تغير فكره وتوجهه حيث اتخذ هوفر قرارًا في العام ذاته بمد نطاق برنامج كوينتيلبرو ليشمل حزب العمال الاشتراكي، وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ عمّم ادغار هوفر مذكرة على عدد من المكاتب الميدانية طالبهم فيها بتوسيع عمل برنامج كوينتيلبرو ليشمل حزب العمال الاشتراكي مبرراً ذلك باعتبارات أمنية وسياسية تتوافق مع توجهات المرحلة وبحسب تقديرات هوفر فإن حزب العمال الاشتراكي كان خلال السنوات السابقة قد انتهج خطًا سياسيًا علنيًا على المستوى الوطني، تمثل في ترشيح أعضائه لمناصب عامة ودعمه لقضايا دولية ومحلية مثيرة للجدل مثل الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو (Fidel Castro) وقضايا التكامل العرقي في جنوب الولايات المتحدة كما حافظ الحزب على اتصالات متكررة مع المجموعات التروتسكية الدولية، وقد رأت ادارة مكتب التحقيقات الفيدرالي أن هذه المعطيات تبرر التوسع في برنامج كوينتيلبرو لمواجهة حزب العمال الاشتراكي على غرار ما تم ازاء الحزب الشيوعي ولكن على نحو انتقائي أكثر, وكان الهدف الأساسي من هذا التوجه إقناع الرأي العام بأن الحزب ليس مجرد تنظيم اشتراكي تقليدي، بل هو حركة تستند إلى المبادئ الثورية لماركس ولينين وإنجلز،[٣] إلى جانب مواقفه المؤيدة لقضايا التكامل العرقي التي برزت في ولايات الجنوب الأمريكي وأشارت كذلك إلى أنّ منظمة الشباب التابعة له انتهجت السياسات نفسها التي اعتمدها الحزب الأم [٤].

(1)Margaret Jayko, FBI on Trial: The Victory in the Socialist Workers Party Suit Against Government Spying, Pathfinder Press, New York, 1988, p.6.
(2)James kirkpatrick davis, op. cit., p.56-57.
(3)Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., P50.

(4) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party ,12 October 1961, section1, part2, 100-4013.

عكس قرار هوفر بالتوسع في برنامج كوينتيلبرو لمواجهة حزب العمال الاشتراكي نزعة لتوسيع أدوات المكتب اعتماداً على تجارب سابقة، إذ استند إلى ما عُدّ نجاحاً في استهداف الحزب الشيوعي الأمريكي، وبذلك تحوّل النموذج الأول إلى أساس لسياسة تعطيل أوسع كشفت عن توجه مؤسسي لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي لتعميم الأساليب المجربة على أطراف سياسية أخرى.

ومع تزايد نفوذ مكتب التحقيقات الفيدرالي خلال تلك المدة أخذت ملامح إدارة إدغار هوفر تكشف عن نزعة واضحة لتهويل الخطر الشيوعي واستخدامه ذريعة لتوسيع صلاحيات المكتب وقد أشار عدد من المسؤولين والخبراء الذين تعاملوا مع المكتب مثل المستشار السابق في جهاز الخدمة السرية ستيفن سبرينجارن(Stephen Spranger) إلى أن هوفر كان يميل إلى تضخيم حجم التهديدات الداخلية بهدف تعزيز مكانته داخل هرم السلطة الفيدرالية والحصول على موارد أكبر، هذا السلوك الذي تراكم عبر سنوات من إعداد تقارير استخبارية مبالغ فيها حول اختراقات شيوعية مزعومة أدى إلى إرباك عملية صنع القرار داخل المؤسسات الحكومية إذ بُنيت تقديرات سياسية وأمنية على معلومات لم تكن دائمًا دقيقة أو محايدة وبذلك أصبح الجهاز بفعل هذه الممارسات المتواصلة طرفًا مؤثرًا في توجيه السياسات الداخلية أكثر مما هو جهاز تنفيذي مكلّف بجمع المعلومات وهو ما منح هوفر موقعًا غير مسبوق في الدولة وأتاح له فرض رؤيته الأمنية على مجمل الحياة السياسية الأمريكية خلال تلك المدة[١].

أما عن الاساليب المستخدمة فقد وظّف مكتب التحقيقات الفيدرالي طيفاً واسعاً من أساليبه التقليدية في برنامج كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي، شملت هذه الأساليب استخدام المخبرين السريين وعمليات المراقبة الإلكترونية وعمليات التسلل إضافة إلى الدخول السري إلى المكاتب المعنية فيما كان يُعرف "**بعمليات الحقائب السوداء**" [٢]، واعتمد المكتب بشكل واسع على شبكة المخبرين؛ إذ اشارت التقديرات إلى أن نحو ٨٥% من عمليات كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي قامت على توظيف المخبرين لجمع المعلومات وإثارة الاضطرابات الداخلية والمقصود هنا بالمخبرين هم الأفراد من خارج الجهاز الأمني الرسمي الذين نقلوا معلومات إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي مقابل أجر، كان المخبرون يخضعون لإشراف مباشر من عملاء المكاتب الميدانية، وغالباً ما قُسِّمت تقاريرهم إلى نوعين، الأول يتعلق بسرد تفصيلي لما يجري في

---

(1)U.S. Senate, Book III, Op.cit., P.17-18.

(٢) **عمليات الحقائب السوداء** : هي عمليات سطو تنفذ للحصول على المواد المكتوبة وقوائم البريد واوراق المواقف والوثائق الداخلية للمنظمة او الفرد وقد تعرض ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ منزل امريكي للاقتحام والدخول غير القانوني من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي بدون اوامر قضائية. ينظر:

Paul Wolf et al., COINTELPRO: The Untold American Story, presented to U.N. High Commissioner for Human Rights Mary Robinson at the World Conference Against Racism, Durban, South Africa, by members of the Congressional Black Caucus, September 1, 2001,p.7.

الاجتماعات والأنشطة التي يحضرونها، والثاني يتصل بالمعلومات الشخصية لأعضاء الحزب وتحالف الشباب الاشتراكية، بما في ذلك الأسماء والعناوين والمهن والأوصاف الجسدية وروابط العائلة، واستفاد المكتب خلال مدة مراقبه حزب العمال الاشتراكي من أكثر من ألف مخبر سري وقد بلغت قيمة المبالغ المدفوعة لهؤلاء المخبرين نحو ٣٠٠ ألف دولار، في حين شغل أكثر من خمسين منهم مواقع قيادية داخل الحزب نفسه سواء في اللجان التنفيذية أو في مواقع صنع القرار وأسفر ذلك عن حصول المكتب على أكثر من سبعة آلاف وثيقة داخلية مصورة من الحزب(١).

اتّسم برنامج كوينتيلبرو الموجَّه ضد حزب العمال الاشتراكي بطابعٍ قمعي ممنهج، إذ تضمَّن ما لا يقل عن ٤٦ عملية منفصلة أُقِرّت رسمياً من قِبَل المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفيدرالي وعلى الرغم من تنوع هذه العمليات في الشكل والأداة، فإن قاسمها المشترك كان انتهاكها الصارخ للقانون والدستور الأمريكي، من خلال سياسات هدفت إلى تشويه السمعة، وإثارة الانقسامات الداخلية، وتخريب النشاط السياسي المشروع وقد تولّت المكاتب الميدانية تنفيذ هذه العمليات وفق الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها، لتتحوّل عملياً إلى أذرعٍ محلية في مشروع وطني قمعي يفتقر إلى الشرعية القانونية(٢).

واستجابةٍ لمذكرة إدغار هوفر الخاصة بتوسيع برنامج كوينتيلبرو واستهداف حزب العمال الاشتراكي صدرت في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦١ مذكرة من المكتب الميداني في نيويورك موجّهة إلى ادغار هوفر عكست بوضوح منهجية كوينتيلبرو في استغلال الثغرات الفردية والتنظيمية لتقويض خصومه السياسيين فقد ركزت المذكرة على نشاط الحزب في الانتخابات البلدية بمدينة نيويورك بعد أن تمكّن من ترشيح أربعة أعضاء، وأشارت إلى ضرورة استغلال الفرصة لتشويه صورته أمام الرأي العام، وفي هذا الإطار جرى تسليط الضوء على أحد المرشحين بعد مراجعة خلفيته الجنائية التي كشفت عن تورطه بين أعوام ١٩٤٩ و١٩٥٦ في قضايا سرقة وسُكر وجريمة قتل خُفّضت لاحقاً إلى تهمة قتل غير متعمد، وهو ما لم يكن معروفاً لقيادة الحزب أو لقاعدته التنظيمية، ومن هنا رأت المذكرة أنّ تسريب هذه المعلومات إلى صحيفة صديقة في نيويورك مدعومة بسجلات الشرطة وصور رسمية من شأنه أن يحقق أثراً مزدوجاً يتمثل في ضرب مصداقية الحزب داخلياً عبر إثارة الشكوك في خيارات قيادته وخارجياً عبر فضح التناقض بين خطاب صحيفة الحزب (The Militant) التي قدّمت المرشح بوصفه صوت الشرفاء والمنتجين وبين سجله الجنائي فضلاً عن منح خصومه مثل الحزب الشيوعي أو الجماعات التروتسكية المنافسة فرصة لاستغلال هذه القضية ضده وبذلك جسّدت هذه الوثيقة البعد العملي لسياسة مكتب

(1)James kirkpatrick davis, op. cit., p.57.

(2)Margaret Jayko, op. cit., P.110-111.

التحقيقات الفيدرالي في تلك المرحلة، إذ لم يقتصر نشاطه على الرقابة، بل انخرط بصورة مباشرة في إعادة صياغة المشهد السياسي عبر تشويه سمعة قوى معارضة مشروعة قانونياً، وهو ما شكّل امتداداً واضحاً لنهج كوينتيلبرو في النظر إلى مجمل التيارات اليسارية باعتبارها تهديداً يتطلب الإقصاء والتفكيك(١).

رد ادغار هوفر بمذكرة داخلية متضمنة موافقته على المقترح واصفا اياه بانه أنموذج ممتاز لعمليات كوينتيلبرو متوقعاً ان هذا الاقتراح سيكون ناجحاً بدرجة عالية ويعكس هذا التقييم مدى اعجاب ادغار هوفر بهذا المقترح(٢).

أسفرت هذه العملية بصورة مباشرة عن الغاء عضوية المرشح هَو وشقيقه في حزب العمال الاشتراكي كما تلقّى مكتب التحقيقات الفيدرالي معلومات تشير إلى أن جهود الحزب في استقطاب الأمريكيين السود قد تعرّضت لانتكاسة واضحة نتيجة انكشاف هذا المرشح ورأت تقارير المكتب أنّ الحادثة أوجدت مناخاً من العداء الداخلي وأثّرت تأثيراً سلبياً في الروح المعنوية لأعضاء الحزب، لاحقاً أدرج المدير إدغار هوفر هذه الحادثة ضمن قائمة الأمثلة التي قدّمها حول العمليات النموذجية التي يرغب المكتب في تكرارها مبرراً ذلك بأنها كانت مصممة خصيصاً لإحداث اضطراب واسع النطاق داخل الحزب على المستوى الوطني (٣).

وفي السياق نفسه ارسل المكتب الميداني لمكتب التحقيقات الفيدرالي في نيوآرك بولاية نيوجيرسي مذكرة داخلية مؤرخة في السابع والعشرون من تشرين الأول ١٩٦١ إلى ادارة مكتب التحقيقات احتوت هذه المذكرة على تفاصيل مرتبطة بترشيح إحدى عضوات حزب العمال الاشتراكي لمناصب عامة وما رافق ذلك من مشاركتها في الظهور الإعلامي عبر التلفزيون وإصدار البيانات الصحفية، كما أُشير فيها إلى أن الحزب وزّع منشورات انتخابية أرفقت باستمارات خُصصت لملئها من قبل المواطنين الراغبين في التبرع أو الانخراط في الحملة الانتخابية وقد تضمّنت المذكرة توصيات متعددة من أبرزها رفع مقترح إلى المدعي العام بإرسال قوائم بمحطات التلفزيون والإذاعة والصحف التي أولت الحزب تغطية إعلامية وذلك بقصد الضغط عليها لتقليص أو إنهاء تلك التغطية بحجة تصنيف الحزب ضمن التنظيمات التخريبية، كما طُرحت آلية للتشكيك في شرعية المرشحة أمام الرأي العام، كذلك منح الاذن للحصول على نسخ من الاستمارات التي

(1)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 20 October 1961, section1, part2, 100-146608, p.1- 4.

(2)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 30 October 1961, section1, part2, 100-436291.

(3)Margaret Jayko, op. cit., P.60.

جرى توزيعها على المؤيدين من أجل التعرف على أسمائهم وربطهم لاحقاً بالحزب الشيوعي الأمريكي في إطار برنامج كوينتيلبرو(١).

رد مكتب التحقيقات في السادس من تشرين الثاني ١٩٦١ بالرفض على ذلك المقترح مشيراً ان الضغط على وسائل الاعلام لا يتناسب مع حذر القيادة المركزية من الانخراط في خطوات قد تعد مكشوفة او تحمل طابعا قضائيا خطيراً وفضل ادغار هوفر اعتماد ادوات تعطيلية اقل وضوحاً واكثر انسجاماً مع الاستراتيجية العامة لبرنامج كوينتيلبرو(٢).

ومما تقدم ومن زاوية تحليلية كشفت هذه المقارنة بين المقترحين السابقين عن طبيعة التفكير الأمني لدى ادغار هوفر فهو لم يكن متردداً في استهداف حزب سياسي قانوني لكنه أظهر حساسية تجاه الأساليب التي قد تُفضح بسهولة، بينما أبدى إعجاباً بالخطط التي تقوم على استغلال المعطيات الجنائية والشخصية بعيداً عن الواجهة القانونية الرسمية، وإن هذا التباين يعكس بُعداً مؤسسياً في عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي حيث فضّل هوفر أدوات التعطيل غير المباشرة ذات الغطاء المقنع على الخطوات الصِدامية التي قد تُعرّض المكتب للمساءلة القانونية.

على الرغم من ان تعطيل الحملات الانتخابية هو اوضح مثال على تدخل مكتب التحقيقات الفيدرالي بشكل مباشر في قرار الشعب باختيار قياداته السياسية عبر العملية الانتخابية إلا أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يتدخل بالعملية السياسية بشكل اوسع بكثير(٣).

وفي سياق مختلف حاول مكتب التحقيقات الفيدرالي ان يوسع نطاق عمله هذه المرة في تأثيره على قرارات السلطة القضائية، ففي إحدى المهام التي تمثّلت في السعي لإفشال المسار القضائي في قضية ما عُرف آنذاك بـ مدافعي مونرو وهم مجموعة ضمّت عدداً من الأمريكيين السود إلى جانب أحد المؤيدين البيض ممن اتبعوا قيادة الناشط روبرت

(1)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 27 October 1961, section1, part2, 100-1984.
(2)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 6 November 1961, section1, part2, 100-436291.
(3)U.S. Senate, Book II, Op.cit., P.248-249.

ويليامز (**Robert Williams**)[١]، حين تبنّى خطّ الدفاع المسلح ردا على اعتداءات تنظيم الـ كوكلوكس كلان عام ١٩٦١[٢]، بادر حزب العمال الاشتراكي إلى التعاون مع الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين في إنشاء لجنة متعددة الأعراق حملت اسم " **لجنة مساندة مدافعي مونرو**" (**Committee to Aid the Monroe Defendants**)، هدفها تنظيم جهد قانوني يتيح للمتهمين الحصول على البراءة من التهم الخطيرة الموجهة إليهم،[٣] وكان الغرض المعلن للجنة في بدايتها هو مواجهة أمر التسليم المتوقع بحق (ماي مالوري) مساعدة روبرت ويليامز والموجودة في أوهايو، وكذلك ويليامز نفسه الذي كان متوارياً عن اعين السلطة،[٤] إضافةً إلى جمع كفالات مالية للمتهمين الثلاثة في مونرو، فعلى هذه الاساس سارع مكتب التحقيقات الفيدرالي في ١٤ حزيران ١٩٦٢ إلى الشروع بالعمل على تفكيك شبكة الدعم الناشئة في محاولة لإضعاف أو إبطال قدرة المتهمين على تنظيم دفاع قانوني فعّال واستمر هذا الجانب من برنامج كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي بكامل قوته بعد تسليم مالوري ومن بين تلك الاساليب التي استخدمت في تلك القضية هي نشر اخبار مضللة مفادها تخلي المتهمين عن لجنة المساعدة لأحراج حزب العمال الاشتراكي امام الراي العام،[٥]وبدء المحاكمة في عام ١٩٦٤ حيث واجهت المجموعة تهماً قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، وفي ظل تلك الظروف أُدينوا بالفعل، غير أنّ الحكم أُلغي لاحقًا بعد الاستئناف [٦].

ومما تقدم يمكن القول أن حادثة مدافعي مونرو قد بينت بان برنامج كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي لم يكن مجرد مراقبة سرّية، بل تدخل مباشر في البنية القانونية والسياسية، فمحاولة تفكيك لجنة الدعم القانوني تعبّر عن خشية مكتب التحقيقات الفيدرالي من تحالف يربط بين حزب العمال الاشتراكي وحركة الحقوق المدنية ، فإن هذه الحالة تكشف عن انتقال البرنامج

---

(١) **روبرت ويليامز**:(١٩٢٥–١٩٩٦) ناشطا بارزا في الحقوق المدنية الامريكية في مونرو، نورث كارولاينا، وقيادياً محلياً في الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، ولد في ٢٦ شباط ١٩٢٥ في مونرو، كارولاينا الشمالية في الولايات المتحدة الامريكية، عرف بدعوته الى الدفاع المسلح الذاتي للأمريكيين السود في مواجهة الارهاب العنصري فقد تبنى هذا الموقف قبل عقود قي اواخر الخمسينيات واوائل الستينيات، توفي في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٦. للمزيد ينظر:

https://www.britannica.com/biography/RobertWilliams?utm_source=chatgpt.com accessed 6 may 2025,

(2)Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit. , P51.

(3)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 16 March 1964, section2, 100-436291

(4)Cathy Perkus, Op.cit., p.93.

(5)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 6- 3- 1964, section2, 100-14660

(6)Margaret Jayko, Op.cit. , p.62.

من وظيفة استخبارية تقليدية إلى أداة لتعطيل الروابط الاجتماعية والسياسية التي قد تهدد التوازن القائم من وجهة نظر مكتب التحقيقات الفيدرالي.

استمرت عمليات كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي بالتوسع إذ استهدفت الحياة الاجتماعية لأعضاء ومؤيدين حزب العمال الاشتراكي وحياتهم الوظيفية، ففي عام ١٩٦٤ كان احد المستهدفين الذي يدعى فريدريك رودني هولت (Frederick R. Holt) عالم رياضيات يعمل في شركة هيكوك للأدوات الكهربائية في مدينة كليفلاند كما تولى منصب رئيس لجنة أوهايو لدعم مرشحي حزب العمال الاشتراكي كليفتون ديبيري واد شو اللذين خاضا الانتخابات الرئاسية الأمريكية بصفتهما مرشحي الحزب لمنصب الرئيس ونائب الرئيس، وفي تلك المدة كانت زوجة فريدريك تعمل مدرسة موسيقى غير مثبتة وتعمل تحت التجربة في مدرستي فوليرتون ماوند ويونيون الابتدائيتين بكليفلاند[١].

ومع بداية عام ١٩٦٥ زوّد مخبر سري مكتب التحقيقات الفيدرالي بمعلومة حول عضوية الزوجين في حزب العمال الاشتراكي وبناءً على ذلك فتح المكتب الميداني في كليفلاند تحقيقاً خاصاً ليكتشف أن السيدة هولت كانت تشغل موقعاً هشاً داخل جهاز التعليم في اطار مدة التجربة عندها، فبدأ المكتب يخطط لإقصائها من وظيفتها، ففي مذكرة مؤرخة في ٣٠ آذار ١٩٦٥ طلب المكتب من المقر الرئيسي الحصول على إذن للتواصل مع مجلس التعليم المحلي مبرراً ذلك بأن حزب العمال الاشتراكي واتحاد الشباب الاشتراكي يمثلان تنظيمات شيوعية وأن السماح لمعلّمين يحملون أفكاراً كهذه بالبقاء في السلك التعليمي يُعد تهديداً خطيراً بالنظر إلى تأثيرهم المباشر على الأجيال الناشئة، فظلّ المقر الرئيسي متردداً لأشهر عدة لكن في ٦ آب ١٩٦٥ صدرت مذكرة ضمن برنامج كوينتيلبرو منحت مكتب كليفلاند صلاحية سرية لإبلاغ مجلس التعليم بانتماء السيدة هولت إلى الحزب وبعد ذلك مباشرة تحرك العملاء الميدانيون لإقناع مجلس التعليم بعدم منحها تثبيتاً دائماً وبالفعل بعد أقل من أسبوعين في ١٨ آب ١٩٦٥ أبلغ مكتب كليفلاند المقر الرئيسي بأن العملية نجحت إذ قرر مجلس التعليم عدم تجديد عقد السيدة هولت للعام الدراسي المقبل وبهذا تحقق هدف البرنامج في استبعادها ليس استناداً إلى كفاءتها المهنية بل بسبب انتمائها السياسي وهو ما يعكس بوضوح أحد الأساليب التي استخدمها كوينتيلبرو لتقويض المعارضين عبر استهداف استقرارهم الوظيفي والاجتماعي[٢].

في سياق تطبيق مكتب التحقيقات الفيدرالي برنامج كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي يلاحظ بانه لم يستخدم أساليب متجانسة أو موحّدة، بل اعتمد على أساليب متعدّدة تداخلت فيما

---

(1)James kirkpatrick davis, op. cit., p.60.

(2)Ibid., p.61.

بينها واختلفت شدّة فاعليتها وتأثيرها من حالة إلى أخرى فقد كان بعض تلك الأساليب يحقق نتائج ملموسة وكاملة في حين أن بعضها الآخر لم يكن مجدياً إلا بصورة محدودة أو مرحلية وأحياناً لم يُفضِ إلى أي نتيجة تُذكر وقد دفع هذا التباين المكتب إلى استخدام تلك الأساليب بصورة متوازية إذ كانت الحاجة تفرض أحياناً الجمع بينها أو الاستعاضة عن أسلوب بآخر أكثر ملاءمة للظرف القائم وذلك في إطار السعي لتعزيز فعالية العمل القمعي وتحقيق أهدافه بأقل قدر ممكن من الهدر أو التكرار[١].

وعلى هذا المنوال فقد لعبت عمليات الاقتحام دورا بارزا في عمليات كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي ففي عام ١٩٦٦ وحده جرى التسلل أربع مرات إلى المكتب الوطني لاتحاد الشباب الاشتراكي، وأربع مرات إلى مكتب الحزب العُمّال الاشتراكي في نيويورك، وأربع مرات أخرى إلى مكتب رابطة الشباب المحلي التابعة للحزب، أسفرت هذه الاقتحامات الليلية عن استيلاء المكتب على كمّ واسع من الوثائق شملت بيانات دقيقة عن الأنشطة السياسية والمالية للحزب فضلاً عن تفاصيل تتعلق بالحياة الشخصية لأعضائه ومع ذلك تُظهر المراجعة الدقيقة لهذه المواد أنّه لم يرد أي مؤشر يكشف عن وجود خطط عنف أو نوايا للإطاحة بحكومة الولايات المتحدة الامريكية،[٢] وقد كشفت المذكرات المتعلقة بالاقتحامات السرية لمكاتب حزب العمال الاشتراكي و اتحاد الشباب الاشتراكي عن طبيعة الأساليب غير القانونية التي انتهجها مكتب التحقيقات الفيدرالي في مواجهة خصومه السياسيين، وكان الهدف المعلن لهذه العمليات هو الحصول على معلومات تنظيمية داخلية، مثل هوية الأعضاء على المستوى الوطني والمحلي، وبُنية الاتحاد التنظيمية، بما يعزز قدرة المكتب على مراقبة النشاط السياسي والتعبوي للحزب[٣].

وضمن هذه الاقتحامات في عام ١٩٦٦ تمكن المكتب الميداني في لوس أنجلوس من الحصول على صور فوتوغرافية لمواد محفوظة في مكتب جيمس بي. كانون، الزعيم الوطني للحزب، تضمنت هذه المواد رسائل شخصية وسياسية بما في ذلك مراسلات مع الرئيس دوايت

---

(1)J.M. Berger,The FBI's Secret War Against the Patriot Movement, and How Infiltration Tactics Relate to Radicalizing Influences, Journal Article, New America, 1 MAY 2012, p.22.

(2)Margaret Jayko, op. cit., P.73-74.

(3)U.S. Senate, Book III, Op.cit., P.361.362.

أيزنهاور في مطلع ١٩٦٠ اعتراضاً على **برنامج الولاء الحكومي** (Federal Employee Loyalty Program)[١]، وقد صُنفت بعض هذه التقارير بالغة السرية وأُلحق بها تحذير يوجب التعامل معها بحذر شديد، خشية انكشاف معلومات عن هذه العملية، كما وجّه المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات تعليمات إلى مكتب لوس أنجلوس بضرورة إعادة صياغة التعبير لهذه المعلومات عند مشاركتها مع المكاتب الأخرى أو مع جهات خارجية، بما يضمن إخفاء الأثر الأصلي للاقتحام[٢].

أما طبيعة المواد التي صوِّرت فقد تجاوزت الجوانب الإدارية البسيطة، إذ شملت قوائم العضوية، صور الأعضاء، قوائم التبرعات، ومراسلات تتعلق بمشاركات الحزب في الحملات الرئاسية الأمريكية، إضافة إلى خطط النشاط في النقابات العمالية، والمداولات الأكاديمية، والجهود المرتبطة بحركات الحقوق المدنية ومعارضة حرب فيتنام، بل امتدت إلى تفاصيل دقيقة مثل جداول جولات مرشحي الحزب، وقوائم المشاركين في التروتسكية منذ عام ١٩٤٧[٣].

ان مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يكتفِ بالرقابة أو التسلل أو محاولات تشويه اعلامي بل فكر في خطوة ابعد عبر استغلال البيئة العسكرية في فيتنام، وفي حين أنّ استهدافه لحزب العمال الاشتراكي لم يصل في إجراءاته إلى مستوى العنف الذي ظهر في استهدافه للحزب الشيوعي الامريكي ضمن برنامج كوينتيلبرو التي تضمنت أبعادًا قاتلة إلا أنّ هناك حالة واحدة على الأقل حاول فيها مكتب التحقيقات الفيدرالي التسبب بضرر جسدي مباشر لأحد مرشحي حزب العمال الاشتراكي فقد استهدفت هذه المحاولة مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٨يدعى فريد هالستيد(Fred Halstead) الذي ضمّ إلى حملته الانتخابية جولة لزيارة القوات الأمريكية في فيتنام والضغط عليهم من اجل عودتهم جميعا، ففي مذكرة مؤرخة في ٢٣ تموز ١٩٦٨ اقترح رئيس

---

(١) **برنامج الولاء الحكومي:** هو برنامج امريكي حكومي رسمي يهدف الى تحديد الشيوعيين من الموظفين في الحكومة الامريكية والقضاء عليهم، صدر بموجب الامر التنفيذي المرقم بالعدد ٩٨٣٥ والمؤرخ في ٢١ اذار ١٩٤٧ الذي اصدره الرئيس الامريكي السابق هاري. اس. ترومان، يعمل هذا البرنامج على اجراء تحقيقات في ولاء كل شخص يدخل في وظيفة مدنية في اي ادارة او وكالة تابعة للسلطة التنفيذية لحكومة الولايات المتحدة الامريكية. للمزيد ينظر:

Robert Longley, President Truman's Executive Order 9835 Demanded Loyalty (A Response to the Red Scare of Communism), 11 June 2022, accessed 16 jun 2025, https://www.thoughtco.com/truman-1947-loyalty-order-4132437

(2)U.S. Senate, Book III, Op.cit., P. 363; Margaret Jayko, op. cit.,P.72-74.

(3)Ibid, P.74.

مكتب نيويورك الميداني على مدير الـ FBI أن يقوم المكتب بزرع معلومات استفزازية في الصحافة العسكرية، بحيث تؤدي إلى قيام الجنود بمهاجمة فريد هالستيد عند وصوله،[١] وقد تمت الموافقة على هذا المقترح في ٢٥ تموز من نفس العام،[٢] غير أنّ الاوليات لا تشير إلى أنّ الجنود قد استجابوا لهذه المحاولة بل على العكس، يذكر فريد هالستيد لاحقاً أنّه استُقبل من قِبل الجنود بروح ودّية ومهذّبة ولم يكن هناك أي تعامل عدائي[٣].

لقد عكس هذا التوجّه من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالي إدراكه العميق لخطورة أي تقارب محتمل بين الخطاب المعارض للحرب الذي تبنّاه حزب العمال الاشتراكي وبين القاعدة العسكرية الأمريكية التي كانت تعيش حالة استنزاف في فيتنام، فزيارة مرشح رئاسي مثل فريد هالستيد إلى مواقع الجنود حملت في تقدير المكتب إمكانية خلق بيئة من التعاطف والتأييد لخطاب مناهض للحرب داخل مؤسسة يُفترض أن تمثل أداة الدولة في تنفيذ سياساتها الخارجية، ومن هنا جاء التفكير بمحاولة إثارة رد فعل عدائي من الجنود أنفسهم ضد المرشح بما يضمن تقويض صورته وإظهار رفض القاعدة العسكرية لأفكاره.

إذا كانت محاولة مكتب التحقيقات الفيدرالي عام ١٩٦٨ لدفع الجنود الامريكيين في فيتنام إلى الاعتداء على مرشح الحزب فريد هالستيد تعكس سعي المكتب إلى استخدام العنف غير المباشر لإضعاف الحزب فإنّ حالة الأستاذ الجامعي موريس ستارسكي(Maurice Starsky) تمثل نموذجاً آخر لاستراتيجية مختلفة ولكنها لا تقل قسوة إذ استهدفت البنية الأكاديمية والفكرية للحزب فقد برز ستارسكي منذ منتصف الستينات كأحد أبرز الوجوه الفكرية الداعمة لحزب العمال الاشتراكي داخل جامعة ولاية أريزونا حيث شارك في الحركات المناهضة للحرب وأتاح لطلابه الانخراط فيها، هذا النشاط مقروناً بدوره التنظيمي في الحزب جعله هدفاً واضحاً لبرنامج كوينتيلبرو الذي صنّفه باعتباره من أكثر الأهداف منطقية للهجوم، وبموجب توجيه مباشر من إدغار هوفر اتخذ المكتب الميداني في فينيكس سلسلة من الإجراءات السرية لإضعاف مكانته الأكاديمية، من بينها إرسال رسائل مجهولة إلى لجان الجامعة، والتحريض على فصله من عمله رغم تمتعه بالتثبيت الأكاديمي [٤].

(1)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 23 -7- 1968, section3, 100-146608.
(2)FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 25 July 1968, section3, 100-436291.
(3)Cathy Perkus, Cointelpro: The FBI's Secret War on Political Freedom, Monad Press, New York, 1975, p.63.
(4)Nicholas M. Horrock, Files of FBI Showed It Harassed Teacher, New York Times, 29 Jan. 1975,p.12.

انتهت هذه الجهود في حزيران ١٩٧٠ بطرد موريس ستارسكي فعلياً من الجامعة وهو ما عكس توسع دائرة الاستهداف من الساحة السياسية إلى الحرم الجامعي ورغم أن المكتب عدّ ذلك "انتصاراً إلا أنّ العواقب أظهرت عكس ذلك، إذ واجهت الجامعة لسنوات طويلة وصمة اللوم الأكاديمي بينما ظل ستارسكي عاجزاً عن العودة إلى الحياة الأكاديمية حتى بعد أن أقرت محكمة فيدرالية بعدم قانونية فصله [١].

رغم كل هذه العمليات التي أرهقت حزب العمال الاشتراكي وأظهرت ضخامة الموارد التي سخّرها مكتب التحقيقات الفيدرالي في إطار برنامج كوينتيلبرو، فإنّ هذا المسار انتهى بانكشافه على نحو غير متوقع، فقد أدّى اقتحام مكتب ميديا في ولاية بنسلفانيا في آذار ١٩٧١ إلى تسريب وثائق سرية كشفت للرأي العام الحجم الحقيقي للأنشطة السرية التي مورست ضد منظمات سياسية ومدنية محدودة التأثير، وقد مثّل هذا الانكشاف نقطة تحوّل حاسمة إذ عجّل في سقوط البرنامج وأجبر المكتب على الإعلان عن وقفه رسمياً في أيار ١٩٧١ وهكذا فإنّ ما راكمه المكتب من عمليات واسعة النطاق طيلة سنوات انتهى فعلياً حين تحوّل السرّ إلى فضيحة عامة أطاحت بأحد أكثر برامجه إثارة للجدل [٢].

إنَّ الحجم الكلي للعمليات التي شنّها مكتب التحقيقات الفيدرالي ضد حزب العمال الاشتراكي يكاد يعجز عن أي تبرير عقلاني فقد تجاوزت تلك الأنشطة أكثر من ١٧٣ عملية اقتحام سرية، جرى خلالها الاستيلاء على ما يقارب ١٠,٠٠٠ وثيقة خاصة بالحزب أو تصويرها، إضافة إلى تشغيل أكثر من ١,٠٠٠ مخبر سري داخل صفوف الحزب بتكلفة مالية تجاوزت ٣٠٠ ألف دولار، فضلاً عن استخدام وسائل التنصت والتنصت الهاتفي باجمالي عدد ايام الاجهزة ٣٦,٠٠٠ يوم من التنصت وأجهزة الاستماع كل ذلك جرى ضد تنظيم لم يتجاوز عدد أعضائه على مستوى البلاد ٢,٥٠٠ عضو عندما بدأ استهدافه[٣].

والمفارقة الكبرى أن هذا الجهد الهائل لم يفضِ إلى اكتشاف أي نشاط إجرامي أو مخالف للقانون إذ لم تُظهر تقارير المخبرين السريين طيلة مدة برنامج كوينتيلبرو وجود أي انتهاك للقوانين الفدرالية ولم يسفر عن اعتقال واحد بتهمة خرق القانون الفدرالي [٤].

---

(1)James kirkpatrick davis, Op. Cit., p.60.

(2) martin oppenheimer, Op.cit., p.54-55.

(3)James kirkpatrick davis, Op. Cit., P.69.

(4) Margaret Jayko, Op. Cit., P.50.

لم تكن هذه العمليات سوى حلقة من حلقات التخريب الممنهج الذي مارسه مكتب التحقيقات الفيدرالي ضد حزب العمال الاشتراكي إذ شكّلت جانباً من سجل أوسع اتسم بالسرية والتوجيه السياسي، وما زالت هناك عمليات أخرى لم يُكشف عنها بعد، محفوظة في ملفات يصرّ الـ FBI على حجبها، الأمر الذي يترك فراغاً في السجل التاريخي ويعكس حجم التستّر المقصود على طبيعة الأنشطة غير القانونية التي استهدفت العملية السياسية في الولايات المتحدة[١].

ومن خلال ما تقدم يثار التساؤل الجوهري بان ما هو الدافع وراء هذا الاستهداف المفرط لمجموعة صغيرة ومحدودة التأثير؟ تكشف الوثائق أن الدافع الأساسي كان شخصياً بالدرجة الأولى، إذ ارتبط مباشرة بشخصية إدغار هوفر نفسه ففي عام ١٩٦١ حين أُطلق كوينتيلبرو ضد حزب العمال الاشتراكي كان هوفر قد أمضى سبعة وثلاثين عاماً في منصب المدير وقد بلغت نزعاته حدّ الهوس لاسيما في تعامله مع الحزب التروتسكي الذي بات ينظر إليه بعين أحادية وقاصرة وهكذا، فإن هذه الحملة الواسعة ضد حزب محدود العضوية لم تكن انعكاساً لمتطلبات الأمن القومي بقدر ما كانت تجسيداً لعقلية مدير رسّخ سلطته عبر تضخيم التهديدات الداخلية وصناعة أعداء سياسيين أكثر مما كانوا يمثلون خطراً فعلياً على الدولة الأمريكية.

(1) Cathy Perkus, Op.cit., p.40.

المبحث الاول / *منظمة كو كلوكس كلان (١٩٦٤-١٩٧١)*

يعود تاريخ تأسيس منظمة كو كلوكس كلان إلى كانون الأول ١٨٦٥ حين اتفق ستة من الضباط والجنود السابقين في جيش الجنوب المهزوم في الحرب الاهلية الامريكية(١) وجميعهم من مدينة بولاسكي بولاية تينيسي، على إنشاء نادٍ اجتماعي يوفّر لهم ولذويهم وأبناء مدينتهم وسيلةً للترفيه وكسر الرتابة التي أعقبت الهزيمة في الحرب الاهلية وقد اتّسمت بدايات هذا النادي بطابعٍ استعراضي، إذ ارتدى المؤسسون ملابس تتكرية بيضاء،(٢) وقاموا بجولات ليلية على ظهور الخيل، كان هدفها تسلية السكان البيض وإثارة مخاوف السود الذين كانوا ما يزالون أسرى الأساطير وقصص الأشباح غير أنّ هذا النشاط الترفيهي ما لبث أن تحوّل تدريجياً إلى منظمة سرية ذات طابع شبه عسكري امتلكت هذه المنظمة بنية قيادية معقدة ونظام رتب خاصاً بها وتميّزت كو كلوكس كلان بغرابتها في معظم جوانبها ابتداءً من الاسم الذي حملته وانتهاءً بتسلسل رتب ضباطها التي ابتدأت بأصغر رتبة ضابط وهي "**حامل الراية الأكبر**" وانتهت بأعلى المراتب المتمثلة في "**الساحر الأكبر للإمبراطورية الخفية**"(٣).

وفي هذا السياق اقترح مؤسسو التنظيم في اجتماعهم الأول تسمية الجمعية الجديدة بـ "كوكلوس" (Kuklos) اشتقاقًا من اللفظة اليونانية kyklos التي كانت تعني الدائرة أو الحلقة ولاحقًا جرت إلحاق كلمة clan مع تعديل تهجئتها عمدًا إلى klan بما عزّز الجناس الصوتي الناتج عن تكرار حرف K ليستقر الاسم في صيغته المعروفة "Ku Klux Klan" وقد أسهم هذا البناء اللغوي بما كان يحمله من غرابة إيقاعية وطابع غير مألوف، في منح

---

(١) **الحرب الأهلية الامريكية** (١٨٦١-١٨٦٥): اندلعت الحرب بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية وكان سببها ان الشمال اراد الحفاظ على الولايات المتحدة موحدة والغاء نظام العبودية بينما اراد الجنوب الانفصال والبقاء على نظام العبودية وانتهت الحرب وانتجت نهاية العبودية وتوحيد البلاد. ينظر: حيدر طالب حسين الهاشمي، الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥، اطروحة دكتوراه (غيرمنشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٦.

(٢) ينظر ملحق رقم (٣)، صورة توضح الزي الرسمي لأعضاء منظمة كو كلوكس كلان، ص١٧٦.

(٣) كريم صبح، كو كلوكس كلان، ج٢، المصدر السابق، ص٥٨٥.

التنظيم هوية رمزية أوحت بالتماسك الداخلي والسرّية، وساعدت على تفسير الأثر الذي أحدثه الاسم ذاته في الوعي العام عند ظهوره في النصف الثاني من القرن التاسع عشر [١].

تحوّلت كو كلوكس كلان تدريجياً من نادي اجتماعي محدود النشاط إلى أداة منظمة للإرهاب العنصري بعد ان تخلّى قادتها عن المظاهر الاحتفالية والترفيهية الأولى واعتمدوا العنف وسيلة لإرهاب السكان السود إذ مارس أعضاء المنظمة اقتحامات ليلية لمنازل الزنوج وأخضعوا ضحاياهم لمختلف أشكال الاعتداءات الجسدية والنفسية بما في ذلك الجلد والتهديد والصلب والقتل وارتبط هذا السلوك بأنماط ممنهجة من العنف العنصري الذي زرع الخوف داخل المجتمعات السوداء في ولايات الجنوب، مع كل ذلك فقد تغاضى رجال الشرطة الجنوبيون عن هذه الجرائم وأبدوا في كثير من الأحيان تعاطفاً صريحاً مع أعضاء كو كلوكس كلان بل قدّم بعضهم الحماية القانونية غير المباشرة عبر الامتناع عن الملاحقة القضائية [٢].

لم يقتصر التعاطف مع كو كلوكس كلان على رجال الشرطة المحليين في ولايات الجنوب بل تجاوز ذلك ليشمل بعض عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه فقد أظهر المكتب في مراحله المبكرة تبنّياً لمواقف متأثرة بالنزعة العنصرية السائدة، إذ شارك بعض عملائه المتعصبين مشاعر الكراهية والعداء التي حملها كو كلوكس كلان ضد السود هذا التداخل بين أجهزة الأمن الرسمية والتنظيمات العنصرية عكس عمق البنية التمييزية في المجتمع الجنوبي، وأسهم في تكريس المضايقات والاضطهادات الممنهجة التي تعرّض لها السود خلال تلك الحقبة [٣].

تجلّت العنصرية المؤسسية داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي عبر رفضه المنهجي التدخل لحماية الضحايا من السود، إذ لم يقدّم المكتب أي تحذيرات أو إجراءات وقائية رغم علمه المسبق بأعمال عنف مخطط لها وقد مثّل هذا الصمت نوعاً من التعاون غير المباشر

(1) William E. Mockler, The Source of ‘Ku Klux’, A Journal of Onomastics, vol.3, no. 1, March, 1955, p.14–18.
(2)Michael Newton, The FBI and the KKK: A Critical History, Jefferson, NC: McFarland and Company, 2005, p3-7.
(3) Dr. Martin Luther King Says F.B.I. in Albany, Ga., Favors Segregationists, New York Times, Monday, November 19, 1962, p. 21; Anthony Summers, Official and Confidential: The Secret Life of J. Edgar Hoover , New York, G. P. Putnam’s Sons, 1993, P281; Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., p170.

مع كو كلوكس كلان، حيث أتاح لهم المجال لتنفيذ اعتداءاتهم دون خوف من المساءلة، وأضفى على ممارساتهم غطاءً من الشرعية عبر امتناع المؤسسة الفيدرالية عن القيام بواجبها في إنفاذ القانون [١].

ووصف ناشطٌ اسود في الحقوق المدنية يدعى آبي هوفمان(Abbie Hoffman) تجربته مع كو كلوكس كلان قائلا "**كان نفوذ جماعة كو كلوكس كلان بالغًا إلى حدّ أنّها نظّمت ذات يوم تجمّعًا في منتصف الطريق السريع رقم ٨٠ مما اضطرّ السيارات إلى سلوك طرق فرعية لتجاوزه كان المشهد صعب التصديق مئتا رداء أبيض وصُلبان مشتعلة وكل ما يرتبط بطقوسهم، لم تكن جماعة الكلان نكتة عفا عليها الزمن، بل كابوسًا بلا ملامح فقد زوّدهم رجال الشرطة بقائمة لأرقام لوحات سياراتنا وكانوا يجوبون أطراف كل مجتمعٍ أسود يصطادون المنظمين لاحتجاجات السود بالرصاص فيما أطلق البيض المحليون على ذلك بسخرية اسم "صيد الزنوج" وكانت الاعتصامات اليومية تتحول إلى ساحات ضرب وحشي على أيدي الكلان؛ ففي إحدى المرات طُرحت أرضًا على الرصيف وتعرضت للركل مرارًا، وعندها انحنى عميل في مكتب التحقيقات الفيدرالي وسأل بسخرية إن كانت حقوقي المدنية قد انتُهكت**" [٢].

كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يقوم بإجراءات شكلية على الرغم من اتساع رقعة العنف الذي مارسته منظمة كو كلوكس كلان فقد خضعت جميع المكاتب الميدانية التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي في مطلع عام ١٩٦٣ لبرنامج تدريبي استهدف تأهيل العملاء على التعرّف الدقيق إلى منظمات من طراز كو كلوكس كلان، وقد طُلب منهم آنذاك تزويد المقر الرئيسي بمعلومات وافية عن تكوين هذه الجماعات وهويات أعضائها من الساحل الشرقي إلى الغربي ومع ذلك ظلّت التعليمات في تلك المرحلة مقتصرة على جمع المعلومات الاستخبارية الواسعة النطاق من دون إصدار أي أوامر مباشرة بتنفيذ عمليات ردع بسبب التواطؤ والانحياز [٣].

(1)Frank J. Donner, Op.cit., p 204; David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p 118.
(2)Abbie Hoffman, Soon to Be a Major Motion Picture, New York, G.P Putnam is Sons, 1980, p69; Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., p170.
(3) Frank J. Donner, Op.cit., p 117.

ولكن رغم علاقات الاختراق والتنسيق التي ربطت بعض فروع الكلان بجهات إنفاذ القانون المحلية وتبادل المعلومات بصورة غير مباشرة مع مكتب التحقيقات الفيدرالي فإن وتيرة العنف في الجنوب تصاعدت على نحوٍ ادخل أجهزة الدولة في دائرة سجال سياسي واعلامي، وقد أدّى تحريض ضباط محلّيين لعناصر الكلان إلى إظهار الجماعة بمظهرٍ أكثر جرأة وتنظيماً [١].

وفي اواسط عام ١٩٦٤ وبينما كانت حملات تسجيل الناخبين السود في ميسيسيبي في ذروتها ضمن مشروع صيف الحرية (Freedom Summer)[٢]، تحرّك ثلاثة من الناشطين الحقوقيين في١٢حزيران١٩٦٤، جيمس تشاني(James Chaney) وهو شابٌ أسود من أبناء الولاية ورفيقاه القادمان من نيويورك مايكل شويرنر(Michael Schwerner) وأندرو غودمان (Andrew Goodman) باتجاه مقاطعة نوشوبا لمتابعة أنشطة مجلس المنظمات الاتحادية (Council of Federated Organizations) وهو تحالف جمع بين عدة منظمات حقوق مدنية وطنية ومحلية هدفها مواجهة التميز العنصري والتي تأسست عام ١٩٦١ وفي طريق عودتهم أوقفتهم الشرطة المحلية بذريعة مخالفة مرورية، ليُطلق سراحهم بعد ساعات قليلة في ساعة متأخرة من الليل لم يكن ذلك الإفراج سوى جزء من كمين دبّرته عناصر من كو كلوكس كلان بتواطؤ مع بعض رجال الشرطة إذ جرى تعقّبهم ومهاجمتهم بوحشية قبل أن يُقتادوا إلى موقع ناءٍ حيث قُتلوا ودُفنوا في سد ترابي قريب[٣]، أثارت تلك الجريمة التي عُرفت لاحقًا باسم حريق مسيسيبي (Mississippi Burning) صدمة عارمة في الولايات المتحدة الامريكية واثارت موجة استياء شعبي وضعت مكتب التحقيقات الفيدرالي تحت ضغط غير مسبوق للتحرك ومع أنّ المكتب اكتفى في السابق بإجراءات شكلية تجاه منظمة كو كلوكس كلان إلا أنّ هذه الحادثة أجبرته على إعادة النظر في استراتيجيته فكانت من أبرز العوامل التي دفعت إلى استهداف كو كلوكس كلان ضمن برنامج كوينتيلبرو[٤].

---

(1)Ronald Kessler, The Bureau: The Secret History of the FBI ,New York, St. Martin's Press, 2002, P112.

(٢) مشروع صيف الحرية :هي حملة اطلقها نشطاء الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الامريكية مطلع ستينات القرن العشرين هدفت الى تحدي النظام السياسي والاجتماعي في ميسيسبي من خلال تسجيل الناخبين السود وانشاء مؤسسات بديلة كمدارس الحرية وابراز فشل الدولة في ضمان حقوق مواطنيها .
Doug McAdam, Freedom Summer, New York, Oxford University Press, 1988, p.3-5.

(٣) ينظر ملحق رقم (٤)، صورة توضح موقع دفن ناشطي الحقوق المدنية، ص١٧٧.

(4)Michael Newton, Op.cit., p 139-141; James kirkpatrick davis, Op.cit., p73-75.

وفي هذا السياق فضّل الرئيس جونسون أن يتحمّل الـFBI قسطاً من الانتقادات المرتبطة بالاضطرابات المرعبة في الجنوب ولم يوجّه انتقاداً علنياً لمديره ج. إدغار هوفر إلا بعد ٢٢ حزيران ١٩٦٤ عقب اختفاء ثلاثة من ناشطي الحقوق المدنية قرب فيلادلفيا، ميسيسيبي، وهي منطقة عُرفت أصلاً بحوادث الحرق المتعمّد والاعتداءات على السود وحلفائهم، وقد حوّلت التغطية الوطنية العناوين الأولى للصحف ونشرات التلفزة المسائية وصور الكنائس المحترقة والاعتداءات من حادثةً محلية إلى أزمةٍ قومية، فارتفع الضغط الإعلامي والرأي العام على البيت الأبيض ودُفع المكتب إلى الانتقال من مجرّد جمع المعلومات إلى تدخّلٍ فاعل يهدف إلى كبح العنف وتعطيل بنى الكلان[١].

وفي قضية اخرى وُجِّه الاتهام إلى أحد عناصر كو كلوكس كلان بعد أن اعتدى على المتطوع الحقوقي ديفيد جيلفاند(David Gelfand) من منظمة مجلس المنظمات الفدرالية بضربه بالهراوات والسلاسل، وأوضح جيلفاند في شهادته في ١٤ اب ١٩٦٤ أنّ الحكومة الفيدرالية لم تتخذ أي إجراء لحماية النشطاء أو حتى لتحذيرهم من أعمال العنف المخططة ضدهم، واعتبر أنّ ما جرى كان " كارثة أخرى" في سجل مكتب التحقيقات الفيدرالي وقد افاد بانه علم من عضو كونجرس محلي بأنّ رئيس المكتب الميداني في لاوريل كان على صلة قرابة مباشرة بعمدة المدينة المنتمي إلى كو كلوكس كلان، وقد أبرزت هذه الواقعة أنّ صمت المكتب وتقاعسه لم يمثلا حياداً إدارياً، بل كانا شكلاً من أشكال التعاون الضمني الذي منح منظمة كو كلوكس كلان غطاءً لممارسة الإرهاب العنصري وانتهت تجربة جيلفاند بخيبة أمل تامة من مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل، اللذين بديا بموقفهما كطرف متواطئ بالصمت مع التنظيم الإرهابي[٢].

قدّم قسم الاستخبارات الداخلية بقيادة ويليام سوليفان في ٢٧ آب ١٩٦٤ استجابةً لطلب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي ج. إدغار هوفر عبر إعداد دراسة حول جدوى التحرك ضد كو كلوكس كلان وتضمّنت هذه الدراسة مقترحاً لإطلاق حملة تهدف إلى فضح وتعطيل وتحجيم كو كلوكس كلان بوسائل متنوّعة وأعرب سوليفان في مذكرته عن رغبته في الاستمرار على نهج المكتب القائم على ملاحقة الأفراد الميالين إلى العنف حتى وإن لم يكونوا قد ارتكبوا خرقًا مباشرًا للقوانين الفيدرالية وبحسب تقديره، كان من الممكن لهذا التوجّه

(1)Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., p169.
(2)Ibid, p 152.

أن يفضي إلى نتائج تضاهي ما سبق أن تحقق في برامج مماثلة وُجِّهت ضد ما اعتُبر "مخربين يساريين [١].

واستناداً على تلك الدراسة وجه ادغار هوفر في ٢ ايلول ١٩٦٤ بفتح تحقيق ضمن برنامج كوينتيلبرو موجه ضد كو كلوكس كلان، وكانت قد صدرت تعليمات منه ألزمت المكاتبَ الميدانية بفتح ملفاتِ سيطرةٍ فورية وتعيينِ عميلٍ متمرّس يمتلك القدرة والمبادرة لقيادة البرنامج في نطاقه وقد حدّدت تلك التعليمات الغرضَ من هذه العمليات وهي الفضحِ والتعطيلِ والتحييدِ لأنشطةِ منظمة كو كلوكس كلان وسائر جماعاتِ الكراهية البيضاء وقياداتِها وأتباعِها، وأكد هوفر على استثمارِ تناقضات تلك التنظيمات وفضحِها عبر التعاونِ مع وسائلِ إعلامٍ موثوقةٍ محليًا ووطنياً بما يجعل الدعايةَ المضادّة عاملًا مُضاعِفًا لقوةِ عملياتِ الاختراقِ وجمعِ المعلومات البشرية، واشتملت التعليماتُ على قائمةِ أهدافٍ تفصيلية لفروعٍ كو كلوكس كلان إضافةً إلى منظماتٍ يمينيةٍ عنيفةٍ أخرى، كما ألزم هوفر المكاتبَ الميدانية بخلال ٤٣ يوماً برفعِ تحليلاتٍ ميدانيةٍ وتوصياتٍ عملياتيةٍ تبين جدوى كل إجراءٍ ومصادرَه المحتملة مع ضمانٍ صارمٍ للسرّية، وفي المقابل كان هوفر قد شدّد على مركزيّةِ القرار فمنع مباشرةَ أي إجراءٍ مضادٍّ من دونِ تفويضٍ صريحٍ من المقر الرئيسي كذلك فرض على المكاتب الميدانية أشعاره بتقارير فصليةً لتقيم الإجراءاتَ المحتملة والإجرائيات القائمة والنتائجَ الملموسة، وقد ربطت توجيهاتُه هذا النهجَ بسوابقِ كوينتيلبرو ضد المستهدفين اليساريين مؤكّدًا أنّ التنفيذَ بحماسةٍ وانضباطٍ أمكن أن يُماثل بل أن يتجاوز ما كان قد تحقّق سابقًا وهي رؤيةٌ مؤسسيةٌ اعتبرت التعطيلَ الوقائيَّ عبر الاختراقِ والإعلام أداةً مشروعةً لإضعافِ البنيةِ التنظيميةِ لكو كلوكس كلان وتحجيمِ قابليتها على إنتاجِ العنف [٢].

كانت الحملة الموجهة ضد منظمة كو كلوكس كلان هي الثالث لمكتب التحقيقات الفيدرالي ضمن برنامج كوينتيلبرو وان الحملات السابقة ضد الحزب الشيوعي الامريكي

(1)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 27 august 1964 , Section1, 157-9-Main; Curt Gentry, Op.cit., p 563.
(2)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 2 September 1964 , Section1, 157-9-Main.

وحزب العمال الاشتراكي كانت لاتزال مستمرة عندما وجه ادغار هوفر انظاره الى جماعات كو كلوكس كلان[١].

يُعَدّ استهداف منظمة كو كلوكس كلان من المهام التي أدرجها مكتب التحقيقات الفيدرالي ضمن برنامج كوينتيلبرو في إطار الأهداف التي لم يكن لها أي ارتباط بحركات استخبارية أجنبية أو تنظيمات ثورية دولية، وقد أشار أحد مسؤولي المكتب عام ١٩٦٤ إلى طبيعة هذه المنظمة واصفًا إياها بأنها "طماطم مزروعة محلياً ".[٢] جاء هذا الوصف في إشارة إلى كونها نتاجًا داخليًا صرفًا للمجتمع الأمريكي وليست جزءًا من تهديد خارجي.

وفي مذكرة كتبها ف.ج . باومغاردنر(F.J. Baumgardner) رئيس وحدة البحث والتحليل في قسم الاستخبارات الداخلية في مكتب التحقيقات الفيدرالي الى سوليفان في ٢١ ايلول ١٩٦٤ يقترح فيها استراتيجية في استغلال الاعلام كوسيلة لتقويض صورة كو كلوكس كلان عبر تزويد صحفيين بمواد مختلفة تفضح تناقضات وازدواجية هذه المنظمة، مشيرا الى امثلة سابقة عدها فعالة لتشويه صورة هذه المنظمة امام الراي العام[٣].

اتخذ برنامج كوينتيلبرو باستهداف كو كلوكس كلان طابعًا متعدّد الأبعاد إذ سارت عملياته على ثلاثة محاور رئيسية كان المحور الأول وهو الجانب المشروع الوحيد والذي ركز على التحقيقات الميدانية في الجرائم التي ارتكبها أفراد كو كلوكس كلان والجماعات المماثلة؛ أمّا المحور الثاني فقد انطوى على سلسلة من الأساليب غير القانونية أو ما سمّاه مكتب التحقيقات الفيدرالي بـ "الحيل القذرة"، والتي تجاوزت صلاحياته القانونية وخرجت عن نطاق ولايته الرسمية؛ في حين ارتبط المحور الثالث بحملة دعائية واسعة النطاق صُممت لتسويق ما وُصف بـ"الحرب السرية" ضد كو كلوكس كلان من خلال مؤلفين وصحفيين موالين للمكتب وموثوقين لديه بما أتاح تصوير ج. إدغار هوفر ووكلائه في صورة المدافعين عن الحقوق المدنية وقد أسّس هوفر مبررات هذه الحملة على اعتبار الكلان ومن يدعمها

(1)Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., p30,49.
(2)James kirkpatrick davis, Op.cit., p77.
(3)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 21 /9/ 1964 , Section1, 157-9-Main, p.1-2.

جماعات تخريبية بطبيعتها مؤكّدًا أن مبادئها لا تقل عداءً للدستور عن مبادئ الحزب الشيوعي الأمريكي [١].

اعتمد مكتب التحقيقات الفيدرالي في خط هجومه الأول ضد الكو كلوكس كلان على التسلل عبر مخبرين مأجورين ليسوا من كو كلوكس كلان بل كانوا مدنيين جرى دفعهم للانضمام أو أعضاء نشطين في المنظمة نفسها أُقنعوا بالتجسس على رفاقهم وكانت أساليب التجنيد تبدأ بالتهديد والتخويف المباشر يليها إغراء المال أو التلويح بوجود تهديد داخلي ضدهم في صفوف الكلان فيما كان من يرفض يُعاقَب أحيانًا بإلصاق تهمة الخيانة به زورًا ليتعرض لعنف من رفاقه [٢].

شاعت ضمن الأساليب المتّبعة تقنيةُ إرسال مواد ورسائل مجهولة أو مُنتحِلة الهوية إلى أعضاء كو كلوكس كلان وقد أفاد مخبرون سريون داخل التنظيم بأن هذه الرسائل كان لها أثرًا ملموسًا في إضعاف المعنويات وقد استُخدمت لبثّ الشائعات وإشاعة الشكوك المتبادلة وإحداث الانقسام الداخلي بما أسهم في تعطيل أنشطة التنظيم وتحجيم فاعليته على نحو عام [٣].

إن الافتراضات حول جهل أعضاء كو كلوكس كلان وضيق أفقهم السياسي لم تقتصر على تبرير الرسائل المجهولة وحسب بل أسهمت أيضاً في تحديد طبيعة الإجراءات القمعية التي وُجّهت ضدهم، فقد انطلقت تلك الاستراتيجيات من رؤية ترى في الكلان حركة بدائية يسهل إرباكها عبر التضليل النفسي وأساليب الدعاية السوداء، الأمر الذي انعكس في تنوع الوسائل الميدانية والإدارية التي خصصها برنامج كوينتيلبرو لتفكيك هذه المنظمة وشل فعاليتها [٤].

من بين تلك العمليات التي اعتمدها مكتب التحقيقات الفيدرالي في إطار برنامج كوينتيلبرو لمواجهة كو كلوكس كلان هو استخدام الرسوم الكاريكاتورية والصور الساخرة كأداة دعائية ذات طابع نفسي، وتشير مذكرة داخلية صادرة في نيسان ١٩٦٥ إلى أن

(1)Kenneth Oreilly, Racial Matters: The FBI is Secret File on Black America, 1960-1972, New York, The Free Press, 1989, p.195-214 .
(2)Harry and Bonaro Overstreet, The FBI in Our Open Society, New York, W.W. Norton, 1969, p304; Andrew Tully, The FBI's Most Famous Cases, New York, Dell, 1965, p228.
(3)James kirkpatrick davis, Op.cit., p 77-78.
(4)David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p 125.

مختبرات المكتب أعدّت مجموعة من الرسوم الموجهة ضد تنظيم الكلان وجرى توزيع نسخ أولية منها على بعض المكاتب الميدانية في الجنوب مثل أتلانتا وبرمنغهام وتشارلوت وجاكسون بهدف تقييم مدى جدواها وإمكان توظيفها في حملات إرسال مجهولة، وقد حددت المذكرة أن الغرض من هذه المواد هو اختبار قدرتها على التأثير في تماسك التنظيم وصورته العامة مع اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من المكتب المركزي قبل اعتمادها [١].

ويُظهر ذلك أن البرنامج لم يقتصر على الأدوات التقليدية للتحقيق والاختراق بل تضمن كذلك وسائل دعائية ذات بعد نفسي اتُخذت ضمن خطة أوسع لمتابعة نشاطات جماعات الكراهية.

كما اوصى ادغار هوفر بعدم الافراط في استخدام الرسائل المجهولة والرسوم الكاريكاتيرية كونها قد تفقد قيمتها الدعائية ويُضعف أثرها النفسي على المنظمة بمرور الوقت ومن ثمّ كان الحرص على أن تُوجَّه هذه الأدوات في أوقات محسوبة وبكميات محدودة بحيث تبقى فعّالة وقادرة على إثارة الشكوك والانقسامات دون أن تتحول إلى روتين مألوف[٢].

ويكشف هذا النهج عن طبيعة التفكير العملياتي في برنامج كوينتيلبرو إذ لم يكن التركيز على الكمّ بقدر ما كان على حسن التوقيت ودقة الاستهداف بما يضمن استمرار فاعلية الحرب النفسية ضد منظمة كو كلوكس كلان ويضاعف من آثارها التفكيكية داخل بنيته التنظيمية.

أظهرت الوثائق أن الرسائل المجهولة التي اعتمدها مكتب التحقيقات الفيدرالي في إطار عملياته ضد الكلان لم تقتصر على السخرية العامة بل تضمنت أيضًا اتهامات شخصية مباشرة بالاختلاس أو الفساد الأخلاقي، ففي نيسان ١٩٦٥ وُزعت بطاقة بريدية تُظهر اثنين من فرسان الكلان في حانة يتناولان الشراب مصحوبة بتعليق يقول "**أي من**

(1)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 15 /4/ 1965 , Section1, 157-9-Main.
(2)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 30 /9/ 1965 ,Sub 4, Section1, 157-9-Main.

قادتك ينفق أموالك الليلة؟ فكّر!" [١] وقد صُممت مثل هذه الرسائل لتضرب في عمق الثقة بين القيادة والقاعدة[٢].

كما جرى إرسال رسائل مفصّلة تستهدف أفرادًا بعينهم من بينها رسالة حررها عملاء المكتب في حزيران عام ١٩٦٥ على ورق بسيط وبأسلوب متعمّد أن يبدو بدائيًا، وُجهت إلى زوجة أحد الأعضاء تحت توقيع "**امرأة من الكلان تخشى الله**" احتوت الرسالة على اتهامات صريحة بالزنا والاختلاس والثراء المفاجئ، مقرونة بأوصاف دقيقة لمظاهر الترف التي باتت تحيط بأسرة المستهدف، مثل الأجهزة المنزلية الجديدة والسيارات الحديثة التي اشتروها حديثا للتوضيح انها اتت عن طريق تلك الاموال المسروقة، وقد خُتمت الرسالة بعبارة توحي بالتعاطف، على نحو يعكس براعة تكتيكية في الجمع بين التشهير والادعاء الأخلاقي، لإحداث شرخ داخل الأسرة وبالتالي ضرب موقع العضو المستهدف داخل التنظيم[٣].

فقد صيغت الرسالة بلغة دينية مؤثرة حيث زعمت كاتبتها أنها اضطرت بعد طول صلاة وتأمل إلى اخبارها بارتكاب زوجها الزنا مع امرأة أخرى شوهدت في أحد تجمعات الكلان، عُرضت تفاصيل دقيقة في الرسالة عن مكان إقامة تلك المرأة ومظاهرها في العلن بما يضفي على المزاعم قدرًا من المصداقية أمام المتلقي وأكدت الكاتبة أنها ستوزّع نسخًا على زعماء الكلان الآخرين لضمان إقصاء القائد المتهم من منصبه معتبرة أن هذه القضية تهدد مستقبل البلاد وقيمها المسيحية، كما ختمت رسالتها بالدعاء لزوجة الرجل وابنها مع التلميح بأنها لا تستطيع الكشف عن هويتها خشية تعريض أسرتها للأذى[٤].

يمكن الاستنتاج من هذه العملية بأن الرسالة كشفت عن واحدة من أبرز أدوات الحرب النفسية التي مورست ضد الكلان إذ صيغت بلهجة دينية أخلاقية تُخاطب الضمير العائلي والديني للزوجة، لكنها في حقيقتها محاولة مدروسة لزرع بذور الشك والريبة داخل بيت القائد المستهدف وداخل صفوف أتباعه فالرسالة لم تكتفِ بتوجيه اتهامات مالية وأخلاقية بل هددت أيضًا بنشرها بين قيادات التنظيم، الأمر الذي يجعلها سلاحًا مزدوج التأثير فهي من جهة تضعف صورة القائد أمام أسرته ومن جهة أخرى تزعزع مكانته بين رجاله، وبذلك مثّلت

---

(١) ينظر ملحق رقم (٥)، ص١٧٨.

(2)Curt Gentry, Op.cit., P564-565.

(3)James kirkpatrick davis, Op.cit., p 86-87; Curt Gentry, Op.cit., P564-565.

(4) U.S, Book III, op. cit., p51-52; Frank J. Donner, Op.cit., p.209,210-211.

الرسالة نموذجًا عمليًا لاستراتيجية كوينتيلبرو القائمة على تفكيك الروابط الداخلية عبر الشائعات والاتهامات الأخلاقية.

كذلك اعتمد مكتب التحقيقات الفيدرالي في ٢٨ حزيران ١٩٦٥ مقاربة مالية إدارية تمثّلت في تدقيق عوائد ضريبة الدخل لأفراد محدّدين من قادة في كو كلوكس كلان واخرون ذو صلة بهم، بهدف تقويم البيانات المتاحة ولا سيّما ما يتعلّق بالموارد الفردية وأنماط الإنفاق والصلات المالية المحتملة بالكيانات المرتبطة بالتنظيم، كما خضعت عملية الاستخدام لأي معلومات مستخلصة إلى ترتيبات إجرائية داخلية، هدفت إلى ضمان جعل العملاء الميدانيين منسجمين مع تعليمات القيادة، بما في ذلك خيارَي الإحالة إلى الجهات المختصة أو الكشف عنها داخل منظمة كو كلوكس كلان في حال ظهور مصادر التمويل غير مشروعة،[١] وقد أسفر التدقيق عن التثبّت من أنّ بعض قيادات كو كلوكس كلان لم يتقدّموا بإقرارات ضريبية خلال المدة المذكورة وبناءً على ذلك جرى إخطار مصلحة الإيرادات الداخلية بالنتائج لاتخاذ ما تراه من إجراءات قانونية وإدارية وفق القوانين النافذة[٢].

ومما تقدم يمكن القول بأن المكتب لجأ إلى فحص الضرائب لأنها أسهل وأسرع من فتح قضايا جنائية علنية بهذه الوسيلة وُضع قادة كو كلوكس كلان تحت ضغط مالي وقانوني وكُشفت مخالفات أحرجتهم بالنتيجة ادت الى إضعاف السمعة وتقليل التجنيد داخل المنظمة.

وفي سياقٍ مختلف شكّلت الرسائل المجهولة والاتهامات الكاذبة إحدى أبرز أدوات مكتب التحقيقات الفيدرالي في إطار حملته ضد كو كلوكس كلان فقد استُخدمت القوائم البريدية الخاصة بالمنظمة التي حصل عليها المكتب إما عبر المخبرين أو من خلال اقتحامات سرية غير قانونية عُرفت باسم "عمليات الحقائب السوداء"، لإرسال رسائل ساخرة متنوعة لهم شخصيا او لأسرهم وبالاستناد إلى قناعة لدى المكتب بأن أعضاء كو كلوكس

(1)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 28 june 1965 , Section1, 157-9-Main; FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 10 may 1965 , Section1, 157-9-Main.
(2)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 19 june 1965 , Section1, 157-9-Main.

كلان ليسوا من المثقفين، حيث جرى إغراقهم ببطاقات بريدية ساخرة تحمل رسوماً وتعليقات لاذعة؛ إذ صوّرت إحداها فارساً مقنّعاً فوق عبارة "**أنا مخبر، لوّني كعميل اتحادي!**"، فيما أظهرت أخرى تحت عنوان "مكتب التحقيقات الفيدرالي يتسلل إلى الكلان" فارسين في قارب يغرق، أحدهما يقول: "**يبدو أننا أصبنا بثقب!**" (١).

وبهذا الصدد أوضح المدير المساعد بومغاردنر في مذكرة موجهة إلى وليام سوليفان بتاريخ ٢١ شباط ١٩٦٦ أن البطاقات البريدية المجهولة ستوجّه ضربات لأعضاء الكلان بأربع طرق رئيسية(٢).

١. بما أن هذه الرسائل ليست داخل مظاريف مختومة، فإن عدداً من الأشخاص يمكنهم قراءتها قبل وصولها مما يكشف هوية الكلان ويقوّض أحد أقوى أسلحة التنظيم وهو سرّية الانتماء.

٢. إن الانتشار الواسع لهذه البطاقات سيُرفع إلى قيادة الكلان وبما أن مصدرها غير معروف فإن ذلك سيؤدي إلى حالة من القلق إزاء أمن التنظيم الداخلي.

٣. من المرجّح أن تشعر زوجات وأسر أعضاء الكلان بعدم الارتياح إزاء هذه الرسائل، وقد يدفع ذلك بعضهم إلى الضغط على أزواجهم للتخلي عن عضويتهم.

٤. يمكن إرسال بعض الرسائل إلى أماكن العمل بدلاً من المنازل، مما يوسع دائرة كشف الأعضاء ونشر خبر انتمائهم(٣).

ومع استمرار برنامج كوينتيلبرو في استهداف منظمة كو كلوكس كلان، سعى المدير ج. إدغار هوفر إلى إطلاع وزير العدل بالوكالة نيكولاس كاتزنباخ على ما وصفه بإنجازات المكتب وقد أعرب كاتزنباخ عن امتنانه للمعلومات التفصيلية التي قُدمت له، لكنه في الوقت ذاته واصل الضغط على هوفر لتكثيف الجهود مشيرًا إلى ضرورة أن يطارد رجال المكتب منظمة كو كلوكس كلان وأن العمل الذي بدأ بنجاح في ولاية ألاباما لم يبلغ المستوى المطلوب في ولاية ميسيسيبي، وردّ هوفر متعهدًا بتمرير التعليمات لتوسيع نطاق

(1) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 19 January 1965 , Section1, 157-9-Main, p1.
(2)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 21 february 1966 , Section1, 157-9-Main, p1.
(3)Ibid, p1.

الجهود واغتنام كل فرصة ممكنة لتعطيل أنشطة المنظمة، خلال تلك المدة لم يُبدِ وزير العدل أي اهتمام بكشف الوسائل التي استخدمها المكتب في الوصول إلى داخل التنظيم لم يطرح أسئلة حول عدد الاقتحامات غير القانونية التي نُفذت ضد منازل ومكاتب أعضاء المنظمة ولا حول حجم عمليات التنصت وزرع الأجهزة الإلكترونية التي أُدخلت إلى مقارهم وهكذا ظلّت الآليات السرية التي اعتمدها المكتب طي الكتمان [١].

وفي السياق نفسه قدّم ويليام سوليفان مساعد المدير ورئيس قسم الاستخبارات في المكتب تقريراً أمام مؤتمر تنفيذي في ٢٤ آذار ١٩٦٦ أوصى فيه بالتصعيد في الإجراءات الاستخبارية والعمليات المضادة، وأوضح "**أن المكتب لم يكن يتعامل بما يكفي مع المشكلة التي خلقتها جماعة كلان**"، مبينًا أن السياسة الرسمية تفرض التحقيق مع كل عضو محتمل للعنف، رغم أنّ الإمكانات البشرية المتاحة كانت محدودة فمن أصل ١٥٢ فرعا محلّيًا "لكو كلوكس كلان" كان المكتب يغطي بعملياته نحو٨١ فقط، ومن بين ما يقارب ١٤,٠٠٠ عضو للمنظمة في الولايات المتحدة لم يتمكّن مكتب التحقيقات الفيدرالي من متابعة سوى ٣٠٠ عنصر ميالين للعنف حسب وصف سوليفان، وقد عكست هذه الأرقام الفرق الكبيرة بين حجم تهديد المنظمة وبين القدرات المتاحة لمكتب التحقيقات الفيدرالي [٢].

ان هذا التفاوت الاستراتيجي مثّل دافعاً مباشراً لتصعيد عمليات كوينتيلبرو ضد منظمة كو كلوكس كلان حيث وزّع عملاء المكتب ستة آلاف بطاقة بريدية في نيسان ١٩٦٦ تحمل رسالة مباشرة "**يا رجل الكلان، هل تحاول إخفاء هويتك وراء قناعك؟ لقد وصلك أحدهم ويعرف من أنت.**" ولم يقتصر الأمر على الحملات البريدية، بل شمل تعطيل الأنشطة التنظيمية بشكل عملي؛ فحين خطط أعضاء اتحاد كو كلوكس كلان لعقد اجتماع كبير في ألاباما، أرسل مكتب برمنغهام رسائل إلى الفنادق لإلغاء الحجوزات الخاصة بهم[٣].

وفي السياق ذاته يظهر من خلال مذكرة كوينتيلبرو المؤرخة ٤ أيار ١٩٦٦ كيف كانت إحدى النشرات تستهدف مباشرة تقويض مكانة (التنين الأكبر)[٤] لفرع فرجينيا من

(1)Kenneth Oreilly, Op.cit., p201-202; Curt Gentry, Op.cit., P566.
(2)Kenneth Oreilly, Op.cit., p223.
(3) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 20 april 1965 , Section1, 157-9-Main, p1.
(٤) التنين الاكبر: وهو اعلى سلطة قيادية في منظمة كو كلوكس كلان على مستوى الولاية داخل الهيكل التنظيمي للمنظمة . للمزيد ينظر:

فرسان كو كلوكس كلان المتحدة؛ ما يبيّن أن اختيار الأهداف لم يكن عشوائيًا بل قائمًا على قراءة دقيقة للديناميات المحلية داخل التنظيمات العنصرية [١].

تجلّت هذه الاستراتيجية بوضوح في رسالة وُقعت باسم "هارمون بلينرهسيت"، المدير التنفيذي المزعوم للجنة والتي وُجهت مباشرة إلى أعضاء فرع فرجينيا التابع " لفرسان كو كلوكس كلان المتحدة" اتسم نص الرسالة بلغة دينية متشددة إذ اتهم "التنين الأكبر" للفرع بالتحالف مع "المسيح الدجال" بحد وصفه بعد أن تجرأ على مهاجمة الكنيسة المعمدانية التي كانت قد قدمته يوماً إلى المسيحية، وتوسعت الرسالة في تذكير القرّاء بمفاهيم الحساب الأخروي والعقاب الأبدي محذرة إياهم من أن قادتهم الحاليين يقودونهم إلى جحيم أبدي بعيدًا عن رحمة السيح [٢].

في خاتمتها قدمت الرسالة دعوة صريحة إلى الانفصال عن الكلان والانضمام إلى ما وُصف بأنه حركة توبة جماعية تمثلها اللجنة الوطنية للسكينة الداخلية حيث أرفقت نشرة العضوية ببطاقة معنونة بشعار "كنتُ كلانياً، وأصبحتُ مسيحياً" بهذه الصياغة الممزوجة بين الدين والسياسة سعى مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى تقويض سلطة القيادات في كو كلوكس كلان وتحويل القيم الروحية إلى أداة تفكيك داخلية في مثال بارز على توظيف الحرب النفسية والدعاية السوداء ضمن أدوات الدولة الأمريكية في معركتها ضد جماعات الكراهية [٣].

أن الرسائل المجهولة بصورة عامة والتي أُرسلت إلى اعضاء منظمة كو كلوكس كلان قد أحدثت ارتباكاً واسعاً داخل صفوف التنظيم ففي ٢٤ أيار ١٩٦٦ نقل مخبر متخفٍ داخل محفل لورانس رقم ٦١٠ في مونتغمري– ألاباما والذي كان جزء رئيسي من الهيكل التنظيمي للمنظمة وكان يجتمع دورياً لمناقشة انشطة المنظمة، "**أن الاجتماع بكامله انشغل بالجدل حول النشرات السرية التي وصلت إلى أيدي الأعضاء، وما تثيره من تساؤلات حول اختراق السرية الداخلية للتنظيم ووجود جواسيس في صفوفه**" وأكد التقرير "**أن أي نشاط اعتيادي**

Jack R. Law, The Fall of the Ku Klux Klan in the Postbellum South, Un-published M.A. Thesis of Science in Homeland Security, Faculty of San Die-goState University, 2011, P.7.

(1) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 4 May 1966 , Section1, 157-9-Main, p.1.

(2) Ibid,p.1-3.

(3) Ibid, p.4.

للكلان لم تتم مناقشته نتيجة سيطرة الشكوك" وبحلول الخريف وبعد صدور ثلاث نشرات إضافية بدأت العضوية في التراجع بشكل ملموس وهو ما عُدّ دليلاً مباشراً على نجاح كوينتيلبرو في شلّ فعالية منظمة كو كلوكس كلان عبر تقويض الثقة الداخلية وزرع الانقسامات في بنيته التنظيمية [١].

كما أُدرج ضمن هذه الإستراتيجيات إعداد كتاب ساخر حمل عنوان "**اتحاد المهرجين في أمريكا**"، وصفه المقر الرئيسي للمكتب بأنه "خفيف في طريقة عرضه" لكنه في جوهره جهد جاد في مجال الاستخبارات المضادة،[٢] غير أنّ بعض الأفكار الأخرى جرى استبعادها بقرار من إدغار هوفر مثل مقترح توزيع كاريكاتور يصوّر أعضاء الكلان في مدينة شارلوت وهم يرتدون ملابس نسائية، استنادًا إلى تقارير تفيد بأن بعضهم كان يقوم بدوريات ليلية في أحياء السود بهذه الهيئة للإيقاع بالسود الذين قد يتورطون في الاعتداء عليهم وقد رفض هوفر هذه الخطة خشية أن تُظهر منظمة كو كلوكس كلان في صورة "الأبطال" الساعين لحماية النساء البيض[٣].

طور مكتب التحقيقات الفيدرالي عند مواجهته منظمة كو كلوكس كلان أساليبه بصورة غير تقليدية من بينها ابتكار منظمات وهمية ليس لها وجود حقيقي يهدف إلى تفكيك البنية الداخلية للكلان من الداخل، وان تصميم هيئة وهمية اسمها اللجنة الوطنية للسكينة الداخلية (National Committee for Domestic Tranquility)، وإعطاؤها وجوداً على الورق بفروع في تسع عشرة ولاية، ورئيس مختلق باسم هارمون بلينرهسيت مع عنوان بريدي في دايتون أوهايو (P.O. Box 124)، مثل هذا الابتكار أضفى صورة من المشروعية على رسائل واستدراجات كانت ترسل مباشرة إلى عناصر محددة داخل الكلان وهو ما يوضح مستوى التخطيط والاهتمام بإضفاء هالة رسمية حتى على أداة خداعية بالكامل، ومن الناحية العملياتية فقد استُخدمت النشرات المصممة على ورق رسمي للجنة بوصفها وسيلة نفسية

(1)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 24 May1966 , Section1, 157-9-Main; James kirkpatrick davis, Op.cit., p.82.
(2)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 20 /4/ 1966 , Section1, 157-9-Main.
(3)Kenneth Oreilly, Op.cit., p. 202-203.

واستراتيجية لاستغلال توترات داخلية وصراعات فصائلية داخل كو كلوكس كلان حيث تُعدّ حالات الانقسام والاحتكاك أفضل الاوقات لجذب مخبرين أو لإذكاء الانشقاقات [١].

وفي سياق مختلف لجأ برنامج كوينتيلبرو إلى جانب أساليب التعطيل النفسي والتنظيمي القائمة على إرسال الرسائل المجهولة إلى تنفيذ عملية اقتحام سرية غير مشروعة ومن دون إذن قضائي استهدفت منظمة كو كلوكس كلان، ففي ١٩ تموز ١٩٦٦ نفذت عملية اقتحام قام بها عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مكنتهم من الوصول إلى السجلات التي كانت بحوزة ثلاثة من المسؤولين رفيعي المستوى داخل التنظيم بعد اقتحام مساكنهم ومقارهم التنظيمية بصورة خفية وأن الوثائق التي جرى الاستيلاء عليها وفّرت لمكتب التحقيقات الفيدرالي صورة شاملة عن تركيبة العضوية الداخلية إلى جانب بيانات مالية دقيقة تتعلق بآليات تمويل أنشطة المنظمة وإدارتها، هدفت هذه العملية إلى تعطيل البنية التنظيمية للمنظمة وتعميق الانقسامات الداخلية وتسريع مسار تفككها[٢].

كذلك استعان مكتب نيو أورلينز الميداني في خريف عام ١٩٦٦ بإحدى أكثر تقنيات كوينتيلبرو فعالية والمعروفة باسم "**سترة المخبر**"(snitch-jacket) وذلك عبر تلفيق صفة المخبر لمساعد التنين الاكبر في اتحاد الكلان الموحّد بلويزيانا، أرسل المكتب رسالة مزيّفة باسم "**اللجنة الوطنية**" قدّم فيها شكره للمساعد الخاص لما يسمى بالقائد الأعلى على تعاونه وهو يعلم يقينًا أن التنين الاكبر يتولى شخصيًا فتح جميع الرسائل الواردة إلى صندوق بريد المنظمة وقد أثار هذا الإجراء حالة من الفوضى الداخلية إذ انفجر حينها القائد الأعلى غضبًا وطالب بتجميد المساعد عن أي نشاط لحين التحقق من الاتهام، وعُقد اجتماع في ويست مونرو بتاريخ ٥ أيلول ١٩٦٦ اتّسم بالشجار وتبادل الإهانات وانتهى إلى طريق مسدود مع الإعداد لمحاكمة داخلية [٣].

غير أنّ المكتب اعتبر أن الهدف قد تحقق إذ بيّنت مذكرة مؤرخة في ٢١ أيلول من نفس العام أنّ الأثر النفسي والتنظيمي على المنظمة كان بالغًا بغضّ النظر عن نتيجة

(1)Frank J. Donner, Op.cit., p. 210
(2)Church Committee, Book III, op. cit., P.360.
(3) James kirkpatrick davis, Op.cit., p 82; Frank J. Donner, Op.cit., p 209.

القضية فالشكوك والانقسامات تسللت إلى صفوف التنظيم مما عكس نجاح الاستراتيجية في إضعاف الروح المعنوية للفرع وتحويله إلى بنية شبه مشلولة[١].

وفي سياقٍ متصل وبعد مرور مدة قصيرة فقدت الجنة الوطنية للسكينة الداخلية التي ابتكرها المكتب فعاليتها، فابتدع مكتب التحقيقات الفيدرالي كيانًا وهميًا جديدًا حمل اسم "اللجنة الوطنية للاستخبارات" (NIC) لم يكن هذا التنظيم قائمًا إلا على الورق لكنه جرى الترويج له بين اعضاء منظمة كو كلوكس كلان عبر شبكة من المخبرين الموثوقين على أنه جهاز داخلي أنشئ بإرادة الأعضاء أنفسهم لحمايتهم من فساد القيادة؛ تكمن أهمية هذه العملية في دلالتها على انتقال مكتب التحقيقات الفيدرالي من المراقبة التقليدية إلى أساليب الخداع البنيوي حيث لم يكتفِ بزرع العملاء أو تمرير الشائعات بل أوجد مؤسسة موازية هدفها إحداث انقسام دائم في صفوف التنظيم، وقد برزت إحدى أبرز تكتيكات هذه اللجنة الوهمية عام ١٩٦٧ عندما أرسلت رسالة مزورة تتهم شخصيات بارزة في المنظمة مثل روبرت شيلتون وج. ر. جونز بالاختلاس ورغم محاولة شيلتون اللجوء إلى مكتب البريد لرفع دعوى احتيال إلا أن تحقيقات البريد اعتبرت القضية مجرد صراع داخلي الأمر الذي أتاح لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يتنصل من أي مسؤولية قانونية ويواصل عملياته بحرية، وبهذه الكيفية جسّد ابتكار اللجنة الوطنية للاستخبارات منطق الحرب السرية التي اعتمدها المكتب وهي ضرب الخصم من الداخل عبر بث الشكوك و تقويض شرعية القيادة وزرع شعور بالارتياب المستمر بحيث يصبح التنظيم غير قادر على الصمود أو التخطيط بعيد المدى لقد مثلت هذه الاستراتيجية أحد أوجه الهندسة السياسية السرية التي اتبعها المكتب لتعطيل الجماعات اليمينية المتطرفة دون الدخول في مواجهة قانونية مباشرة قد تثير مساءلات علنية[٢].

وفي كانون الأول ١٩٦٧ أفاد مكتب التحقيقات الفيدرالي بتقرير وجه للمدعي العام أن عملياته الميدانية نجحت في اختراق خلايا الكلان بواسطة مخبرين وأسفرت عن إضعاف قدرات المنظمة على ارتكاب أعمال عنف، مع تقديم أمثلة يزعم أنها دلائل على ذلك، وفي الوقت نفسه استُخدمت وسائل الإعلام لعرض هذه الإجراءات كقصص انتصار موضوعات

(1)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 21 september 1966 , Section1, 157-9-Main.
(2)Frank J. Donner, Op.cit., p 210.

مثل (الكلان العائد) و(الحرب السرية لمكتب التحقيقات الفيدرالي) بهدف تشكيل انطباع عام مؤيد لدى الجمهور وأعضاء الكونجرس(١).

جاء ردّ كو كلوكس كلان على حملات المكتب على شكل تحذيرات وعقوبات تهديدية؛ فقد أصدرت المنظمة تعليمات لأعضائها تبيح لهم جلد أي عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي يُقبَض عليه داخل ممتلكاتهم، ولم تقتصر التهديدات على البيانات الرسمية بل وثّقت شواهد محلية منها تصريح لأحد تجّار فيلادلفيا المنتمين للكلان قال فيه إنه سيجلد أي عميل للمكتب يدخل متجره، مما يعكس أجواء التهديد والرهبة التي واجهها عملاء المكتب أثناء تنفيذ عمليات كوينتيلبرو ضد الكلان(٢).

وبسبب الخشية من اعتداءات عناصر الكلان، سارعت عناصر المكتب إلى اتخاذ تدابير احترازية لحماية أنفسهم فعند استعمال مركباتهم الشخصية كانوا يفحصون العجلات وأسفل الهيكل بعناية للتأكد من خلوها من وجود الديناميت قد يكون مثبت اسفلها، فضلاً عن فتح غطاء المحرّك وتفتيش كامل السيارة قبل الانطلاق، تعكس هذه الإجراءات حالة من التصادم المتبادل والتي اتخذت طابع العنف بالعنف أثناء مدة الاقتتال والتصادم بين الكلان ومكتب التحقيقات الفيدرالي(٣).

وفي السياق ذاته كثّف مكتب التحقيقات الفيدرالي جهوده من خلال اعتقال عناصر من كو كلوكس كلان وفضحهم أمام الرأي العام وزرع الشكوك المتبادلة في صفوفهم عبر شبكة المخبرين والعمليات السرية، هذه الاجراءات جعلت منظمة كو كلوكس كلان في عام ١٩٦٨ وما بعده تشهد تراجعًا حادًا في عضويتها، وقد اعتُبر هذا الانحسار إحدى أبرز العلامات التي استند إليها المكتب ليبرهن على نجاح برنامج كوينتيلبرو في تفكيك كو كلوكس كلان وإضعاف قدرتها على الاستمرار(٤).

وبهذا الصدد أراد إدغار هوفر عبر مذكرة مؤرخة في ٢٧ أيلول ١٩٦٩ أن يُعلم المدعي العام بمستجدات ما اسماه "**التقدّم المهم في تحقيقاتنا حول منظمة كو كلوكس كلان**" وقد صيغ التقرير ليبرز جهود مكتب التحقيقات الفيدرالي في تقويض نفوذ الكلان

(1) Ibid, p.211.
(2)James O. Ingram, Interview, interview by Avery P. Collins, 12 January 2005, The FBI Oral History Project, Society of Former Special Agents of the FBI, , p9.
(3)Ibid. P.11.
(4)David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p 150.

خلال مدة كان فيها عدد من القادة والمواليين لمنظمة كو كلوكس كلان خلف القضبان، وأفاد هوفر بأن المكتب قد ركّز على الاستخدام الحذر وتوجيه بعض المخبرين من ذوي الخلفيات العرقية لزرع الانقسام داخل التنظيم، مضيفًا أن نجاح هذه الخطوة سيمهّد لمرحلة يكرّس فيها المكتب كامل مسؤولياته من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من تحييد الكلان وشلّ نشاطه(١).

كذلك لم يكن برنامج كوينتيلبرو ضد كو كلوكس كلان مجرد سلسلة من الإجراءات العادية بل شملت عمليات ميدانية ففي عام ١٩٧٠ جرى استدراج ونصب كمين لعناصر من الكلان في ولاية مسيسيبي أثناء محاولتهم تنفيذ عملية تفجير مما أسفر عن مقتل أحدهم وإصابة آخر بجروح وقد نُسقت محاولة التفجير عبر مخبرين يعملان لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالي تقاضيا معًا مبلغ ٣٦,٠٠٠ دولار خُصص منها ٣٠,٠٠٠ دولار جُمعت من الجالية اليهودية(٢) في مدينة ميريديان بولاية مسيسيبي وذلك لتمويل عملية الاستدراج وتنفيذ الكمين وفق تعليمات المكتب والشرطة المحلية(٣).

ان هذه الواقعة كشفت البعد العملي الأكثر خطورة في برنامج كوينتيلبرو إذ تجاوز حدود المراقبة والدعاية السوداء إلى المشاركة في عمليات ميدانية أدت إلى سقوط قتلى وجرحى كما ابرزت الواقعة جانبًا آخر يتمثل في تعاون بعض من المجتمع المحلي ممثلًا في الجالية اليهودية مع مكتب التحقيقات الفيدرالي وهو ما يعكس حجم القلق من تصاعد العنف العنصري لمنظمة كو كلوكس كلان ويمكن القول إن هذا الكمين شكّل دليلاً واضحا لنجاحًا أمنيًا في إحباط عمل إرهابي.

واصلَ مكتبُ التحقيقاتِ الفيدرالي ملاحقةِ منظمة كو كلوكس كلان إلى أن كُشِفَ برنامجُ كوينتيلبرو عامَ ١٩٧١ وخلال تلك الحقبة عَدَّ المكتبُ أنه نجح في تقويضِ الكلان عبرَ اختراقٍ منهجيّ وشبكاتٍ من المخبرين وترويجِ منشوراتٍ دعائيةٍ ساخرةٍ تتضمّن رسوماً كاريكاتيريّة إلى جانبِ طيفٍ من التكتيكاتِ النفسيّة والإعلاميّة الأخرى وقد صُوِّرَ أعضاءُ

(1) Curt Gentry, Op.cit., P566.

(٢) ان علاقة كو كلوكس كلان بالجالية اليهودية في الستينيات اتسمت بالعداء المستمر بسبب دعم الجالية اليهودية لحركات الحقوق المدنية والسود. ينظر:

Church Committee, Book III, op. cit., P.34,82.

(3)Frank J. Donner, Op.cit., p. 211.

الكلان في مراسلات ج. إدغار هوفر بوصفِهم شرائحَ اجتماعيةً يسهلُ توجيهُها والتلاعبُ بها علناً لقصورٍ في التثقيف وهي مقولةٌ اتّخذها هوفر مسوِّغاً لنهجٍ هجوميٍّ ادّعى أنه أفضى إلى إضعافِ التنظيم(١).

ومع أنّ المكتب قدّم حصيلته ضدّ الكو كلوكس كلان بوصفها دليلاً على فاعلية الاختراق والدعاية فإنّ قسمًا من ذلك الذي عدَ نجاحاً كان قد تحقق بوسائل ملتبسة المشروعية مخالفة للدستور والحريات المدنية، ما أضعف نقاء سردية الانتصار التي رُوِّج لها، وفي الأثناء ومع انكشاف العنف الكلان قطع عددٌ من السياسيين الذين عُدّوا متعاطفين صلتهم العلنية بالتنظيم فتعرّضت المنظمة لقيودٍ قضائية وتشريعية وصلت في حالات بعينها إلى الحظر العملي وتعطيل النشاط(٢).

ختاماً حسمت مذكرةُ مديرِ مكتبِ التحقيقاتِ الفيدرالي ج. إدغار هوفر المؤرَّخة في ٢٨ نيسان ١٩٧١ المسارَ المؤسسيَّ لبرامج كوينتيلبرو؛ إذ قضت بوقفِ جميع العمليات التي أدارتها الدوائرُ الميدانية ومن بينها العمليات التي استهدفت كو كلوكس كلان كما اشترطت المذكرة أن تُرفَع أيّ إجراءاتٍ ذات طبيعة مكافحة استخباراتية مستقبلًا في صورة توصياتٍ تخصُّ القضية المعنيّة لتُبتَّ فيها على أساسٍ فردي وليس ضمن برنامج محدد مع اشتراط الحصول على تفويضٍ مسبق من المقرّ قبل الشروع بأيّ نشاط، وبذلك اختُتمت مرحلةٌ امتدّت ثمانية اعوام من العمل السرّي ضد منظمة كو كلوكس كلان، وانتقل المكتبُ من برنامج دائم إلى معالجةٍ انتقائيّةٍ أشدّ مركزيّةً ورقابةً(٣).

(1) Laura Mills, Divided We Stand: An Investigation of Americas Dual Psyche and the FBI's War on Anti-Americanism, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Bachelor of Arts in History, William and Mary, Williamsburg, VA, 3May 2022, p.59.
(2)Селифонтова Д. Ю, и Я. А. Левин, ФБР и Ку-клукс-клан: основные факторы и особенности противодействия экстремизму в США 1960–1970-х годов. Самарский государственный технический университет (Самара, Российская Федерация), опубликовано 27 февраля 2023 г., с. 196.
(3)FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 28 /4/ 1971 , Section2, 157-9-Main.

المبحث الثاني / حزب *الفهد الاسود (١٩٦٧-١٩٧١)*

شهد النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين تصاعداً حادّاً في التمييز العنصري والعنف الموجّه ضد الأمريكيين من أصلٍ إفريقي إذ كان يُجبر كثيرٌ منهم على المشاركة في حرب فيتنام رغم حرمانهم من أبسط حقوقهم المدنية داخل بلادهم وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس ليندون جونسون(Lyndon Johnson) حاولت معالجة التفاوت العرقي من خلال برنامجها الإصلاحي الذي أطلقت عليه "**المجتمع العظيم**" (the great society) وما رافقه من تشريعات للحقوق المدنية الا ان تلك الإجراءات بقيت قاصرة عن تلبية طموحات ٢٢ مليوناً من الأمريكيين السود فقد ظلّ التمييز العنصري في مجالات العمل والتعليم والسكن جزءاً من الحياة اليومية لهم مما أجّج حالة من الإحباط والغضب الواسع [١].

وفي ظل غياب إنجازات ملموسة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية اتجهت مجموعة من الشباب السود إلى الاحتجاج بأشكال أكثر راديكالية بل وأحياناً إلى التمرّد والاشتباك مع أجهزة الدولة وتزامن ذلك مع ما تعرضت له المجتمعات السوداء من هجمات متكررة من منظمة كو كلوكس كلان في ظل تواطؤ أو تراخٍ واضح من قبل الشرطة المحلية وهو ما عمّق شعورهم بعدم الأمان،[٢] ونتيجةً لهذه الظروف المتراكمة برزت الحاجة لدى مجموعة من المثقفين والناشطين السود لتشكيل تنظيم ثوري يتولى الدفاع عن مجتمعاتهم فأسّس هيوي برسي نيوتن(Huey Percy Newton) وبوبي سيل (Bobby Seale) حزب الفهد الأسود في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٦ في أوكلاند بولاية كاليفورنيا،[٣] وهو عبارة عن حركة ثورية نادت لحمل السلاح،[٤] رفع الحزب شعارًا يؤكد أن إدارة شؤون المجتمعات السوداء في الولايات المتحدة يجب أن تكون بيد أبنائها أنفسهم وأنه لا بد من وضع حدٍ لسياسات التهميش والانتهاكات التي يتعرض لها السود كما شدد الحزب على ضرورة تحقيق

(١) كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص ١٩-٢٢.

(2) Emanuel Perlmutter, N.A.A.C.P. Urges Inquiry On police Bids Koota Convene Jury on beating Of Panthers, New York Times, Monday, Septeember 8, 1968,p38; Laura Mills, Op.cit., P.51-52.

(3) Henry Hampton, Steve Fayer, and Sarah Flynn, Voices of Freedom: An Oral History of the Civil Rights Movement from the 1950s Through the 1980s, New York, Bantam Books, 1989, P.351.

(4) Jules Boykoff, The Suppression of Dissent: How the State and Mass Media Squelch US American Social Movements, Routledge, 2013, P. 67.

الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ووقف الاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه القوى الرأسمالية بحق تلك المجتمعات(١).

في بداية نشاطهم ركّز أعضاء حزب الفهد الأسود على تقديم خدمات مدنية داخل الأحياء الفقيرة فكان أول ما قاموا به تنظيم حركة المرور في الشوارع القريبة من المدارس لضمان انسياب السير ثم ساعدوا الأطفال على عبور الطرق بأمان عند ذهابهم إلى المدرسة وعودتهم منها، وبرنامج افطار الاطفال وبعد هذه المبادرات الاجتماعية بدأوا بتسيير دوريات في المناطق التي تفشّت فيها الجريمة وشاركوا في الاحتجاجات الرافضة لإخلاء السكان السود من منازلهم من قبل الحكومة الامريكية بدعوى تطوير المدن والتي استهدفت الاحياء التي يسكنها السود كما تولوا مراقبة تصرفات رجال الشرطة في اوكلاند(٢).

من أبرز ما أثار غضب مكتب التحقيقات الفيدرالي على نحوٍ خاص برنامجُ "إفطار الأطفال" التابع لحزب الفهد الاسود إذ نال تغطية دعائية واسعة، غير أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي رأى أنّ جزءًا كبيرًا من التبرعات التي قدّمها بعضُ رجال الأعمال ووسائلُ إعلامٍ متعاونة كان وليدَ ضغوطٍ وترهيبٍ وإكراه(٣).

لكن هذه الأنشطة المدنية سرعان ما اصطدمت بواقع التوتر مع الأجهزة الأمنية إذ شهد يوم السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٧ أول مواجهة مباشرة بين الجانبين حين أوقف أحد ضباط الشرطة اثنين من أعضاء الحزب احدهم هيوي برسي نيوتن احد مؤسسي الحزب بسبب مخالفة مرورية بسيطة أثناء قيادتهم مركبة في اوكلاند وخلال التوقيف وقع تبادل لإطلاق النار أُصيب نيوتن بأربع طلقات نارية لكنه نجا، فيما قُتل الضابط في مكان الحادث وقد شكّلت هذه الحادثة نقطة تحوّل بارزة أسهمت في تصاعد حدة الصراع بين الطرفين(٤).

وفي اعقاب تلك الحادثة وُجّه الاتهام إلى هوي نيوتن بتهمة القتل لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في مسار حزب الفهد الأسود فقد شهد الحزب تحولًا استراتيجيًا في نشاطه السياسي

(1) Michael Ratner, Margaret Ratner Kunstler, Hell No: Your Right to Dissent in Twenty First-Century America, The New Press, 2011, P.20.
(2) James kirkpatrick davis, Op.cit.,P.103.
(3) Curt Gentry, Op.cit., P.622.
(4) James kirkpatrick davis, Op.cit.,P.104;
كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص ١١١.

والتنظيمي وتزامنت هذه الحادثة مع تحالفه مع لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية في خطوة عكست رغبته في توسيع دائرة تحالفاته وبناء شبكة دعم أوسع، وفي خضم تلك التطورات أصدر ج. إدغار هوفر في الرابع من آذار ١٩٦٨ مذكرة سرية وسّع بموجبها برنامج كوينتيلبرو في مواجهة حزب الفهد الاسود واضعًا أهدافًا استراتيجية طويلة المدى تركز على شلّ قدرة الحزب على النمو والتأثير وجاء في صلب تلك الأهداف منع الحزب من إقامة تحالفات سياسية واجتماعية والحيلولة دون بروز قيادة موحدة قد تُوحِّد قاعدته الجماهيرية إضافة إلى تشويه صورته في الرأي العام وبوجه خاص بين الشباب الذين مثّلوا ركيزة تمدده(١).

وفي السادس من نيسان من العام نفسه وقعت مواجهة مسلّحة مع شرطة أوكلاند أسفرت عن إصابة شرطيين ومقتل بوبي هاتون أحد أبرز شباب الحزب والمسؤول عن شؤونه المالية وفي ختام هذه المرحلة المضطربة أُدين هوي نيوتن وحُكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا، (٢) ومع ذلك لم تؤدِ هذه الإجراءات إلى كسر الحزب بل جعلته رمزًا بارزًا للقوة السوداء وصوتًا متحديًا في مواجهة قمع الشرطة، لتغدو تلك الأحداث علامة فارقة في مسار الصراع السياسي والاجتماعي في تلك الحقبة(٣).

وفي هذا السياق أطلق الحزب في نيسان عام ١٩٦٨ حملة تجنيد وطنية واسعة النطاق هدفت إلى كسب التأييد الشعبي وتعزيز حضوره في مختلف الولايات الأمر الذي أثار قلق الأجهزة الفيدرالية ودفعها إلى إعادة النظر في أدوات مراقبته ومواجهته(٤).

وقد أنشأ الحزب خمسةٍ وأربعين فرعاً موزعة على عدد من المدن الأمريكية الكبرى شملت لوس أنجلِس (Los Angeles) وسان دييغو (San Diego) وسان فرانسيسكو (San Francisco) في ولاية كاليفورنيا، ونيو أورليانز (New Orleans) في ولاية لويزيانا، وشيكاغو (Chicago) في ولاية إلينوي، وديترويت (Detroit) في ولاية ميشيغان، ودنفر (Denver) في ولاية كولورادو، ونيوآرك (Newark) في ولاية نيوجيرسي، ونيويورك

(1)FBI, Subject: Counterintelligence program Black nationalist- pathe groups Pacial intelligence , 4 March 1968 , Section1, 100-448006, P.2-6.
(2)Kenneth Oreilly, Op.cit., p.195.
(3)Joshua Bloom and Waldo E. Martin Jr, Black against Empire: The History and Politics of the Black Panther Party, Berkeley, University of California Press, 2013, P.3
(4)Kenneth Oreilly, Op.cit., p.195.

(New York City) في ولاية نيويورك، وبوسطن (Boston) في ولاية ماساتشوستس، ودالاس (Dallas) في ولاية تكساس، وفيلادلفيا (Philadelphia) وبيتسبيرغ (Pittsburgh) في ولاية بنسلفانيا، وكليفلاند (Cleveland) في ولاية أوهايو، وسياتل (Seattle) في ولاية واشنطن، وبالتيمور (Baltimore) في ولاية ميريلاند، وأوماها (Omaha) في ولاية نبراسكا، وميامي (Miami) في ولاية فلوريدا، ونيو هيفن (New Haven) في ولاية كونيكتيكت، فضلًا عن مدن أخرى تركز فيها الوجود السكاني للسود، وقد رافق هذا الانتشار الجغرافي مع ازدياد ملحوظ في حجم العضوية إذ ارتفع عدد أعضاء الحزب خلال تلك المرحلة ليبلغ نحو ٥٠٠٠ عضو الأمر الذي عكس تحوّله من تنظيم محلي محدود إلى حركة وطنية ذات حضور مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية الأمريكية آنذاك[١].

وفي ظل هذا التوسع التنظيمي والانتشار الجغرافي الواسع الذي كان قد حققه حزب الفهد الأسود، وما كان قد رافقه من تصاعدٍ ملحوظ في نشاطه الميداني، خلص مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن اللحظة أصبحت مواتية لتطبيق برنامجٍ موجَّه خصيصًا للتعامل مع الحزب. فقد كانت فروع الحزب قد قادت، خلال تلك المرحلة، مظاهرات واسعة النطاق في عدد من الولايات الأمريكية، ودخلت في مواجهات دامية مع قوات الشرطة، الأمر الذي أسهم في تصعيد حدة التوتر بين الحزب وأجهزة الدولة. وقد أدّى هذا التصعيد إلى تحويل الحزب إلى محورٍ رئيسي لاهتمام وسائل الإعلام الأمريكية في تلك المدة، وهو ما انعكس بدوره على المناخ السياسي العام وأسهم في التأثير في عملية صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية، ومهّد الطريق أمام اعتماد سياسات أكثر تشددًا تجاه الحزب وأنشطته[٢].

جذبت حركة الفهد الاسود انتباه الراي العام لذلك كان من الضروري من وجهة نظر ادغار هوفر تدمير هذا الحزب، فبحلول تموز ١٩٦٨ اصبح حزب الفهد الاسود محور التركيز الاساسي لبرنامج كوينتيلبرو،[٣] بعدها أصدر هوفر في آب عام ١٩٦٨ توجيهاته إلى وكلاء المكاتب الميدانية لمكتب التحقيقات الفيدرالي في إطار تنفيذ برنامج كوينتيلبرو تقضي باستخدام جميع الوسائل والتكتيكات الممكنة لتعطيل نشاط حزب الفهد الاسود

(١) كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص٣٥-٣٧.

(2) David Remnick, The Bridge: The Life and Rise of Barack Obama, Ne York, 2010, P.309-310.

(3) Church Committee, Book III, op. cit., P.188.

وإضعافه، كما ألزم الوكلاء بفرض مضايقات مستمرة على أعضاء الحزب بهدف الحد من تحركاتهم وشل قدرتهم التنظيمية، [١] ونظرَت السلطات الفيدرالية وأجهزة إنفاذ القانون وعلى رأسها مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى الحزب على أنه تنظيم متطرف يشكّل تهديداً مباشراً للنظام القائم وبذلك كان الحزب قد اصبح هدفاً مركزياً للمراقبة والملاحقة في سياقٍ تميّز بتوترٍ عرقي وسياسي غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة[٢].

صرّح هوفر في الثامن من أيلول ١٩٦٨ لصحيفة نيويورك تايمز مؤكدًا أن حزب الفهد الأسود يُعد أعظم تهديد للأمن الداخلي للبلاد وقد علّل ذلك بأن الحزب استمد أفكاره من الأيديولوجية الشيوعية وأن أعضاءه تورطوا في الاعتداءات على رجال الشرطة وشاركوا في مواجهات عنيفة في مناطق مختلفة من الولايات المتحدة كما أشار إلى أن عناصر الحزب ومندوبيه يجوبون أنحاء البلاد للترويج لأفكار تقوم على الكراهية والعنف مستهدفين ليس فقط سكان الأحياء الفقيرة والمعزولة بل أيضًا الطلاب في المدارس الثانوية والكليات والجامعات في محاولة لتوسيع قاعدتهم الشعبية وتأجيج مشاعر التمرد لدى الأجيال الشابة،[٣] كما اكد مرارا وتكرارا بطرق مختلفة ان احد اهدافنا هي جعل حزب الفهد الاسود معزولا عن المجتمع الابيض والاسود المعتدل الذي قد يدعمه[٤].

ومع اتساع نفوذ الحزب وتزايد نشاطه الميداني وتحالفه مع لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية وجدت أجهزة الأمن الفيدرالية نفسها أمام تنظيم آخذ في النمو يتجاوز حدود المتابعة التقليدية الأمر الذي دفع مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى توسيع نطاق عملياته ضمن برنامج كوينتيلبرو ليشمل أدوات أكثر تعقيدًا وتأثيرًا وقد عكست إحدى الوثائق السرية الصادرة في ٢٧ ايلول ١٩٦٨ هذا التوجه بوضوح إذ شددت على أن مجرد تكثيف التحقيقات وزيادة عدد المخبرين لم يعد كافيًا بل ينبغي تنفيذ عمليات منظمة تستهدف تفكيك الحزب من الداخل، ودعت المذكرة المكاتب الميدانية إلى تقديم مقترحات عملية لخلق انقسامات حادة بين القيادات الوطنية والمحلية وإثارة الشكوك حول مصادر التمويل والعلاقات الشخصية والولاءات بما يؤدي إلى تفكك الثقة داخل الصف القيادي، كما أوصت باستغلال

(1)Michael Ezra, Civil Rights Movement: People and Perspectives, Bloomsbury Publishing USA, 2009, P.134 ; Jamie J .Wilson, The Black Panther Party:A Guide to an American Subculture, Bloomsbury Publishing USA, 2018, P.43-50.
(2) Frank J. Donner, Op.cit., P.127.
(3) Church Committee, Book III, op. cit., P.187-188.
(4) Joshua Bloom and Waldo E. Martin Jr, Op.cit., P.6.

أي زيارات خارجية لأعضاء الحزب للإضرار بسمعته والعمل على تأليب الرأي العام داخل الأحياء الفقيرة ضده، وقد مثّلت هذه السياسة أحد الأعمدة الرئيسة لاستراتيجية كوينتيلبرو التي سعت إلى ضرب الحزب من الداخل قبل أن يحقق مزيدًا من الانتشار والتجذر في الساحة الأمريكية(١).

نشأت حالة توتّر بين الحزب و لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية بعد مرور مدة قصيرة عن تحالفهما تمثّلت في اختلافاتٍ أيديولوجية وتنظيمية وتنافسٍ على جمهورٍ واحد فان لجنة التنسيق الطلابية التي انطلقت بمنهج "اللاعنف" اتجهت تدريجيًا نحو خطاب "القوة السوداء" لكنها ظلّت أكثر تحفّظًا إزاء التحالفات متعددة الأعراق، في حين سعى الفهود إلى جبهةٍ أوسع تضم طلبة ونقابيين وبيضًا متعاطفين كما تباينت تكتيكات الطرفين بين تعبئةٍ طلابية وحراكٍ جامعي لدى لجنة التنسيق الطلابية وبرامج خدمية مجتمعية ودوريات مراقبة الشرطة لدى الفهود؛ ومع توسّع نفوذ الفهود داخل المدن تصاعد التنافس على استقطاب الشباب والموارد والرمزية القيادية وزادت الشخصيات الكاريزمية والاختيارات الإعلامية الحادّة(٢).

استثمر مكتب التحقيقات الفيدرالي ذلك الخلاف ليفكك بصورة اكبر التحالف بين حزب الفهد الأسود ولجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية، ففي ١٠ تشرين الأول ١٩٦٨ رفع مدير الاستخبارات العرقية ج. سي. مور مذكرة إلى رئيس شعبة الاستخبارات سي. سوليفان عرض فيها خطة إعلامية ممنهجة لشق الصف وإضعاف الروابط بين الطرفين، كما أوصت المذكرة بتصعيد عمليات كوينتيلبرو بحق عدد من القيادات المحورية في التحالف، واعتبارهم أهدافًا مباشرة لإجراءات أشد حدّةً وإلحاحًا مما كان معمولًا به سابقاً،(٣) وبالجهود التي بذلها مكتب التحقيقات الفيدرالي بدأ التحالف بالانقسام(٤).

لم تقتصر عمليات كوينتيلبرو على استهداف حزب الفهد الاسود و تعطيل مساعي بناء الائتلافات بل مضت نحو تعميق الشروخ بينه وبين تنظيماتٍ سوداء ذات خلافات

(1) FBI, Subject: Counterintelligence program Black nationalist- pathe groups Pacial intelligence , 27 september 1968 , Section4, 100-448006.

(2) Jane Rhodes, Framing the Black Panthers: The Spectacular Rise of a Black Power Icon, New York, New Press, 2007, P.185.

(3) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 10 October 1968 , Section4, 100-448006.

(4)Hugh Pearson, The Shadow of the Panther: Huey Newton and the Price of Black Power in America, Jackson, Perseus Books, 1996, P.150-164.

أيديولوجية معه فقد وجّه مدير الاستخبارات العرقية في مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى مكتب القيادة الاستراتيجية في بالتيمور مذكرة مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ متضمنة توجيهٍ صريح لاستثمار حالة الاحتقان بين الحزب ومنظمة "**الارقاء المتحدون**"(United Slaves Organization) القومية الثقافية المتمركزة في جنوب كاليفورنيا، لتحوّل ذلك الاحتقان إلى ما يشبه حرب عصابات تُرافقها تهديدات بالقتل والانتقام،[١] وفي مذكرة لاحقة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني صادرة عن مركز القيادة الاستراتيجية في لوس أنجلِس، اقترحت إرسال رسالة مجهولة تُنسب زورًا إلى الفهود السود تُشيع على ان مؤامرة مزعومة لاغتيال زعيم منظمة الارقاء المتحدون رون كارينغا، بقصد إشعال ثأر مباشر بين التنظيمين وعُزِّز هذا النهج بحملة دعايات بصرية، رسوم كاريكاتورية تشهيرية مُلفَّقة نُسبت تارةً إلى منظمة الارقاء المتحدون وتارةً إلى الفهود وجرى بثّها داخل الأحياء السوداء عبر فروع المكتب في لوس أنجلِس وسان دييغو لتأجيج السخرية المتبادلة وإعادة إنتاج انعدام الثقة والعداء بما يفضي إلى تفكيك الروابط البينية واستنزاف طاقة الطرفين داخل بيئتهما الاجتماعية[٢].

لم يكتفِ مكتب التحقيقات الفيدرالي بإذكاء التوترات بين الجماعات المستهدفة بل وجّه جهوده أيضًا نحو تصفية القيادات المؤثرة داخل حزب الفهد الاسود فلم يتوقف إدغار هوفر ووكلاؤه عند حدود حملات التضييق والملاحقات الاستفزازية بل تجاوزوا ذلك إلى ترتيب خطة تمثلت في اغتيال نائب رئيس الحزب فريدريك ألين هامبتون (Frederick Allen Hampton)[٣]، [١] وهو أحد أبرز القيادات وأكثرها تأثيرًا فقد اشتهر هامبتون بقدرته على

(1) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 25 November 1968 , Section5, 100-448006.

(2) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 29 November 1968 , Section5, 100-448006.

(٣) **فريدريك ألين هامبتون:** ناشط سياسي واشتراكي ثوري وُلد عام ١٩٤٨ في مدينة سمرسديل بولاية إلينوي. برز اسمه في صفوف حزب الفهد الاسود منذ عام ١٩٦٥، وتولّى رئاسة فرع الحزب في شيكاغو عام ١٩٦٧، قبل أن يصبح نائبًا لرئيس الحزب في العام التالي، مستفيدًا من قدرته على التنظيم وخطاباته الجماهيرية المؤثرة. وقد اعتبره مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ عام ١٩٦٧ تهديدًا ذا طابع راديكالي، فبدأ باتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من نشاطه في شيكاغو، إلى أن جرى اغتياله في الرابع من كانون الأول ١٩٦٨. للمزيد ينظر:

Michael Newton, Unsolved Civil Rights Murder Cases 1934-1970, Jefferson, NC, McFarland and Company, 2016, P.139.

تحويل عصابات الشوارع في شيكاغو إلى تنظيمات سياسية ذات وعي فكري وكان من إنجازاته البارزة نجاحه في تحويل عصابة الشوارع البورتوريكية إلى تنظيم سياسي عُرف باسم حزب اللوردات الشباب الذي أصبح لاحقًا حليفًا سياسيًا لحزب الفهد الاسود، [٢] فمن خلال المساعدة التي قدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي للشرطة التي تمثلت بتزويد الشرطة بمخطط شقة هامبتون ومخطط طوابق البناية فقد اقتحمت الشرطة شقة هامبتون وهي تطلق النيران بكثافة فقتلوا هامبتون في حجرته وهو نائم في سريره في الرابع من كانون الاول ١٩٦٨[٣].

يُظهر هذا التكتيك بوضوح الطبيعة القمعية العميقة لعمليات كوينتيلبرو إذ لم يقتصر دور مكتب التحقيقات الفيدرالي على جمع المعلومات أو بث الانقسام بل تعدّاه إلى التعاون المباشر مع الأجهزة الشرطية لتصفية قيادات مؤثرة ميدانيًا فالمشاركة في عملية اغتيال شخصية قيادية مثل فريد هامبتون لم تكن مجرد رقابة أمنية بل فعل منظم هدف إلى كسر البنية التنظيمية للحزب وإرهاب محيطه الاجتماعي وإرسال رسالة ردع لأي حركة احتجاجية مماثلة هذه الواقعة تجسّد كيف تحوّل المكتب من جهاز استخباري إلى أداة قمع سياسي مباشر.

وفي سياق اخر واستمراراً بتكتيكات برنامج كوينتيلبرو باستهداف حزب الفهد الاسود، فقد علم مكتب التحقيقات الفيدرالي بوجود مفاوضات مباشرة بين حزب الفهد الاسود ومنظمة الأرقّاء المتحدون في اوائل عام ١٩٦٩ لتفادي الانزلاق إلى إراقة الدماء ووضع ترتيبات لخفض الاحتكاك، فقد بادر مكتب التحقيقات الفيدرالي ضمن إطار برنامج كوينتيلبرو وحوّل مسار التهدئة إلى تصعيدٍ منظّم عبر أدوات حرب نفسية هدفت إلى إفشال مسار التفاهم، ففي ذروة تلك المفاوضات دُفِعت مواد دعائية سرّية إلى المجال العام لتأليب الطرفين، شملت سلسلة من الرسوم الكاريكاتورية التحريضية تُنسب تارةً إلى هذا الطرف وتارةً إلى ذاك من بينها تصوير قيادي من حزب الفهد الاسود معلقًا من شجرة بما يزرع الشكّ ويستفزّ الثأر

(1) David Remnick, Op.cit., P.309; Huey P. Newton, War Against the Panthers: A Study of Repression in America, Phd diss, University of California, Santa Cruz, 1980, p 50.

(2) Melvin L. Rogers, Jack Turner, African American Political Thought: A Collected History, University of Chicago Press, 2021, P.283-291;

كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦٦.

(3)C. J. Fritz, Creating the Enemy: The FBI and the Black Panther Party, Undergraduate honors thesis, Whitman College, 2019, P35-36; David Remnick, Op.cit., P.311.

المتبادل، وأفاد مكتب سان دييغو في سياق متابعة التنفيذ أنّه يدرس إعداد رسمٍ جديد أو سلسلة جديدة على غرار ما سبق اعتماده على أن تُحال المواد فور اكتمالها للتقييم والمصادقة، في إشارة إلى أنّ استراتيجية الإرباك الإعلامي استُخدمت عمدًا لإجهاض المفاوضات وتعزيز الانقسام(١).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يكن قد سعى في تلك المرحلة إلى احتواء العنف أو الحدّ منه بقدر ما عمل على توظيفه وتأجيجه داخل فضاء الصراع القائم بين حزب الفهد الأسود وعدد من التشكيلات المسلحة الأخرى فقد بدا أن المكتب كان ينظر إلى الصراعات القسرية الدامية على النفوذ داخل الحركة السوداء على انها فرصًا عملياتية يمكن استثمارها لا أزمات ينبغي معالجتها، ووفق هذا التصور جرى التعامل مع تلك الانقسامات على نحوٍ أتاح للمكتب تحقيق هدف مزدوج يتمثل في إرهاق الأطراف المتنازعة ميدانيًا وتنظيميًا وفي الوقت ذاته تقويض قواعدها الاجتماعية من خلال استنزافها ذاتيًا، وهو ما يعكس مقاربة أمنية اعتمدت تفكيك الخصوم عبر صراعاتهم الداخلية بدل مواجهتهم المباشرة.

فقد كشفت المراسلات الداخلية عن نبرة أقرب إلى الافتخار بنتائج هذا النهج ففي مذكرة صادرة عن مكتب سان دييغو في ١٨ ايلول ١٩٦٩ ذكرت استمرار حوادث إطلاق النار والاعتداءات ودرجة عالية من الاضطراب في أحياء جنوب شرق المدينة، ومع الإقرار بعدم إمكان نسبة الوضع إلى عمليةٍ محدّدة بذاتها خلصت المذكرة إلى أنّ قسطًا معتبرًا من هذا الاضطراب يُعزى مباشرةً إلى برنامج كوينتيلبرو(٢).

لم يقتصر مكتب التحقيقات الفيدرالي بإدارة سياسة الاحتواء من بعيد بل انخرط فعليًا في صناعة بيئة صدام بين تنظيمات مسلّحة، وتعامل مع تفاقم العنف بوصفه مؤشرًا على نجاح أدواته وبقدر ما اتخذ المكتب من شعار الحفاظ على الوضع القائم مسوّغًا مؤسسيًا، فقد بدا الشعور بالرضا عن النتائج الدموية تعبيرًا عن انتقالٍ واعٍ من وظيفة الرصد والوقاية إلى توظيف التوتر والعنف نفسه كآلية تفكيك(٣).

---

(١) كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص ١٤٢-١٤٣.

(2) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 18 September 1969 , Section13, 100-448006, P.2.

(3)Church Committee, Book III, op. cit., P.188.

وتكشف هذه المقاربة عن استعداد مكتب التحقيقات الفيدرالي لتجاوز عتبة المشروعية القانونية في مواجهة حزب الفهد الاسود، إذ تحوّل برنامج الاستخبارات المضادّ من وسائل ضبط اجتماعي إلى أدوات عمل سري تؤجّج النزاع بين الخصوم وتُعيد هندسة ميزان القوى خارج الأطر القضائية بهذا المعنى لم يكن الهدف مجرد إحباط التنظيم بل إعادة تشكيل الحقل السياسي عبر تعميم الشكّ والتصادم ولو على حساب قواعد القانون وحقوق المواطنين(١).

وفي سياق مختلف فقد كان التحالفات الاجتماعية والسياسية التي نسجها حزب الفهد الأسود مع عدد من المجموعات المحلية ولا سيما الكنائس والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني التي وفّرت له التمويل والدعم اللوجستي لبرامج التغذية ولا سيما برنامج افطار الاطفال والذي برز كأداة استراتيجية لتعزيز مكانة الحزب المجتمعية وتوسيع تقارب وقاعدته الشعبية داخل الأحياء الفقيرة غير أن هذا التقارب أثار قلق مكتب التحقيقات الفيدرالي فاستغل التوترات التي بدأت تنشأ بين الحزب وبعض المجموعات المتحالفة معه بسبب تصاعد الضغط الأمني والدعائي، ليشن حملة منظمة هدفت إلى تفكيك شبكة الدعم المحيطة بالحزب فسرق مخبرون مسودات داخلية وجرى تحويرها إلى منشورات محرضة على العنف وتوزيعها على الممولين مما أدى إلى انسحاب عدد من التجار والمؤسسات الداعمة،(٢) كما لجأ المكتب إلى الضغط المباشر على الكنائس كما حدث في سان دييغو عام ١٩٦٩ حيث تم استهداف إحدى الأبرشيات بحملة مكالمات ورسائل مجهولة المصدر انتهت بنقل أحد الكهنة المتعاطفين مع الحزب وهو ما عدّه المكتب تحييدًا ناجحًا ساهم في إضعاف البرنامج داخل المدينة وبهذا أصبحت الحرب على برنامج الإفطار جزءًا من استراتيجية أوسع لعزل الحزب عن محيطه الاجتماعي وتجريده من تحالفاته الطبيعية(٣).

كذلك عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي على إضعاف برنامج الإفطار المجاني للأطفال عبر وسائل دعائية وأمنية متداخلة إذ قام بتوزيع رسائل ومنشورات وصور كاريكاتورية مزيفة

(1) Curtis J. Austin, Up Against the Wall: Violence in the Making and Unmaking of the Black Panther Party ,Tuscaloosa, University of Alabama Press, 2007, P.224-239; Church Committee, Book III, op. cit., P.189-195.
(2)Kathleen Cleaver and George Katsiaficas, Liberation and Imagination and the Black Panther Party: A New Look at the Panthers and Their Legacy, New York, Routledge, 2001, P.91-92.
(3)FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 29 Uugust 1969 , Section13, 100-448006.

على المتاجر والمؤسسات الداعمة للبرنامج تضمنت اتهامات للحزب بتقديم طعام غير صحي أو ملوّث للأطفال بهدف إثارة المخاوف ودفع الداعمين إلى سحب دعمهم، وعندما لم تحقق هذه الأساليب أثرًا كافيًا لجأ المكتب إلى إجراءات ميدانية مباشرة تمثلت في إرسال وحدات من الشرطة ذات الطابع التكتيكي إلى مواقع تقديم الإفطار بذريعة التفتيش أو حفظ النظام الأمر الذي أدى إلى بث الخوف بين الأطفال وإتلاف الطعام بحجة انه طعام فاسد وإلحاق أضرار بالمقرات في مسعى لفصل الحزب عن قاعدته الشعبية وتجريده من إحدى أدواته الأكثر فاعلية في ترسيخ حضوره(١).

وفي سياق مختلف ومن اجل استهداف قمة هرم القيادة الحزبية للفهد الاسود سعى مكتب التحقيقات الفيدرالي الى إذكاء الخلافات بين قيادات الحزب فقد رأى المكتب في ذلك وسيلة فعّالة لتفكيك الحزب من الداخل لاسيّما في ظل حالة الاضطراب المستمرة التي كانت تعانيها قيادته جرّاء حملات الاعتقال والملاحقات القضائية المتكررة التي رتّبها المكتب ، وقد صعّد المكتب من تحركاته الرامية إلى تفتيت الحزب من الداخل مستفيدًا من هشاشة القيادة نتيجة غياب أبرز رموزها وهو هوي نيوتن الذي يعتبر الزعيم الفعلي للحزب بسبب السجن(٢).

وعندما رصد مكتب التحقيقات الفيدرالي هذا الخلل أطلق في آذار ١٩٧٠ برنامجاً خاصاً لتكريسه وتعميقه بينما هوي نيوتن كان لا يزال في السجن فيما لجأ كليفر إلى الجزائر هربا من الملاحقة القضائية عقب تورطه في مواجهة مسلحة مع الشرطة وهو ما أتاح للمكتب استغلال غيابهما عن إدارة الحزب اليومية لتوسيع الفجوة بينهما، وقد لجأ المكتب في ذلك إلى نشر شائعات ومعلومات مضللة منسوبة إلى كلّ طرف ضد الآخر مثّل هذا الشرخ بين نيوتن وكليفر إحدى أبرز الأدوات التي استخدمها المكتب لإشعال الصراعات الداخلية داخل الحزب، وإضعاف تماسكه التنظيمي والقيادي، وقد تصاعد التوتر بين نيوتن و كليفر

(1)Katelyn Stieva, Victory, a Loss, or a Draw?: Assessing the Efficacy of the FBI is Cointelpro Methods against the Black Panther Party in Chicago, Journal of Military and Strategic Studies 18, no. 4,2018, P.96-98.

(2)Niels Haak, Preying on the Panther: The FBI's Covert War against the Black Panther Party, 1968–1971, MA thesis, American Studies Program, Utrecht University, June 24, 2011, P.37-39; Elaine Brown, A Taste of Power: A Black Woman's Story, Doubleday, New York, 1992, P.113.

إذ حمل كلٌّ منهما رؤية مختلفة لمستقبل الحزب فقد رأى نيوتن بعد خروجه من السجن عام ١٩٧٠ أنّ المرحلة تقتضي التحول نحو العمل المجتمعي وتقليص النزعة المسلحة، بينما ظلّ كليفر متمسكًا بخطاب الثورة العنيفة ومع مرور الوقت تحوّل الخلاف الفكري بين الرجلين إلى انقسام واضح داخل التنظيم فانقسم الحزب إلى جناحين أحدهما موالٍ لنيوتن ويميل إلى الاعتدال والآخر موالٍ لكليفر ويدعو إلى نهج أكثر تشدداً[١].

وقد شكّلت هذه الأزمة التي تفجّرت نتيجة الانقسام بين نيوتن وكليفر نقطة تحوّل حاسمة في مسار حزب الفهد الأسود إذ وجّهت ضربة قاسية لبنيته التنظيمية وقاعدته الشعبية فقد عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي من خلال تعميق الخلافات بين الزعيمين بصورة منهجية على تحويل هذا الانقسام الداخلي إلى قضية محورية مزقت الحزب من الداخل، ومع تفاقم الصراع خسر الحزب جانبًا مهمًا من تعاطف المجتمع المحلي والداعمين الخارجيين كما تراجع ولاء عدد من أكثر أعضائه التزامًا فقد رأى هؤلاء أن الانقسام الداخلي قد قوض قدرة الحزب على الاستمرار كقوة ثورية فاعلة ما دفع العديد منهم إلى مغادرة التنظيم والانضمام إلى حركات ومنظمات أخرى وهو ما ساهم في تسريع تفكك البنية التنظيمية وإضعاف الحضور السياسي والاجتماعي للحزب[٢].

ومما تقدم يمكن القول بان نجاح هذه العملية لم يكن وليد تدخل المكتب وحده بل اعتمد في جوهره على وجود خلاف عميق وأساسي بين نيوتن وكليفر مما جعل الحزب ساحة مفتوحة للاختراق فقد شكّل هذا الانقسام أرضية خصبة استغلها مكتب التحقيقات الفيدرالي لتعزيز الانقسام بين الطرفين وتحويله إلى أداة فعالة لتفكيك الحزب من الداخل، إذ ساعدت الانقسامات القيادية على عزل الرموز وتشتيت القاعدة التنظيمية، وإضعاف الروابط مع الداعمين مما مهد الطريق لتراجع الحزب وفقدانه جزءًا كبيرًا من قوته وتأثيره السياسي والاجتماعي.

ولم تقتصر تكتيكات كوينتيلبرو على استهداف البنية الداخلية للحزب بل امتدت لتشمل محيطه الاجتماعي والداعمين له من الشخصيات العامة والمؤثرة ففي إطار هذه السياسة

(1)Church Committee, Book III, op. cit., P.198-207; James kirkpatrick davis, Op.cit., P.112؛

كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص ٢٠٨، ٢١١-٢١٢

(2)Hugh Pearson, OP.CIT., P.231-233.

العامة لتحييد حزب الفهد الاسود وجّه المكتب جهوده أيضًا نحو تقويض الداعمين الخارجيين للحزب ومن أبرزهم جين سيبيرغ (Jean Seberg)[١] الممثلة الأمريكية الشهيرة التي كانت في ذروة نجوميتها عام ١٩٧٠ والتي أعلنت دعمها العلني لحزب الفهد الاسود هذا الدعم جعلها هدفًا مباشرًا لبرنامج كوينتيلبرو إذ اعتبر المكتب أن تحييدها سيمثل ضربة رمزية ومعنوية للحزب،[٢] وفي مذكرة داخلية تعود إلى ربيع عام ١٩٧٠ أشار المكتب إلى أن جين سيبيرغ داعمة مالية لحزب الفهد الاسود ويجب تحييدها واعتبر أن حملها في تلك المدة من احد اعضاء الحزب بينما كانت متزوجة من الكاتب والدبلوماسي الفرنسي رومين جاري لتمثل هذه الاستراتيجية فرصة مناسبة لتشويه سمعتها والتأثير على صورتها العامة[٣] فقد نشر الخبر في اكثر من ١٠٠ صحيفة امريكية ومنها صحيفة نيوزويك والتي بالغت بالقصة مما سبب لها اثرا نفسيا شديدا وانجبت قبل اوانها وتوفي الطفل وتدهورت نفسيتها وحاولت الانتحار مرات عديدة[٤].

ساهمت جملة من العوامل في تسريع انهيار حزب الفهد الأسود من أبرزها تصاعد الخلاف بين نيوتن وكليفر واحتدام الصراعات بين الحزب وحركات أخرى إضافة إلى النزاعات الداخلية فضلاً عن تشويه صورته العامة والإساءة إلى سمعته وسمعة مؤيديه وتثبيطهم عن طريق برنامج كوينتيلبرو وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى تلاشي الحزب

---

(١) **جين سيبيرغ** : فنانة أمريكية وُلدت عام ١٩٣٨ في مدينة مارشالتاون في ولاية ايوا في الولايات المتحدة الامريكية، وقد أُدرج اسمها ضمن الأهداف التي راقبها برنامج كوينتيلبرو نتيجة دعمها المالي لحزب الفهد الأسود وفي إطار إجراءات البرنامج جرى تحييدها عبر ترويج معلومات مضللة ادّعت حملها من أحد أعضاء الحزب رغم أنها كانت متزوجة آنذاك من الكاتب والدبلوماسي رومان غاري (Romain Gary)، وقد توفيت في باريس في عمر يناهز ٤٠ عام في ٨ أيلول ١٩٧٩ إثر تناولها جرعة زائدة من المخدرات. ينظر: كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيين، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩؛

James kirkpatrick davis, Op.cit., P.120-121.

(2)Curt Gentry, Op.cit., P.647.

(3)James kirkpatrick davis, Op.cit., P.120.

(4)Duncan Campbell, How the FBI Used a Gossip Columnist to Smear a Movie Star, The Guardian, April 22, 2002, https://www.theguardian.com/.

عمليًا في عام ١٩٧١،[١] وفي العام نفسه أُوقف رسميًا العمل بالبرنامج ضد الحزب من خلال مذكرة داخلية صادرة في ٢٧ نيسان ١٩٧١ من المسؤول عن قسم الأمن الداخلي في مكتب التحقيقات الفيدرالي سي. دي. بريـنان موجّهة إلى سوليفان يطلب فيها إيقاف البرنامج لأسباب أمنية وقد تمت الموافقة على ذلك واغلق ملف الحزب من البرنامج[٢].

(1)Niels Haak,, Op.cit., P.64.

(٢) كريم صبح، مكتب التحقيقات والسود الامريكيون، المصدر السابق، ص٢٣٠-٢٣١.

المبحث الثالث / تيارات الاستقلالية البورتوريكية (١٩٦٠-١٩٧١)

اندلعت الحرب الأمريكية–الإسبانية في ١ أيار ١٨٩٨ وشهدت سلسلة من العمليات العسكرية التي أفضت إلى احتلال الولايات المتحدة الامريكية لكوبا وبورتوريكو(١)، ومع انتهاء المعارك وهزيمة إسبانيا شرع الجانبان في مفاوضات رسمية لتسوية النزاع وقد تُوّجت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بين الطرفين نصّت على تنازل إسبانيا عن جزيرة بورتوريكو لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لتبدأ بذلك السيطرة الأمريكية على الجزيرة(٢).

بعد استيلاء الولايات المتحدة على الجزيرة عن طريق الغزو شرعت الحكومة الفيدرالية في وضع أسس إدارة الإقليم الجديد وعلى مدى أكثر من عام دار نقاش مطول داخل الكونجرس الأمريكي حول طبيعة النظام الإداري الذي ينبغي اعتماده وفي نهاية هذه المناقشات صدر قانون فوريكر (Foraker Act)(٣) عام ١٩٠١ الذي شكّل الإطار القانوني

---

(١) **بورتوريكو**: تقع في شمال شرق البحر الكاريبي بين جمهورية الدومينيكان وجزر فيرجن، وهي أرخبيل يُعد إقليماً غير مدمج تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية ويُعرف رسمياً باسم كومنولث بورتوريكو، خضعت الجزيرة للاستعمار الإسباني من عام ١٥٠٩ حتى عام ١٨٩٨ حين تنازلت عنها إسبانيا للولايات المتحدة عقب الحرب الأمريكية الإسبانية، يتألف سكانها من مزيج من الإسبان والأفارقة والسكان الأصليين مع أقلية من الأمريكيين، وقد مُنحوا الجنسية الأمريكية عام ١٩١٧، وانتُخب أول حاكم محلي عام ١٩٤٨، ثم أُقِر دستور محلي عام ١٩٥٢ منحها حكماً ذاتياً محدوداً مع بقاء السلطة التشريعية الأساسية بيد الكونجرس الأمريكي في حين لا يملك سكانها حق التصويت في الانتخابات الرئاسية وهو ما جعل وضعها السياسي محل نقاش دائم بين ضمها كولاية أو منحها الاستقلال أو الإبقاء على وضعها الحالي. للمزيد ينظر :

James B. Minahan, Ethnic Groups of the Americas: An Encyclopedia, Santa Barbara, CA, ABC-CLIO, 2013, P.301-304.

(٢) خالد عبد نمال حوران الدليمي، المصدر السابق، ص٣٩,٤٣–٤٤.

(٣) قانون فوريكر (Foraker Act) لعام ١٩٠١ هو تشريع سنّه الكونجرس الأمريكي لتنظيم الإدارة المدنية في بورتوريكو بعد ضمّها إلى الولايات المتحدة عقب الحرب الإسبانية–الأمريكية، نصّ القانون على إنشاء حكومة مدنية خاضعة للسيادة الأمريكية يُعيَّن حاكمها والمجلس التنفيذي فيها من قبل الرئيس الأمريكي، مع مجلس تشريعي محلي محدود الصلاحيات، وأبقى للكونغرس السلطة العليا على التشريع والإدارة، بما عكس الطابع غير المتكافئ للعلاقة السياسية بين بورتوريكو والولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين. ينظر:

Sam Erman, Citizens of Empire: Puerto Rico, Status, and Constitutional Change, University of Michigan Law School, February 28, 2013, p

للحكم في الجزيرة وبموجبه أصبحت بورتوريكو كياناً دستورياً جديداً بوصفها "**إقليماً غير مدمج**" يخضع للسلطة المباشرة والمطلقة للكونغرس الأمريكي [١].

شكّل صدور قانون فوريكر نقطة التحول الحاسمة في تكريس السيطرة الأمريكية على بورتوريكو إذ أسس لبنية استعمارية حديثة تحت غطاء إداري شكلي حين قامت واشنطن بتنصيب ادارة تابعة لها تتألف من حاكم ومجلس تنفيذي وقضاة أعلى جميعهم مُعينون من قبل الرئيس الأمريكي بما ضمن سيطرة كاملة على مفاصل السلطة السياسية والقضائية،[٢] وعلى الصعيد الاقتصادي في بورتوريكو أخذت رؤوس الأموال الأمريكية إلى جانب التجار والصنّاع القادمين من البرّ الأمريكي بالهيمنة التدريجية على مفاصل الاقتصاد المحلي فقد سيطرت شركات أمريكية على نحو ٦٠٪ من إنتاج السكر في الجزيرة بينما استحوذت شركات أخرى على ما يقارب ٨٠٪ من إنتاج التبغ فضلًا عن بسط نفوذها على قطاعات الخدمات العامة والمصارف بنسبة تُقدَّر بنحو ٦٠٪، أما قطاع النقل البحري فقد خضع بالكامل تقريبًا لسيطرة الشركات الأمريكية بنسبة قاربت ١٠٠٪ مما حوّل بورتوريكو إلى اقتصاد إقليمي تابع يفتقر إلى الاستقلال المالي هذه التركيبة السياسية والاقتصادية جعلت من الجزيرة مستعمرة بحكم الأمر الواقع وإن اتخذت طابعاً قانونياً مغايراً،[٣] ومع اتساع الوعي الوطني خلال العقدين التاليين بدأت النخب السياسية البورتوريكية محاولات تعديل المعادلة القائمة عبر الوسائل الدستورية المرسومة من قبل الإدارة الأمريكية، غير أن هذا المسار بلغ ذروته عام ١٩١٦ حين تصاعدت مشاعر الرفض الشعبي للحكم الفيدرالي الأمر الذي دفع واشنطن إلى تعليق الاستفتاء المرتقب حول فرض الجنسية والتجنيد الإجباري خشية تصويت شعبي لصالح الاستقلال وفي ١٩١٧ جاء قانون جونز(Jones Act)[٤]

(1) Raymond Carr , Puerto Rico: A Colonial Experiment, Vintage Books, New York, 1984, P. 36-39.

(2)Ward Churchill and Jim Vander Wall, ob.cit., p.64

(3)Manuel Maldonado Denis, Puerto Rico: A Socio-Historic Interpretation. Translated by Elena Vialo, New York, Random House, 1972, P.74.

(٤) قانون جونز (Jones Act): سمي بهذا الاسم نسبتا الى اسم النائب الديمقراطي في مجلس النواب الامريكي ويليليام اتكينسون جونز (William Atkinson jones) صدر هاذا القانون في ١٩١٧، من خلاله منح سكان الجزيرة الجنسية الأمريكية وأنشأ حكومة مدنية أكثر تمايزًا عبر مجلسين تشريعيين منتخبين، مع الإبقاء على السيادة العليا بيد الكونجرس الأمريكي، وعدم دمج بورتوريكو دستوريًا داخل الاتحاد، ما رسّخ وضعها كـ إقليم غير مدمج خاضع لسلطة الكونجرس. ينظر:

ليمنح الجنسية الأمريكية لسكان الجزيرة من طرف واحد فارضاً التبعية القانونية والسياسية دون استشارتهم وقد شكل هذا الحدث أحد المنعطفات التاريخية التي ساهمت في بلورة ملامح الحركة الوطنية البورتوريكية إذ اتضح أن السبل القانونية وحدها غير كافية لانتزاع حق تقرير المصير ما دفع التيارات الوطنية لاحقاً إلى تبني خطاب أكثر صراحة ووضوحاً للمطالبة بالاستقلال عن الولايات المتحدة الامريكية[١].

عقب صدور قانون فوريكر ثم قانون جونز لم تُعامل بورتوريكو بوصفها جزءاً مدمجاً من الولايات المتحدة بل كحقل تجارب للسياسات الاستعمارية الأمريكية على المستويين السياسي والاقتصادي وقد بدأ هذا الدور التجريبي في وقت مبكر من الثلاثينيات حين استخدمت السلطات الفيدرالية عام ١٩٣٦ هيئة المحلفين الكبرى للمرة الأولى كأداة لقمع المعارضة السياسية في الجزيرة وذلك في قضية المناضل البورتوريكي خوان أنطونيو كوريتخي(Juan Antonio Corretjer)[٢]، بعد ان استدعي للمثول امام هيئة المحلفين للتحقيق في انشطة تتعلق بالحركة القومية البورتوريكية ورفض الادلاء بشهادته او التعاون مع الهيئة ونتيجة لذلك ادين بتهمة ازدراء المحكمة، شكلت هذه الحادثة سابقة قانونية خطيرة أرست نموذجاً للقمع المؤسسي[٣].

Juan R. Torruella, The Supreme Court and Puerto Rico: The Doctrine of Separate and Unequal, Río Piedras, Editorial de la Universidad de Puerto Rico, 1985, p.88,91-92.

(1) Ward Churchill and Jim Vander Wall, Op.cit., p.64; Francisco Pagán Oliveras, J. Edgar Hoover Visita a Puerto Rico: Antecedentes y Aplicación de COINTELPRO en la Isla (1960–1971), San Juan, Puerto Rico, Editorial Tiempo Nuevo, 2024, p.291.

(٢) خوان أنطونيو كوريتخي: شاعر وكاتب وصحفي وثوري بورتوريكي، وُلد في سياليز البورتوريكية في ٣ آذار ١٩٠٨ لعائلة مؤيدة للاستقلال انجذب منذ صغره إلى الأدب والتاريخ وكتب قصائد وطنية معارضة للإمبريالية الأمريكية، عمل عام ١٩٢٧ مراسلاً وكاتباً في صحيفة الحزب الوطني، وأوفد عام ١٩٣٤ إلى كوبا وهايتي وجمهورية الدومينيكان طلباً للدعم الدولي لاستقلال بورتوريكو، في عام ١٩٣٦ كان أول بورتوريكي يُسجن لرفضه التعاون مع هيئة المحلفين، ثم حُكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة التآمر على الفتنة. وبعد الإفراج عنه عام ١٩٤٢ عاش في نيويورك وواصل نشاطه السياسي، ثم عاد إلى بورتوريكو عام ١٩٤٦ وظل مناضلاً حتى وفاته في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٥. للمزيد ينظر:

Liga Socialista Puertorriqueña, Juan Antonio Corretjer, El Socialista, Santurce, Puerto Rico, número especial, enero 1985, P.1-8.

(3) Hector Cordero Guzman, Lessons From Operation Bootstrap, NACLA Report on the Americas, Volume 27, Issue 3, 1994.

وفي مرحلة لاحقة وتحديداً في خمسينيات القرن العشرين توسّع هذا الدور ليشمل المجال الاقتصادي حيث جرى تطبيق سياسات اقتصادية امبريالية تمثلت في خفض الأجور وتقديم إعفاءات ضريبية واسعة وإزالة الحواجز التجارية وقد شكّلت هذه الإجراءات الأساس الذي استندت إليه لاحقاً اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، ما جعل من بورتوريكو ليس فقط مختبراً للسياسات القمعية بل أيضاً منصة لتجريب نماذج اقتصادية كانت الولايات المتحدة تعتزم تعميمها في مناطق أخرى من العالم(١).

هذا التهميش السياسي إلى جانب سيطرة الشركات الأمريكية على الاقتصاد المحلي وتراجع دور السكان في إدارة شؤونهم خلق بيئة خصبة لتصاعد الحس الوطني الرافض للهيمنة الأمريكية ومع مرور الوقت أعادت النخب الوطنية صياغة خطابها السياسي فانتقلت من مطالب الإصلاح المحدود إلى الدعوة الصريحة للاستقلال وبرزت خلال العقود الأولى من القرن العشرين تنظيمات سياسية وقومية من بينها الحزب الوطني الذي قاد موجة من التعبئة الشعبية والمواجهات السياسية لتصبح الحركة الاستقلالية قوة متجذّرة في الحياة السياسية البورتوريكية ومعبّرة عن رفض عميق للبنية الاستعمارية المفروضة على الجزيرة(٢).

اتخذت معارضة البورتوريكيين للحكم الاستعماري الأمريكي أشكالاً متعددة كان من أبرزها الكفاح المسلح السري الذي مثّل أحد أدوات المقاومة العنيفة في نضالهم الطويل من أجل الاستقلال وإذ رأى كثير من البورتوريكيين أن بلادهم يعاني من احتلال غير شرعي فقد اعتُبرت المقاومة المسلحة وسيلة مشروعة للتصدي لهذا الواقع وقد أدركت الحكومة الفيدرالية مدى قوة هذه القناعات السياسية وعمقها الشعبي الأمر الذي جعلها تتعامل بيقظة وحزم فسخرت سلطاتها القانونية والأمنية لقمع أي تحرك استقلالي يهدد سيطرتها على الجزيرة(٣).

(1) René Francisco Poitevin, Political Surveillance, State Repression, and Class Resistance: The Puerto Rican Experience, Social Justice 27, no. 3 ,2000 , P.90.
(2)Pedro Caban, Puerto Rican Revolutionary Organizations, University at Albany, State University of New York, Albany, New York, 2005, P. 494; Michael González Cruz, Nacionalismo revolucionario puertorriqueño 1956–2005: La lucha armada, Isla Negra Editores, San Juan, 2006, P.15-16,18.
(3)Alejandro M. Schneider, La lucha armada por la independencia de Puerto Rico (1960–1985), Revista Mexicana de Ciencias Políticas y Sociales Nueva Época, no. 230, enero–junio 2017, p.7; Federico Ribes Tovar, Albizu Campos: Puerto Rican Revolutionary, New York, Plus Ultra Educational Publishers, Inc, P.220-231.

وفي ظل تصاعد النشاط السياسي للحركات الاستقلالية البورتوريكية وتنامي تأثيرها الشعبي اتجهت السلطات الفيدرالية إلى التعامل معها بوصفها تهديدًا سياسيًا وأمنيًا يجب احتواؤه ومع استمرار هذه المنظمات في المطالبة بالاستقلال عبر الوسائل السياسية والتنظيمية بدأت الأجهزة الأمنية باتباع نهج أكثر تشددًا وسرية، وفي هذا السياق صدرت مذكرة رسمية في ٤ اب ١٩٦٠ من مدير مكتب التحقيقات الى المكتب الميداني في سان خوان إذ أرست الأساس المؤسسي لتوسع عمليات كوينتيلبرو لشمل في مهامها هذه الحركات فقد بيّنت المذكرة أن المكتب يدرس إمكانية إطلاق برنامج تخريبي يستهدف المنظمات المطالبة بالاستقلال حتى وإن كانت تستخدم وسائل سلمية وبرّرت ادارة مكتب التحقيقات هذا التوجه بـ"جرأة النشاط السياسي لتلك الحركات" وباعتبارها مصدرًا محتملاً لإحراج الولايات المتحدة في ظل تصاعد التوترات الدولية خلال الحرب الباردة كما أوضحت ادارة مكتب التحقيقات أن الهدف لا يقتصر على مراقبة هذه الحركات بل يشمل تعطيلها بصورة منهجية ومنسقة، ومن ثمّ شكّلت هذه المذكرة نقطة انطلاق رسمية لمرحلة جديدة من الصراع بين الدولة الفيدرالية والحركة الاستقلالية البورتوريكية اتسمت باستخدام أدوات سرية وقمعية[١].

لَجَأ مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى مجموعة من الأساليب غير القانونية والممارسات الاستثنائية ضمن برنامج كوينتيلبرو بهدف قمع هذه الحركات وتقويض بنيتها التنظيمية شملت هذه الممارسات الحصول على معلومات بوسائل غير مشروعة، واعتراض المراسلات البريدية، والتنصّت على المكالمات عبر زرع أجهزة تجسّس، فضلاً عن تنفيذ عمليات اقتحام وسرقة للاستيلاء على وثائق أو تعطيل أنشطة المجموعات، والاستخدام المنهجي للمخبرين داخل التنظيمات لإثارة الانقسام بينها وأن هذه الإجراءات لم تقتصر على جمع المعلومات فحسب بل امتدت إلى مبادرات موجهة استُخدمت لتفكيك البنى الداخلية واستهداف الحاضنة الشعبية للحركة،[٢] كما شملت الممارسات استخدام أدوات دعائية وإعلامية موجّهة تمثّلت في إرسال رسائل مجهولة المصدر إلى داخل تلك الجماعات، وتزويد وسائل الإعلام

(1) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 4 August 1960 , Section1, Part2, 105-93124; Rene Francisco Poitevin, Political Surveillance and State Repression and Class Resistance: The Puerto Rican Experience, Social Justice, Vol.27, No.3 (81), Fall 2000, p.90,93.

(2)Natsu Taylor Saito, Whose Liberty? Whose Security? The USA Patrion Act in the Context of Cointelpro and the Unlawful Repression of Political Dissent, Oregon Law Review, vol. 81, 2002,p.1018.

بمعلومات تهدف إلى تقويض مكانتها، بما في ذلك تسريب معطيات محرجة تتعلق بأحد قادة الحركات الاستقلالية إلى إحدى المحطات التلفزيونية(١).

فكان اول خط هجومي لمكتب التحقيقات الفيدرالي ضد حركات الاستقلال ومؤيديها ضمن برنامج كوينتيلبرو تمثل في توجيه لمكتب سان خوان الميداني في ١٦ آب ١٩٦٠ لاتخاذ تدابير أمنية صارمة تركّز بصورة أساسية على مراقبة وتنظيم حركة السفر بين بورتوريكو وكوبا بوصفها إحدى الأدوات الفعالة لتعطيل النشاط السياسي للحركات الاستقلالية، كذلك اكدت ادارة المكتب على وضع المسافرين المتكررين إلى كوبا تحت رقابة استخبارية دقيقة والتعامل معهم كأهداف رئيسية ضمن خطط المتابعة كذلك استخدام سلطات الجمارك والهجرة في مطار سان خوان الدولي كوسيلة عملية للضغط(٢).

وقد أكد العملاء الميدانيين الميدانيون في بورتوريكو لاحقا في ٢٢ آب ١٩٦٠ على فعالية هذا التوجه إذ بيّنو أن فرض قدر من السيطرة على حركة السفر في المطار أثبت جدواه في تقييد الرحلات بين بورتوريكو وكوبا لا سيّما عبر إجراءات التدقيق المشدد والمصادرة المتكررة للمواد الدعائية التي تُنقل من الخارج وإليها، هذه الوسائل لم تكن مجرد إجراءات مراقبة عادية بل صُممت لتكون أدوات تعطيل مباشر لقدرة المنظمات الاستقلالية على الحركة والتواصل وتبادل المعلومات والدعم السياسي والإعلامي وبهذا أصبحت قيود السفر ومصادرة الدعاية أحد الأعمدة المبكرة لاستراتيجية كوينتيلبرو في تفكيك النشاطات الاستقلالية(٣).

وفي السياق ذاته أعلنت وزارة خارجية بورتوريكو أن السيدة أنجيليكا كروز (Angelica Cruz) القنصل الكوبي بالوكالة في الجزيرة كانت شخصًا غير مرغوب فيه، وذلك في اوائل أيلول عام ١٩٦٠ ووجّه الحاكم لويس مونيوز مارين(Luis Munoz Marin) اتهامات لها بأنها قدّمت العون والمساعدة لأعداء بورتوريكو في مساعيهم للإطاحة بالسلطة المحلية

(1) James kirkpatrick davis, Op.cit., p.172.
(2) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 16 August 1960 , Section1, Part2, 105-93124.
(3) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 22 August 1960 , Section1, Part2, 105-93124.

في بورتوريكو كما اتهمها بأنها موّلت رحلات إلى كوبا قام بها قوميون وشيوعيون بورتوريكيون فعلى اثرها طردت أنجيليكا من بورتوريكو[١].

وفي سياقٍ متصل بالإجراءات التي اتُّخذت ضد القنصل الكوبي أنجيليكا كروز اتجه مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى اعتماد تكتيك جديد في تعامله مع الحركات الاستقلالية البورتوريكية تمثّل في توظيف الإعلام كسلاح موازٍ للأدوات الأمنية التقليدية مما عكس توسع دائرة المواجهة من المجال الأمني الصِرف إلى المجال النفسي والسياسي وقد تجسّد هذا التحول ميدانيًا في مذكرة صادرة عن المقر الرئيسي بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٦٠ وُجّهت إلى مكتب سان خوان تضمنت تعليمات بإعداد مقالات لاستخدامها ضمن برنامج الإعلام الجماهيري في الجزيرة مع إرفاقها بإرشادات أولية تتعلق بكيفية تنفيذ المهمة،[٢] وردّ مكتب سان خوان بمسودة أولية لمقال استهدفت إثارة الانقسام بين كل من خوان أنطونيو كوريتخير (حركة العمل الوطني الوحدوي– Acción Patriótica Unitaria)[٣]، وخوان ماري براس (حركة مناصرة الاستقلال–Movimiento Pro Independencia)[٤]، وخوان سانتوس

(1) Puerto Rico Expels Consul for Castro, New York Times, 19 September 1960, p.16.

(2)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 13 September 1960, Section1, Part2, 105-93124, p.1-3.

(٣) حركة العمل الوطني الوحدوي: هي منظمةً سياسية كانت قد سعت إلى تحقيق استقلال بورتوريكو عن الولايات المتحدة. وقد كانت قد تأسست عام ١٩٥٩، وضمّت في صفوفها قادةً قوميين مخضرمين، من بينهم خوان أنطونيو كوريتخيير ورامون ميدينا، الذين كانوا قد شاركوا في تنظيم مظاهراتٍ وأنشطةٍ احتجاجية متعددة خلال تلك المرحلة. وفي سياق اتساع نطاق الاستهداف الأمني الفدرالي، كانت هذه المنظمة تُعدّ من بين الجهات التي طالها برنامج كوينتيلبرو. ينظر:

Luis R. Torres Maldonado, El debate entre el independentismo puertorriqueño en torno a cómo enfrentar el Gran Jurado Federal: 1979–1984, PhD diss., Centro de Estudios Avanzados de Puerto Rico y el Caribe, 2022, P.39-40.

(٤) حركة مناصرة الاستقلال: هي حركة سياسية وطنية تاسست في تشرين الثاني ١٩٥٩ وجائت امتدادا للتيار الاستقلالي الراديكالي بعد تراجع الحزب الوطني الورتوريكي، هدفت الحركة الى تحقيق استقلال بورتوريكو، وفي اواخر الستينات تطورت الحركة تنظيميا وسياسيا لتتحول عام ١٩٧١ الى الحزب الاشتراكي البورتوريكي. ينظر:

Alejandro M. Schneider, La lucha armada por la independencia de Puerto Rico (1960–1985), Revista Mexicana del Caribe, nueva época, no. 23, enero–junio 2017, P.12-14

ريفيرا (الحزب الشيوعي البورتوريكي– Communist Party of Puerto Rico)[١] وقد ارتكزت هذه المسودة على ثلاثة محاور رئيسية وهي إثارة الجدل حول مسألة المشاركة في الانتخابات ووصم القيادات الوطنية بالشيوعية أو التأثر بها كذلك شنّ هجوم شخصي يطعن في نزاهتها ومصداقيتها وقد شكّل هذا التوجّه نقطة تحوّل واضحة في استراتيجية الاستهداف، إذ انتقلت العمليات من مراقبة العلاقات الخارجية كما في حادثة طرد القنصل الكوبي إلى ضرب البنية الداخلية للحركات الاستقلالية عبر زرع الشكوك وتقويض التماسك التنظيمي من الداخل[٢].

غير أنّ المقر الرئيسي وبعد مرور أسبوعين على تقديم المادة الإعلامية التي صاغها مكتب سان خوان رفض اعتمادها معلّلًا قراره بأنها " **لن تحقق النتائج المرجوة** " وبدلًا من ذلك، اقترح أحد وسطاء المقر إعداد مقالٍ موجز يركّز على تنبيه الرأي العام البورتوريكي إلى ما وصفه بـ"**خطورة مختلف قطاعات الحركة الاستقلالية**" داخل الجزيرة[٣].

يكشف هذا الموقف عن دقة الرقابة التي مارسها المقر على مضمون الخطاب الإعلامي وحرصه على توجيه الرسائل الدعائية بما يخدم أهدافه السياسية بصورة أكثر تأثيرًا، كما ابرز استمرار التصعيد في الأسلوب الدعائي ضمن البرنامج الإعلامي الموجّه بعد أن انتقل من محاولة تفجير الخلافات الداخلية بين القيادات الاستقلالية إلى تعبئة الرأي العام البورتوريكي ضدها.

كما اقترحت ادارة مكتب التحقيقات مجموعة من التكتيكات المتكاملة التي شملت تشغيل مخبرين داخل التنظيمات لإثارة جدالات وقضايا متنازع عليها من شأنها إضعاف

---

(١) الحزب الشيوعي البورتوريكي: تأسّس عام ١٩٣٤ وارتبط بالحركة الشيوعية الدولية وبالحزب الشيوعي في الولايات المتحدة، ونشط أساسًا في أوساط الطبقة العاملة والنقابات العمالية، ركّز الحزب على قضايا حقوق العمال ومناهضة الهيمنة الأمريكية، وربط في مراحله الأولى بين النضال الطبقي والمطالبة بحق تقرير المصير، مع تأثر مواقفه من الاستقلال بالتحولات التي شهدتها السياسة الشيوعية الدولية خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. للمزيد ينظر.

Pujals, Sandra, ¿Una perla en el Caribe soviético?: Puerto Rico en los archivos de la Komintern en Moscú, 1921–1943. Op. Cit. no. 17, 2006–2007.

(2)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 26 October 1960, Section1, Part2, 105-93124, p.5.

(3) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 14 November 1960, Section1, Part2, 105-93124, p.1.

التماسك الداخلي، واستخدام رسائل مكتوبة بخط اليد لزرع الشك بين الفصائل وقادتها، وإرسال مراسلات مجهولة المصدر تتناول علاقة الجزيرة بالولايات المتحدة لقياس أو التأثير النفسي على عناصرٍ محددة ضمن الحركة كما أوصت الادارة بالتنسيق مع جهات اتصال صحفية لنشر مقالات تُبرز ما وُصِف بـ"**خطر بعض قطاعات الحركة**"، مع التشديد على ضرورة موافقة المقرّ وإحاطة الوكلاء والمخبرين بالتوجيهات الملائمة قبل الشروع في أية إجراءات مثيرة للجدل وتشير هذه التوصيات إلى انتقال تركيز العمل المقترح من جمع المعلومات إلى مبادرات تهدف إلى التأثير في بنيان الحركة وحاضنتها الاجتماعية من خلال وسائل دعائية ونفسية منظمة[١].

أضاف مكتب نيويورك في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ إلى قائمة التكتيكات المقترحة مزيدًا من الإجراءات التي تنسجم مع النهج الدعائي والنفسي السابق فقد اقترح شنّ حملة تهدف إلى التشكيك في كيفية استخدام أموال منظمات الاستقلال عبر توظيف مخبرين وإرسال رسائل مجهولة المصدر كما أوصى بالتشكيك في مشاركة مجموعات امريكا الشمالية وهي منظمات يسارية وجالية مهاجرة في امريكا الشمالية متضامنة مع حركة استقلال بورتوريكو[٢].

بعد ذلك بوقت قصير قدّم المكتب الميداني في نيويورك اقتراح اخر اوصى ببثّ الاضطراب والشقاق داخل المجموعات الاستقلالية وتهيئة ظروف تُثير الشكوك حول جدوى الاستمرار في صفوف الحركة بهدف دفع بعض أعضائها إلى الانشقاق عنها عبر استغلال الانقسامات الداخلية، وقد وافق إدغار هوفر على هذه الخطة فور استلامها وأصدر تعليماته باتخاذ "إجراءات فورية" لتنفيذها،[٣] وبحلول منتصف عام ١٩٦١ كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد توسّع في نشاطه الاستخباري إذ اجرى تحقيقات معمّقة شملت نقاط الضعف الشخصية والسلوك الأخلاقي والسجلات الجنائية والحياة الأسرية بما في ذلك الأزواج والأبناء إضافة إلى المؤهلات التعليمية والأنشطة الخاصة الأخرى لقادة الحركات الاستقلالية وذلك بهدف تشويه صورتهم والنيل من مكانتهم العامة داخل المجتمع البورتوريكي[٤].

(1)Ibid, p.1-3.
(2) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 15 November 1960, Section1, Part2, 105-93124, p.3.
(3)Ward Churchill and Jim Vander Wall, Agents Of Repression, Op.cit., p.54.
(4)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 12 June 1961, Section1, Part2, 105-93124, p.1.

فقد ذكر ايضا بأن " **فيما يتعلق بجهودنا لتعطيل نشاطاتهم وتقويض فعاليتهم**" لا بدّ من معرفة التكوين النفسي لقيادات حركة الاستقلال، **لماذا يملكون هذا الرغبة الشديدة في الاستقلال؟ ماذا يأملون أن يكسبوا؟** والأهم من ذلك كله يجب أن نحصل على معلومات تتعلق بنقاط ضعفهم(١).

وفي سياقٍ متصل بتصاعد العمل الاستخباري ضد الحركات الاستقلالية البورتوريكية وقياداتها شدّد مكتب التحقيقات الفيدرالي على ما اعتبره نجاحات ملموسة حققها من خلال الإجراءات المضادة التي نُفّذت وقد وردت هذه الاشادة في مذكرة رسمية مؤرخة في ١٤ آب ١٩٦١ الى مكتب نيويورك أشارت إلى أن التكتيكات المتبعة أسهمت في تحقيق نتائج واضحة تمثلت في الحد من فاعلية تلك الجماعات وإضعاف قدرتها على التأثير السياسي والتنظيمي سواء داخل بورتوريكو أو في أوساط الجالية البورتوريكية في نيويورك كما أوضحت أن هذه النجاحات عززت قناعة المكتب بضرورة الاستمرار في هذا النهج واعتباره جزءًا أساسيًا من استراتيجية "حماية الأمن الداخلي"(٢).

واستمرارًا لموضوع الملفات النفسية وجّه إدغار هوفر في ٣١ آب ١٩٦١ مذكرة إلى مكتب سان خوان أوصى فيها بتوسيع معايير إعداد هذه الملفات بحيث لا تقتصر على القيادات فقط بل تشمل أيضًا شخصيات رئيسية أخرى داخل الحركة،(٣) وبعد مدة قصيرة في ١٨ أيلول ١٩٦١ اقترح المقرّ الرئيسي توسيع نطاق نشاطات مكافحة التجسس لتشمل الحد من تأثير أساتذة جامعة بورتوريكو الذين وُصفوا بأنهم معادون للولايات المتحدة، كما أوصت المذكرة لاستهداف أستاذ في جامعة بورتوريكو كلية الحقوق لمشاركته في تأليف مقالتين منشورتين ينتقد فيهما عمل المكتب كذلك استهداف زوجته التي هي ايضا استاذة في جامعة بورتوريكو(٤).

وفي امتدادٍ لذلك استهداف الأستاذ بحملات تشهير العلني جرى إخضاعه لسلسلة من الإجراءات السرّية ضمن إطار برنامج كوينتيلبرو تمثّلت في مراقبته اللصيقة وتجنيد عددٍ من

(1)Ibid, p.1.
(2)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 14 August 1961, Section1, Part2, 105-93124.
(3)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 31 August 1961, Section1, Part2, 105-93124.
(4)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 18 September 1961, Section1, Part2, 105-93124, p.2.

المخبرين السريين في محيطه الأكاديمي والاجتماعي، وقد أُنيط بهؤلاء المخبرين جمع أي معلومات مهما بدت هامشية يمكن توظيفها لربطه بالشيوعية أو إظهار ميوله الفكرية بوصفها امتدادًا لنشاط تخريبي معادٍ للدولة، واستُخدمت هذه المعطيات في إعداد ملفات داخلية هدفت إلى بناء صورة استخباراتية مُلفّقة عنه، وجرى لاحقًا تسريب معلومات منها بصورة انتقائية بغرض محاربته نفسيًا وتقويض مكانته المهنية والأكاديمية(١).

لم تقتصر المراقبة على جامعة بورتوريكو فقد نفذ مكتب التحقيقات الفيدرالي هذه العمليات على جامعات اخرى الا ان العمليات التي نفذت في جامعة بورتوريكو تعتبر اطول امداً واكثر شمولا(٢).

مع استمرار عمل المكتب بهذا الشأن اشاد هوفر من خلال مذكرة رسمية في ٩ اذار ١٩٦٢ وجهها الى المكتب الميداني في سان خوان بنجاح هذه العمليات خاصة في جامعة بورتوريكو وقد ذكر ايضا بان هذه العمليات ذات اهمية كبيرة موجهاً بالاستمرار بهذه الاساليب واعداد منشورات مزيفه لاتهام قادة حركات الاستقلال(٣).

شملت الإجراءات المتخذة ايضاً ضد جماعات الاستقلال البورتوريكية إرسال رسائل مجهولة المصدر إلى هذه الجماعات، وتسريب معلومات إلى وسائل الإعلام(٤).

فقد استند مكتب سان خوان الميداني منذ البداية إلى توجيهات مباشرة من مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي والذي شدّد على ضرورة استغلال الإعلام المحلي في مواجهة التيارات القومية واليسارية، ونصت تعليماته على أن مؤشر الأمن العام مهتم بنشر مقالات معادية للشيوعية ولا سيما تلك التي تكشف عن التأثير الموالي لكوبا وللشيوعية داخل منظمات الاستقلال الوطني في بورتوريكو، هدَفَت هذه التعليمات إلى تعطيل الأنشطة وتقليص نفوذ القوميين والشيوعيين الساعين إلى فصل بورتوريكو عن الولايات المتحدة، وبناءً على ذلك تضمن العمل الميداني جانبًا واسع النطاق من عمليات التضليل الإعلامي فقد سعى العملاء الفيدراليون بصورة منهجية على زرع مقالات وافتتاحيات في صحف محلية موالية للولايات

(1) Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., p.484-486.
(2)Ibid, p.466.
(3)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 9 March 1962, Section1, Part1, 105-93124, p.1-2.
(4) James kirkpatrick davis, Op.cit., p.172.

المتحدة كثيرًا ما احتوت على شائعات مغرضة تتعلق بالحياة الشخصية أو المالية لقيادات الحركة الاستقلالية، بهدف تقويض مكانتهم العامة كما وُجهت تحذيرات غير رسمية إلى مالكي محطات الإذاعة في الجزيرة مفادها أن تراخيصهم قد تلغى اذا قاموا ببث اي مواد مؤيدة للاستقلال،[١] من بين عمليات التضليل الاعلامي تزويد إحدى محطات التلفزة بمعلومات محرجة تتعلق بأحد قادة حركة الاستقلال فقد نفذت بسلسلة من الرسائل والمنشورات والمقالات المجهولة تتهمهم بعدة امور منها التشهير الجنسي المعتاد لمكتب التحقيقات الفيدرالي[٢].

وفي السياق ذاته أجرى عملاء المكتب عام ١٩٦٣ اتصالات مباشرة مع مالكي محطات الإذاعة في بونس ويوكو وسان جيرمان، ملوّحين بمسألة تراخيص البث الخاصة بهم وقد ترتب على هذه الضغوط إلغاء ساعة البث اليومية المخصصة لبرنامج "راديو باندیرا"، وهو البرنامج الذي كانت تنتجه جمعية أساتذة الجامعة وكان يُعد منبراً إعلامياً مهماً للتيار الاستقلالي في الجزيرة وكشفت هذه الممارسات عن جانبٍ من السياسة المنهجية الرامية إلى حرمان الحركات الوطنية من أي منصة إعلامية[٣].

لم يقتصر نشاط مكتب التحقيقات الفيدرالي في بورتوريكو على التأثير في الصحافة والإذاعة فحسب، بل امتد ليشمل حربًا نفسية منظمة استهدفت القيادات الاستقلالية البارزة نفسها فقد كثّف المكتب جهوده لإضعاف الروابط بين دعاة الاستقلال والدول الاشتراكية أو حركات التحرر في الخارج مُعتبرًا أن أي اتصالٍ من هذا النوع يمثل خطرًا سياسيًا وأمنيًا على المصالح الأمريكية ومن أبرز الشخصيات التي طالتها هذه السياسة الزعيم الوطني

(1) Ward Churchill and Jim Vander Wall, The Cointelpro Papers, Op.cit., p.72.
(2) James kirkpatrick davis, Op.cit., p.17; Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., p.491.
(3)FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 28 january 1963, Section2, Part2, 105-93124, p.1-2.

خوان ماري برّاس (Juan Mari Bras)[١] الذي سعى آنذاك إلى إنشاء جبهة موحدة مع منظمات يسارية وأمريكية مناهضة للاستعمار، وقد جرى استهدافه ضمن إطار برنامج كوينتيلبرو من خلال سلسلة من الرسائل المجهولة المصدر ومحاولات تشويه صورته أمام الرأي العام عبر تسريب معلومات مضللة إلى وسائل الإعلام المحلية تتهمه بصلة بالشيوعية وبقضايا عنف وتفجيرات دون اي دليل قضائي،[٢] ومن بين الرسائل المجهولة التي استهدف بها مكتب التحقيقات الفيدرالي لخوان ماري رسالة موجهة الى احد النشطاء تفيد بان ماري براس كان على علاقة عاطفية بزوجته المنفصلة عنه،[٣] ومن النتائج الايجابية بالنسبة لمكتب التحقيقات الفيدرالي التي تستشهد بها الوثائق في حملة المكتب ضده وضد حزبه هو اصابة ماري براس بنوبة قلبية في نيسان ١٩٦٤ اثر الضغط الذي ولدتها هذه الرسائل المجهولة ومحاولات تشويه السمعة[٤].

لم يتوقف المكتب عن استهداف ماري براس بعد اصابته بالنوبة القلبية فقد أفادت تقارير صادرة من مكتب سان خوان في كانون الأول ١٩٦٤ بظهور مقال في صحيفة El Día تناول بأسلوب تهكمي شكوى قدّمها خوان ماري براس إلى وزير العدل في بورتوريكو بشأن تعرّضه وعائلته لسلسلة من المضايقات شملت تهديدات مباشرة ومكالمات هاتفية بذيئة وإلقاء قنابل ومولوتوف على منزله بقصد الترهيب وتوزيع منشورات مجهولة المصدر فضلًا عن أعمال تخريب استهدفت ندوة قيادية لحركة الاستقلال البورتوريكية، وقدّم المقال هذه

---

(١) خوان ماري برّاس: محاميًا وناشطًا سياسيًا بورتوريكيًا وُلد في ٢ كانون الأول ١٩٢٧ في مدينة مایاغویز في جزيرة بورتوريكو، ظهرت ميوله السياسية في سن مبكر إذ أسّس في الخامسة عشرة من عمره مع عدد من زملائه في المدرسة الثانوية فرعًا لجمعية طلابية مؤيدة للاستقلال، وفي عام ١٩٤٤ ترأس منظمة شباب استقلال بورتوريكو، ثم كان في عام ١٩٤٦ من بين مؤسسي حزب استقلال بورتوريكوو وفي عام ١٩٧٦ ترشّح لمنصب حاكم بورتوريكو ممثلًا عن الحزب الاشتراكي البورتوريكي، توفي في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠ في مدينة سان خوان– بورتوريكو. للمزيد ينظر:

Asamblea Legislativa de Puerto Rico ،Ley Núm. 89 de 29 de julio de 2013: Para denominar como "Avenida Juan Mari Brás" la Carretera PR-3108 de la Ciudad de Mayagüez ،Exposición de Motivos, P.1-3.

(2)Ward Churchill and Jim Vander Wall, The Cointelpro Papers, Op.cit., p.78.

(3)Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., P.529.

(4) Jo Thomas, Documents Show F.B.I. Harassed Puerto Rican Separatist Parties, special To The New York Times, 22 November 1977, P.26.

الوقائع في إطار ساخر يقلّل من خطورتها بما يُفرغ الشكوى من مضمونها السياسي، ومضى النص واشار إلى أن شرطة بورتوريكو ألمحت للسلطات الأمريكية بأنها تعمّدت قطع المياه عن موقع انعقاد الندوة الأمر الذي اضطر المشاركين إلى استخدام المياه المعدنية لأغراض شخصية لعدم توفر المياه الصالحة للاستخدام الصحي أو للنظافة، ويكشف هذا العرض من خلال تركيزه على تفاصيل هامشية ذات طابع كاريكاتوري عن توظيف السخرية الصحفية بوصفها أداة مكمّلة لإجراءات الضغط الإداري والأمني بما أسهم في تحويل أفعال التخريب المقصودة إلى مشاهد مثيرة للتندر بدل تقديمها باعتبارها ممارسات قمعية تستوجب المساءلة(١).

وفي سياق جهود مكتب التحقيقات الفيدرالي لإضعاف الروابط بين دعاة الاستقلال استُهدِفت الرابطة الاشتراكية البورتوريكية (Puerto Rican Socialist League)(٢) برسالة زُعمت أنها صادرة عن مجموعة مرتبطة بمارِي براس وقد صيغت الرسالة خصيصًا كأداة لإثارة المشاعر وافتعال النزاع بين الفصائل المؤيدة للاستقلال استغلت الرسالة حساسية الرابطة تجاه النقد لتغذي الشكوك والعداوات القائمة وبذلك عملت على تأجيج الانقسامات الداخلية ونجح مكتب التحقيقات بذلك لدرجة انه المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفيدرالي ارسل مذكرة الى المكتب الميداني في سان خوان من اجل التهدئة؛ وهو تكتيك تظهره المصادر الوثائقية كممارسة ممنهجة في سياق حملات تقويض تماسك الحركة الاستقلالية خلال تلك المدة(٣).

مع تزايد النشاط في مكتب سان خوان وتنامي الجدل حول نتائج تلك الحملة تدخّل المقرّ الرئيسي في واشنطن وأصدر مذكرةً رسمية تطلب تهدئة الموقف والحد من استخدام هذا الأسلوب بعد أن بات يُحدث توترًا مفرطًا ويثير تساؤلات حول الجهة الحقيقية التي تقف

(1) Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., P.193,497-498.

(٢) الرابطة الاشتراكية البورتوريكية : كانت جماعة يسارية ثورية نشأت أواخر الستينيات في بورتوريكو، تركز على توجيه حركة الاستقلال نحو تحليل ماركسي ثوري، ورغم صغر حجمها التنظيمي فقد أثّرت في شبكة اليسار الثوري واتصالاتها مع تنظيمات مماثلة في المهجر مثل اللوردات الشباب في الولايات المتحدة. ينظر:

Central Committee of the Puerto Rican Socialist League, Statement on the Second International Conference in Solidarity with Puerto Rican Independence, in Freedom Archives, collection "Liga Socialista Puertorriqueña", accessed January 3, 2026, https://www.freedomarchives.org.

(3) Jo Thomas, Op.cit., P.26.

وراء تلك الرسائل، وقد شهد قسم كتابة الرسائل في مكتب سان خوان مدة هدوء نسبي حتى تموز ١٩٦٥ حين أُعيد تفعيل هذه الأساليب الدعائية إذ تلقت صحيفة إل موندو (EL MUNDO) التي تصدر من سان خوان في بورتوريكو رسالة مجهولة المصدر تزعم أن حركة بورتوريكو المؤيدة للاستقلال تعتزم تنظيم تظاهرة لتعطيل فعاليات إحياء يوم الكومنولث(Commonwealth Day) [١] في ٢٥ تموز وذلك بهدف إثارة الانقسام وبثّ الشكوك بين صفوف الاستقلاليين[٢].

وفي السياق ذاته فقد استهدف المكتب حركة بورتوريكو المؤيدة للاستقلال وفرعها في نيويورك فقد استغلّ المكتب مقالًا نُشر في المجلة السوداء الثورية (Soulbook) الصادرة في بيركلي _ كاليفورنيا وهي مجلة سياسية ثورية تضمّن إحصاءات وُصفت بالمسيئة للبورتوريكيين ليصوغ على أساسه رسالة مزيفة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٥ حَمَلَت أحد أعضاء الحركة مسؤولية نشر المقال وقد اقترح مكتب نيويورك ترجمة المقال والرسالة إلى الإسبانية وإرسال نسخٍ منها إلى نحو مئتين من المنظمات البورتوريكية والسوداء في نيويورك بالإضافة إلى ثلاثمئة من أعضاء ومتعاطفي حركة بورتوريكو المؤيدة للاستقلال في بورتوريكو والولايات المتحدة، بهدف إشعال الخلافات الداخلية وإضعاف قيادة الحركة وإثارة الشكوك حول صدقيتها، كما عمل المكتب لطباعة ستمئة نسخة باستخدام ما وصفته بـ"**أساليب مكافحة التجسس المجربة**" لضمان أن يبدو المنشور صادرًا من داخل صفوف الاستقلاليين أنفسهم، وهو ما يعكس بوضوح الطابع الدعائي والنفسي الذي ميّز أساليب مكتب التحقيقات الفيدرالي في تلك المرحلة لإحداث الانقسام وتشويه الحركات التحررية[٣].

كما لجأ المكتب أيضًا إلى إنتاج سلسلة من الرسوم الكاريكاتيرية بهدف إثارة الانقسامات داخل حركة بورتوريكو المؤيدة للاستقلال كذلك أُعدّت سلسلة أخرى من الرسائل

---

(١) يوم الكومنولث: هو مناسبة رسمية يحتفل بها مؤيدي الاستقلال في بورتوريكو في ٢٥ تموز من كل عام لأحياء ذكرى اعتماد دستور بورتوريكو عام ١٩٥٢ وتنظم خلالها فعاليات ثقافية تبرز الاطار الدستوري القائم. ينظر:

Agustín Criollo Oquero, Did You Know… July 25, More Than Commonwealth Constitution Day, El Nuevo Día, July25,2024, accessed January3, 2026, https://www.elnuevodia.com.

(2)Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., P.498-499.

(3) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 30 november 1965, Section4, Part6, 105-93124, p.1-4.

والرسوم لتأجيج الخلافات بين حركة بورتوريكو المؤيدة للاستقلال وسائر التنظيمات الاستقلالية الأخرى، ولا سيّما منظمة العمل الوطني الوحدوي (Acción Patriótica Unitaria) والحزب القومي البورتوريكي ولاحقًا الرابطة الاشتراكية (La Liga Socialista) وامتدّت هذه العمليات إلى الولايات المتحدة، حيث أُرسلت رسائل ووثائق مزيفة إلى عدد من المنظمات اليسارية الأمريكية في محاولةٍ لعزل حركة بورتوريكو المؤيدة للاستقلال عن حلفائها المحتملين داخل التيار التقدمي الامريكيوتقويض أي تضامن دولي معها(١).

بدأت فروع مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ عام ١٩٦٦ وخصوصًا المقر الرئيسي في واشنطن من اهتمام بما اعتبرته تنامي النشاط الخارجي للقيادات البورتوريكية الاستقلالية ولا سيّما ماري براس الذي دعا آنذاك إلى طرح قضية استقلال بورتوريكو أمام الأمم المتحدة وأعلن تأييده للحكومة الكوبية وجبهة التحرير الفيتنامية (الفيت كونغ)(٢)، رأى مكتب التحقيقات الفيدرالي في هذه المواقف تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية وأوصى بضرورة مواجهة هذا النشاط عبر أدوات نفسية ودعائية ضمن إطار برنامج كوينتيلبرو(٣).

وفي سياق تنفيذ تلك التوجهات كثّف المكتب خلال عام ١٩٦٧ من عملياته ضد حركة الاستقلال البورتوريكية ففي ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٧ قدّم مكتب نيويورك الميداني خطة لشنّ عملية تضليل إعلامي تقوم على توزيع منشور مزيف باسم خوان ماري براس صيغ بحيث يُشوّه صورة حركة استقلال بورتوريكو ويثير الخلاف بينها وبين عدد من المنظمات اليسارية الأمريكية التي كانت تسعى إلى التنسيق معها مثل شباب ضد الحرب والفاشية و حزب العمل التقدمي حزب العمال الاشتراكي و حركة الاستقلال و كازا بورتوريكو

(1) Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., P.502-503.

(٢) جبهة التحرير الفيتنامية: تنظيماً سياسيًا–عسكريًا تشكّل في فيتنام أواخر عام ١٩٦٠ واتخذ من إسقاط سلطة جنوب فيتنام التي حظيت بإسناد أمريكي هدفًا رئيسيًا مع السعي إلى إعادة توحيد البلاد ضمن مشروع اجتماعي ذي توجه شيوعي، وقد انتهجت الجبهة أساليب الكفاح المسلح غير النظامي معتمدةً على حرب العصابات وتعبئة القواعد الشعبية ومستندةً إلى دعم وتنظيم القوى الشيوعية المرتبطة بالسياق الفيتنامي الأوسع. للمزيد ينظر:

Douglas Pike, Viet Cong: The Organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam. Cambridge, MA, The MIT Press, 1966.

(3) Humberto García Muñiz, Puerto Rico and the United States: The United Nations Role 1953–1975, Revista Jurídica de la Universidad de Puerto Rico, no. 1, 1984, p.66,74.

و حزب عالم العمال وتحالف الشباب الاشتراكي، كان الهدف من هذه العملية إفشال محاولات براز لبناء جبهة تضامن عابرة للحدود[١].

وفي الإطار نفسه أعدّ المكتب في ١٦ كانون الاول ١٩٦٨ رسومًا كاريكاتيرية تُظهر ماري براس وقادة الحركة وكأنهم خاضعون لسلطة فيديل كاسترو،[٢] وذلك في محاولة لربط الحركة القومية البورتوريكية بالدعاية الكوبية[٣].

وتلا هذه الحملة من الرسوم الكاريكاتيرية تصعيد مباشر تمثل في تدمير سيارة خوان ماري براس بالكامل بانفجارٍ متعمّد في كانون الثاني ١٩٦٩ وأُرسلت إلى وسائل الإعلام رسالة أعلنت فيها جهة تُسمّي نفسها "القوة الكوبية"(Cuban Power) مسؤوليتها عن التفجير، إلا أنّ المثير في هذه الواقعة كان أن بيان تبنّي العملية لم يكن صادرًا عن تنظيم مستقل بل كُتب داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي في سان خوان ثم خضع للمراجعة والتصحيح في المقرّ الرئيسي للمكتب في واشنطن وتم نشره، وعكست هذه الحادثة أحد الأساليب التي استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي في تلك المرحلة والمتمثل في إنشاء واجهات تنظيمية وهمية لإسناد أو تغطية أعمال عنف، بما أتاح تنفيذ عمليات تخريبية مع إخفاء الدور المؤسسي المباشر للمكتب[٤].

ومن خلال ما تقدّم ومن زاوية تحليلية، يمكن القول بأنّ برنامج كوينتيلبرو ركّز جانبًا كبيرًا من عملياته ضد حركات الاستقلال البورتوريكية على شخص خوان ماري براس على نحو لافت سواء عبر الحملات الدعائية التشهيرية أو من خلال التصعيد إلى استهدافات مادية مباشرة، وعكس هذا التركيز كثافة الدور الذي اضطلع به ماري براس داخل الوسط الاستقلالي الثوري وقادرة على الربط بين الخطاب الأيديولوجي والعمل الجماهيري ومن هذا المنظور تعامل مكتب التحقيقات الفيدرالي مع ماري براس باعتباره عقدة تأثير افترضوا بأنّ ضربه نفسيًا ومعنويًا سيُحدث أثرًا متسلسلًا داخل الحركة بأكملها، ويشير هذا النمط إلى أنّ

(1) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 10 October 1967, Section5, Part 7, 105-93124.

(٢) ينظر ملحق رقم (٦)، ص١٧٩.

(3) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 16 December 1968, Section5, Part 7, 105-93124.

(4) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 1 October 1969, Section5, Part 7, 105-93124; Pensamiento Crítico, El FBI detrás de actos terroristas, Año 1, núm.1, febrero 1978, San Juan, La Casa Editora de Puerto Rico, p.9.

كوينتيلبرو لم يكن يسعى فقط إلى جمع المعلومات أو الاحتواء الأمني بل إلى إعادة تشكيل المجال السياسي ذاته عبر كسر رموزه الأكثر قدرة على التعبئة وهو ما جعل ماري براس هدفًا مفضّلًا ضمن منطق البرنامج في تعامله مع حركات الاستقلال.

وفي أعقاب الاستهدافات التي تعرّض لها خوان ماري براس خلال عام ١٩٦٩ ولا سيما في أواخره بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي متابعة دقيقة لنشاط الحزب الاشتراكي البورتوريكي ورصد الخلافات الداخلية بين قياداته وأعضائه، وعدّ تلك الانقسامات فرصة مناسبة للتدخّل غير المباشر ضمن إطار برنامج كوينتيلبرو. وبناءً على هذا التقدير، صاغ المكتب رسالة مجهولة الهوية ووجّهها إلى عدد من الأعضاء المختارين داخل التنظيم، مستغلًا التوترات القائمة وساعيًا إلى تعميقها بوصف ذلك وسيلة لإضعاف التماسك الداخلي للتنظيم دون تدخل علني مباشر. وعكس هذا الإجراء انتقال الاستراتيجية من استهداف الرموز القيادية الفردية إلى العمل المنهجي على تفكيك البنى التنظيمية للحركات الاستقلالية من الداخل، كما ورد في الوثيقة الصادرة بتاريخ ٧ أيار ١٩٧٠[١].

وبحلول عام ١٩٧١ كانت عمليات كوينتيلبرو قد بلغت ذروتها إذ وسّع المكتب من نطاق إجراءاته لتشمل عمليات دعائية وتخريبية خارجية استهدفت كسر الروابط بين الحركات الاستقلالية البورتوريكية وشبكات الدعم الأممية لتغدو هذه المرحلة خاتمة المساعي الفيدرالية الرامية إلى عزل الحركة القومية عن محيطها الدولي واحتوائها داخلياً[٢].

لكن لم يستمر البرنامج بعد تلك الاحداث ففي السابع والعشرين من نيسان ١٩٧١ أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي داخليًا وقف العمل الرسمي ببرنامج كوينتيلبرو بسبب عملية تسريب وثائقه وكشف البرنامج والذي سنتحدث عنه في الفصل الثالث[٣].

من خلال ما تقدم يمكن القول بان تكتيكات مكتب التحقيقات الفيدرالي في بورتوريكو اتخذت طابعًا منظوميًا آنذاك فمزجت بين مراقبة واسعة النطاق للقادة والناشطين واختراق تنظيمي وحملات دعائية ومعلومات مضللة تضمنت منشورات مزورة ورسومًا كاريكاتيرية ورسائل سرية استهدفت سمعة الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى الضغط على وسائل

(1) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 7 May 1970, Section6, Part 8, 105-93124
(2) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 11 January 1971, Section6, Part 8, 105-93124.
(3)Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., P.579.

الإعلام والمؤسسات التعليمية والإذاعات المحلية لمنع المنابر الوطنية والداعمة من منحهما صوتًا علنيًا، كما استخدم المكتب تكتيكات تشويه شخصية لإضعاف ثقة القواعد الشعبية بقيادات الحركة وسعى إلى عزل التنظيمات الاستقلالية عن شبكات الدعم الدولية من خلال ربطها بالدول أو الحركات الثورية المناوئة للولايات المتحدة تاريخيًا، أسفرت هذه الممارسات عن تفكك بنيوي داخل الحركة القومية وانحسار القدرة على التنسيق السياسي والاجتماعي وتحويل حركات كانت ذات حضور جماهيري إلى مجموعات متنافرة ومقصورة على نشاط داخلي محدود ما غيّر مسار النضال السياسي داخل الجزيرة خلال تلك المدة.

المبحث الاول/اقتحام المكتب الميداني في مدينة ميديا وانكشاف برنامج كوينتيلبرو (١٩٧١)

كان النشطاء في الحركات المناهضة للحرب وحركة الحقوق المدنية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين يعتقدون بانهم هم ومنظماتهم قد خضعوا لرقابة مكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد ج. إدغار هوفر، وقد أدرك كثير منهم من خلال تجارب شخصية مباشرة كالطرد من الوظائف أو العزلة الاجتماعية أو حرمانهم من فرص العمل أنهم كانوا موضع متابعة أمنية مستمرة ورغم تراكم هذه المعطيات لم يتوفر آنذاك دليل قاطع يثبت وجود سياسة رسمية ممنهجة تستهدف إضعاف منظمات بأكملها عبر وسائل غير قانونية،[١] وقد مهدت تلك الاجواء الى تصاعد الاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام، وفي ظل هذا السياق المتوتر أصبح مكتب التحقيقات الفيدرالي أكثر اعتماداً على برنامجه السري كوينتيلبرو لضبط المجال السياسي حيث تعاملوا بقسوة مع الحركات المناهضة للحرب منها الاعتقالات واحكام السجن الطويلة[٢].

أدى تراكم القمع والمراقبة الى دفع بعض ناشطي الحركات الاحتجاجية نحو التوجه الى خيارات غير مألوفة كان من بينها التفكير في استهداف أحد المكاتب الميدانية لمكتب التحقيقات الفيدرالي بهدف كشف ممارساته، وقد تبلورت هذه الفكرة على يد الناشط ويليام ديفيدون (William Davidon)[٣] بعد قناعته بان الدولة تستخدم ادواتها الامنية لتقييد

(1) Martin Oppenheimer, How We Found Out About cointelpro, The Nation, Vol. 232, No. 6, 1981, p. 54.

(2) Betty Medsger, The Burglary: The Discovery of J. Edgar Hoover is Secret FBI, New York, Vintage Books, 2014, p.3; tim weiner, Op.cit., p.289-292.

(٣) ويليام ديفيدون: ناشطا امريكيا واستاذا للرياضيات والفيزياء في كلية هافرفورد، ولد في ٨ اذار ١٩٢٧ في فورد لودر ديل، حصل على الدكتوراه في الفيزياء من جامعة شيكاغو عام ١٩٥٤، كان مدافعا عن السلام والعدالة منذ صغره وكان معارضا لمشاريع الاسلحة النووية، اشترك في عدد من الاحتجاجات والمسيرات السلمية وعارض صراحتا حرب فيتنام وبشدة، في اعوامه الاخيرة انخرط في عملية اقتحام مكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا ، توفي في عمر ينهاز ٨٦ عاما في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٣. ينظر : https://physicstoday.aip.org/obituaries/william-c-davidon accessed 22 sep 2025.

المعارضة فشرع في تجنيد عدد من الأشخاص الموثوقين لمناقشة جدوى العملية وإمكان تنفيذها بوصفها وسيلة للحصول على أدلة مباشرة تُظهر حجم التجسس الحكومي على الحركات المعارضة،[١] فتمكن ديفيدون من تجنيد سبعة نشطاء مناهضين للحرب معظمهم من دعاة السلام وعلى اثرها اسست ما تسمى لجنة المواطن،[٢] كانت احتمالات نجاح مثل هذا العمل ضعيفة جدا ضد وكالة يراسها ادغار هوفر الذي يتمتع بسلطة واسعه[٣].

في المرحلة الأولى من تشكيل مجموعة الاقتحام حرص ويليام ديفيدون على اختيار العناصر التي يثق بقدرتها على الانضباط وحفظ السر فبدأ بتجنيد الناشط كيث فورسايث (Keith Forsyth) باعتباره من المقربين إليه ويحظى بثقة عالية داخل حركة مناهضة الحرب، ولتفادي أي احتمال لاعتراض الاتصالات الهاتفية من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي لجأ ديفيدون عن طريق اتصال هاتفي إلى دعوته بغطاء اجتماعي يتمثل في حفلة وهمية قبل أن ينتقلا لاحقًا إلى لقاء في موقع خارجي يضمن عدم خضوعهما لأي مراقبة تقنية وهناك وفي ظل ظروف محسوبة بعناية عرض عليه فكرة تنفيذ عملية تهدف إلى كشف ممارسات مكتب التحقيقات الفيدرالي السرّية، فعبّر عن موافقته الفورية ليصبح بذلك أول عضو ينضم رسميًا إلى المجموعة الناشئة، بعدها انتقل الحديث إلى من ينبغي، ومن لا ينبغي، أن يكون في الفريق وكان على المرشحين أن يكونوا مخلصين جديرين بالثقة ومتواضعين وقادرين على الصمت[٤].

وبعد أن ضمن ديفيدون انضمام كيث فورسايث بوصفه أول عنصر في المجموعة اتجه في خطوته التالية إلى الزوجين جون راينز(John Raines) وبوني راينز (Bonnie

(1)Betty Medsger, Op.cit., p.11.

(2)Martin Oppenheimer, Op.cit., p.54.

(3)Betty Medsger, Op.cit., p.3.

(4) Peter Crimmins, How to Break Into the FBI: 50 Years Later, Media Burglars Get Local Honors, WHYY, March 24, 2021. https://whyy.org/articles/how-to-break-into-the-fbi-50-years-later-media-burglars-get-local-honors/?utm_source=chatgpt.com

Raines) اللذين كان يرتبط معهما بعلاقات سابقة داخل دوائر النشاط المناهض للحرب، وقد رأى فيهما خبرة تنظيمية عالية في العمل السياسي، الأمر الذي دفعه إلى طرح فكرة الاقتحام عليهما بوصفها خطوة عملية يمكن أن تكشف عن تجاوزات مكتب التحقيقات الفيدرالي، وبعد تداول الآثار المحتملة للمشاركة وافق الزوجان على الانضمام للمجموعة ليشكلان مع فورسايث النواة الأولى للفريق الذي بدأ يتبلور بسرّية ملحوظة[١].

وفي الوقت ذاته اتجه ديفيدون إلى ضم سوزان سميث (Susan Smith) التي كانت قد تعرّفت إليه خلال مشاركتها في نشاطات مداهمة لجان التجنيد قبل أقل من عام وبحلول أواخر عام ١٩٧٠ باتت سميث ترى في ديفيدون شخصية قيادية موثوقة داخل حركة مناهضة الحرب، وعندما طرح عليها ديفيدون احتمال تنفيذ اقتحام يستهدف مكتبًا ميدانيا تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، كانت سوزان سميث مترددة إذ كانت العمليات السرّية تتعارض مع قناعاتها السياسية وأساليب عملها المعلن، لكن قلقها المتزايد من الاتهامات التي طالت ناشطي السلام ومن تصاعد القمع الرسمي ضد المعارضة دفعها إلى إعادة تقييم موقفها وخلصت سوزان سميث إلى أنّ خطورة ما تراه تجاوزات مؤسسية داخلية تستدعي تحركًا يهدف إلى الحصول على أدلّة مباشرة فوافقت سوزان سميث على الانضمام إلى المجموعة[٢].

وبينما كانت الالية تسير بنظام بتجنيد الاعضاء كان تجنيد رون دورست(Ron Durst) قد اكتمل بعد أن كان طالب دراسات عليا يستعد لمسار مهني في مجال الصحة ويمرّ بظروف شخصية جعلته أكثر استعدادًا لتحمّل مخاطر لم يكن ليتقبلها في سنوات سابقة وعندما طرح ديفيدون عليه فكرة الاقتحام استقبلها دورست بحماس واضح معبّرًا عن تقديره لجرأة هذه الخطة وقد بدا له أن الفكرة تستحق التنفيذ العاجل فأبلغ ديفيدون رغبته

(1) paul schmelzer, Stealing Secrets, Voice, Carleton College, Winter, 2015. https://www.carleton.edu/
(2)Betty Medsger, Op.cit., p.44.

المباشرة في المشاركة ليصبح بذلك أحد أفراد المجموعة التي اكتمل بها تشكيل فريق الاقتحام[١].

وبعد اكتمال تشكيل المجموعة على يد ديفيدون تدريجيًا عبر تجنيد كيث فورسايث و راينز وسوزان سميث ورون دورست شرعت المجموعة في تنفيذ خطتها التي وصلت ذروتها في ليلة ٨ آذار ١٩٧١ ففي تلك الليلة بينما كان ملايين الأمريكيين منشغلين بمتابعة النزال التاريخي بين محمد علي كلاي وجو فريزر على بطولة الوزن الثقيل اتخذ أفراد لجنة المواطن خطوة نوعية تمثّلت في استهداف مكتب التحقيقات الفيدرالي في بلدة ميديا بولاية بنسلفانيا، كان المكتب من النموذج التقليدي للوكالات الميدانية الصغيرة التي يعتمدها مكتب التحقيقات الفيدرالي إذ لم يكن يعمل فيه سوى عميلين فقط يشغلان جناحًا محدود المساحة في الطابق الثاني من مبنى مقاطعة ديلاوير كما لم يكن مجهزًا بأي نظام إنذار الأمر الذي جعل الدخول إليه عملية ميسّرة نسبيًا[٢].

وفي وقتٍ سابق كان كيث فورسايث قد تدرب على فتح الاقفال ليتمكن من فتح قفل باب المكتب الميداني في ميديا، ففي ليلة ٨ اذار فتح كيث القفل وتسللوا الى داخل المكتب بدون اي اشتباك او معرفة احد بذلك ووضعوا جميع الملفات في حقائب سفر وخرجوا من الباب الامامي بسلاسة[٣].

غير أن الصعوبة الحقيقية لم تكن في اقتحام المكان بل في اختيار ما ينبغي الحصول عليه فقد تجاوز أفراد اللجنة الملفات ذات الطابع الروتيني أو القضايا الجنائية وركّزوا تحديدًا على الوثائق المرتبطة بعمليات الأمن الداخلي وهي المواد التي اعتقد ديفيدون وأعضاء مجموعته أنّها وحدها القادرة على تقديم أدلّة ملموسة على سياسات المراقبة والتدخل التي

(1)Ibid, p.44.
(2)Murray Polne, Scaring Americans: A Tale Of Our National-Security State plus Stefan Merken, Jewish Peace Fellowship, Vol.43, No.4, May2014, p.7.
(3)Bonnie Raines, I Broke Into An FBI Office And Took Every Document. Here's Why, Junuary15, 2014, Accessed 3 December 2025. https://www.aclutx.org/news/i-broke-fbi-office-and-took-every-document-heres-why/?utm_source=chatgpt.com

كان المكتب ينتهجها، وعلى الرغم من أن مكتب ميديا كان من الوكالات الصغيرة المحاطة بأجواء أكاديمية بحكم موقعه في ضواحي فيلادلفيا فإن الملفّات التي تم الحصول عليها والتي تجاوز عددها الألف وثيقة قدّمت مادة أولية مكّنت من الكشف عن نطاق واسع من التحقيقات في اثنين وعشرين حرمًا جامعيًا فضلاً عن وثائق أخرى مصدرها المكتب الميداني في فيلادلفيا أظهرت ملامح لسياسات المكتب الأكثر انتشاراً[١].

ففي صباح اليوم التالي مباشرة تلقّى كبير المفتشين مارك فيلت(Mark Fillet)، وهو أحد أقرب المسؤولين إلى ج. إدغار هوفر، والمسؤول عن أمن المكاتب الميدانية تقريرا عاجلًا أبلغه بأن مجموعة من اللصوص قد نجحوا في تنفيذ اختراق مباشر لاحد المكاتب الميدانية والاستيلاء على عدد كبير من الوثائق السرّية[٢].

سارع مارك فيلت إلى الاتصال بإدغار هوفر لإبلاغه بذلك الخرق، ومع استيعابه لخطورة الموقف وصف هوفر ما حدث بأنه "خرق غير قابل للتصديق وفاضح لأمن المكتب" مشددًا على أنه لن يتسامح مع مثل هذا الانهيار في منظومة السرية التي صاغها بدقة طوال سنوات قيادته، وعلى الفور أصدر أوامره إلى فيلت بالتوجه إلى بلدة ميديا لمراجعة الوضع ميدانيًا وتقييم التداعيات المحتملة على المكتب وسمعته وهيبته،[٣] استجاب فيلت بسرعة وتوجه مباشرة إلى مقر الوكالة الفرعية حيث باشر تفقد مكان الحادث غير أن صدمته الحقيقية ظهرت لحظة فتحه باب الخزنة الرئيسة في المكتب الذي كانت تؤمن فيها الوثائق إذ وجدها تحتوي فقط على مواد إدارية وروتينية دون أي وثائق سرية أو ملفات حساسة، [٤] وعلى اثر تلك السرقة تمت معاقبة العميل المسؤول لهذا المكتب توماس ف. لويس (Thomas F.Lewis) بنقله الى أتلانتا كما تلقى خطاب توبيخ لاذع من هوفر بالإضافة

(1) Curt Gentry, Op.cit., p.674.
(2) James Kirkpatrick Davis, Op.cit., p.2-3.
(3) Ibid, p.3-4.
(4) W. Mark Felt, The FBI Pyramid, G. P. Putnam is Sons, New York, 1979, p.90-93.

الى تعليق راتبه لمدة ثلاثين يوماً بسبب تقصيره وعدم تمكنه من حماية مكتبه من وجهة نظر ادارة مكتب التحقيقات[١].

ومن جهة اخرى كانت التطورات على الطرف المقابل تسير بوتيرة مختلفة تماماً، فبعد تنفيذ عملية الاقتحام وما أثارته من تحديات برزت داخل لجنة المواطن الحاجة إلى توسيع دائرة المتعاونين لتأمين المرحلة التي تلت السطو ولا سيّما ما يتعلق بفرز الوثائق ونقلها وتنسيق قنوات الاتصال بعيداً عن أعين السلطات، وفي هذا الوقت ظهر دور جون بيتر غرادي(John Peter Grady) الذي لم يكن من بين النواة الأولى المنفّذة لعملية الاقتحام، لكنه كان على صلة مسبقة بعدد من أعضاء اللجنة بحكم نشاطه في الحركات المناهضة للحرب وهو ما جعله عنصرًا موثوقًا في العمل السري اللاحق فقد جرى استقطابه وقد كان جزءًا من الحلقة المساندة للعملية وكانت مهمته ترسيخ شبكة العلاقات التي اعتمدت عليها المجموعة لضمان إيصال المواد المسرّبة إلى القنوات الصحفية والحفاظ على مستوى السرية الذي تطلّبته الأسابيع الأولى التي أعقبت التسريب في الوقت الذي كان فيه مكتب التحقيقات الفيدرالي يجهد في تتبع الخيط الأول لفهم كيفية حدوث الاختراق[٢].

شرعت المجموعة التي قامت بسرقة الملفات في تأمينها بعيداً عن أعين السلطات كذلك فرز المواد المسروقة وتحليلها بعناية لاستخلاص ما يمكن أن يثبت طبيعة الممارسات التي كانوا يسعون لكشفها،[٣] وبعد الانتهاء من عملية النسخ اليدوي أُرسلت نسخ مختارة ضمن حزم صغيرة مكونة من ١٤ نسخة إلى عدد من وسائل الإعلام شملت صحفًا مناهضة للحرب وأخرى تنتمي للمؤسسة الصحفية التقليدية كذلك نسخاً الى سياسيين وذلك لضمان أوسع انتشار ممكن للمعلومات وكانت بيتي ميدسجر(Betty Madsger) الصحفية في واشنطن بوست آنذاك من أوائل من تلقّى هذه الملفات واطّلع على مضمونها وقد لفت انتباهها وجود مذكرة تحمل عنوان "COINTELPRO" وهذا المصطلح لم يكن أفراد

(1) Donald Janson, FBI File Theft Stirs Anger and Joy among the Residents of Media, PA, New York Times, Monday, 29 Mar, 1971, p.20.
(2) Betty Medsger, Op.cit., p.38.
(3) Ibid, p.107.

المجموعة يعرفون معناه اصلاً عند سرقة الملفات لكنه شكل لاحقاً المفتاح الأول لفهم طبيعة البرنامج السري الواسع الذي كان المكتب يديره خلف واجهة العمل التحقيقي التقليدي[١].

ومع تزايد نشر الوثائق المسربة ووصولها إلى عدد من المؤسسات الصحفية أخذت ردود الفعل تجاه العملية تتجاوز حدود مجموعة لجنة المواطن لتتحول إلى قضية راي عام فقد أدى نشر المواد التي اختارت اللجنة الكشف عنها إلى موجة احتجاج عارمة ضد ممارسات مكتب التحقيقات الفيدرالي التي وُصفت آنذاك بأنها منافية للقيم الأمريكية الخاصة بحرية العمل السياسي السلمي، ومع تصاعد موجة الانتقادات العلنية بشكل مفاجئ جرى تجاهل حقيقة أن ج. إدغار هوفر كان لسنوات طويلة يحظى بتقدير شخصيات معروفة في الأوساط الحقوقية مثل روجر بالدوين(Roger Baldwin) وموريس إرنست(Morris Ernst) من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية وذلك بسبب مواقفه المعلنة في الدفاع عن الحقوق المدنية للمواطنين، [٢] إلا أن هذه الإشادة توقفت بعد حجم التسريبات وما رافقها من ردود فعل قوية حيث عادت الاتهامات القديمة التي وصفت المكتب بأنه جهاز يعمل كشرطة سرية خارج إطار المساءلة الديمقراطية وفي المقابل جرى تجاهل أن الوثائق المنشورة أُعدّت بطريقة اخفيت فيها أسماء الأشخاص الخاضعين للتحقيق بينما تركت أسماء المتعاونين مع المكتب ظاهرة مما عرضهم لانتقادات إعلامية شديدة وأسهم في زيادة الجدل حول حدود السرية ومسؤولية نشر هذه الوثائق[٣].

وعليه اندفع ج. إدغار هوفر إلى تسريع التحقيق الداخلي عارفا بصورة جيدة أن سمعة المكتب ونظامه الأمني يواجهان أخطر اختبار منذ تأسيسه ولهذا استدعى إلى واشنطن أحد أكثر محققيه خبرة العميل الخاص روي ك. مور(Roy C. Moore) الذي جرى تكليفه فور وصوله بقيادة فريق يضم أكثر من مئة عميل وُضعت تحت تصرفه الموارد الكاملة لإحدى أكبر المؤسسات التحقيقية في العالم مع هدف وحيد الا هو الوصول إلى أفراد لجنة المواطن مهما كلّف الأمر وقد شكّل هذا التحقيق الذي اعتُبر من أضخم العمليات في تاريخ المكتب

(1) Martin Oppenheimer, Op.cit., p.55; Donald Janson, Op.cit., p20.
(2) W. Mark Felt, Op.cit., p.94.
(3) Brian Glick, Op.cit., p.7.

حتى ذلك الوقت حملة واسعة استهدفت كل خيط يمكن أن يقود إلى المجموعة؛ إذ أصدر المكتب تعليماته بتقصي أي صلة محتملة عبر مراجعة سجلات الإعلام وتتبع الأشخاص الضالعين في اقتحامات مجالس التجنيد واستجواب أفراد من اليسار الكاثوليكي والناشطين الراديكاليين في الجامعات والمتظاهرين المناهضين للحرب إضافةً إلى بعض الأكاديميين الذين وُضعوا تحت دائرة الشبهة كما جرى استنفار قواعد البيانات الضخمة في واشنطن للبحث عن أي اسم قد يمتلك احتمالًا ولو ضئيلاً للارتباط بالحادث وحظي التحقيق بأولوية مطلقة؛ فقد كانت التقارير تُرفع يوميًا إلى المقر الرئيسي عبر التلكس ووُظِّفت جميع أدوات المكتب المتاحة من تحليل البصمات وخطوط الكتابة والتتبع الميداني إلى مراقبة الهواتف والاستعانة بالمخبرين وفحص خصائص الآلات الكاتبة ولم يكن وجود المشتبه به خارج ميديا ليلة الاقتحام سببًا كافيًا لاستبعاده، إذ فُرضت مقابلات فردية إلزامية لكل من ترددت أسماؤهم في نطاق الشبهة وقد تابع هوفر بنفسه مجريات العملية من مكتبه في واشنطن، وأمر بتعليق تحقيقات أخرى إلى حين حلّ «قضية ميديا»، التي استنزفت آلاف الساعات من العمل المكثّف على مدار عام كامل. وطالب روي مور من فريقه جهداً غير مسبوق، فخضع آلاف الأشخاص للمراجعة، وأُجريت مقابلات مع مئات الأفراد، واستُخدمت قدرات شركة زيروكس التقنية لتحديد أنّ النسخ المسرّبة صُوِّرت على آلة من طراز ٦٦٠، وهو الاكتشاف الذي لم يلبث أن فقد قيمته بعدما غيّرت لجنة المواطن آلة التصوير فور نشر الخبر في الصحافة، [١] وبرغم هذا الجهد الهائل وفي ما كان مصدرًا لإحباط هوفر وقيادة المكتب لم ينجح التحقيق في الوصول إلى هوية المجموعة؛ بل إن القناعة التي سادت في المستويات العليا داخل المكتب تمثلت في أن العملاء اقتربوا فعليًا من بعض أعضاء اللجنة وربما تحدّثوا إليهم لكن الأدلة التي جُمعت لم ترقَ إلى المستوى الذي يسمح بتقديمها أمام القضاء الفيدرالي[٢].

(1)James Kirkpatrick Davis, Op.cit., p.6.

(2)W. Mark Felt, Op.cit., p.98.

وفي تلك المدة كانت التداعيات الإعلامية قد اتجهت الى خطوات تصعيدية حوّل الحادثة الذي تغير من خرق أمني عادي إلى فضيحة وطنية كبيرة فقد أثار انتباه كارل ستيرن(Carl Stern) مراسل شبكة (إن بي سي) والمتمرّس في الشؤون القانونية ظهور مصطلح "**كوينتيلبرو**" في إحدى الوثائق المسرَّبة التي تسرّبت إلى الصحافة وهو مصطلح لم يكن قد دخل التداول العام من قبل وبحكم خلفيته القانونية أدرك ستيرن أن هذا العنوان لا يمكن أن يكون مجرد رمز إداري روتيني فبادر إلى تقديم طلب رسمي بموجب " **قانون حرية المعلومات** " في عام ١٩٧١ للحصول على بقية وثائق البرنامج الا ان مكتب التحقيقات رفض ذلك مما دفع ستيرن باللجوء إلى القضاء وتمكّن بعد معركة قانونية استمرت شهورًا من انتزاع حكم لصالحه أتاح له الوصول إلى كمّ هائل من المواد سرعان ما تحوّلت إلى سلسلة من التقارير التي كشفت للرأي العام للمرة الأولى اتساع رقعة التجاوزات السرية في عمليات المكتب سواء تلك التي وُصفت بأنها غير قانونية ومتهورة،[١] ومع انكشاف هذه المعلومات وخروجها من دائرة السرية التي حافظ عليها المكتب لعقود، وجد ج. إدغار هوفر نفسه مضطرًا إلى الإعلان عن إنهاء برنامج "كوينتيلبرو" رسميًا في ٢٨ نيسان ١٩٧١ في خطوة عكست إدراكه أن استمرار العمل به بات مستحيلاً بعد أن دخلت تفاصيله إلى فضاء المعرفة العامة[٢].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن حادثة اقتحام المكتب الميداني في ميديا/ بنسلفانيا وما تبعها من نشر الوثائق ادت إلى كشف عمل كان يجري بسرية، وقد مرّت عملية الكشف بخطوات واضحة بدأت بالحصول على الوثائق ثم إخراجها إلى العلن عبر النشر الإعلامي، وأظهر هذا المسار أن مجرد نشر المواد أنهى السرّية التي أحاطت بهذه الممارسات لسنوات، وبذلك مثّلت هذه الحادثة نقطة تحول جعلت بها الية الكشف والنشر ما كان مخفيا صار ظاهرا ومتاحا للمتابعة آنذاك .

(1)Ronald Kessler, Op.cit., p.132; Marie Antoinette Merrill Ramírez, Op.cit., p.582.
(2) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups , 28 /4/ 1971 , Section2, 157-9-Main.

المبحث الثاني / *موقف الصحافة والراي العام الامريكي تجاه برنامج كوينتيلبرو* (١٩٧١-١٩٧٥)

كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يتمتع بصورة إيجابية لدى الرأي العام الأمريكي منذ ثلاثينيات القرن العشرين إذ أظهرت استطلاعات الرأي في تلك المدة أن عدداً كبيراً من الامريكيين كانوا ينظرون باحترام إلى ج. إدغار هوفر وإلى المكتب الذي كان يديره، ويرونه رمزًا للنظام وتطبيق القانون، واستمرت هذه النظرة الإيجابية في السنوات اللاحقة حيث بينت بيانات تعود إلى عام ١٩٦٥ أن حوالي ٧٥% من الامريكيين قالوا إنهم كانوا سيشعرون بالرضا لو قرر أحد أبنائهم العمل في مكتب التحقيقات الفيدرالي وهو ما يعكس المكانة التي كان يحظى بها المكتب داخل المجتمع الأمريكي في تلك المرحلة(١).

لكن في ١٠ اذار ١٩٧١ تم نشر أول تقرير إخباري عن عملية اقتحام مكتب التحقيقات الفيدرالي في ميديا بولاية بنسلفانيا في صحيفة نيو يورك تايمز حينها اقتصر تغطية الصحيفة على فقرة مختزلة للغاية قدمت الحدث على أنه مجرد "سرقة لوثائق سرية من مكتب التحقيقات الفيدرالي في ميديا_بنسلفانيا" وأن التقرير اعتمد في الأساس على البيان الرسمي الصادر عن وزير العدل آنذاك جون ميتشل(John Mitchell) دون تضمين أي تعليق نقدي أو تحليل دقيق للأبعاد المحتملة لهذه الحادثة الأمر الذي عكس التزام وسائل الإعلام في تلك اللحظة بالبيانات الرسمية الحكومي حول الحادثة(٢).

في ذلك الوقت كان الموقف السائد داخل مدينة ميديا يميل إلى التعاطف مع مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي اعتبروه المؤسسة المتضررة أكثر من التعاطف مع منفذي الاقتحام أو فهم دوافعهم، فقد نظر كثيرون إلى ما حدث على أنه اعتداء واضح على جهة تمثل القانون والنظام وهو ما دفعهم إلى اعتباره تصرّفًا غير مبرر ضد الشرطة الفيدرالية، وأظهرت الشهادات التي سجلت في ذلك الوقت أن الشعور المحلي العام رأى في الحادثة مجرد إزعاج لمكتب التحقيقات الفيدرالي ومصدر إحراج لمدينة ميديا إلى كذلك حالة من الصدمة بسبب جرأة أي جهة على استهداف جهاز أمني فيدرالي، وعكست هذه المواقف انذاك انتشار نظرة

(1) David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p 190.

(2) FBI Reports Office Raid, New York Times, Wednesday 10 Mar 1971, p.7.

اجتماعية كانت تمنح ثقة كبيرة للأجهزة الأمنية القائمة، الأمر الذي أدى إلى التعامل مع الاقتحام بوصفه جريمة جنائية في الوعي الشعبي البسيط قبل الالتفات إلى أسبابه أو خلفياته[١].

وعلى الرغم من أن الرأي السائد في بلدة ميديا الذي كان يميل إلى التعاطف مع مكتب التحقيقات الفيدرالي والنظر إلى حادثة السطو بوصفها إزعاجاً وعاراً على هذه البلدة وانتهاكاً للقانون فان هذا الموقف لم يكن مقبولاً لدى افراد المجتمع في بلدة ميديا، فقد ظهرت فئة صغيرة من النشطاء المرتبطين بحركة السلام المعارضة لحرب فيتنام وقد قدمت تفسيراً مختلفاً للحادثة، إذ رأت هذه المجموعة أن السطو كان محاولة لكشف ممارسات المكتب السرية في مراقبة المعارضين السياسيين، وانتشر هذا الفهم بصورة أوضح في الأوساط الجامعية القريبة حيث سادت نظرة ناقدة للحكومة بسبب الحرب ولمكتب التحقيقات باعتباره أداة للضغط على الحركات الاحتجاجية، ونتيجة لذلك لم يُنظر إلى السطو في هذه البيئات كجريمة جنائية، بل كفعل يهدف إلى حماية الحريات الدستورية وهو ما عكس حالة الانقسام السياسي التي ميزت تلك المرحلة[٢].

اما عن راي الصحافة فقد لعبت صحيفة واشنطن بوست الدور الاهم في تكوين رأي الصحافة فقد نشرت تقريرًا في صفحتها الأولى للكاتبة بيتي ميدسغر في ٢٤ آذار ١٩٧١ لم يكتفِ بتغطية حادثة الاقتحام فحسب بل نشرت الوثائق المسروقة وكشفت عن محتواها وقد أظهر هذا المحتوى تحولاً في تركيز مكتب التحقيقات الفيدرالي، حيث كانت ملفاته تُعنى بشكل أكبر بمراقبة الطلاب السود والحركات المناهضة للحرب والمنظمات الليبرالية واليسارية بدلاً من التركيز على الجريمة المنظمة إن هذا القرار التحريري وهو تسليط الضوء على محتوى الوثائق كعنوان رئيسي عكس رأيًا ضمنيًا للصحافة حول أهمية كشف انحراف مكتب التحقيقات الفيدرالي عن أولوياته الجنائية نحو مراقبة النشاط السياسي المشروع ويُؤكد شهود تلك المدة أن هذا التقرير كان بمثابة "أول لمحة علنية" لبرامج سرية مثل كوينتيلبرو ما أحدث

(1) James Kirkpatrick Davis, Op.cit., p.4.
(2) Ibid, p.4-6.

صدمة عميقة لدى القرّاء وصنّاع القرار، وبدأ تدريجياً في كسر الثقة التي كان يتمتع بها المكتب[١].

بعد نشر تقرير واشنطن بوست عن وثائق مكتب ميديا زاد اهتمام بعض المؤسسات الصحفية بصورة كبيرة وبكل تفاصيل واقعة الاقتحام، إذ جعلت صحيفة ذا إنكوايرر(The Enquirer) من خبر واشنطن بوست عنواناً رئيساً في أعلى صفحتها الأولى وفي المدينة التي جرت فيها الحادثة، حيث أدرك الجمهور سريعًا أن السلطات بدأت حملة واسعة للبحث عن الفاعلين وتصاعد الاهتمام الصحفي وكذلك فضول الرأي العام بشكل واضح وقد أعلنت ذا إنكوايرر التي كانت تاريخياً من أشد المعجبين بادغار هوفر في افتتاحياتها أنّ الأسئلة التي أثارتها الوثائق المسروقة تعد قضايا جوهرية في مجتمع حر وأنها تحمل دلالات على أساليب تقترب من ممارسات الدولة البوليسية الأمر الذي لا يجوز تجاهله أو التقليل من شأنه، كما رأت الصحيفة على أن ما تضمنته الوثائق كان صدمة كبيرة إلى حد أنّه بين هذا الحدث ان المواطنين كانوا يجهلون بشكل كبير الية عمل الاجهزة الامنية السرية المختصة بالتحقيق والاستخبارات[٢].

وزعت صحيفة واشنطن بوست الوثائق على الصحف من بينها نيويورك تايمز ولوس أنجلِس تايمز الا ان أنها إعادتها لمكتب التحقيقات الفيدرالي بدل نشرها ثم عادت لتغطّي القصة اعتمادًا على ما نشرته واشنطن بوست وغيرها من الصحف الصغيرة التي وصلتها الوثائق لاحقًا هذا الاختلاف بين الأعلام الذي ينشر الوثائق والإعلام الذي يُعيد نشرها فقط حيث كان له أثر واضح في تشكيل الرأي العام حول حدود دور الصحافة في التعامل مع التسريبات[٣].

وقد سمح هذا النشاط الاعلامي في ذلك الوقت بانتقال القضية لاحقا الى المحاكم والمؤسسات الرسمية، ففي عام ١٩٧٣ اقدم الصحفي التلفزيوني في شبكة NBC كارل ستيرن (Carl Stern) بطلب بموجب قانون حرية المعلومات للحصول على وثائق تتعلّق ببرنامج كوينتيلبرو امتدادًا مباشرًا للتداعيات التي أطلقها اقتحام مكتب التحقيقات في ميديا-

(1) Katherine A. Scott, Reining in the State: Civil Society Congress and the Movement to Democratize the National Security State 1970–1978, PhD diss, Temple University, 2009, p.113..
(2) Betty Medsger, Op.cit., p.185.
(3)James Kirkpatrick Davis, Op.cit., p.8.

بنسلفانيا على يد لجنة المواطنين فقد كان طلب ستيرن ثمرة مباشرة لفتح الثغرة الأولى في جدار السرية حول المكتب، [١] إذ وضح المؤرخ ريتشارد جِد باورز (Richard Gid Powers) أنّ الوكالة قبل هذه الحادثة لم تكن خاضعة لأي تدقيق حقيقي من الرأي العام وهو ما أتاح للمدير إدغار هوفر أن يطوّر برامج استخدم فيها سلطة المكتب على نحو مسيء وواضح ولولا السطو على مكتب ميديا لما كان الجمهور الأمريكي قد عرف أصلًا بوجود برنامج كوينتيلبرو فالاقتحام هو الذي كشف لأول مرة عن هذه البرامج السرية وعرّضها للفحص العلني الأمر الذي مكّن صحفيين استقصائيين مثل ستيرن من الاستناد إلى قانون حرية المعلومات لتقديم طلبات رسمية والحصول على وثائق داخلية وبذلك نقلوا الجدل حول ممارسات مكتب التحقيقات من مستوى الشكوك والتسريبات الجزئية إلى مستوى المعرفة الموثّقة المستندة إلى سجلات رسمية[٢].

بينما كان اختلاف الرأي داخل بلدة ميديا بين المؤيدين لمكتب التحقيقات الفيدرالي وبين مجموعة صغيرة من النشطاء تغير موقف الرأي العام في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة، فعندما نشرت الصحف وخاصة صحيفة واشنطن بوست الوثائق المسروقة على نطاق واسع بدأت تظهر صورة مختلفة تماماً عن المكتب فقد أوضحت الصحفية بيتي مدسغر أن هذه الوثائق كشفت وجود جهاز سري داخل مكتب التحقيقات يعمل إلى جانب الجهاز الرسمي المعروف وكان هذا الجهاز السري يتوسع في نشاطه على حساب حقوق المواطنين وحرياتهم، كما بيّنت الوثائق أن المكتب كان يركز في استهدافه على فئات محددة مثل الأمريكيين السود والطلاب والحركات اليسارية، وقد سبّب هذا الكشف صدمة كبيرة لكثير من الأمريكيين الذين أدركوا لأول مرة أن المؤسسة التي وثقوا بها لسنوات طويلة كانت تمارس أساليب تشبه عمل الشرطة السياسية أكثر من كونها جهاز تحقيق عادي مما أدى إلى تراجع الثقة العامة بها بشكل واضح[٣].

(1) Baxter Smith, Secret Documents Exposed: FBI Plot Against the Black Movement, New York, Pathfinder Press, 1974, p.3-4.
(2) Richard Gid Powers, Secrecy and Power: The Life of J. Edgar Hoover , New York, Free Press, 2020, p.464-466.
(3) Betty Medsger, Op.cit., p.7-10.

وبعد أن صدم كثير من الأمريكيين بما كشفته الوثائق عن ممارسات مكتب التحقيقات الفيدرالي ضعفت الثقة الممنوحة سابقاً لإدغار هوفر بشكل واضح، فقد تراجعت شعبيته بعد أن كان ينظر إليه لسنوات طويلة على انه رمزاً للقانون والنظام، ومع تصاعد الانتقادات ظهر هوفر كشخص لا يتقبل النقد يهاجم الصحافة ويتهمها بالخيانة وأصدر قرارات منعت مكتب التحقيقات الفيدرالي من التواصل مع وسائل الإعلام الكبرى، ولم يقتصر هذا التغير على الرأي العام فقط بل وصل إلى داخل الدوائر السياسية حيث رأى بعض مستشاري البيت الأبيض أن تصرفاته أصبحت عبئاً على الإدارة خاصة في وقت بدأ فيه الناس يطالبون بمزيد من الشفافية والمحاسبة[١].

كذلك اثارة حادثة الكشف رد فعل غاضبة في الأوساط الأكاديمية وبين المدافعين عن الحريات المدنية إذ اعتُبر ما تضمنته الوثائق من هجمات سابقة على المعلمين وأعضاء الهيئات التدريسية والاساتذة اعتداءً مباشراً على استقلال الجامعات وحرية التعبير فيها، وقد دعا البروفيسور ويليام فان الستين (William Van Alstyne) رئيس الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات إلى إبعاد أو فصل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي المسؤولين عن هذه حملات برنامج كوينتيلبرو ضد الأساتذة والنقابات التعليمية، كما خصصت منشورات واسعة الانتشار في الوسط الأكاديمي من بينها صحيفة التعليم العالي اليومية وصحيفة كرونيكل أوف هاير اديوكيشن (The Chronicle of Higher Education) وصحيفة اكاديمية التابعة لجمعية اساتذة الجامعات الامريكية وصحيفة المعلم الامريكي التابعة لاتحاد المعلميين الامريكيين مقالات تنتقد فيه كوينتيلبرو واعتبرت أن ما كشف عنه يمثل تهديداً خطيراً لحرية الفكر والبحث في الجامعات الأمريكية.[٢]

وفي الوقت نفسه والى جانب هذه الاجراءات برز شكل اخر من اشكال الاعتراض على ممارسات مكتب التحقيقات تمثل هذه المرة في ساحة القضاء عبر تقديم دعوى قضائية من قبل حزب العمال الاشتراكي وذراعه الشبابية تحالف الشباب الاشتراكي ضد مكتب

(1)Anthony Summers, Op.cit., p.401.
(2) cathy perkus, Op.cit., p.167.

التحقيقات الفيدرالي أمام المحكمة الفيدرالية في مانهاتن في ١٨ تموز ١٩٧٣ متّهمين هذه الوكالة بارتكاب أعمال غير قانونية تمثلت في إدراج المنظمتين على القوائم السوداء ومضايقة أعضائهما وممارسة المراقبة الإلكترونية والسرقة والتلاعب بالبريد وسياسات ترهيب ممنهجة تستهدف النشاط الاشتراكي المنظم وطالب المدّعون باستصدار أمر قضائي يوقف تلك الممارسات غير القانونية إلى جانب إلزام الحكومة بدفع تعويضات عن الأضرار التي ألحقتها بهم، وانطلقت المحاكمة فعليًّا في نيويورك بعد سنوات من التحضير الإجرائي إذ بدأت جلساتها في ٢ نيسان ١٩٨١ واستمرّت ثلاثة أشهر وقد شهدت خلالها المحكمة عرض مئات الالاف من الصفحات التي نجح المدعون على مدى ثمانية سنوات من اجراءات ما قبل المحاكمة في استخراجها من الملفات السرية لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالات شرطة حكومية أخرى وقد قدم عدد كبير من هذه الوثائق بوصفه دليلاً مباشراً يثبت معظم ما ورد في عريضة الدعوى الأصلية وانتهت هذه العملية الطويلة بصدور حكم من قاضي المحكمة الجزئية الفيدرالية توماس غريسا (Thomas Griesa) في ٢٥ آب ١٩٨٦ قضى لصالح المدّعين وقرّر أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي قد انتهك الحقوق الدستورية لحزب العمال الاشتراكي وتحالف الشباب الاشتراكي وأعضائهما ومناصريهما وأعقب ذلك أن أصدر القاضي نفسه في ١٧ آب ١٩٨٧، أمرًا قضائيًا نهائيًا يحظر على الحكومة أي استخدام لاحق لملفات مكتب التحقيقات الفيدرالي المتعلقة بهاتين المنظمتين وأعضائهما ومؤيديهم متى كانت تلك الملفات قد جُمعت بطرق غير قانونية. (١)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن الصحافة والرأي العام شكّلا جزءاً مهماً في مسار الأحداث الذي وفر مادة رئيسية اعتمدت عليها الجامعات والمنظمات الحقوقية والمحامون في نقد ممارسات مكتب التحقيقات الفيدرالي وتسليط الضوء على تجاوزاته، ولذلك يمكن اعتبار الإعلام والرأي العام عاملين داعمين أسهما في كشف الحقائق وتعزيز المطالب بإجراء تغييرات داخل المؤسسة.

(1) Margaret Jayko, Op.cit., p.5-6,23.

المبحث الثالث / *تحقيقات الكونجرس وموقفه تجاه برنامج كوينتيلبرو*

خلال الاعوام التي سبقت انكشاف برنامج كوينتيلبرو عام ١٩٧١ اتسمت علاقة الكونجرس بأجهزة الاستخبارات بطابع من الثقة والاعتماد أكثر من الرقابة والمساءلة فقد كان معظم أعضاء اللجان المختصة شأنهم شأن عامة الناس ينظرون إلى اجهزة الاستخبارات باعتباره أداة ضرورية لحماية الأمن القومي في خضم الحرب الباردة، وتركزت متابعتهم غالباً على مدى قدرة تلك الأجهزة على منع التهديدات الخارجية لا على فحص تجاوزاتها الداخلية ونتيجة لذلك غابت المراجعة الدقيقة لأنشطتها وتردّد المشرّعون في مساءلة مسؤوليها أو المطالبة بوثائقهم وسجلاتهم، ومع مرور الوقت ترسّخت ثقافة مؤسساتية حالت دون أي تحقيق جاد في تجاوزات محتملة(١).

وبعد ان نشطت الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة خلال السبعينات أذ منحت الفضائح الحكومية المتكررة وإخفاقات السياسة الصحفيين حرية جديدة في مساءلة الحكومة الأمريكية أطلقت مقالات بعض الصحفيين الاستقصائيين التي كشفت قصة التجسس المحلي موجة متجددة من الاهتمام بفحص وتحدي العمليات الداخلية لدولة الأمن القومي وكشفت تلك الصحف عن المزيد من الانتهاكات من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي(٢).

وفي السياق ذاته فاز عدد من أعضاء الكونجرس الشباب في انتخابات عام ١٩٧٤ بعد أن قدّموا أنفسهم للناخبين بوصفهم جيلاً إصلاحياً يسعى إلى إعادة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل ما كان يوصف آنذاك بـ"**الرئاسة الإمبراطورية**" التي توسعت في استخدام الصلاحيات التنفيذية والأمنية خلال سنوات الحرب الباردة دون رقابة كافية من الكونجرس وقد جاءت هذه التحولات السياسية في سياقٍ عام اتسم بتزايد الدعوات إلى تعزيز الشفافية والمساءلة خاصة بعد تداعيات فضيحة سرقة مكتب التحقيقات وفضيحة ووترغيت

(1)Meredith A. Wooten, An Era of Inquiry: Congressional Investigations and the 1970s Intelligence Wars, Philadelphia, University of Pennsylvania, Department of Political Science, 2009, p.6-7.
(2) Ibid, p.14.

(Watergate Scandal)[١] اللتين أثارتا تساؤلاتٍ واسعة حول حدود السلطة التنفيذية وآليات الرقابة عليها[٢].

في اعقاب ذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٥ تحولاً ملحوظاً في طبيعة الإشراف التشريعي على أجهزتها الاستخباراتية فبعد مدة طويلة اتسمت بقدرٍ من التساهل وضعف الرقابة خلال سنوات الحرب الباردة، بدأت تتكشف أمام الرأي العام والكونجرس سلسلة من المعلومات والوثائق التي أشارت إلى وجود تجاوزات في عمل بعض أجهزة الاستخبارات، من بينها برنامج كوينتيلبرو الذي أطلقه مكتب التحقيقات الفيدرالي في عام ١٩٥٦ وقد أثارت هذه الكشوفات تساؤلات حول مدى التزام تلك الأجهزة بالإطار القانوني والدستوري لعملها[٣].

وفي هذا الإطار قام مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٥ بتشكيل لجنة تحقيق خاصة برئاسة السيناتور الديمقراطي فرانك تشرش(Frank Church) من ولاية ايداهو عُرفت لاحقًا باسم لجنة تشرش كانت هذه اللجنة مؤقتة لمدة عام وذلك للتحقيق في المزاعم المتعلقة بارتكاب أجهزة الاستخبارات أنشطة غير قانونية أو غير لائقة داخل

(١) **فضيحة ووترغيت:** هي من أكبر الفضائح السياسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقعت حادثة تجسس داخل مبنى ووترغيت استهدفت مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس للرئيس ريتشارد نيكسون أثناء حملته لإعادة انتخابه عام ١٩٧٢، وفي ١٧ حزيران من العام نفسه، أُلقي القبض على خمسة أشخاص في مقر الحزب بالعاصمة واشنطن أثناء قيامهم بتركيب أجهزة تسجيل سرّية، وقد كشفت التحقيقات أن البيت الأبيض كان يحتفظ بـ٦٦ مكالمة مسجلة تتصل بالحادثة مما فجّر أزمة سياسية واسعة وجّهت أصابع الاتهام مباشرة إلى الرئيس نيكسون باعتباره المسؤول الأعلى عن العملية ونتيجة لذلك قدّم استقالته في شهر آب عام ١٩٧٤ ثم أُجريت محاكمته على خلفية الفضيحة إلى أن أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في ٨ أيلول من العام نفسه عفوًا رسميًا عنه. للمزيد ينظر: عمر المختار علاء جاسم محمد الحربي، فضيحة ووترغيت واثرها في السياسة الداخلية الأمريكية ١٩٧٢- ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠١٧.

(2) Loch K. Johnson, A Season of Inquiry Revisited: The Church Committee Confronts America is Spy Agencies, Lawrence, University Press of Kansas, 2015. P.10-11.

(3) Aaron J. Stockham, Lack of Oversight: The Relationship Between Congress and the FBI 1907–1975, PhD diss, Marquette University, 2011, p.242.

الولايات المتحدة وخارجها،[١] وقد كُلِّفت اللجنة بدراسة مدى سلامة ممارسات مجتمع الاستخبارات وتقديم توصياتٍ رسمية إلى مجلس الشيوخ حول الإجراءات التنظيمية والتشريعية المطلوبة لمعالجة أوجه القصور وضمان خضوع الأجهزة الأمنية للرقابة الدستورية في المستقبل[٢].

وقد كان توزيع عضوية اللجنة في مجلس الشيوخ وفق نسب محددة لتمثيل كل حزب إذ قام زعيم الأغلبية بتعيين ستة أعضاء ورئيس اللجنة في حين اختار زعيم الأقلية خمسة أعضاء ونائب الرئيس وقد ضمت اللجنة في عضويتها عدداً من الديمقراطيين البارزين ما منحها توازناً سياسياً ساهم في ضمان طابعها المؤسسي والإجرائي خلال التحقيقات[٣].

وقد مثل الحزب الديمقراطي في اللجنة كلاً من فرانك تشرش (أيداهو) وفيليب هارت(Hart Philip) (ميشيغان) ووالتر مونديل(Walter Mondale) (مينيسوتا) ووالتر هدلستون (Huddleston Walter)(كنتاكي) وروبرت مورغان(Robert Morgan) (كارولاينا الشمالية) وغاري هارت(Gary Hart) (كولورادو)، أما الأعضاء الجمهوريون فكانوا هوارد بيكر(Howard Baker) (تينيسي) وباري غولد ووتر(Barry Goldwater) (أريزونا) وجون تاور(Tower.John) (تكساس) وتشارلز ماثياس(Mathias Charles) (ماريلاند) وريتشارد شويكر(Richard Schweiker) (بنسلفانيا)، وقد انتُخب السيناتور فرانك تشرش رئيساً للجنة في حين شغل جون تاور منصب نائب الرئيس وجاء هذا التشكيل آنذاك بهدف دعم التمثيل الحزبي المتوازن الذي كان متبعاً في تنظيم اللجان الخاصة بمجلس الشيوخ[٤].

(1) Frank J. Smist Jr, Congress Oversees the United States Intelligence Community, 1947–1994, 2nd ed, Knoxville, University of Tennessee Press, 1994, p.30.
(2) senate Resolution 21, 27 January 1975, Sec1, p.1,11.; Frank J. Smist Jr, Op.cit., p.10.
(3) Loch K. Johnson, Op.cit., p.18-22.
(4)Ibid, p.10-11; Senate Historical Office, Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, https://www.senate.gov/about/powers-procedures/investigations/church-committee.htm.

وبموجب القرار الذي أُنشئت على أساسه لجنة تشرش عام ١٩٧٥ منحت اللجنة صلاحيات واسعة مكنتها من أداء مهامها بصفة وكالة تابعة لمجلس الشيوخ فقد خولت توظيف المستشارين والمحققين القانونيين وعقد جلسات استماع في أي وقت أو مكان واستدعاء الشهود والحصول على الوثائق والسجلات من مختلف الوكالات الحكومية أو الأفراد ذوي الصلة، كما كان لها الحق في إصدار أوامر الاستدعاء وإدارة القسم القانوني للشهود والوصول المباشر إلى المعلومات السرية لدى أجهزة الاستخبارات، وقد خُتم القرار بمنح اللجنة سلطة تقديم التوصيات التشريعية اللازمة لتصحيح أوجه القصور وتنظيم أنشطة الاستخبارات بما يضمن حماية الأمن القومي وحقوق المواطنين[١].

بعد اكتمال تشكيل اللجنة وتحديد أهدافها الرئيسية شرعت اللجنة في تنظيم أعمالها التنفيذية حيث عيّن مجلس الشيوخ ١٣٥ موظفا من بينهم ٥٣ محققًا لدعم مهام اللجنة وذلك بعد تخصيص ميزانية كافية لتغطية نفقات التوظيف ومنح العاملين التصاريح الأمنية اللازمة من قبل الكونجرس،[٢] وقد تم تعيين فريدريك أ.و. شوارتز الابن(Frederick A. O. Schwarz Jr) كبيرًا للمستشارين أو رئيسًا لفريق المحققين المكلّف بالإشراف على سير التحقيقات وضع شوارتز خطة عمل أولية تضمنت اختيار ما بين عشرة إلى عشرين موضوعًا رئيسيًا يتم التعمق في التحقيق فيها مع التركيز على التسلسل الزمني لانتهاكات برنامج كوينتيلبرو بهدف بدء التحقيق بصورة منظمة كما وضع خطة لاكتشاف وتحديد السجلات المطلوبة من كل وكالة اتحادية وصاغ استراتيجية منهجية لتقصي الحقائق[٣].

باشرت لجنة مجلس الشيوخ المختارة للاستخبارات أعمالها برئاسة السيناتور فرانك تشرش حيث أوضح تشرش في ٢ شباط ١٩٧٥ في بيانه الافتتاحي أن مهمة اللجنة كانت تهدف إلى فهم طبيعة عمل وكالات الاستخبارات الفيدرالية وتقييم ممارساتها في إطار القانون والدستور دون المساس بوجودها أو دورها الأمني وأكد أن الغاية من التحقيق كانت

(1) senate Resolution 21, Op.cit., p.2-10.
(2) Marc B. Langston, Rediscovering Congressional Intelligence Oversight: Is Another Church Committee Possible Without Frank Church?, Texas A and M law Review 2, no. 3, 2015, p.455.
(3) Loch K. Johnson, Op.cit., p.20-23.

إصلاح مواطن الخلل إن وُجدت وضمان أن تظل هذه الأجهزة تعمل ضمن معايير مهنية وقانونية عالية وأشار إلى أن المجتمع الحر يعتمد في استقراره على توازن دقيق بين حماية الحقوق الفردية والحفاظ على الأمن والنظام العام وأن اختلال هذا التوازن في أي اتجاه قد يؤدي إلى نتائج تضر بمبادئ الديمقراطية وقد شكّل هذا التصور العام الأساس الذي استندت إليه اللجنة في متابعة أعمالها ومناقشاتها اللاحقة(١).

وفي المرحلة الأولى من عمل لجنة تشرش قدمت اللجنة في ١٢ آذار ١٩٧٥ بأول طلب رسمي للحصول على وثائق من مكتب التحقيقات الفيدرالي عن طريق المدعي العام إلا أن الاستجابة جاءت بطيئة ومحدودة، وفي ٩ أيار من العام ذاته ناقشت اللجنة هذا التأخير خلال اجتماع رسمي حيث أشار فريق التحقيق الخاص بالاستخبارات الداخلية إلى أن الوثائق التي تسلمتها اللجنة حتى ذلك الوقت لم تتضمن أي معلومات ذات قيمة تحقيقية وأن التعاون من جانب السلطة التنفيذية كان شكلياً، وبناءً على ذلك أصدرت اللجنة قرارًا بتكثيف العمل الميداني وإجراء مقابلات مباشرة مع الموظفين والشهود تحت القسم لتسريع سير التحقيق ومع تصاعد الجهود واجهت اللجنة مقاومة واضحة من مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي حاول التأثير في مسار التحقيق عبر تقديم ملخصات سطحية للملفات والتمسك بذريعة الأمن القومي لتقييد الوصول إلى المعلومات كما لجأ المكتب إلى أساليب رمزية تهدف إلى ترهيب أعضاء اللجنة أو استدرار تعاطفهم إذ عرض عليهم صورًا صادمة من قضايا جنائية بغية الإيحاء بأن البلاد تواجه تهديدات خطيرة تبرر ممارسات المكتب السابقة ورأت اللجنة في هذه الأساليب محاولة غير مباشرة لتقويض عملها لكنها واصلت التحقيق(٢).

وقد مثلت جلسات الاستماع العلنية التي خصصتها لجنة تشرش لمكتب التحقيقات الفيدرالي ذروة أعمالها الأكثر تأثيرًا، إذ انعقدت على امتداد سبعة أيام متفرقة خلال شهري

(1) Jenel Carpenter Cope, Creating Criminals: Law Enforcement Culture and Identity in the Federal Bureau of Investigation's Counterintelligence Programs, PhD diss, University of Utah, 2013, P.159.
(2) Loch K. Johnson, Op.cit., p.29,39,42,53; Frank J. Smist Jr, Op.cit., p.61.

تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٧٥ وشكّلت لحظة مفصلية في نقل ملف الاستخبارات الداخلية من نطاق التقارير والوثائق إلى نطاق المساءلة العلنية أمام الرأي العام(١).

وبحلول موعد اولى جلسات استماع مكتب التحقيقات الفيدرالي كانت اللجنة قد تعاملت بالفعل مع بعض القضايا المحلية التي منحتها خبرة اوسع والتي كرستها في تحقيقها مع مكتب التحقيقات الفيدرالي،(٢) وبعد عشرة اشهر من تشكيل اللجنة وبتاريخ ١٨ تشرين الثاني **١٩٧٥** خلال جلسات لجنة تشرش أوضح كبير المستشارين القانونيين فريدريك أ. شوارتز الابن أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد تجاوز دوره الأمني التقليدي ليصبح جهازًا واسع النفوذ داخل الحياة السياسية والاجتماعية الأمريكية وافاد كذلك بأن جمع المعلومات في مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يكن قائمًا على معايير قانونية واضحة بل على توجهات فضفاضة تدعو العملاء إلى الاستمرار في المراقبة حتى تثبت الإدانة، وهو ما أدى إلى إنشاء قاعدة بيانات ضخمة عن ملايين المواطنين شملت تفاصيل مالية وشخصية ودينية كما عرض شوارتز أمام اللجنة أدلة على قيام المكتب باستخدام المخبرين البشريين على نطاق واسع دون الحاجة إلى أوامر قضائية إلى جانب المراقبة الإلكترونية والتصنت السري وأشار إلى أن هذه الأساليب لم تُستخدم فقط ضد مجموعات متطرفة بل شملت أيضًا منظمات سلمية مثل المؤتمر الجنوبي للقيادة المسيحية بقيادة مارتن لوثر كينغ، الذي ظل هدفًا رئيسيًا للمكتب لسنوات طويلة ضمن برنامجه المعروف بـ " كوينتيلبرو" في محاولة لتقويض سمعته وإضعاف حركته(٣).

كما أوضح شوارتز خلال كلمته أمام لجنة تشرش أن أحد أبرز مظاهر الخلل في ممارسات مكتب التحقيقات الفيدرالي تمثّل في تبنّي مبدأ مقلوب للعدالة إذ كان يُنظر إلى الأفراد الخاضعين للمراقبة على أنهم مذنبون حتى تثبت براءتهم واستشهد شوارتز في هذا

(1)Frank J. Smist Jr, Op.cit., p.75.
(2) rhodri jeffreys- jones, we know all about you: the story of surveillance in britain and america, oxford, 2017, p.132.
(3) Loch K. Johnson, Op.cit., p.125; U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Volume 6, Op.cit., p.5-18.

السياق بوثيقة تعود إلى أحد فروع المكتب في نيويورك تتعلق بأحد قادة حركة الحقوق المدنية حيث أبلغ الفرعُ الرئيسي أن الشخص المعني لم يُظهر أي تعاطف مع القضايا الشيوعية ومع ذلك، جاء رد المكتب المركزي مؤكدًا أنه "**لا يتفق مع هذا التقدير وعلى الرغم بعدم توافر دليل مباشر على دعمه للشيوعية فإن غياب الأدلة لا يُعدّ كافيًا لإثبات براءته**" وبناءً على ذلك صدرت التعليمات بمواصلة مراقبته المكثفة على أمل العثور على ما يُدينُه في انعكاس واضح لمنطق الاشتباه الدائم وأشار شوارتز إلى أن هذا الرجل خضع خلال الأشهر التالية لتلك الوثيقة لثلاث عمليات ضمن برنامج كوينتيلبرو هدفت إلى تشويه سمعته وتقويض مكانته العامة رغم أن المكتب لم يعثر على أي دليل يثبت انتماءه أو تعاطفه مع أي تنظيم شيوعي(١).

وهكذا استمرت الشهادات والمعلومات أمام لجنة تشرش إذ تولّى شوارتز والمحققون الآخرون عرض النتائج تباعًا كاشفين عن صورة قاتمة لتاريخ مكتب التحقيقات الفيدرالي وما ارتكبه من تجاوزات خلال العقود السابقة ومنذ اليومين الأولين لجلسات الاستماع تكشّفت أمام اللجنة تفاصيل عمليات استخباراتية واسعة اتسمت بطابعٍ مروّع من الانتهاك المنهجي للحقوق المدنية وكان أبرزها برنامج كوينتيلبرو الذي استُخدم لتقويض منظمات سياسية واجتماعية معارضة عبر تشويه سمعة قادتها وأعضائها وبثّ الانقسامات في صفوفها وقد أظهرت الإفادات أن الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن كان من أهم الأهداف الرئيسة لهذا البرنامج إذ خضع لمراقبة لصيقة وحملات منظمة من التشويه والمضايقة استمرت حتى وفاته(٢).

وقد ابدى عدداً من أعضاء اللجنة الديمقراطيين استعدادهم لطرح أسئلة معمقة على شهود المكتب لكن إدارة الجلسات واجهت بعض الارتباك التنظيمي إذ غادر السيناتور فرانك تشرش في منتصف اليوم الثاني للتصويت في مجلس الشيوخ ولم يعود فتولى السيناتور جون تاور رئاسة الجلسة مؤقتاً وأبدى تململاً متزايداً من طول المناقشات حتى طلب من زميله

(1) Ibid, p.6.
(2) Loch K. Johnson, Op.cit., p.126-127.

والتر موندیل إنهاء الجلسة بسرعة وقد عُدّت هذه الحادثة مثالاً مؤسفًا للمواطنيين الامريكان على ما يمكن أن يحدث حتى داخل مؤسسات ديمقراطية تحاول محاسبة سلطتها التنفيذية ومع ذلك رأى العاملون في اللجنة أن الجلسات كانت إنجازًا مهماً إذ كشفت بوضوح أن أخطر التجاوزات في مجتمع الاستخبارات الأمريكي ارتكبها مكتب التحقيقات الفيدرالي كما أشار المستشار فريدريك أ. بارون الذي علّق قائلاً إن المكتب قد تجاوز كل حدود سلطته المشروعة في ممارساته واختتمت الجلسة لذلك اليوم وحددت اللجنة موعداً لرد المكتب على ما كشف في هذه الجلسة[١].

وبعد ذلك انتقلت اللجنة إلى سماع إفادات مسؤولي شعبة الاستخبارات في المكتب جيمس ب. آدامز (James B. Adams) نائب مدير قسم الاستخبارات في مكتب التحقيقات الفيدرالي و ريموند وانال (Raymond Wannall) مساعد مدير قسم الاستخبارات في مكتب التحقيقات الفيدرالي في اليوم الذي حددته اللجنة ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٥ وتركّز الاستجواب على سؤال الشرعية ما الأساس القانوني للاستخبارات الداخلية وكيف أمكن أن تنشأ مبادرات داخل المكتب "لإزعاج" أو إحراج أو تقويض سمعة شخصيات عامة مثل مارتن لوثر كينغ من دون اشتباهٍ جنائي مباشر كما طُرحت أسئلة صريحة عن مدى قانونية تدخل المكتب لمحاولة منع منح كينغ درجة فخرية وما إذا كان ثمة أساس قانوني لمثل هذا التدخل، حيث انصبّت الأسئلة على الأساس القانوني والحدود المؤسسية للتحريات الداخلية، وضمن سياق ملف كينغ أقرّ **آدامز** بأن فتح الملف بدأ بمعلومةٍ عن نية منح مارتن لوثر كينغ درجة فخرية" في جامعة ماركيت (Marquette University)، وتحوّل ذلك إلى تحققٍ أوسع بحجة الروابط الشيوعية التي قيل إنها تبرر متابعة الأمر كما قدّم **ريموند وانال** صياغةً تفسّر سلطة المكتب بالاستناد إلى واجب وزير العدل في كشف ومنع الجرائم ضد الولايات المتحدة وباعتبار مكتب التحقيقات الفيدرالي الأداة التنفيذية لهذا الواجب مع الإشارة إلى أن سلطة المكتب لم تحدد بنصوص قانونية واضحة، وفي موضع آخر من الاستجواب سُجل موقفٌ دفاعيّ يرفض فكرة صناعة ملفات شخصية بلا سند مؤكداً

(1) Loch K. Johnson, Op.cit., p.128.

من حيث المبدأ عدم وجود سلطة لإنشاء ملفات عن أي مواطن بسبب آرائه أو نشاطه السياسي وربط مشروعية الجمع المعلوماتي بشرط التعلق بالأعمال المشروعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي(١).

وعلى الرغم من اتفاق أعضاء اللجنة على جسامة الانتهاكات التي كشفتها التحقيقات فقد حاول بعضهم تفسيرها بوصفها ممارسات فردية لا تعبّر عن نهج مؤسسي دائم داخل مكتب التحقيقات الفيدرالي خلافاً لراي السيناتور فيليب هارت الذي اقر بأن مثل هذه الأنشطة غير المشروعة كانت تحدث طوال الوقت في المكتب إلا أن النقاشات اللاحقة داخل اللجنة اتجهت نحو التخفيف من حدة التوصيف معتبرين أن ما جرى يمثل حالات شاذة واستثناءات عن القاعدة أكثر من كونه سياسة منهجية متجذّرة غير أن العديد من موظفي اللجنة رأوا أن هذا التوصيف يقلّل من حجم المشكلة خاصة بعد أن أظهرت الأدلة أن تلك الانتهاكات كانت نتاج نظام إداري قائم على التوسّع في السلطة وضعف الرقابة لا مجرد تصرفات فردية معزولة(٢).

أثار السيناتور فيليب هارت خلال جلسات الاستماع الخاصة بمكتب التحقيقات الفيدرالي مسألة أوسع تتجاوز قضية الدكتور مارتن لوثر كينغ مشيرًا إلى أن الاهتمام الإعلامي والسياسي يجب ألا يقتصر على الشخصيات البارزة فحسب وقال هارت إن من الطبيعي أن تنشغل اللجنة والرأي العام بانتهاك حقوق شخصية عالمية حائزة على جائزة نوبل للسلام، لكن هناك "عددًا كبيرًا من المواطنين العاديين الذين لا يحملون أسماء لامعة ولا ينالون مثل هذه الحماية ومع ذلك تعرّضت حقوقهم الدستورية لانتهاكات جسيمة، وأضاف أن مراجعة ملفات المكتب كشفت أن تلك الانتهاكات طالت أشخاصًا بسطاء من مختلف الخلفيات مؤكدًا أن واجب اللجنة لا يقتصر على الدفاع عن الرموز بل يشمل أيضًا حماية المواطن العادي الذي حُرم من حقه في حرية التعبير دون أن يلتفت إليه أحد(٣).

(1)U.S. Senate, Volume 6, Op.cit., p. 65-76.
(2) David Cunningham, There's Something Happening Here, Op.cit., p.193.
(3) Frank J. Smist jr., Congress Overseet The U.S. Intelligence Community, Univ Tennessee Press, 2d ed, 1994, p.76.

واستمراراً بجلسات الاستماع فقد شهدت اللجنة يوم ٢ كانون الأول ١٩٧٦ جلسة خُصِّصت لمراجعة دور مكتب التحقيقات الفيدرالي في تشغيل المخبرين ضمن برامج كوينتيلبرو خلال هذه الجلسة استمعت اللجنة إلى شهادات كلٍّ من **ماري جو كوك وغاري توماس رو** واللذين قدّما رؤية مباشرة لأساليب الاختراق التي انتهجها لمكتب التحقيقات الفيدرالي في إطار الاستخبارات الداخلية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، كشفت **كوك** وهي مخبرة زُرعت من قبل مكتب التحقيقات داخل منظمة (قدامى محاربي فيتنام ضد الحرب) في بوفالو بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ عن كيفية تجنيدها وتكليفها بالتغلغل في اجتماعات نشطاء مناهضة الحرب ورفع تقارير مفصّلة حول ما يدور فيها وأوضحت في إفادتها أنها طُلِب منها حضور الاجتماعات وكتابة تقارير عمّا حدث ومن حضر مع محاولة التعرّف تمامًا على خلفية كل شخص هناك بما في ذلك علاقاته الاجتماعية والشخصية داخل المجموعة وأكدت كوك أنها كانت تحدّد هوية كل مشارك بالاسم أو بالوصف الجسدي إذا تعذّر معرفة الاسم بل وقدمت معلومات عن أصدقاء أولئك الناشطين وانتماءاتهم داخل المنظمة، وقد تبيّن من شهادتها أنها وافقت على هذا الدور لاعتقادها آنذاك بأنه إجراء وقائي مشروع هدفه منع انزلاق المنظمة نحو العنف أو استغلالها من جهات متطرفة، وقد اعترفت بأنها أدركت أن بعض المعلومات التي مررتها لم يكن الحصول عليها قانونيًا[1].

أما **غاري توماس رو**، وهو مخبر زرعه مكتب التحقيقات داخل منظمة كو كلوكس كلان العنصرية في برمنغهام (ولاية ألاباما) بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ فقد سرد تجربته ومشاهدته مقتل الناشطة الحقوقية فيولا ليوزو عام ١٩٦٥ على يد أحد عناصر الكلان حين كان برفقتهم في تلك الليلة، كما بيّن رو أنه طوال مدة عمله كان يرفع تقارير منتظمة إلى مكتب التحقيقات تشمل كل ما يتوصل إليه داخل الكلان من خطط العنف والأعمال غير القانونية إلى الأنشطة السياسية لأعضاء الجماعة وحتى أدق التفاصيل عن حياتهم الخاصة واعترف في شهادته أن مكتب التحقيقات تبنّى تدريجيًا نهجًا أكثر تساهلًا حيال اندماجه في

(1) U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Volume 6, Op.cit., p.110-114.

سلوكيات الجماعة إذ بعدما طُلب منه في البداية تجنب المشاركة في أعمال العنف حصل لاحقًا على ضوء أخضر غير رسمي يسمح له بالتورط فيها بغية الحفاظ على غطائه وجمع المعلومات، بل وكشف رو عن توجيهات صادمة تلقاها من عملاء المكتب من بينها إيعازه بالسعي لتفكيك الروابط الأسرية لبعض أعضاء الكلان عبر إقامة علاقات مع زوجاتهم بهدف زرع الشقاق بينهم وإضعاف تماسك جماعتهم(١).

في جلسة اليوم التالي في ٣ كانون الاول ١٩٧٥ قدم السيناتور جون إليف خلاصةٍ لنتائج بحث فرقة العمل التي ترأسها ووجه اهتمامه هذه المرّة إلى نمطٍ ممتد من إساءة توظيف الرؤساء لمكتب التحقيقات الفيدرالي في المجال السياسي من عهد فرانكلين د. روزفلت وصولًا إلى ريتشارد م. نيكسون وقد قدّم إليف صورة لافتة عن انخراط المكتب في عملياتٍ ذات طابع سياسي بطلبٍ مباشر من السلطة التنفيذية إذ أُحيلت إلى البيت الأبيض تقارير ومعلومات استخباراتية تخص صحفيين بعينهم في عهد ليندون جونسون كما طُلب من المكتب جمع معلومات عن أفرادٍ كتبوا إلى الرئاسة معارضين للسياسات الخارجية لكلٍّ من روزفلت وجونسون، وفي سياق انتخابات عام ١٩٦٤ أشار إليف إلى أن المكتب وسّع تحرياته لتطال موظفي السيناتور باري غولد ووتر بوصفه المنافس الجمهوري لجونسون بما يعكس تداخلاً متزايداً بين مقتضيات الأمن القومي وإنفاذ القانون من جهة وبين الاستخدام السياسي للمعلومات من جهة أخرى مع الإشارة إلى أن الرئيس دوايت أيزنهاور كان الاستثناء الأبرز ضمن هذا المسار(٢).

واستمر الحديث لبعض أعضاء اللجنة إلى أن أي تجاوزات لم تكن مسؤولية المكتب وحده بل نتجت أيضًا عن إخفاق متراكم لمؤسسات الحكم التنفيذي والتشريعي بما في ذلك المدعون العامون والرؤساء والكونجرس الذين منحوا المكتب سلطات واسعة دون توفير الرقابة والتوجيه الكافيين(٣).

(1) Loch K. Johnson, Op.cit., p.140.
(2) Ibid, p.141-142.
(3) U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Volume 6, Op.cit., p.1-2.

كما قدّم كارثا ديلواتش(Cartha DeLoach) الذي عمل مسؤولا في مكتب التحقيقات وحلقة الوصل بين المكتب والبيت الأبيض خلال إدارة جونسون شهادةً هدفت إلى تفسير ما توصلت إليه اللجنة من خلال المذكرات التي جمعتها وأفاد بأن المكتب في ممارسته العملية لم يكن يبتّ بصورة واضحة في ما إذا كانت المادة سياسية أم تشير إلى احتمال صراعٍ أو عنف موضحًا ذلك بالقول إنهم وكالة تحقيق ولذلك قاموا بتمرير جميع البيانات، ووفق هذا المنطق العام ظلّت المعلومات ذات الطابع الحزبي تُرفع إلى الرؤساء على مدى عقود جنبًا إلى جنب مع التقارير المتعلقة بجماعاتٍ أو أفرادٍ قد يُحتمل منهم العنف من دون عنايةٍ كافية بكيفية توظيف تلك المعلومات أو الحدود التي ينبغي أن تضبط استخدامها(١).

أما نيكولاس كاتزنباخ النائب العام ثم المدعي العام الامريكيالأسبق فقد قدّم شهادة أعرب فيها عن صدمته من بعض أساليب مكتب التحقيقات الفيدرالي التي كُشف عنها ووصف تلك الممارسات بأنها غير قانونية وانحراف خطير عن السلطة ينبغي إدانته بشكل واضح، وأقرّ كاتزنباخ بأن العديد من تلك الأنشطة جرى دون علمٍ منه أثناء توليه منصب نائب المدعي و المدعي العام بعدها مشيرًا إلى أنها تمت على ما يبدو بموافقة هوفر نفسه رغم ما عُرف عنه من حرص على سمعة المكتب، كما لفت إلى أنه حاول خلال ولايته فرض رقابة وزارة العدل على أساليب التجسس الإلكتروني، في ختام الجلسة أدلى المدعي العام الأسبق رامزي كلارك(Ramsey Clark) بشهادة منتقداً لجوء السلطات الى ما وصفه "**أساليب دولة بوليسية**" تحت ذرائع الحفاظ على الأمن القومي ومكافحة التهديدات الداخلية، ودعا كلارك إلى كشف كامل للحقائق المتعلّقة بتجاوزات مكتب التحقيقات ضد حركة كينغ وغيرها مطالبًا بمحاسبة كل من تورط فيها كما طرح حزمة من الإصلاحات الهادفة لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات من بينها سنّ قوانين تُعرّف بوضوح حدود صلاحيات التحقيق

(1) Jane Bacon, COINTELPRO Anatol Rapoport and the Church Committee: Balancing Security and Accountability, honors thesis, Angelo State University, 2021, p.61,186;

الفدرالي وتحظر صراحةً برامج التشويه والتفريق السياسي كذلك أوصى كلارك بإخطار الأفراد الذين تمت مراقبتهم دون توجيه اتهام رسمي بعد انتهاء التحقيقات[١].

واستمراراً لعمل هذه اللجنة عقدت جلسة استماع في ٩ كانون الأول ١٩٧٥ استعرضت إفادات الشهود تقييمًا نقديًا لمسار الرقابة على أنشطة مكتب التحقيقات الفيدرالي إذ افاد ويليام روكلسهاوس (William D. Ruckelshaus) نائب المدعي العام الامريكيالسابق والقائم بأعمال مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي عام ١٩٧٣ أن غياب معايير واضحة في الفترات السابقة كان قد سمح بتوسّع التحقيقات الاستخبارية الداخلية خارج نطاق إشراف فعّال واقترح الاستفادة من نظام التفتيش القائم داخل المكتب وتطويره إلى إطار رقابي مستقل وأوضح أن محدودية الرقابة الخارجية تاريخيًا كانت قد أدّت إلى إدارة كثير من أنشطة الأمن الداخلي دون تدقيق مسبق إلا عند بلوغها عتبة الاشتباه الجنائي، الأمر الذي استوجب برأيه وضع معايير صارمة قبل فتح أي تحقيق ذي طابع سياسي أو أمني،[٢] كذلك انتقد هنري بيترسن (Henry E. Petersen) ونورمان دورسن (Norman Dorsen) في إفاداتهما بصورةٍ أساسية اعتمادَ مكتب التحقيقات الفيدرالي على نظام المخبرين في تحقيقات الاستخبارات الداخلية، ورأى دورسن أن هؤلاء العملاء السريين أدّوا عمليًا دورًا يشبه "**المكنسة الكهربائية**" داخل تحقيقات المكتب إذ جمعوا معلومات واسعة عن أفراد وجماعات لم تكن لهم بالضرورة صلة مباشرة بالغرض الأصلي للتحقيق الأمر الذي وسّع نطاق المراقبة إلى ما يتجاوز الحدود المشروعة، وبناءً على ذلك أوصى دورسن بالسماح لمخبري المكتب بالتسلل إلى الجماعات فقط بعد الحصول على موافقة المدعي العام وأمر قضائي وفي المقابل، وافق بيترسن على الحاجة إلى تشديد الرقابة على نظام المخبرين، لكنه تحفّظ على اشتراط موافقة القضاء إذ اعتبرها غير عملية في ضوء العدد الكبير من المخبرين المستخدمين فعليًا وفي حين رأى دورسن أن هذه الآلية كان ينبغي اختبارها على الأقل لتقييم جدواها، وفي ختام النقاش اتفق الشهود وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ على أن الكونجرس والرئيس ووزارة

(1) U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Volume 6, Op.cit., p.198-212.
(2) Ibid, p.257-260.

العدل كانوا قد أخفقوا على مدى نحو ثلاثة عقود في أداء واجباتهم الرقابية على مكتب التحقيقات الفيدرالي وأن الضوابط التشريعية الواضحة ولا سيما في صورة قانون كانت غائبة إلى حدٍّ ملحوظ حتى ذلك الوقت(١).

في صباح اليوم التالي ازداد حضور أعضاء مجلس الشيوخ إذ شارك عن الجانب الديمقراطي كلٌّ من فرانك تشيرش وهارت ومونديل وهودلستون وعن الجانب الجمهوري هوارد بيكر وباري غولد ووتر وتشارلز ماثياس، وقد ارتبط ارتفاع عدد الحضور بمكانة الشاهد إذ كان حضور الأعضاء يزداد كلما كان الشاهد أكثر شهرة وهي ظاهرة ترافقت غالبًا مع تكثّف الاهتمام الإعلامي في مثل هذه الجلسات وفي هذه المناسبة كان الشاهد كلارنس إم. كيلي (Clarence M. Kelley) مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي للمدة (٩تموز ١٩٧٣- ١٥ شباط ١٩٧٨) في ظهوره الوحيد أمام لجنة تشيرش(٢).

قدّم كلارنس إم. كيلي في إفادته أمام لجنة تشيرش يوم ١٠ كانون الأول ١٩٧٥ دفاعاً مؤسسيًا مقروناً بقبول مبدئي للإصلاح إذ ميز بين الاستخبارات الداخلية بوصفها نشاطاً وقائياً يقوم على جمع المعلومات قبل وقوع الجريمة وبين التحقيق الجنائي القائم على جمع الأدلة بعد وقوعها مبيناً أن منع العنف كان يتطلب في أحيان كثيرة معلومات استباقية لا يوفّرها المسار الجنائي وحده وفي الوقت نفسه أقر بصعوبة رسم حدود فاصلة دقيقة بين المسارين واعترف بأن ممارسات الماضي لم تخلُ من أخطاء لكنه ربطها بغياب توجيهات تشريعية واضحة وبضغوط أمنية استثنائية وتعهد كيلي بتعاون كامل مع الكونجرس في صياغة إطار رقابي وتشريعي ينظّم الاستخبارات الداخلية وقدّم ضمانًا صريحًا بأن المكتب سينفّذ نصّ وروح أي قانون يصدر في هذا الشأن، مُظهرًا قبولًا باستمرار الرقابة البرلمانية بوصفها خطوة ضرورية لتقويم الأداء ومنع تكرار التجاوزات(٣).

(1) Loch K. Johnson, Op.cit., p.152-153.
(2) Ibid, p.153; John Robert Greene, Presidential Profiles: The Nixon-Ford Years, Facts On File, Inc, New York, 2006, P. 488.
(3)U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Volume 6, Op.cit., p.282-284, 286-287.

واختتمت جلسات الاستماع بجلستها في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٧٥ بشهادة إدوارد ليفي (Edward Levi)[١] المدعي العام الذي عرض في بيانه الافتتاحي مجموعةً من المبادئ التوجيهية المقترحة لتنظيم عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي مستقبلًا وتضمّن هذا الطرح مبدأً يجيز للمكتب عرقلة أو منع الجماعات التي تُخطّط لاستخدام العنف أو القوة بما قد يهدّد الأرواح أو يعطّل على نحوٍ جسيم الوظائف الأساسية للحكومة بحيث يُمكّنه وفق التصور من التدخل القانوني ضد جماعات أو أفراد قبل ارتكاب الجريمة غير أن السيناتور والتر مونديل انتقد هذه المبادئ بوصفها غامضة وحاجج بأنها فشلت في مساعدة المكتب على مقاومة أوامر الرؤساء والمدعين العامين إذا ما نووا مخالفة القانون مؤكّدًا بنبرة حازمة أن المبادئ غير المسنودة بقوة القانون ستُجرف سريعًا كما تجرف العاصفةُ قلعةً من الرمل، ثم وجّه مونديل سؤالًا إلى ليفي عمّا إذا كان قد راجع قضايا الانتهاكات السابقة للمكتب للتحقق من أن المبادئ المقترحة كانت ستمنع تكرارها؛ إلا أن المدعي العام تهرب من الاجابة لعدة دقائق قبل أن يردّ بأن مدير المكتب كلارنس إم. كيلي كان قد طلب من موظفيه الإبلاغ عن أي أدلة على سوء السلوك وأن بعض التقارير أُعدّت استجابةً لذلك، وعندها علّق مونديل ملتفتًا إلى فرانك تشيرش بأن الغطرسة كانت سببًا رئيسًا في توتر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فيما عبّرت اللجنة عن استيائها من المبادئ المقترحة معتبرةً إياها مثيرة للقلق وغير كافية لمعالجة جذور التجاوزات التي كشفتها التحقيقات السابقة[٢].

---

(١) **إدوارد ليفي:** قانونيًا وأكاديميًا وسياسي أمريكيًا بارزًا وُلِد في شيكاغو في ولاية إلينوي في ٢٦ حزيران ١٩١١ تلقّى تعليمه الجامعي في جامعة شيكاغو أذ نال درجة البكالوريوس عام ١٩٣٢، ثم حصل على دكتوراه القانون من الجامعة نفسها عام ١٩٣٥،عُيّن أستاذًا مساعدًا للقانون في جامعة شيكاغو عام ١٩٣٦، وفي المدة بين ١٩٤٠ و١٩٤٥ عمل مساعداً خاصاً للنائب العام للولايات المتحدة، وفي عام ١٩٥٠ شغل منصب عميد كلية القانون في جامعة شيكاغو، ثم عيَّن رئيساً للجامعة عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٥، وفي شباط ١٩٧٥ عين مدعياً عاماً للولايات المتحدة، واستمر في هذا المنصب حتى كانون الثاني ١٩٧٧، توفي في ٧ آذار ٢٠٠٠ في شيكاغو إلينوي. للمزيد ينظر:
Jack Fuller, Restoring Justice: The Speeches of Attorney General Edward H. Levi, Chicago and London, University of Chicago Press, 2013.

(2) Loch K. Johnson, Op.cit., p.154-155.

عقب اختتام جلسات الاستماع العلنية انتقل الثقل الرئيسي لعمل لجنة تشرش من منصة الاستجواب إلى ميدان صياغة قراراتها إذ انصرفت اللجنة إلى إعداد تقاريرها وتوصياتها النهائية،[١] وخلصت اللجنة إلى أن كان لديها ما يكفي من المعلومات لصياغة معايير تنظيمية واضحة لأنشطة المكتب وقد أشار السيناتور والتر مونديل إلى أن مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين تعرضوا للمراقبة السرية ضمن برامج المكتب وأن كثيرًا من تلك الأنشطة جرى دون علم الكونجرس أو وزارة العدل وخلال النقاشات طُرح تساؤل محوري حول كيفية منع تكرار الانتهاكات في المستقبل وأجمع الشهود ومن بينهم مدير المكتب آنذاك كلارنس كيلي على ضرورة أن يسن الكونجرس إطاراً تشريعياً يحدد حدود عمل المكتب في القضايا الداخلية ويبين بوضوح الأفعال المقبولة وغير المقبولة قانونيًا كما شددوا على أهمية أن تحمي هذه الإرشادات المكتب من الاتهامات المتناقضة الصادرة أحيانًا من الكونجرس نفسه الذي كان في مراحل مختلفة يضغط من جهة لإجراء تحقيقات واسعة ثم يلوم المكتب من جهة أخرى على تجاوز حدوده وقد أوضحت المناقشات أن المكتب كثيرًا ما وجد نفسه في موضع متأرجح بين النقد على المبالغة في الأداء والاتهام بالتقصير مما دفع اللجنة إلى التأكيد على أهمية تحديد صلاحياته بوضوح عبر تشريعٍ مباشرٍ من الكونجرس لتجنب هذا الارتباك في المستقبل[٢].

انهت اللجنة تقريرها وصدر في تقريرها المؤرخ في ٢٩ نيسان ١٩٧٦،[٣] بان النشاط الاستخباري لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال مدة كوينتيلبرو يتعارض مع مبادئ الدستور الامريكي الذي يحمي حقوق التعبير والنشاط السياسي والخصوصية من التدخل الحكومي الغير مبرر كذلك تضمن تقرير لجنة تشرش على تفاصيل صادمة اوضحت بان مكتب

(1) Frank J. Smist jr., Op.cit., p.77.
(2)Aaron J. Stockham, Lack of Oversight: The Relationship Between Congress and the FBI, 1907–1975, PhD diss., Marquette University, 2011, P.268.
(3) Richard Gid Powers, Secrecy and Power: The Life of J. Edgar Hoover, New York, Macmillan, 1986, p.487.

التحقيقات الفيدرالي قد اجرى ٥٠٠,٠٠٠ تحقيق مع المعارضين دون الحصول على اي ادانة[١].

أعلنت اللجنة عن ستة وتسعين توصية تمحورت جميعها حول إعادة ترسيخ خضوع وكالات الاستخبارات والسلطة التنفيذية لسيادة القانون، وقد رفضت لجنة تشيرش بصورة قاطعة الفرضية القائلة بإمكانية أن يتخذ الرئيس قرارات أو ينفّذ سياسات تعلو على القانون، وأكدت اللجنة صراحةً أنها لم ترَ أن السلطة التنفيذية كانت تمتلك أو كان ينبغي أن تمتلك سلطةً دستوريةً متأصلة تبيح انتهاك القانون أو التعدّي على الحقوق القانونية للمواطنين الأمريكيين سواء تمثّل ذلك في اقتحام منازل أو مكاتب دون إذن قضائي أو في ممارسة المراقبة الإلكترونية دون تفويض قضائي أو في منح الرئيس تفويضاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي لإنشاء برنامجٍ أمني داخلي واسع النطاق يستند إلى توجيهات شفهية سرية وبذلك نفت اللجنة وجود أي ثغرة دستورية يمكن أن تُستخدم لتبرير تجاوز القانون من قبل الرئيس وربطت هذا الموقف بضرورة إصلاح ممارسات مكتب التحقيقات الفيدرالي استجابةً لما كشفته تحقيقاتها من إخفاقات وانتهاكات[٢].

ركزت اللجنة في تقريرها على تشخيص مواطن الخلل البنيوي في آليات الرقابة البرلمانية المفروضة على وكالات الاستخبارات مبيّنةً ما ترتّب على تلك الإخفاقات من نتائج خطيرة على مستوى الحكم الدستوري وفي هذا السياق أقرت اللجنة بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد تجاوز الصلاحيات الممنوحة له قانونيًا إذ أخفق في أداء مهامه ضمن إطار الشرعية الدستورية وفي الالتزام بواجب حماية الدستور والدفاع عنه وأوضحت أن ضحايا هذه الممارسات لم يكونوا شيوعيين ولا أجانب كما لم تُرتكب تلك الأفعال بذريعة الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية وخلص التقرير إلى أن مكتب التحقيقات استخدم على نحو غير

(1) Kathryn S Olmsted, Challenging the Secret Government: The Post-Watergate Investigations of the CIA and FBI, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1996, P.175.

(2) Cecilia Jean Aden, The Enemy Within and the Enemy Without: When Protecting the Constitution Becomes Unconstitutional The Chronology of the FBI's Unconstitutional Practices Being Legalized Under the Threat of Terror, 1950s–2025, BA thesis, University of California, Santa Barbara, 2025, p.49.

ملائم كمّيات واسعة من المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة والمعتقدات السياسية والعلاقات الشخصية لعدد كبير من المواطنين الامريكيين معتبرةً أن هذه الممارسات شكّلت انتهاكات جسيمة لخصوصية الجمهور الأميركي[١].

وقد ادى صدور التقرير النهائي للجنة تشيرش إلى ترسيخ الأسس التي انطلقت منها إصلاحات الرقابة الاستخبارية داخل الكونجرس في أواخر سبعينيات القرن العشرين إذ استندت تلك الإصلاحات بصورة مباشرة إلى ما خلص إليه التقرير من تشخيص العيوب الهيكلية لمكتب التحقيقات الفيدرالي والانتهاكات القانونية التي قام بها وبهذا المعنى جاء التقرير النهائي بوصفه تتويجاً للمسار التحقيقي الذي تولته اللجنة محققاً الأهداف التي كان قد حدّدها كل من الكونجرس والرأي العام الامريكي ولا سيما إعادة إخضاع أنشطة الاستخبارات لسيادة القانون وتعزيز آليات المساءلة الدستورية في إطار مقاربة اتسمت بطابعها الإصلاحي أكثر من كونها عقابية[٢].

من خلال ما تقدم يمكن القول ان نتائج اللجنة اظهرت بان الخلل لم يكن حادثاً عابراً أو أخطاء أفراد بل كان نتاجاً لنمط مؤسسي سمح بتوسع العمل الاستخباري داخل المجال الداخلي من دون ضوابط فعالة أو مساءلة منتظمة ومن زاوية اخرى فإن القيمة الأهم لتلك النتائج تمثلت في نقل النقاش من مستوى الاتهامات العامة إلى مستوى الأدلة الموثقة أي إنها قدمت سرداً مدعماً يوضح كيف يمكن أن تنحرف أجهزة يفترض بها حماية القانون إلى ممارسات تمس الحقوق والحريات عندما تضعف الرقابة البرلمانية والقضائية كما أن الأثر التاريخي الأوضح كان في أن التحقيقات لم تكتفِ بكشف الانتهاكات بل ساعدت عملياً على إعادة تعريف حدود الأمن ودَفعت نحو تأسيس اليات رقابية ثابتة وفعالة.

(1) U.S. Senate, Select Committee to Study Government Operations with Respect to Intelligence Activities, book II , op. cit., op. cit., p.289.
(2)Dafydd Townley, Spies, Civil Liberties, and the Senate: The 1975 Church Committee, PhD diss., University of Reading, Department of History, 2018, P.192-193.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة برنامج مكافحة التجسس المعروف باسم كوينتيلبرو في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة الممتدة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧١، بوصفه أحد البرامج الأمنية الداخلية التي طبّقها مكتب التحقيقات الفيدرالي في سياق سياسي وأمني اتّسم بتصاعد المخاوف من التهديدات الداخلية خلال مدة الحرب الباردة، وقد سعت الدراسة إلى تتبّع ظروف نشأة البرنامج، وبنيته التنظيمية، ومجالات تطبيقه، والأساليب التي اعتمدها، والنتائج التي ترتّبت على تنفيذه، وصولًا إلى مرحلة انكشافه وإلغائه.

أظهرت نتائج الدراسة أن برنامج كوينتيلبرو جاء نتيجة تصور أمني رسمي مفاده أن بعض التنظيمات السياسية والاجتماعية قد تشكّل خطراً على الاستقرار الداخلي أو قد تُستغل من قبل قوى خارجية، وفي هذا الإطار لم يقتصر استهداف البرنامج على اتجاه فكري أو سياسي واحد، بل شمل تنظيمات ذات توجهات مختلفة، من بينها أحزاب يسارية، وحركات راديكالية، وتنظيمات يمينية متطرفة، إلى جانب حركات اجتماعية واستقلالية، وهو ما يعكس اتساع مفهوم "التهديد الداخلي" في التقدير الأمني السائد آنذاك.

واظهرت ايضاً أن برنامج كوينتيلبرو لم يظهر من الفراغ، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي وامتداده التاريخي في مجال الأمن الداخلي، فقد أظهرت الدراسة أن ممارسات البرنامج واستهدافه للأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية كانت استمراراً للسياسات الاستخبارية التي بدأها المكتب منذ تأسيسه وحتى مدة ما بين الحربين، خاصة في مراقبة التهديدات الداخلية ومتابعة الدعاية المتطرفة، كما تبين أن التوجيهات التي أسهم بها مدير المكتب إدغار هوفر لعبت دوراً محورياً في توسيع نطاق هذه الأنشطة وتحويلها من تحقيقات جنائية محدودة إلى عمليات استخبارية منظمة ومعقدة، الأمر الذي أعطى برنامج كوينتيلبرو خلفية مؤسسية واستراتيجية متجذرة يمكن ربطها بتطور أجهزة الأمن الأمريكية.

وبيّنت الدراسة أن تأسيس البرنامج عام ١٩٥٦ مثل توسعاً ملحوظًا في دور مكتب التحقيقات الفيدرالي، حيث انتقل من التركيز على التحقيق الجنائي التقليدي إلى اعتماد

أساليب استخبارية وقائية تستند إلى العمل السرّي طويل الأمد، وقد شملت هذه الأساليب المراقبة المستمرة، واستخدام المخبرين، والتغلغل داخل التنظيمات المستهدفة، والتأثير غير المباشر في قراراتها وبنيتها الداخلية، وذلك في إطار رؤية أمنية سعت إلى منع ما عُدّ تهديدات قبل تحوّلها إلى أفعال ملموسة.

كما أظهرت نتائج البحث أن تطبيق برنامج كوينتيلبرو أدّى إلى نتائج متباينة باختلاف التنظيمات المستهدفة ففي بعض الحالات، أسهم البرنامج في الحد من نشاط تنظيمات كانت موضع قلق أمني، سواء بسبب ارتباطها بأفكار ثورية أو بسبب تورطها في أعمال عنف أو تحريض وفي حالات أخرى، أدّى استخدام الأساليب السرّية إلى تعميق الانقسامات داخل بعض الحركات، وإضعاف قدرتها على الاستمرار والتنظيم، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إنهائها بشكل كامل.

وأوضحت الدراسة أن اتساع دائرة الاستهداف عكس مرونة عالية في تعريف مفهوم "التهديد الداخلي"، إذ لم يكن هذا المفهوم ثابتًا أو محددًا بشكل دقيق، بل خضع لتقديرات أمنية متغيرة ارتبطت بالظروف السياسية المحلية والدولية. وقد أسهم هذا الأمر في إدراج تنظيمات ذات طابع سياسي أو اجتماعي سلمي ضمن دائرة المتابعة الأمنية، الأمر الذي أثار لاحقًا تساؤلات حول حدود التمييز بين النشاط السياسي المشروع والنشاط الذي يُعد خطرًا على الأمن الداخلي.

وبيّنت الدراسة كذلك أن الطابع السرّي لبرنامج كوينتيلبرو، وغياب الرقابة المؤسسية المباشرة خلال مدة تطبيقه، وفّرا للأجهزة الأمنية مساحة واسعة للتحرك واتخاذ القرارات بعيدًا عن الإطار القانوني العلني وقد أدّى ذلك إلى بروز إشكالات قانونية ودستورية، ولا سيما في ما يتصل بحقوق الأفراد والجماعات في حرية التعبير والتنظيم والعمل السياسي، وهو ما جعل البرنامج لاحقًا موضع جدل واسع داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية.

كما كشفت نتائج الدراسة أن انكشاف برنامج كوينتيلبرو عام ١٩٧١ شكّل لحظة مفصلية في تاريخ الاستخبارات الداخلية الأمريكية. فقد أسهمت الوثائق المسرّبة في تسليط

الخاتمة

الضوء على حجم الأنشطة السرّية التي مورست لسنوات طويلة، وأدّت إلى تغيير نظرة الرأي العام الأمريكي إلى دور الأجهزة الأمنية وحدود عملها. وقد لعبت الصحافة دورًا مهمًا في نقل هذه القضايا إلى المجال العام، ما مهّد الطريق أمام تدخل الكونجرس وإجراء تحقيقات رسمية موسّعة.

وأوضحت الدراسة أن تحقيقات الكونجرس، ولا سيما تلك التي جرت في منتصف سبعينيات القرن العشرين، أسهمت في إعادة تقييم التجربة برمتها، وفي وضع ضوابط قانونية ومؤسسية جديدة هدفت إلى تنظيم عمل الأجهزة الاستخبارية الداخلية. وقد شكّلت هذه التحقيقات محاولة لتحقيق توازن أكبر بين متطلبات الأمن القومي والحفاظ على المبادئ الدستورية، من خلال تعزيز آليات الرقابة والحد من العمل السرّي غير الخاضع للمساءلة.

خلصت الدراسة ايضاً إلى أن برنامج كوينتيلبرو يمثّل حالة تاريخية مركّبة، لا يمكن الحكم عليها من زاوية واحدة، إذ جمع بين اعتبارات أمنية ارتبطت بظروف دولية ومحلية استثنائية، وبين ممارسات أثارت إشكالات قانونية وسياسية واسعة.

وتُظهر هذه التجربة أن التوسّع في العمل الأمني، عندما لا يكون مصحوبًا برقابة واضحة وتعريف دقيق لمفهوم التهديد، قد يؤدي إلى نتائج تتجاوز الأهداف التي وُضع من أجلها.

الملاحق [1]

ملحق رقم ١

وثيقة صادرة من مكتب شيكاغو الميداني الى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي يظهر فيها حجب جزء كبير منها.

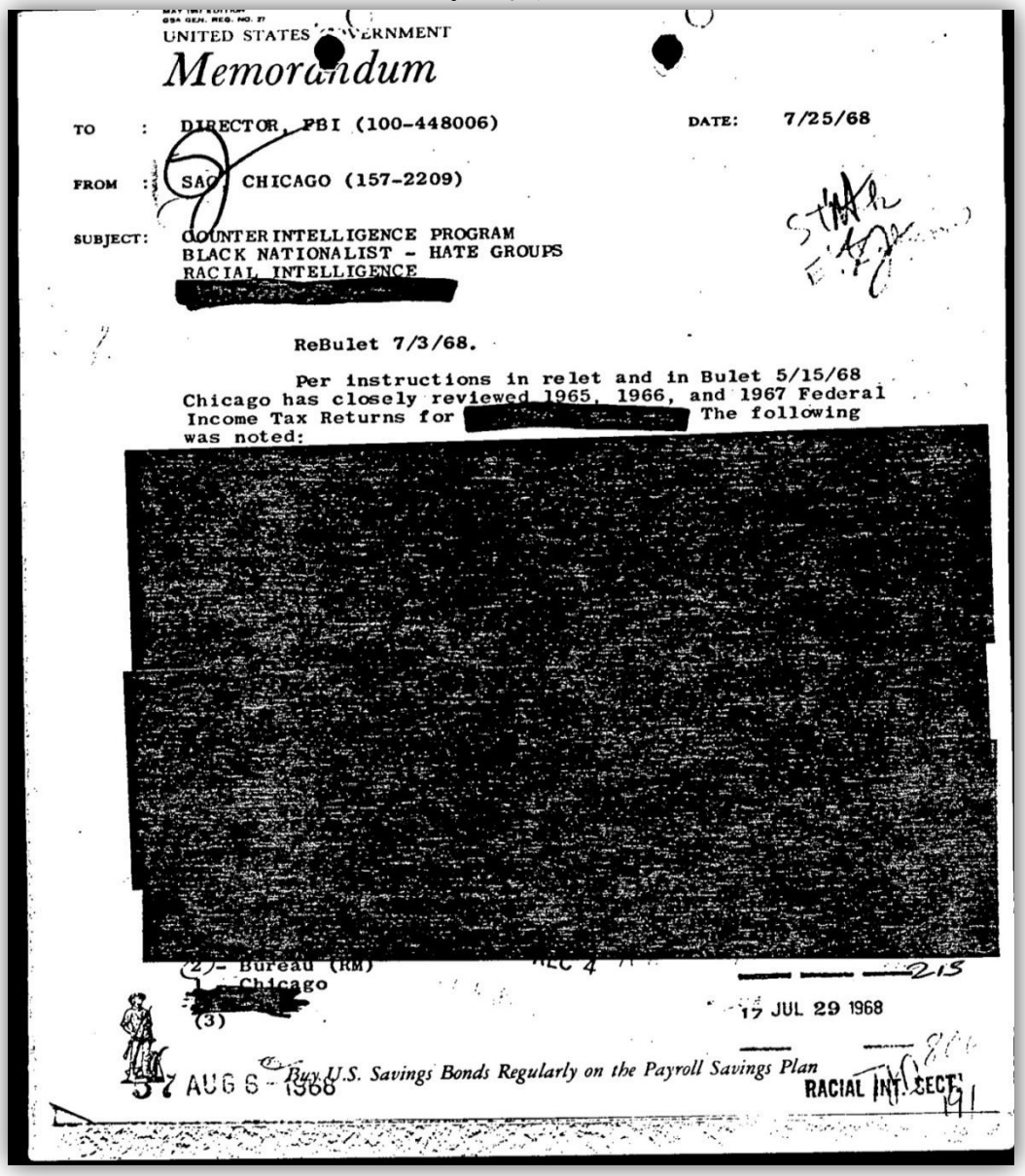

UNITED STATES GOVERNMENT

Memorandum

TO : DIRECTOR, FBI (100-448006) DATE: 7/25/68

FROM : SAC, CHICAGO (157-2209)

SUBJECT: COUNTER INTELLIGENCE PROGRAM
BLACK NATIONALIST - HATE GROUPS
RACIAL INTELLIGENCE
[redacted]

ReBulet 7/3/68.

Per instructions in relet and in Bulet 5/15/68 Chicago has closely reviewed 1965, 1966, and 1967 Federal Income Tax Returns for [redacted] The following was noted:

[redacted]

(2)- Bureau (RM)
- Chicago
[redacted]
(3)

215

17 JUL 29 1968

Buy U.S. Savings Bonds Regularly on the Payroll Savings Plan

57 AUG 6 - 1968

RACIAL INT. SECT.

(2)

---

(١) جاء ترتيب الملاحق وفقًا لتسلسل الاستشهاد بها في هوامش فصول الرسالة، لا وفق موضوعاتها ولا بحسب تعاقبها الزمني.

(2) FBI, Subject: Counterintelligence program Black nationalist-pathe groups Pacial intelligence, March 25, 1968 , Section3, 100-448006.

ملحق رقم ٢

وثيقة صادرة في ٢٨ اب ١٩٥٦ من رئيس قسم الأمن الداخلي في مكتب التحقيقات الفيدرالي آلان بلمونت الى ل.ف. بوردمان(L.F.Boardman) رئيس قسم مكافحة التجسس في مكتب التحقيقات بشأن بداية برنامج مكافحة التجسس ضد الحزب الشيوعي وعدت هذه الوثيقة بداية البرنامج.

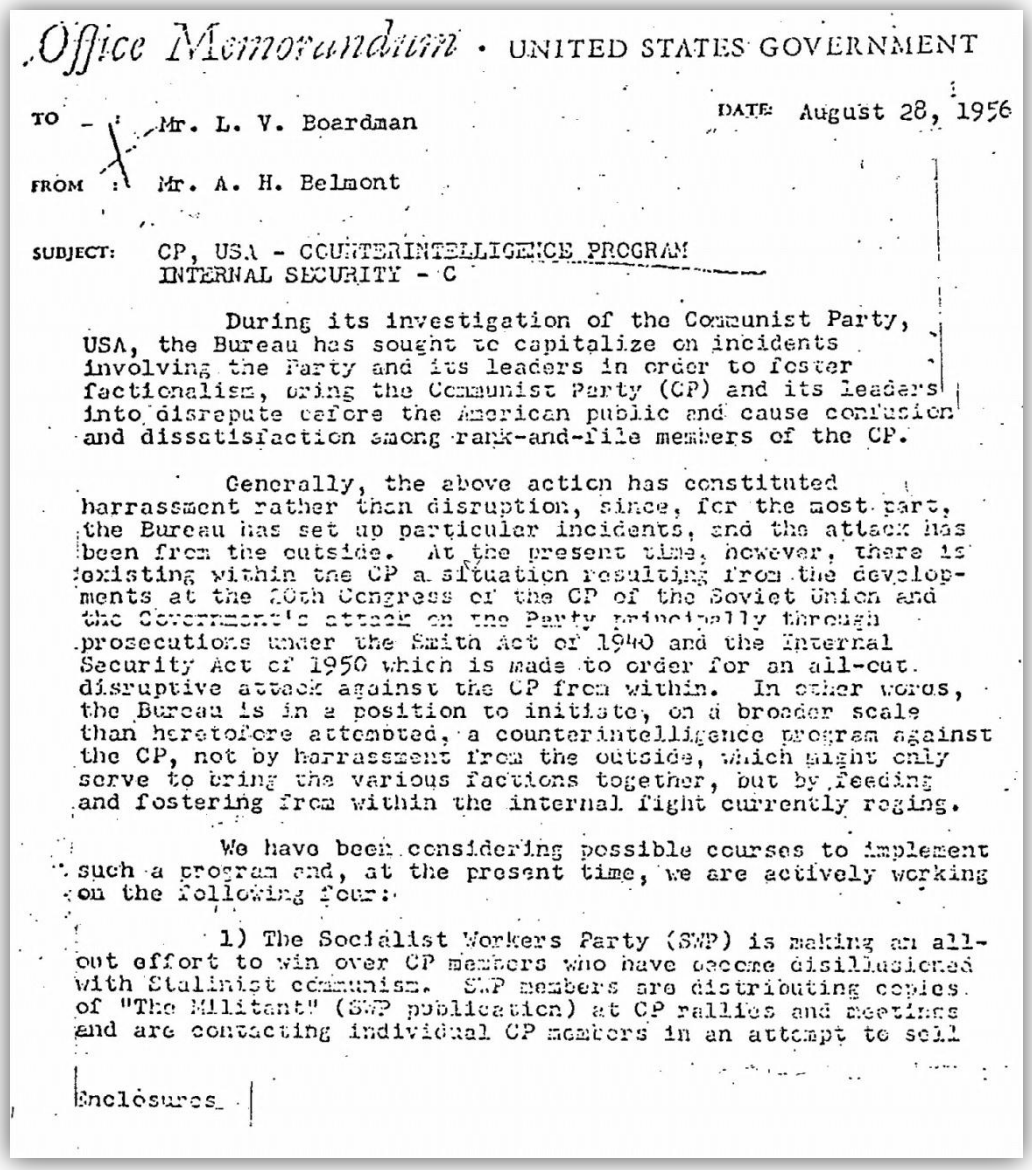

Office Memorandum • UNITED STATES GOVERNMENT

TO : Mr. L. V. Boardman DATE: August 28, 1956

FROM : Mr. A. H. Belmont

SUBJECT: CP, USA - COUNTERINTELLIGENCE PROGRAM
INTERNAL SECURITY - C

During its investigation of the Communist Party, USA, the Bureau has sought to capitalize on incidents involving the Party and its leaders in order to foster factionalism, bring the Communist Party (CP) and its leaders into disrepute before the American public and cause confusion and dissatisfaction among rank-and-file members of the CP.

Generally, the above action has constituted harrassment rather than disruption, since, for the most part, the Bureau has set up particular incidents, and the attack has been from the outside. At the present time, however, there is existing within the CP a situation resulting from the developments at the 20th Congress of the CP of the Soviet Union and the Government's attack on the Party principally through prosecutions under the Smith Act of 1940 and the Internal Security Act of 1950 which is made to order for an all-out disruptive attack against the CP from within. In other words, the Bureau is in a position to initiate, on a broader scale than heretofore attempted, a counterintelligence program against the CP, not by harrassment from the outside, which might only serve to bring the various factions together, but by feeding and fostering from within the internal fight currently raging.

We have been considering possible courses to implement such a program and, at the present time, we are actively working on the following four:

1) The Socialist Workers Party (SWP) is making an all-out effort to win over CP members who have become disillusioned with Stalinist communism. SWP members are distributing copies of "The Militant" (SWP publication) at CP rallies and meetings and are contacting individual CP members in an attempt to sell

Enclosures

(١)

(1) U.S. Senate, Hearings before the U.S. Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities,vol6, Op.cit., p.372.

ملحق رقم ٣

زي " **كو كلوكس كلان**" الرسمي

(1)

(١) كريم صبح، كو كلوكس كلان، المصدر السابق، ص١٢٧.

ملحق رقم ٤

موقع دفن ناشطي الحقوق المدنية الثلاثة أسفل سد ترابي قيد الإنشاء على أرض أولين بوراج جنوب غرب فيلادلفيا (ميسيسيبي) والذين قتلو على يد عناصر كو كلوكس كلان.

(1)

([1]) FBI, Follow-up Memo to Interview Dated November 15, 2005, Notes Include Civil Rights Matters and Bureau Automation, Washington, D.C., 2005.

ملحق رقم ٥

رسم كاريكاتيري استخدمه مكتب التحقيقات الفيدرالي ضمن أنشطة الحرب النفسية، حيث جرى إرساله رسم كاريكاتيري ساخر بصورة مجهولة إلى أعضاء في منظمة كوكلوكس كلان متضمنة (عضو الكلان: فكر! اي من القادة ينفقون اموالك الليلة) بهدف إثارة الشكوك الداخلية وتخليق حالة من انعدام الثقة بين القيادات والقاعدة التنظيمية، في إطار الأساليب غير العلنية التي اعتمدها البرنامج لتفكيك التماسك الداخلي للمنظمة.

(1)

([1])FBI, Subject (COINTELPRO): Proposed Postal Cards For Mailing To Known Klan Members Counter Intelligence Klan , 4 /20/ 1966 , Section1, 157-9-Main.

ملحق رقم ٦

رسم كاريكاتوري دعائي صوّر خوان ماري براس الناشط السياسي البورتوريكي بصورة رمزية على هيئة خروف في إشارة إلى تصويره كشخص خاضع أو مُسيَّر وذلك ضمن سردية تربطه بالنفوذ الكوبي وشخصية فيدل كاسترو، استُخدم هذا التمثيل الرمزي في إطار حملات التشويه والحرب النفسية قبيل التحركات الدولية المتعلقة بقضية بورتوريكو.

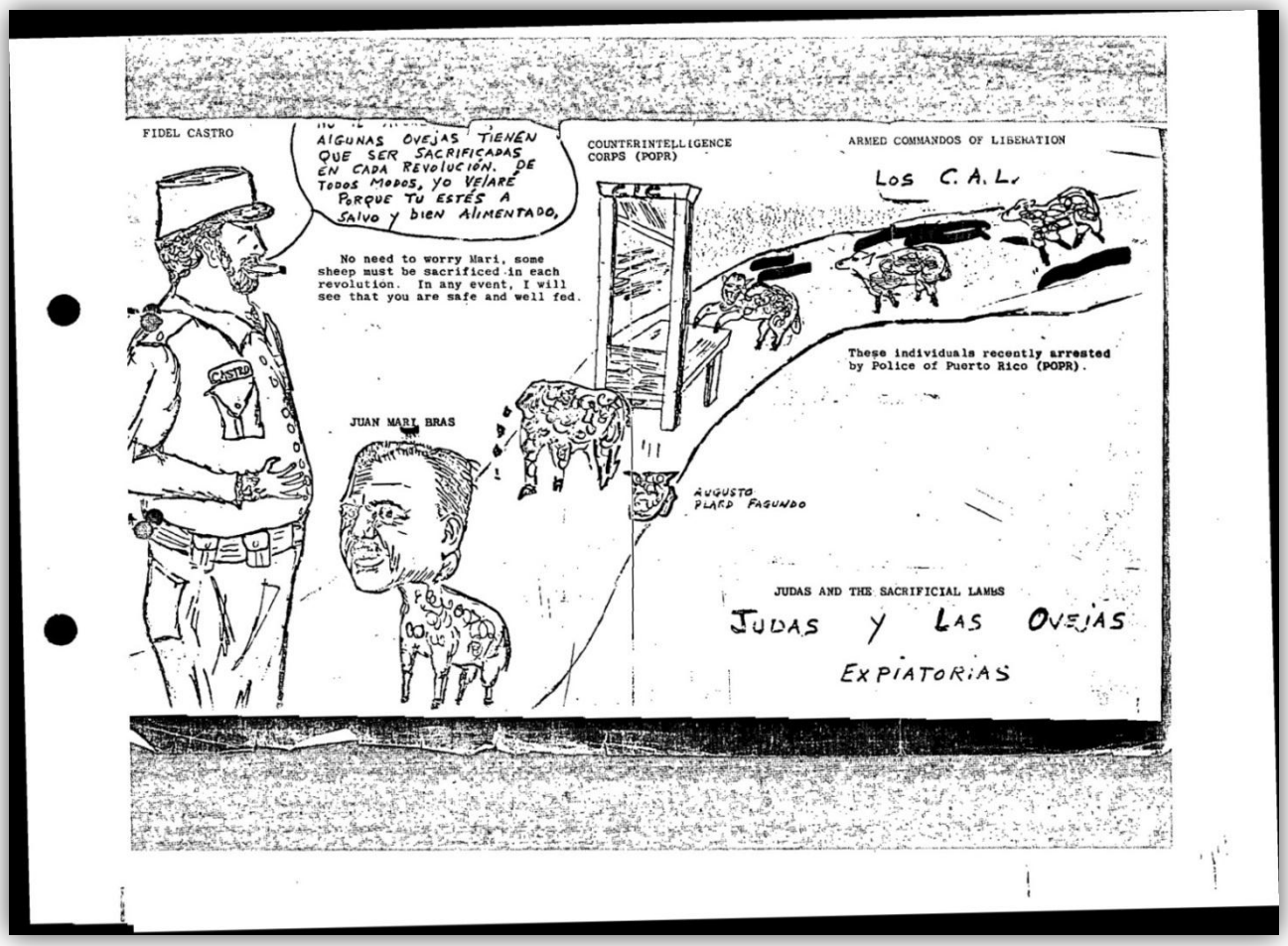

(1)

(1) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 10 October 1967, Section5, Part 7, 105-93124.

(قائمة المصادر والمراجع)

اولا /الوثائق

أ /وثائق مكتب التحقيقات الفيدرالي

1) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 10 October 1968, Section4, 100-448006.
2) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 18 September 1969, Section13, 100-448006.
3) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 25 November 1968, Section5, 100-448006.
4) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 29 November 1968, Section5, 100-448006.
5) FBI, Subject: (Cointelpro) Black Extremist, 29 Uugust 1969, Section13, 100-448006.
6) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 1 October 1969, Section5, Part 7, 105-93124.
7) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 10 October 1967, Section5, Part 7, 105-93124.
8) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 11 January 1971, Section6, Part 8, 105-93124.
9) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 12 June 1961, Section1, Part2, 105-93124.
10) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 13 September 1960, Section1, Part2, 105-93124.
11) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 14 August 1961, Section1, Part2, 105-93124.
12) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 14 November 1960, Section1, Part2, 105-93124.
13) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 15 November 1960, Section1, Part2, 105-93124.
14) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 16 December 1968, Section5, Part 7, 105-93124.
15) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 16 August 1960, Section1, Part2, 105-93124.
16) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 18 September 1961, Section1, Part2, 105-93124.
17) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 22 August 1960, Section1, Part2, 105-93124.
18) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 26 October 1960, Section1, Part2, 105-93124.

19) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 28 january 1963, Section2, Part2, 105-93124.
20) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 30 november 1965, Section4, Part6, 105-93124.
21) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 31 August 1961, Section1, Part2, 105-93124.
22) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 4 August 1960, Section1, Part2, 105-93124.
23) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 7 May 1970, Section6, Part 8, 105-93124.
24) FBI, Subject: (Cointelpro) Puerto Rican Groups, 9 March 1962, Section1, Part1, 105-93124.
25) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party,12 October 1961, section1, part2, 100-4013.
26) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 16 March 1964, section2, 100-436291.
27) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 20 October 1961, section1, part2, 100-146608- 4.
28) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 23 -7- 1968, section3, 100-146608.
29) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 25 July 1968, section3, 100-436291.
30) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 27 October 1961, section1, part2, 100-1984.
31) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 30 October 1961, section1, part2, 100-436291.
32) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 6- 3- 1964, section2, 100-14660.
33) FBI, Subject: (Cointelpro) Socialist Workers Party, 6 November 1961, section1, part2, 100-436291.
34) FBI, Subject: Counterintelligence program Black nationalist- pathe groups Pacial intelligence, 4 March 1968, Section1, 100-448006.
35) FBI, Subject: Counterintelligence program Black nationalist- pathe groups Pacial intelligence, 27 september 1968, Section4, 100-448006.
36) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 2 September 1964, Section1, 157-9-Main.
37) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 21 /9/ 1964, Section1, 157-9-Main.
38) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 27 august 1964, Section1, 157-9-Main.
39) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 2 September 1964, Section1, 157-9-Main.
40) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 21 /9/ 1964, Section1, 157-9-Main.

41) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 15 /4/ 1965, Section1, 157-9-Main.
42) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 30 /9/ 1965,Sub 4, Section1, 157-9-Main.
43) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 28 june 1965, Section1, 157-9-Main.
44) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 10 may 1965, Section1, 157-9-Main.
45) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 19 june 1965, Section1, 157-9-Main.
46) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 19 January 1965, Section1, 157-9-Main.
47) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 21 february 1966, Section1, 157-9-Main.
48) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 20 april 1965, Section1, 157-9-Main.
49) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 4 May 1966, Section1, 157-9-Main.
50) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 24 May1966, Section1, 157-9-Main.
51) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 20 /4/ 1966, Section1, 157-9-Main.
52) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 21 september 1966, Section1, 157-9-Main.
53) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 28 /4/ 1971, Section2, 157-9-Main.
54) FBI, Subject: Counterintelligence Program Internal Security Disruption Of White Hate Groups, 28 /4/ 1971, Section2, 157-9-Main.
55) FBI, Subject: Communist Party U.S.A.-Negro Ques-tion Memoranda File, 62-HQ-116395, Serial Scope: EBF 881, FOIA release, stamp. Washington, D.C., Federal Bureau of Investigation, , 23 August 1963.

ب /وثائق مجلس شيوخ الولايات المتحدة الامريكية

1) U.S. Senate, Hearings before the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities of the United States Senate, Ninety-Fourth Congress, First Session, Volume 2, Huston Plan, September 23, 24, and 25, 1975,Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 1976.
2) U.S. Senate, Hearings before the U.S. Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, vol. 6, Exhibit 12,1976.
3) U.S. Senate, Intelligence Activities and the Rights of Americans, Book II, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 26, 1976.

4) U.S.Senate, Supplementary Detailed Staff Reports on Intelligence Activities and the Rights of Americans, Book III, Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 23, 1976.

5) U.S.Senate, investigation into the activities of communists in the united states, hearing before the committee on rules house of representatives, seventy-first congress second session on h. res. 180, united states government printing office Washington, 1930.

ج /وثائق امريكية متفرقة

1) Government of Puerto Rico, Office of Management and Budget , Act to Designate the PR-3108 Road in the City of Mayagüez as "Juan Mari Brás Avenue," Law No. 89 , July 29, 2013.
2) U.S. house of representatives , 100 things you should know about communism, twitter on un-american activities, u. s. house of representatives, washington, d. c.,1950.
3) FRUS, Memorandum Of Discussion, march8, 1956, in 1955-1957, Volume XV, Doc.279.
4) FRUS, Message Of The President Annual To The Senate And House Of Representatives, December3,1971, in 1901-1909, Part1, Doc.9.
5) Estados Unidos, President's Commission on the Assassination of President Kennedy, Hearings Before the President's Commission on the Assassination of President Kennedy,volume5, U.S. Government Printing Office, 1964,
6) U.S House, Committee on Appropriations, Subcommittee, Hearings Before the Subcommittee of the House Committee on Appropriations in Charge of Deficiency Appropriations for 1908 and Prior Years on the General Deficiency Bill, Washington, DC, Government Printing Office, 1908.
7) U.S. General Accounting Office, FBI Domestic Intelligence Operations-Their Purpose and Scope: Issues That Need To Be Resolved, report to the House Committee on the Judiciary by the Comptroller General of the United States,Washington, D.C, U.S. Government Printing Office, February 24, 1976.
8) U.S. General Accounting Office, FBI Domestic Intelligence Operations—Their Purpose and Scope: Issues That Need to Be Resolved, GGD-76-50, report to the House Committee on the Judiciary, Washington, DC, Government Printing Office, February 24, 1976.

ثانيا /الرسائل والاطاريح الجامعية

قائمة المصادر والمراجع

أ /الرسائل والاطاريح العربية

١) ازهار جبار شكر ,الحزب الشيوعي الامريكي، (١٩١٩-)١٩٤٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ,جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٩.

٢) بان ثامر ابراهيم العاني ,الاتحاد الاوروبي (١٩٤٩-١٩٦٤) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات –جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٣) حيدر طالب حسين الهاشمي، الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، اطروحة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٦.

٤) خالد عبد نمال الدليمي، ثيودور روزفولت وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية (١٩٠١ -١٩٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة بغداد، ٢٠١١.

٥) علاء خميس علوان عبد الحميري، كورديل هل ودوره في السياسة الخارجية الامريكية عام ١٩٤٤م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه بابل _كليه التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٣.

٦) عمر المختار علاء جاسم محمد الحربي، فضيحة ووترغيت واثرها في السياسة الداخلية الأمريكية ١٩٧٢- ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠١٧.

ب /الرسائل والاطاريح الاجنبية

1) Aaron J. Stockham, Lack of Oversight: The Relationship Between Congress and the FBI 1907–1975, PhD diss, Marquette University, 2011.
2) Alyssa M. David, Cointelpro and the Federal Bureau of Investigation's Classification of Threats, Master’s thesis unpublished, Virginia Polytechnic Institute and State University, 2023.
3) C. J. Fritz, Creating the Enemy: The FBI and the Black Panther Party, Undergraduate honors thesis, Whitman College, 2019.

4) Cecilia Jean Aden, The Enemy Within and the Enemy Without: When Protecting the Constitution Becomes Unconstitutional The Chronology of the FBI's Unconstitutional Practices Being Legalized Under the Threat of Terror, 1950s–2025, BA thesis, University of California, Santa Barbara, 2025.
5) Dafydd Townley, Spies, Civil Liberties, and the Senate: The 1975 Church Committee, PhD diss., University of Reading, Department of History, 2018.
6) Huey P. Newton, War Against the Panthers: A Study of Repression in America, Phd diss, University of California, Santa Cruz, 1980.
7) Jane Bacon, COINTELPRO Anatol Rapoport and the Church Committee: Balancing Security and Accountability, honors thesis, Angelo State University, 2021.
8) Jenel Carpenter Cope, Creating Criminals: Law Enforcement Culture and Identity in the Federal Bureau of Investigation's Counterintelligence Programs, PhD diss, University of Utah, 2013.
9) Katherine A. Scott, Reining in the State: Civil Society Congress and the Movement to Democratize the National Security State 1970–1978, PhD diss, Temple University, 2009..
10) Luis R. Torres Maldonado, El debate entre el independentismo puertorriqueño en torno a cómo enfrentar el Gran Jurado Federal: 1979–1984, PhD diss., Centro de Estudios Avanzados de Puerto Rico y el Caribe, 2022.
11) Marie Antoinette Merrill Ramírez, The Other Side of Colonialism, PhD diss, The University of Texas at Austin, 1980.
12) Niels Haak, Preying on the Panther: The FBI's Covert War against the Black Panther Party, 1968–1971, MA thesis, American Studies Program, Utrecht University, June 24, 2011.

ثالثاً /البحوث

ب /البحوث باللغة العربية

١) جمال طه علي، الامن القومي الامريكي واثره على الحق في الخصوصية، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي والخمسون، نيسان ٢٠٢٢.

٢) خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما ببعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥٢، مجلة مداد الاداب، العدد الثاني عشر،٢٠١٦.

٣) كريم صبح وميثاق شيال زورة، وكالة بنكرتون ونشاطها الامني في الولايات المتحدة الامريكي ١٨٥٠-١٨٩٩، مجلة الباحث، العدد التاسع والعشرون، ٢٠١٨.

٤) محمد علي عبد المقصود حسانين، الرئيس فرانكلين روزفولت القائد الامريكي القعيد ١٨٨٢-١٩٤٥، المؤتمر الدولي السادس لكلية اللغة العربية، اسهامات ذوي الهمم في بناء الحضارة الانسانية قديماً وحديثاً، ج٢، جامعة الازهر، ٢٠٢٣،

٥) نبأ منير عبد الزهرة والهام محمود كاظم، روبرت اوبنهايمر ودوره في مشروع مانهاتن ١٩٠٤-١٩٦٧م دراسة تاريخية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع، مؤسسة منارة التنمية والتعليم، جامعة نولج، اربيل، ٢٠٢٣.

٦) هدى محمود السيد شحات، الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٢١-١٩٥٦، المجلة العلمية لكلية الآداب -جامعة الاسيوط، ملحق العدد ٧٩، ٢٠ يوليو ٢٠٢١.

ب /البحوث باللغات الاجنبية

1)Alejandro M. Schneider, La lucha armada por la independencia de Puerto Rico (1960–1985), Revista Mexicana de Ciencias Políticas y Sociales Nueva Época, no. 230, enero–junio 2017.

2)Charles A. Ellwood, Has Crime Increased in the United States Since 1880, Journal of Criminal Law and Criminology, Volume 1, 1910.

3)David Cunningham, The Patterning of Repression: FBI Counterintelligence and the New Left, Social Forces 82, no. 4 ,June 2004.

4)David Cunningham, Understanding State Responses to Left-versus Right-Wing Threats: The FBI is Repression of the New Left and the Ku Klux Klan, Social Science History.27, no. 3, 2003.

5)Humberto García Muñiz, Puerto Rico and the United States: The United Nations Role 1953–1975, Revista Jurídica de la Universidad de Puerto Rico, no. 1, 1984.

6)Humilton fish. Jr, the menace of communism, Published in The Annals, v. 156 (July 1931). (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1931).

7)J.M. Berger,The FBI's Secret War Against the Patriot Movement, and How Infiltration Tactics Relate to Radicalizing Influences, Journal Article, New America, 1 MAY 2012.

8)Katelyn Stieva, Victory, a Loss, or a Draw?: Assessing the Efficacy of the FBI is Cointelpro Methods against the Black Panther Party in Chicago, Journal of Military and Strategic Studies 18, no. 4,2018.

9)Kristen Hoerl and Erin Ortiz, Organizational Secrecy and the FBI's COINTELPRO-Black Nationalist Hate Groups Program, 1967-1971, Published in Management Communication Quarterly 29, August 2, 2015.

10)Marc B. Langston, Rediscovering Congressional Intelligence Oversight: Is Another Church Committee Possible Without Frank Church?, Texas A and M law Review 2, no. 3, 2015.

11)Natsu Taylor Saito, Whose Liberty? Whose Security? The USA Patrion Act in the Context of Cointelpro and the Unlawful Repression of Political Dissent, Oregon Law Review, vol. 81, 2002.

12)Peter P. Swire, The System of Foreign Intelligence Surveillance Law, The George Washington Law Review, No. 6, Vol. 72, August 2004.
13)Robert A. Pinkerton, Detective Surveillance of Anarchists, The North American Review, Vol. 173, No. 540, Nov.1901.
14)theoharis athan g, the fbi is Stretching of Presidential Directives 1936-1953, Political Science Quarterly 91, no4 ,1977.
15)William E. Mockler, The Source of 'Ku Klux', A Journal of Onomastics, vol.3, no. 1, March, 1955.

رابعاً /الكتب

أ /الكتب العربية والمعربة

١) الان نيفينز و هنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، تر :محمد بدر الدين خليل، ط١، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.

٢) ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية (١٩٤٥-١٩٦٣)، ط١، اشوربانيبال للكتاب، بغداد، ٢٠١٥.

٣) تيم واينر، الاعداء تاريخ ال اف .بي .اي، تر:حنان كسروان، ط١، بيروت ,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥.

٤) فرنسوا جورج دريفوس واخرون، موسوعة تاريخ اوروبا العام :اوروبا من عام ١٧٨٩ حتى ايامنا، تر:حسين حيدر، ط١ ,منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥.

٥) كريم صبح، كو كلوكس كلان :التاريخ السياسي للصراع العرقي في الولايات المتحدة ١٨٦٥-١٩١٥، ج٢، ,منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩.

٦) كريم صبح، مكتب التحقيقات الفيدرالي والسود الامريكيون –حزب الفهد الاسود أنموذجاً ١٩٦٦–١٩٧١، ط١، بيروت ,لبنان، مكتبة زين الحقوقية والادبية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٧) كلود جوليان، الحلم والتاريخ أو مئتا عام من تاريخ أمريكا، ط٣، ترجمة نخلة كلاس، دار طلاس للدراسات، دمشق ، ١٩٧٨.

٨) هربرت فشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩–١٩٥٠)، تر :احمد نجيب ووديع الضبع، ط٦، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢.

ب /الكتب الاجنبية

1)Aaron J Leonard and Conor A Gallagher, A Threat of the First Magnitude, FBI Counterintelligence & Infiltration from the Communist Party to the Revolutionary Union 1962-1974, London: Repeater Books, 2017.

2)Abbie Hoffman, Soon to Be a Major Motion Picture, New York, G.P Putnam is Sons, 1980.

3)Agnes gereben and brian A. Jackson, the challenge of domestic intelligence in a free soclety, edition1, rand corporation, 2009.

4)Allan Kornblum, Intelligence and the Law: Cases and Materials, Vol. I, Washington, D.C.: Defense Intelligence College, 1985.

5)Andrew Tully, The FBI's Most Famous Cases, New York, Dell, 1965.

6)Anthony Summers, Official and Confidential: The Secret Life of J. Edgar Hoover, New York, G. P. Putnam's Sons, 1993.

7)Arthur robb, biographical sketches of the attorneys general, edition1, department of jusice, 1946.

8)Athan G. Theoharis and John Stuart Cox, The Boss: J. Edgar Hoover and the Great American Inquisition, Philadelphia: Temple University Press, 1988.

9)Athan g.theoharis, the fbi American democracy abrief critical history, edition, university press of Kansas, pittsburg state, 2004.

10)Athan theoharis, spying on americans political surveillance from hoover to the Huston plan, without edition,Philadelphia usa, temple university press philadelphia,1978.

11)Barry jones, dictionary of world biographg, sixth edition, Australian national university, conberra, 2019.

12)Baxter Smith, Secret Documents Exposed: FBI Plot Against the Black Movement, New York, Pathfinder Press, 1974.

13)Betty Medsger, The Burglary: The Discovery of J. Edgar Hoover is Secret FBI, New York, Vintage Books, 2014.
14)Cathy Perkus, Cointelpro: The FBI's Secret War on Political Freedom, Monad Press, New York, 1975.
15)Charles Flint Kellogg, NAACP: A History of the National Association for the Advancement of Colored People, Volume I, 1909–1920, Baltimore, Johns Hopkins Press, 1967.
16)Charles j. bonaprte, Annual report of the attorney general of the united states for the year 1970, vol.1 of 2, Washington government printing office, 1907.
17)Charlie Adams, Cointelpro 5.0: Unraveling the Web of Gangstalking, Deep State Intrigues, Societal Engineering, and Surveillance Unveiled, Charlie Armstrong Adams, 2023.
18)Chrystia Freeland, Plutocrats: The Rise of the New Global SuperRich and the Fall of Everyone Else, New York, Penguin Press, 2012.
19)Curt Gentry, J. Edgar Hoover: The Man and the Secrets, W.W. Norton & Company, New York, 1991.
20)Danielle Hendricks Garcia, Disintegration and the New World Order, Atlanta, GA, by The Donohue Group, Inc., 2017.
21)David Cunningham, The Patterning of Repression: FBI Counterintelligence and the New Left, Social Forces 82, no. 4,June 2004.
22)David Cunningham, There's Something Happening Here: The New Left, the Klan, and FBI Counterintelligence, University of California Press, 2004–70.
23)David Cunningham, Understanding State Responses to Left-versus Right-Wing Threats: The FBI is Repression of the New Left and the Ku Klux Klan, Social Science History.27, no. 3, 2003.
24)David J. Garrow, The FBI and Martin Luther King, Jr, Penguin Books, New York, 1998.
25)David M. Kennedy, Over Here: The First World War and American Society, edition25, Oxford University Press, 2004.
26)David Remnick, The Bridge: The Life and Rise of Barack Obama, Ne York, 2010.
27)Doug McAdam, Freedom Summer, New York, Oxford University Press, 1988.
28)Douglas Pike, Viet Cong: The Organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam. Cambridge, MA, The MIT Press, 1966.
29)Edward C. Pintzuk, Reds Racial Justice and Civil Liberties: Michigan Communists during the Cold War, Minneapolis, MN: MEP Publications, 1997.
30)Ellen Schrecker, Many Are the Crimes: McCarthyism in America, Princeton University Press, 1998 .
31)Federal Bureau of Investigation, The Story Of The Federal Bureau Of In Investigation, Federal Bureau of Investigation, 1945.
32)Federico Ribes Tovar, Albizu Campos: Puerto Rican Revolutionary, New York, Plus Ultra Educational Publishers, Inc,.
33) Francisco Pagán Oliveras, J. Edgar Hoover Visita a Puerto Rico: Antecedentes y Aplicación de COINTELPRO en la Isla (1960–1971), San Juan, Puerto Rico, Editorial Tiempo Nuevo, 2024.

34)Frank J. Donner, The Age of Surveillance: The Aims and Methods of America's Political Intelligence System, New York, Vintage Books, 1981.
35)frank j. rafako, A Counterintelligence Reader, Volume 3, Post-World War 2 to Closing the 20th Century, Without edition, National Counterintelligence Center, usa, 2011.
36)Frank J. Smist Jr, Congress Oversees the United States Intelligence Community, 1947–1994, 2nd ed, Knoxville, University of Tennessee Press, 1994.
37)garrett peck, the graat war in America, edition1, w.wnorton a company.lnc, Washington, 2018.
38)Geoffrey R. Stone, Perilous Times: Free Speech in Wartime from the Sedition Act of 1798 to the War on Terrorism, W. W. Norton and Company, new york, 2004.
39)Harold h. fisher, the communist revolutionan outline of strategy and tactics, n.ed, usa, Stanford university press, 1955.
40)Harry and Bonaro Overstreet, The FBI in Our Open Society, New York, W.W. Norton, 1969.
41)Henry Hampton, Steve Fayer, and Sarah Flynn, Voices of Freedom: An Oral History of the Civil Rights Movement from the 1950s Through the 1980s, New York, Bantam Books, 1989.
42)Homer Cummings and carl mcfarland, Federal justice Chapters in the History of Justice and the Federal Executive, First Edition, the macmillan company, new york, 1937.
43)Howard Zinn, A Peoples History of the United States, Harper and Row Publishers, New York, 1980.
44)Hugh Pearson, The Shadow of the Panther: Huey Newton and the Price of Black Power in America, Jackson, Perseus Books, 1996.
45)Jack Fuller, Restoring Justice: The Speeches of Attorney General Edward H. Levi, Chicago and London, University of Chicago Press, 2013.
46)James Gilbert Ryan and Leonard C. Schlup ed, Historical Dictionary of the 1940s, New York, M.E. Sharpe, 2006.
47)James kirkpatrick davis, Spying on America: The FBI is Domestic Counterintelligence Program, New York, Praeger, 1992.
48)James O. Ingram, Interview, interview by Avery P. Collins, 12 January 2005, The FBI Oral History Project, Society of Former Special Agents of the FBI.
49)James P. Cannon, The History of American Trotskyism, 1928–1938: Report of a Participant. New York: Pathfinder Press, 1944. Reissued by Pathfinder Press, 2002.
50)Jamie J.Wilson, The Black Panther Party:A Guide to an American Subculture, Bloomsbury Publishing USA, 2018.
51)Jane Rhodes, Framing the Black Panthers: The Spectacular Rise of a Black Power Icon, New York, New Press, 2007.
52)John Earl Haynes and Harvey Klehr, Venona: Decoding Soviet Espionage in America, Yale University Press, 2000.
53)John Robert Greene, Presidential Profiles: The Nixon-Ford Years, Facts On File, Inc, New York, 2006.

54)Joshua Bloom and Waldo E. Martin Jr, Black against Empire: The History and Politics of the Black Panther Party, Berkeley, University of California Press, 2013.
55)Juan R. Torruella, The Supreme Court and Puerto Rico: The Doctrine of Separate and Unequal, Río Piedras, Editorial de la Universidad de Puerto Rico, 1985.
56)Jules Boykoff, The Suppression of Dissent: How the State and Mass Media Squelch US American Social Movements, Routledge, 2013.
57)Kathleen Cleaver and George Katsiaficas, Liberation and Imagination and the Black Panther Party: A New Look at the Panthers and Their Legacy, New York, Routledge, 2001.
58)Kathryn S Olmsted, Challenging the Secret Government: The Post-Watergate Investigations of the CIA and FBI, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1996.
59)Keith oringer and Michael hymanson, legends of the security services industry, first edition,laylor and francis limited, London, 2024.
60)Kenneth Oreilly, Racial Matters: The FBI is Secret File on Black America, 1960-1972, New York, The Free Press, 1989.
61)Kyrill M. Anderson and others, The Soviet World of American Communism, 1st edition, Yale University Press, 1998.
62)larry ceplair, anti-communism in twentieth-century amrerica, without edition, oxfod, englannd,2011.
63)Liga Socialista Puertorriqueña, Juan Antonio Corretjer, El Socialista, Santurce, Puerto Rico, número especial, enero 1985.
64)Loch K. Johnson, A Season of Inquiry Revisited: The Church Committee Confronts America is Spy Agencies, Lawrence, University Press of Kansas, 2015..
65)Manuel Maldonado Denis, Puerto Rico: A Socio-Historic Interpretation. Translated by Elena Vialo, New York, Random House, 1972.
66)Margaret Jayko, FBI on Trial: The Victory in the Socialist Workers Party Suit Against Government Spying, Pathfinder Press, New York, 1988.
67)Margaret Leech, In the Days of McKinley, New York, Harper and Brothers, 1959.
68)Martin Luther King, Sr., Daddy King: The Story of Martin Luther King, Sr. and Martin Luther King, Jr., New York: William Morrow & Company, 1980.
69)Martin Oppenheimer, How We Found Out About cointelpro.
70)Maryland State Bar Association, Transactions of the Annual Meeting, Volume 26, Part 1921.
71)Melvin L. Rogers, Jack Turner, African American Political Thought: A Collected History, University of Chicago Press, 2021.
72)Meredith A. Wooten, An Era of Inquiry: Congressional Investigations and the 1970s Intelligence Wars, Philadelphia, University of Pennsylvania, Department of Political Science, 2009.
73)Michael Ezra, Civil Rights Movement: People and Perspectives, Bloomsbury Publishing USA, 2009.
74)Michael g. sulick, spying in America, espionage from the revolutionary war to the dawn of the cold war, first printing, Georgetown university press, Washington dc, 2012.

75)Michael González Cruz, Nacionalismo revolucionario puertorriqueño 1956–2005: La lucha armada, Isla Negra Editores, San Juan, 2006,18.
76)Michael Newton, The FBI and the KKK: A Critical History, Jefferson, NC: McFarland and Company, 2005.
77)Michael Newton, Unsolved Civil Rights Murder Cases 1934-1970, Jefferson, NC, McFarland and Company, 2016.
78)Michael Ratner, Margaret Ratner Kunstler, Hell No: Your Right to Dissent in Twenty First-Century America, The New Press, 2011.
79)Mike Dennis, The Stasi: Myth and Reality, trans Peter Brown, London, Pearson Education, 2003.
80)Mitchel P. Roth, Historical Dictionary of Law Enforcement, Greenwood Publishing Press Group Inc, United State, 2008.
81)Nihad Ahmad Hassan and Rami Hijazi, Data Hiding Techniques in Windows OS, A Practical Approach to Investigation and Defense, Boston, Syngress, 2016.
82)Norman E. Saul, Historical Dictionary of Russian and Soviet Foreign Policy,New York, Rowman and Littlefield, 2014.
83)Office of Public Affairs Federal Bureau of Investigation, The fpi A Centennial History, 1908-2008, u.s Department of Justice Federal Bureau of Investigation, First Edition, 2008.
84)Ovid Demaris, The Director, An Oral Biography of J. Edgar Hoover, Harper's Magazine Press in association with Harper & Row, New York, 1975.
85)Ovid Demaris, The Director: An Oral Biography of J. Edgar Hoover,New York, Harper's Magazine Press, 1975.
86)Paul Wolf and wther, COINTELPRO: The Untold American Story, Presented to the U.N. High Commissioner for Human Rights at the World Conference Against Racism in Durban, South Africa, by members of the Congressional Black Caucus, September 1, 2001.
87)Paul Wolf et al., COINTELPRO: The Untold American Story, presented to U.N. High Commissioner for Human Rights Mary Robinson at the World Conference Against Racism, Durban, South Africa, by members of the Congressional Black Caucus, September 1, 2001.
88)Pedro Caban, Puerto Rican Revolutionary Organizations, University at Albany, State University of New York, Albany, New York, 2005.
89)Raymond Carr, Puerto Rico: A Colonial Experiment, Vintage Books, New York, 1984.
90)regin Schmidt, red scare: fbi and the origins of anticommunism in the united states 1919-1943, e-book, museum tusculanum press, 2004.
91)Rene Francisco Poitevin, Political Surveillance and State Repression and Class Resistance: The Puerto Rican Experience, Social Justice, Vol.27, No.3 (81), Fall 2000.
92)René Francisco Poitevin, Political Surveillance, State Repression, and Class Resistance: The Puerto Rican Experience, Social Justice 27, no. 3,2000.
93)rhodri jeffreys- jones, we know all about you: the story of surveillance in britain and america, oxford, 2017.

94)Richard Gid Powers, Secrecy and Power: The Life of J. Edgar Hoover, New York, Free Press, 2020.
95)Richard Gid Powers, Secrecy and Power: The Life of J. Edgar Hoover, New York, Macmillan, 1986.
96)Roger K. Newman, The Yale Biographical Dictionary of American Law, Yale University Press, 2009.
97)Ronald Kessler, The Bureau: The Secret History of the FBI,New York, St. Martin's Press, 2002.
98)Rubens Silva, From Founding to Modernity: Journey of the American Presidents, 1776–2032,London, Global History Press, 2024.
99)Sanford J. Ungar, FBI, Boston, Little, Brown and Company, in association with The Atlantic Monthly Press, 1976.
100)Seth Rosenfeld, Subversives:The FBI's War on Student Radicals, and Reagan's Rise to Power Farrar, Straus and Giroux, 2012.
101)Thomas A. Bailey, A Diplomatic History of the American People, 10th ed, New York, Pearson College Division, 1980.
102)tim weiner, enemies ahistory of the fbi, first editon, random house, usa, new york,2012.
103)W.Mark Felt, The FBI Pyramid: From the Inside, New York, G. P. Putnam is Sons, 1979.
104)Ward Churchill and Jim Vander Wall, The cointelpro Papers: Documents from the FBI's Secret Wars Against Dissent in the United States, Boston, South End Press, 1990.
105)William a.cook, king of the bootleggers, fires edition, mcfarland incorporated a publishers, Jefferson-north carolina, 2014.
106)William C. Sullivan and Bill Brown, The Bureau: My Thirty Years in Hoover's FBI, New York, W. W. Norton and Company, 1979.
107)Селифонтова Д. Ю, и Я. А. Левин, ФБР и Ку-клукс-клан: основные факторы и особенности противодействия экстремизму в США 1960–1970-х годов. Самарский государственный технический университет (Самара, Российская Федерация), опубликовано 27 февраля 2023 г., с. 196.

خامساً /المقالات والصحف والمجلات

أ /المقالات والصحف باللغة العربية

١) وليد بدران ,حكاية العالم الجاسوس الذي نقل اسرار القنبلة الذرية من الغرب الى الشرق ,٢٠ ايلول ٢٠٢٠: https://www.bbc.com/arabic/world

ب /المقالات والصحف الاجنبية

1) Charles Flint Kellogg, NAACP: A History of the National Association for the Advancement of Colored People, Volume I, 1909–1920 , Baltimore, Johns Hopkins Press, 1967.
2) Douglas Pike, Viet Cong: The Organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam. Cambridge, MA, The MIT Press, 1966.
3) Dr. Martin Luther King Says F.B.I. in Albany, Ga., Favors Segregationists, New York Times, Monday, November 19, 1962.
4) Emanuel Perlmutter, N.A.A.C.P. Urges Inquiry On police Bids Koota Convene Jury on beating Of Panthers, New York Times, Monday, Septeember 8, 1968.
5) Harry Schwartz, U.S. Communists Survey a Weakened Party, Communists Ask, Hands Off Cuba, New York Times, December 13, 1959.
6) Howard Zinn, A Peoples History of the United States, Harper and Row Publishers, New York, 1980.
7) Jo Thomas, Documents Show F.B.I. Harassed Puerto Rican Separatist Parties, special To The New York Times, 22 November 1977.
8) Margaret Leech, In the Days of McKinley, New York, Harper and Brothers, 1959.
9) martin oppenheimer, how we found out about cointelpro, monthly review an independent socialist magazine, volume 66, number 4, 1 september 2014.
10) Murray Polne, Scaring Americans: A Tale Of Our National-Security State plus Stefan Merken, Jewish Peace Fellowship, Vol.43, No.4, May2014.

11) Nicholas M. Horrock, Files of FBI Showed It Harassed Teacher, New York Times, 29 Jan. 1975.

12) Ovid Demaris, The Director, An Oral Biography of J. Edgar Hoover, Harper's Magazine Press in association with Harper & Row, New York, 1975.

13) Pensamiento Crítico, El FBI detrás de actos terroristas, Año 1, núm.1, febrero 1978, San Juan, La Casa Editora de Puerto Rico.

14) Puerto Rico Expels Consul for Castro, New York Times, 19 September 1960.

15) Residents of Media, PA, New York Times, Monday, 29 Mar, 1971.

16) Teresa Wacken, How the Socialist Workers Party Began, The Militant, Vol.42, No1, 13 January 1978.

17) The Nation, Vol. 232, No. 6, 1981.

سادسا /منظومة الشبكات الدولية (الانترنت)

1) A Brief History: Federal Bureau of Investigation, May 3, 2016, https://www.fbi.gov/history/brief-history/docs_order1908.

2) A Byte Out of History- How the FBI Got Its Name, March 2006, Via the FBI website, https://archives.fbi.gov/stories.

3) Agustín Criollo Oquero, Did You Know… July 25, More Than Commonwealth Constitution Day, El Nuevo Día, July25,2024, accessed January3, 2026, https://www.elnuevodia.com.

4) Article published on the website millercenter, https://millercenter.org/president/taft.

5) Article titled A Brief History The Nation Calls, 1908-1923, Via the FBI website, www.fbi.gov/history/brief-history.

6) Central Committee of the Puerto Rican Socialist League, Statement on the Second International Conference in Solidarity with Puerto Rican In-

dependence, in Freedom Archives, collection "Liga Socialista Puertorriqueña", accessed January 3, 2026, https://www.freedomarchives.org.

7) Duncan Campbell, How the FBI Used a Gossip Columnist to Smear a Movie Star, The Guardian, April 22, 2002, https://www.theguardian.com/.
8) https://share.google/PcL8UhNDpOyLKlUlH.
9) https://www.britannica.com/biography/Robert-Williams?utm_source=chatgpt.com.
10) https://www.cliffsnotes.com/study-notes/24710821?utm_source=chatgpt.com.
11) John f.fox, the birth of the federal bureau of Investigation, Article published on the FBI website in July 2003, https://www.fbi.gov.
12) paul schmelzer, Stealing Secrets, Voice, Carleton College, Winter, 2015. https://www.carleton.edu/.
13) Peter Crimmins, How to Break Into the FBI: 50 Years Later, Media Burglars Get Local Honors, WHYY, March 24, 2021. https://whyy.org/articles/how-to-break-into-the-fbi-50-years-later-media-burglars-get-local-honors/?utm_source=chatgpt.com.
14) Robert Longley, President Truman's Executive Order 9835 Demanded Loyalty (A Response to the Red Scare of Communism), 11 June 2022. https://www.thoughtco.com/truman-1947-loyalty-order-4132437.
15) Senate Historical Office, Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, https://www.senate.gov/about/powers-procedures/investigations/church-committee.htm.
16) Theodore Roosevelt, First Annual Message, To the Senate and House of Representatives, 3 December 1901, The American Presidency Project, Retrieved from: https://www.presidency.ucsb.edu.
17) https://www.britannica.com/topic/human-trafficking

(Abstract)

This study examines the Counterintelligence Program (COINTELPRO) in the United States of America (1956–1975) as one of the most significant covert security programs that contributed to shaping U.S. domestic security policy during the second half of the twentieth century. It seeks to analyze the program within its historical, institutional, and political context. The study proceeds from a central problem: the limited attention in Arab academic scholarship to the history of U.S. domestic security policies, in contrast to the intensive focus on U.S. foreign policy, which has led to the neglect of analyzing the mechanisms through which security power operated within American society itself.

The study adopts a historical methodology based on analysis and induction, through tracing official documents, primary sources, and contemporary evidence, in order to uncover the origins of the counterintelligence project, its objectives, and its organizational structure, as well as to identify the institutional and legal foundations upon which it relied in conducting its activities. It also examines the methods employed in confronting organizations and forces that were regarded, according to prevailing security assessments at the time, as threats to internal security or as potential channels for foreign infiltration.

The study demonstrates that the scope of the program expanded to include the targeting of a wide range of political parties, ideological organizations, and social movements with divergent orientations, including leftist parties, radical organizations, independence movements, and political and ethnic minorities. The methods of targeting varied from covert intelligence gathering and organizational penetration to fomenting internal divisions, media defamation, and influencing leaderships and cadres, all of which contributed to weakening the organizational structures of

these groups and limiting their capacity for political and social action.

The study further shows that the implementation of the counterintelligence project represented a qualitative shift in the role of the Federal Bureau of Investigation, transforming it from a traditional criminal investigative body into a security actor endowed with broad powers that carried out preventive and interventionist activities within American society. This transformation generated a clear tension between the requirements of national security and the principles of constitutional rights and civil liberties. The study also reveals that the flexibility of the concept of the "internal threat" enabled the expansion of targeting in accordance with changing political and security circumstances.

The study concludes with an analysis of the exposure of the program in 1971 and the subsequent media and oversight reactions, particularly the investigations of the U.S. Congress, which contributed to redefining the boundaries of security agencies' activities and the mechanisms for subjecting them to institutional oversight. It ultimately concludes that the counterintelligence project represents a revealing historical phenomenon for understanding the relationship between security, power, and law in a democratic state, and constitutes a fundamental entry point for comprehending the transformations that occurred in U.S. security practice during that perio.

The study also highlights the pivotal impact of the 1975 Church Committee investigations, which marked a turning point in the oversight of U.S. intelligence agencies. These inquiries exposed extensive covert practices—such as surveillance and interference in domestic political activities—sparking debate over their legality and constitutional limits. Their findings led to the introduction of legal and institutional safeguards aimed at restraining abuses and strengthening accountability.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Maysan - College of Education

Department of History – Graduate Studies

The Counterintelligence Program (COINTELPRO) in the United States of America (1956–1975)

A Master's Thesis

Submitted by

Huda Daeer Naim Abd Al-Hassan Al-Bahadli

To the Council of the

College of Education – University of Maysan

In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of

Master of Arts in Modern and Contemporary History

Supervised by

Prof. Dr. Ameer Ali Hussein

1447 A.H. 2026 A.D.